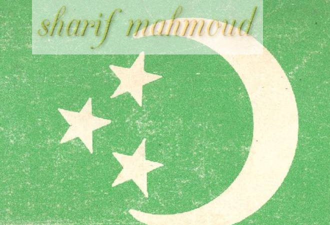
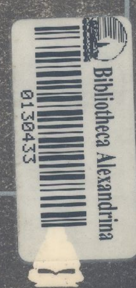


دور القصر في الحياة السياسية في مصر
١٩٢٢ - ١٩٣٦م

تأليف
سامي أبو النور



الهيئة المصرية العامة للكتاب

sharif mahmoud

دور القصر في الحياة السياسية في مصر
١٩٢٢ - ١٩٣٦

سامي أبو النور



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٥

الاخراج الفنى : كامل أشعيا

تصميم الغلاف : فتحى أحمد

تمهيد

١ ـ تطور القصر كمؤسسة وأثره على دوره فى الحكم ٠

٢ ـ دور القصر فى توجيه السياسة المصرية منذ الاحتلال :

(أ) القصر والمسئولية الوزارية ٠

(ب) العلاقة بين القصر والانجليز بعد الاحتلال ٠

(جـ) العلاقة بين القصر والحركة الوطنية ٠

٣ ـ احمد فؤاد ٠٠٠ ٠٠٠

تطور القصر كمؤسسة وأثره على دوره فى الحكم :

لكى نقف على حقيقة الدور الذى لعبه القصر كمؤسسة سياسية يتعين علينا أن نلقى الضوء على التطورات التى مرت بها تلك المؤسسة والتى أسهمت فى تحويلها من شخص الحاكم الى مؤسسة سياسية ، بالاضافة الى تلك العوامل التى حددت حجم تأثيرها وحكمت علاقاتها بسائر قوى الصراع الأخرى .

ففى أثناء خضوع مصر للحكم العثمانى توزعت السلطة فى البلاد بين قوى ثلاث أولها الباشا وهو ممثل السلطان ونائبه فى حكم مصر وادارتها ، وانحصرت اختصاصاته فى رئاسة الديوان العالى وتنفيذ أوامر السلطان والمحافظة على النظام فضلا عن تطبيق قواعد الحكم العثمانى فى البلاد . وكانت مدة ولايته سنة واحدة تنتهى بنهايتها ما لم يصدر فرمان بتجديدها لمدة سنة أخرى (١) . ويرجع ذلك الى خشية سلاطين تركيا من انفراد ولاة مصر بحكمها أو الانفصال عن الدولة العثمانية . أما القوة الثانية التى شاركت السلطة فكانوا رؤساء الجند وهم قادة الفرق التى كانت تشكل الحامية العثمانية فى مصر . ومن اجتماع هؤلاء الرؤساء يتألف مجلس شورى الباشا « الديوان العالى » (٢) . أما القوة الثالثة فتتمثل فى الأمراء المماليك الذين كان اشتراكهم فى السلطة بغية المحافظة على التوازن بين القوتين الأخريين ، وهؤلاء المماليك قدموا طاعتهم للسلطان فعينهم حكاما للمديريات (٣) .

---

(١) ليلى عبد اللطيف : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، بحث للدكتوراه « منشور » كلية البنات ــ جامعة الأزهر ، القاهرة ١٩٧٨ : ص ٧٢ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق : ص ١٣٢ ومابعدها ، انظر كذلك ، عبد الرحمن الرافعى . تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم ، الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٨٢ : ص ٣٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

ومنذ النصف الأول من القرن السابع عشر حصل رجال الحامية العسكرية والأمراء المماليك على اقرار السلطان لما كانوا يقومون بهمن عزل الباشا كأمر واقع ، وفي جميع الحالات التي حدث فيها ذلك أقر السلطان اجراءهم وأرسل أوامره بعزل الباشا نزولا على رغبتهم (٤) •

وعلى ضوء ما تقدم فلا يكاد يتضح للقصر دور سياسى محدد ، خاصة وأن السلطات التى مارسها « الباشا » عملا كانت محدودة ، فضلا عن وجود قوى أخرى تتمثل فى أمراء المماليك ورؤساء الجند ، كانت تعمل بشكل رقابى على « الباشا » الذى بات سيف العزل مسلطا عليه من قبل السلطان •

بيد أن استيلاء محمد على على السلطة اثر تحالفه مع الأعيان المشايخ والتجار ، قد أدى الى تبلور دور القصر ، وغدا الاستبداد من أبرز سماته خاصة بعد أن انقلب محمد على على حلفاء الأمس لينفرد عملا بالحكم • ولقد ساعده على ذلك أن الحكومة التي أقامها كانت فى ظاهرها على الأقل مزيجا من « **الفردية** » القائمة على أساس ذلك التنظيم المركزى الذى ينتهى عند طرفه الأعلى بشخص « الباشا » ومن مبدأ « **الشورى** » الذى كفلت وجوده تلك المجالس المتعددة التى أنشأها محمد على ويأتى على رأسها « المجلس العالى » (٥) • ولقد أوضح قانون « السياستنامة » الذى صدر فى عهد محمد على فى يولية ١٨٣٧ تنظيم الادارة الحكومية وطبقا لذلك صارت هناك سبعة دواوين (٦) • وهذه بدورها كانت بمثابة الجهاز التنفيذى للدولة وانحصرت مسئوليتها لتكون أمام الباشا بشكل مباشر •

والواقع أن الممارسة الفعلية للحكم فى ظل هذا الجهاز البيروقراطى الذى وضعه محمد على ، قد أدت الى التركيز الشديد للسلطة فى يد «الباشا» بل وأصبح مصدر كل سلطة فى البلاد ، فى الوقت الذى ارتبط القصر بشخصه بشكل مطلق •

---

(٤) ليلى عبد اللطيف : المصدر السابق ، ص ١٠٩ •

(٥) ويطلق عليه أسماء كثيرة منها مجلس القلعة ، أو ديوان الخديو ، أو الجمعية العمومية أو مجلس الشورى ، وكان يختص بنظر جميع المسائل الداخلية عدا المالية منها ويرأسه ناظر الديوان الخديو • أنظر محمد فؤاد شكرى وآخرون بناء دولة مصر محمد على ، ص ٨ وما بعدها •

(٦) وهى الديوان العالى « الخديو » والايرادات والجهادية والبحر والمدارس والفاوريقات والأمور الافرنكية • أنظر المصدر السابق ، ص ١٦ •

ولقد امتد ذلك المفهوم أيضا الى الخديو اسماعيل الذى ربط الدولة بشخصه ربطا محكما لا يختلف كثيرا عن المفهوم الذى عبر عنه لويس الرابع عشر بقوله « الدولة أنا » ٠ واتجه اسماعيل وهو بصدد التأكيد على سيادة الدولة أو سيادة الحاكم ــ طبقا لمفهومه ــ فى مواجهة الباب العالى بتوسيع قاعدة الاستقلال الذاتي ، وفى مواجهة النفوذ الأجنبى بالحد من مساوىء القضاء القنصلى (٧) ٠

الا أن تدهور الحالة الاقتصادية فى البلاد نتيجة لاسراف اسماعيل ، قد أدى الى فتح المجال للتدخل الأجنبى بشكل مباشر بدعوى حماية حقوق الدائنين من رعايا الدول ٠ بل اننا سوف نرى أن هذا التدخل قد اتخذ مفهوما عمليا بتأليف وزارة نوبار الأولى ٠ والتى كانت بحق أول ضربة جدية وجهت الى نظام الحكم الأوتوقراطى فى مصر (٨) ٠ ومن ثم فقد تقلص دور القصر بشكل حاد فى أواخر عهد اسماعيل فى مواجهة تفاقم النفوذ الأجنبى الذى انسحب أثره على القصر ذاته ممثلا فى خلع اسماعيل وتولية توفيق بدلا منه والذى أظهر استسلامه وخضوعه للنفوذ الأجنبى بل انحيازه اليه مما مهد للاحتلال البريطاني للبلاد عام ١٨٨٢ ٠

كأثر لهذا بدأ مفهوم ارتباط القصر بشخص الحـاكم فى التحلل لتتضح بعد ذلك أبعادالدور السياسى للقصر كمؤسسة للحكم٠ ولقد ساعد على تأصيل المفهوم السياسى لهذا الدور ، تلك الصراعات التى جرت فى عهدى عباس حلمى وفؤاد بشكل أساسى ٠ حقيقة أن النتائج قد جاءت فى أغلبهـا غير متفقة وصالح القصر ، وذلك يتيسر تفسيره بأن هـذه الصراعات قد جرت فى اطار الهيمنـة الانجليزية والوجود الاحتـلالى ٠ بالاضافة الى ذلك فلا يمكن بحال انكار أثر الحركة الوطنية التى تزايد تأثيرها بشكل واضح ابان ثورة ١٩١٩ ، وهذا بدوره أيضا قد ساعد على تبلور دور القصر السياسى ٠

أما عن التكوين الاجتمـاعى لكوادر القصر ، فلقد أصابته تغيرات واكبت تلك التغيرات السياسية التى تعرض لها القصر ٠ فعلى امتداد حكم محمـد على اسـتولت عناصر الترك والألبـان والجراكسة على المناصب الرئيسية داخل القصر وخارجه ، بعد أن استحوذت لنفسها على ملكيات واسعة من أبعديات وجفالك ، وعاشت كطبقة حاكمة مترفعة عن الشعب ،

---

(٧) احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص١٩
(٨) المصدر السابق : ص ٧٠ ٠

حقيقة أن بعضا من العناصر المصرية المثقفة لم يكن لها انتماء لهذه الطبقة ، الا أن الأخيرة قد استطاعت أن تحتويها بعد ذلك • ومن ناحية أخرى فان تغلغل النفوذ الأجنبى فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر قد فتح المجال لاحداث تغيرات أخرى فى ذلك التكوين كان من آثره تقلص دور عناصر الترك والألبان والجراكسة ، لكى ترثه عناصر أوروبية أخرى انجليزية وفرنسية كما حدث فى عهدى سعيد واسماعيل ، كذلك فان ثقافة الجالس على العرش كانت عاملا آخرا لاحداث ذلك التغيير ، ففؤاد ـ ذو الثقافة الايطالية ـ قد التحق بوظائف القصر فى عهده ، العديد من الايطاليين الذين انضموا الى العناصر الأوروبية الأخرى داخله ومن ثم فيمكن القول بأن القصر على امتداد العهد منذ محمد على وحتى فؤاد كان معزولا طبقيا تماما عن البلاد •

عند هذا الحد يتعين علينا القاء الضوء على تطور الصراع على العرش باعتباره أساسا لبنية القصر السياسية • فلقد تمخض الصراع بين محمد والدولة العثمانية فى النهاية عن صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ يجعل ولاية مصر عثمانية كباقى ولايات الدولة على أن يتم اختيار الوالى الجديد عن طريق الباب العالى ، الا أن محمد على طلب من الدول الأوروبية التدخل لدى السلطان الذى اضطر تحت ضغوط هذه الدول الى جعل وراثة العرش للأكبر سنا من سلالة محمد على من الذكور وصدر بهذا التعديل فرمان أول يونية ١٨٤١ (٩) •

وكان ذلك ايذانا بتحول الصراع « الخارجى » على عرش مصر الى صراع « داخلى » بين أفراد أسرة محمد على ، فمنذ أواخر عهده تصاعد الصراع على العرش وبدا الاتجاه الى أن يقصر الحاكم هذا الحق على أبنائه فقط مما أدى الى احداث صراعات وانقسامات داخل معسكر الأسرة العلوية ، ففى عهد عباس الأول تزايدت كراهيته لأفراد أسرته حتى اضطر سعيد باشا وارث الملك من بعده الى التزام العزلة بالاسكندرية (١٠) • وأساء اسماعيل الظن بأفراد أسرته فغير نظام وراثة العرش ليجعله فى ذريته ، فحرم منها شقيقه مصطفى فاضل واضطره الى الهجرة بعد تصفية أملاكه ، وتزايد العداء بينه وبين عمه الأمير عبد الحليم الذى هاجر هو

---

(٩) عبد الرحيم الرافعى : عصر محمد على ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧ •

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٨٢ : ص ٣٠٢ •

الآخر الى الآستانة وعمد الى تدبير عدد من المؤامرات للاستيلاء على العرش (١١) ٠

وفى أولى سنوات حكم توفيق تدخلت انجلترا وفرنسا لمصلحته ضد الباب العالى فى محاولاته لحرمان توفيق من الحكم وتعديل مسند الخديوية ليؤول الى الأمير حليم (١٢) ٠ ولسوف نرى كيف وقفت انجلترا مرة أخرى فى مواجهة أطماع الباب العالى عند تولية عباس حلمى منصب الخديوية ٠ ولا ريب أنه فى اطار الاتفاق الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ وما تلا ذلك من اعلان الحماية على البلاد عام ١٩١٤ ، قد أتيحت لانجلترا فرصة الانفراد بالسلطة على العرش وجرى تعيين حكام مصر وعزلهم بموجب « تبليغات بريطانية » وهذا ما حدث لكل من عباس حلمى وحسين كامل ومن بعدهما فؤاد ٠

ولا ريب أن تلك المخاطر الداخلية والخارجية التى كانت تتهدد العرش قد جعلت فؤاد يوجه اهتمامه الى تأمين وراثة العرش فى ذريته تجنبا لأية صراعات قد تنشأ فى المستقبل ، ساعده على ذلك ما أبدته بريطانيا من اهتمام بتلك المسألة ، فأصدر « أمرا كريما » يحدد نظام العرش ، وجعل ولايته الى أكبر أبنائه ، ثم أكبر أبناء ذلك الابن ، حتى اذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل اليه الملك كانت الولاية لأكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة،وحدد الولاية بالفعل من بعده لابنه «فاروق» (م٢)، وراح بعد ذلك يحدد اجراءات تشكيل هيئة الوصاية والطبقات التى تختار منها وجعل موافقة البرلمان رهنا لنفاذ ذلك الاختيار (م١٠) ، (١٣) ٠ وتلا ذلك بأن أصدر قانونا بوضع نظام الأسرة المالكة يحدد من ينحصر فيهم لقب الامارة (م٢) ، وكذا نظام توارث اللقب (م٣) ، وأعطى للملك الحق المطلق فى توزيع المبلغ المعين فى ميزانية الحكومة على أعضاء الأسرة المالكة ، وكذا تعديل أو قطع تلك المخصصات عنمستحقيها (م٧) ، (١٤)٠ ومن ثم فقد نجح فؤاد فى اخضاع الأسرة العلوية لنفوذه وهى مصدر رئيسى لتهديد العرش ، وبذا قضى على احتمالات الصراع عليهالى حد بعيد ٠

---

(١١) المصدر السابق : نفس الصفحة ٠

(١٢) صلاح عيسى : الثورة العرابية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٦٥ وما بعدها ٠

(١٣) المملكة المصرية ، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢ ، أمر كريم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ (صادر فى ١٣ ابريل ١٩٢٢) ٠

(١٤) المملكة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشئون العامة لسنة ١٩٢٢ قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة ٠

واتجه بعد ذلك الى استكمال مقومات الهيكل الداخلي للقصر وتنظيمه لكى يتمكن من ممارسة دوره كطرف أصيل فى الصراع على السلطة ويحقق لفؤاد غاياته فى الحكم المطلق ٠ ومن ثم فقد احتوى على العديد من الادارات والدواوين منها :

١ ـ ديوان الملك :

ويأتى على رأس الجهاز البيروقراطى للقصر وهو الوسيط بين الملك من جهة والسلطة التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى ٠ ويختار رئيس ديوان الملك عادة من بين رؤساء الوزارات أو الوزراء السابقين ، ويكون بدرجة وزير ويعاونه «وكيل الديوان » بدرجة وكيل وزارة ٠ ومن أبرز من تولوا منصب رئيس الديوان توفيق نسيم وأحمد زيور وعلى ماهر ٠ وكانت لجنة الدستور قد اقترحت فى مشروعها (م٥٦) أن تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات ٠٠ » وكان من شأن هذا النص أن يقرر حقا للوزراء تمتنع معه الوساطة وسوء الفهم ولكنه لم يحظ بالموافقة عليه ، فأسقط من مواد الدستور وبقيت للديوان أهميته وفاعليته (١٥) واذا كان فؤاد قد استطاع أن ينفرد بتعيين رئيس الديوان أو وكيله قبل اصدار دستور ١٩٢٣ ، عندما عين توفيق نسيم رئيسا للديوان فى ابريل ١٩٢٢ ، فضلا عن تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان فى ٧ أكتوبر ١٩٢٢ (١٦) ، وذلك دون استشارة عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء وقتذاك ، الا أن اعمال دستور ١٩٢٣ ، وما نص عليه من تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه (م٤٨) ، قد أفضى الى نزاع خطير مع الوزارة الدستورية الأولى . عندما أراد الملك تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان ـ مرة أخرى ـ دون الرجوع الى الوزارة ، مما جعل فؤاد يتراجع ويضطر الى تعديل الأمر الملكى القاضى بهذا التعيين بعد أن وقع عليه سعد زغلول بصفته رئيسا للوزارة (١٧) ٠ ودخلت بريطانيا ـ كطرف ثالث ـ فى تعيينات القصر تارة لتقصى حسن نشأت من القصر بدعوى تهديد مصالحها ، وأخرى لكى تفرض أحمد زيور رئيسا عام ١٩٣٤م ٠ يفهم من هذا أن الصراعات التى

---

(١٥) مذكرات حسن يوسف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٤ ، ١٦ ٠

(١٦) المملكة المصرية ، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢ : الأمر الملكى رقم ٧٦ لسنة ١٩٢٢ (٧ أكتوبر ١٩٢٢) ٠

(١٧) المملكة المصرية ، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ ، الأمر الملكى رقم ٦٩ لسنة ١٩٢٤ (٨ نوفمبر ١٩٢٤) ٠

دارت حول منصب رئيس الديوان قد خرجت به عن « الطابع الادارى » لكى يصبح ذا « طابع سياسى » . ويتبع ديوان الملك عددا من الادارات هى : —

(أ) الادارة العربيــة :

وتتولى اعداد المذكرات التى ترفع الى الملك فى شئون الدولة ومراجعة المراسيم والأوامر الملكية التى ترد من الوزارات عن تعيينات وتنقلات ضباط الجيش وأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والأزهر والمعاهد الدينية وتختص أيضا بعرض البرقيات الواردة من وزارة الخارجية وتلخيص تقارير السفارات والقنصليات المصرية .

(ب) الادارة الأفرنجية :

وتقوم باعداد ملخص لأقوال الصحف المحلية التى تصدر باللغات الأجنبية وما ينشر عن مصر فى صحف الخارج ، والاشراف على قسم المحفوظات التاريخية وترجمة محتوياتها من اللغة التركية الى العربية .

(جـ) ادارة الأوسمة :

وتمنح الأوسمة والأنعامات والرتب طبقا لشروط معينة وذلك بموجب مذكرة تعرض على الملك وترسل الى ادارة التوقيع بعد الموافقة عليها لتحرير البراءات الخاصة بها .

(د) ادارة التوقيع :

وتتولى تحرير الأوامر الملكية وبراءات كبار الضباط وبراءات الرتب والنياشين وألقاب الشرف الأخرى كذلك تتولى الاشراف على شئون مجلس البلاط .

(هـ) ادارة الحسابات والمستخدمين :

تتولى اعداد ميزانية الديوان وصرف المخصصات لأعضا الأسرة المالكة وشئون العاملين فى دواوين القصر وحفظ ملفاتهم « عدا ديوان الخاصة والأوقاف الملكية » .

(و) ادارة المحفوظات والالتماسات :

وتتولى أعمال ترتيب الأرشيف العام وحفظ الأعمال اليومية والمذكرات التى ترد من الوزارات فى شئون الدولة وبها قسم خاص للمحفوظات ذات الصفة السرية وقسم للالتماسات التى ترد من الأفراد والهيئات .

ويلحق بالديوان مكتب السكرتير الخاص للملك وينحصر عمله فى تبادل البرقيات مع ملوك ورؤساء الدول العربية والأجنبية فى المناسبات المختلفة .

٢ - ديوان كبير الأمناء :

يرأسه كبير الأمناء ويعاونه أربعة أمناء وخمسة « تشريفاتيه » ويختص باجراء المراسم والتشريفات وكذا ترتيب زيارات الملك للدول الأجنبية واصدار البلاغات الرسمية وتسجيل أسماء الزائرين ، وعرض طلبات من يرغب منهم فى مقابلة الملك .

٣ - ديوان كبير الياوران « الحاشية العسكرية » :

يتولى ادارته كبير الياوران ويعاونه خمسة ضباط يمثلون الجيش والبحرية والطيران ، ويعتبر قائدا للقوات العسكرية المنوط بها تأمين الملك وحمايته وعادة ما يحضر مقابلات تقديم السفراء لأوراق اعتمادهم ويوقع على وثائقهم كشاهد وتتبع ديوان كبير الياوران ادارة « الركائب الملكية » (١٨) .

٤ - ديوان الخاصة الملكية والأوقاف الخصوصية :

ويرأسه ناظر الخاصة ويتولى الاشراف على الأوقاف الخاصة بالملك وأسرته و توجيه الانفاق من عائدها ، وقد كانت تلك الأوقاف خاضعة لوزارة الأوقاف الا أن فؤاد سحب ذلك الاشراف ليعود للقصر ، حتى يبتعد بأملاكه عن الرقابة الحكومية ، وكان يتم تعيين ناظر الخاصة بأمر ملكى . ومن أبرز من تولوا هذا المنصب فى عهد فؤاد ، زكى الأبراشى (١٩) . حيث

---

(١٨) مذكرات حسن يوسف ، ص ١٥ - ١٧ .

(١٩) المملكة المصرية ، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٧ ، الأمر الملكى رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٧ .

قضى سبع سنوات بمنصبه أنشأ خلالها المزارع الملكية فى أنشاص واستطاع أن يستثمرها ويجنى لفؤاد ثروات طائلة منها (٢٠) . ولقد تمكن الابراشى خلال وجوده بالقصر من أن يوسع اختصاصاته ويبث نفوذه فى شئون الحكم والادارة ـ كما سيرد ذكره ـ على نحو اضطر معه المندوب السامى الى التدخل لابعاده عن القصر كما فعل مع حسنين نشأت من قبل .

٥ ـ مجلس البلاط :

ويتولى الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين أعضاء الأسرة المالكة . ولقد تضمن قانون نظام الأسرة المالكة تشكيل مجلس البلاط ويؤلف من أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك ويعين بأمر ملكى ، ورئيس مجلس الأعيان ، فان لم يوجد فأحد كبراء الدولة الحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز ووزير الحقانية ورئيس الجامع الأزهر ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة ورئيس المحكمة الشرعية العليا ومفتى الديار المصرية ويشترط أن يكونوا مسلمين (م٨) ، وراح القانون يحدد اختصاصات المجلس وصلاحياته فيما يتصل بالخلافات التى تقع بين أعضاء البيت المالك بما فى ذلك الامور الشرعية وتكون أحكام المجلس نهائية ويكون له كل ما للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية من اختصاص وسلطة (م١١) ، ويكون رأى المجلس استشاريا اذا ما اتخذ الملك قرارا بحرمان أحد أفراد الأسرة المالكة من لقبه لعدم جدارته بالانتساب اليها (م١٣) ، (٢١) . ولقد استخدم فؤاد هذا الحق فعلا عندما قام بتجريد النبيل سعيد حليم من لقبه بدعوى ارتكابه أمورا تخل بكرامة مركزه (٢٢) . واستخدم هذا الحق مرة أخرى عندما أصدر النبيل عباس حليم ، نداء الى الأمة فى ٢ أكتوبر ١٩٣٠ ـ اثر استقالة الوزارة النحاسية الثانية ـ أيد فيه الوفد وهاجم حل البرلمان واعلان دستور ١٩٣٠ ، فما كان من فؤاد الا أن أصدر أمرا ملكيا بتجريده من لقبه ومن امتيازاته (٢٣) . الى جانب ذلك فقد صدرت لائحة مجلس البلاط تحدد أسلوب عمله فنصت

---

(٢٠) كريم ثابت : الملك فؤاد ، ملك النهضة ، القاهرة ١٩٤٤ ، ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢١) المملكة المصرية : القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ (الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة) .

(٢٢) المملكة المصرية : مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ أمر ملكى رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٤ (١٤ مايو ١٩٢٤) .

(٢٣) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية السابعة عام ١٩٣٠ ص ١٣٥٥ .

على انعقاده بديوان الملك فى القاهرة أو الاسكندرية وألا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل ، فاذا كان الانعقاد للنظر فى أمر من الأمور الشخصية وجب أن يحضره الأعضاء الشرعيون الثلاثة (م١١) . كما نصت اللائحة على أن تكون الجلسات غير علنية (م١٤) ، (٢٤) .

وصفوة القول فان القصر كمؤسسة للحكم فى عهد فؤاد ، لم يكن فى واقع الأمر سوى امتداد للنظام البيروقراطى الذى أرسى محمد على دعائمه الا أنه ينبغى الاشارة الى أن انفراد محمد على بالسلطة بعد أن قضى على خصومه انما جاء فى اطار ارتباط القصر بشخص الحاكم . ولسوف نرى أنه فى ظروف الوجود الاحتلالى وتزايد حركة المد الوطنى ، أن فؤاد قد شاركه سلطة القرار وتنفيذه ، رجال من صنائعه كونوا فيما بينهم ما يشبه « بادارة » داخل القصر . الا أن ذلك التطور الحادث فى مفهوم ممارسة الحاكم لسلطاته ، لم يكن يحمل بحال معنى المساس بالمضمون الاستبدادى لسلطة القصر . وبعبارة أخرى فلقد ظل القصر فى كافة أطواره أداة الحكم الاستبدادى فى البلاد .

---

(٢٤) المملكة المصرية : مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢ ، أمر ملكى رقم ٦٣ خاص بلائحة مجلس البلاط .

دور القصر فى توجيه السياسة المصرية

منذ الاحتلال

القصر والمسئولية الوزارية :

ترتبط نشأة المسئولية الوزارية فى مصر بتدهور الأوضاع الاقتصادية فى البلاد أثناء عهد اسماعيل ، وما ترتب على ذلك من استمرار الضغط الأوروبى لضمان سداد الديون ٠

وقدمت بالفعل « لجنة التحقيق العليا الأوروبية » فى يناير ١٨٧٨ وذلك لبحث أسباب العجز فى ايرادات البلاد ، واقتراح أوجه العلاج لها ٠ وانتهت اللجنة الى أن أسباب الفوضى المالية التى تردت فيها البلاد ، انما ترجع أساسا الى السلطات المطلقة التى يمارسها الخديو ٠

وانطلاقا من هذا المفهوم بدأ السعى لانشاء هيئة نظارة مستقلة بعيدة عن تفوذ الخديو بل وقادرة على مقاومته (٢٥) ٠ وكان أن شرع نوبار بالفعل فى تشكيل أول « نظارة مسئولة » فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وضمت اثنين من الأجانب هما ريفرز ويلسون للمالية والمسيو دى بلينير للأشغال ، وصار حكم البلاد فى يد الوزيرين الأوروبيين فعلا (٢٦) ٠ وهنا تبدو المفارقة التاريخية فى أن انشاء نظام النظارة فى مصر لم يكن دعما للحركة الوطنية ، بل تكريسا للنفوذ الأجنبى ، بمعنى أن هذا التطور وان أدى الى الحد من الحكم الفردى للخديو ، الا أن ذلك كان لمصلحة القوى الأجنبية التى انتقلت اليها السلطة من خلال النظار (٢٧) ٠ وعندما تقررت المسئولية الوزارية ـ النظارية ـ فى عهد وزارة نوبار ، لم تكن تعنى

---

(٢٥) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ ـ ١٩٥٣) ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٥٣ ٠

(٢٦)عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٨٦ ٠

(٢٧) على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٤٨

مسئولية النظار منفردين أو مجتمعين أمام المجالس النيابية ، طبقا للمفهوم الدستورى السليم . وانما عنت تضامن أعضاء مجلس النظارة ومسئوليتهم أمام الخديو (٢٨) . وازاء تكليف الخديو توفيق لشريف بتأليف النظارة فى ٥ يولية ١٨٧٩ ، فما كان منه الا أن عمد الى وضع اللائحة الأساسية لمجلس الشورى والتى حددت « المسئولية الوزارية » لتكون أمام المجلس الا أن توفيق رفض التصديق على اللائحة ـ بايعاز من انجلترا وفرنسا ـ بل ووصفها بأنها « ديكور مسرحى » وترتب على ذلك استقالة نظارة شريف فى ١٧ أغسطس وتولى توفيق رئاسة مجلس النظار مخالفا بذلك النظام الذى قرره مرسوم ١٨ أغسطس ١٨٧٨ والذى يقضى بانشاء مجلس النظار كهيئة مستقلة عن الخديو (٢٩) .

ولتأصيل مسئولية النظارة أمام الخديو أصدر أمرا فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٩ بالغاء مجلس النظارة وابطاله ومسئولية كل ناظر أمام مجلس برئاسة الخديو (٣٠) وازاء ضغط العرابيين عهد توفيق الى شريف بتأليف نظارته الثالثة في سبتمبر ١٨٨١ ، وتم انتخاب مجلس النواب على مقتضى اللائحة الأساسية لعام ١٨٦٦ . الا أنه سرعان ما نشب خلاف بين النظارة والمجلس حول حقه فى اقرار الميزانية ، فقد اعترض المراقبان الانجليزى والفرنسى فى مذكرة قدماها الى شريف باشا فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ ، على مطالبة مجلس النواب بحق تقرير الميزانية ، حتى ولو كان هذا الحق مقصورا على المصالح التى تخصص ايراداتها للدين العام ، فقد كان ذلك فى نظرهما من شأنه الاضرار بالضمانات المقررة للدائنين . وتطورت الأزمة بالفعل على نحو أدى الى استقالة الوزارة الشريفية الثالثة ، لكى تخلفها وزارة البارودى فى فبراير ١٨٨٢ لتؤيد حق المجلس فى اقرار الميزانية . وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ صدرت اللائحة الجديدة لمجلس النواب والتى أقرت مسئولية النظارة أمام المجلس بشكل تضامنى على « أن يكون كل ناظر مسئولا عن الاجراءات المتعلقة بنظارته ، وهكذا تصبح النظارة مسئولة فرديا وجماعيا » (٣١) .

---

(٢٨) يونان لبيب رزق المصدر السابق ص ١٣ .

(٢٩) تيوردور روتشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص ١٩٠ ، يونان لبيب ، المصدر السابق ص ٧٥ وما بعدها .

(٣٠) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٣١) على الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ٣٣ ـ ٣٥ .

وعلى ضوء هذا يمكن القول بأن الوزارة ـ قبل الاحتلال البريطانى ـ وان أصبحت نظريا مسئولة أمام القصر ، الا أن النفوذ الأجنبى قد باشر ذلك عملا ودون مسوغ ، وتأتى له ذلك عن طريق الاشتراك الفعلى فى النظارة كما حدث فى نظارة نوبار الأولى ـ أو عن طريق المراقبين الماليين ، بل وراح يحجر على المجلس حقه فى مساءلة النظارة فى أمور الميزانية ـ كما حدث أثناء وزارة شريف الثالثة ـ بيد أنه لا يمكن انكار أن القوى الوطنية من مواقعها فى السلطة ـ أثناء وزارة البارودى ـ قد استطاعت تطبيق مبدأ « المسئولية الوزارية » بالمفهوم الصحيح لكى تصبح أمام مجلس شورى النواب وكان من الطبيعى أن يثير ذلك سخط الأطراف الأخرى وتمثل ذلك بالفعل فى المذكرة المشتركة التى أرسلتها انجلترا وفرنسا للخديو الذى قبلها بما تضمنته من مطالب كان أهمها طلب استقالة نظارة البارودى (٣٢) .

الا أن الاحتلال البريطانى للبلاد عام ١٨٨٢ قد أفضى الى نتيجة هامة هى أن دار المعتمد البريطانى قد انفردت وبشكل مطلق بسلطة القرار السياسى وامتد ذلك ليس على « التشكيل الوزارى » فحسب بل امتد أيضا ليشمل جانب « العمل الوزارى » (٣٣) وتوسعت فى ذلك عن طريق المستشارين الانجليز فى النظارات المختلفة وهؤلاء بدورهم باشروا نفوذ النظار أنفسهم (٣٤) . وظهر أثر ذلك واضحا على نظارة شريف الرابعة وهى التى تلقت التبليغ البريطانى الشهير ومؤداه أن على النظارة والمديرين ضرورة اتباع نصائح ممثلى حكومة جلالة الملكة أو التخلى عن مناصبهم(٣٥) .

وكان من الطبيعى والأمر هكذا أن يصطدم عباس حلمى بالمعتمد البريطانى وهو بصدد ممارسة حقوقه فى اختيار النظار أو عزلهم ، من ذلك فقد ساءت علاقة الخديو عباس بمصطفى فهمى ـ رئيس النظار آنذاك ـ الى حد كبير فى الوقت الذى ارتبط فيه بصلات وثيقة مع المعتمد البريطانى ـ اللورد كرومر ـ وصلت الى حد الخضوع المتسم بالضعف ـ كما يقول عباس حلمى فى مذكراته ـ بل يعتمد فى بقاء وزوراته على تعضيده (٣٦) فما كان من الخديو عباس الا أن أقال نظارة مصطفى فهمى

---

(٣٢) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٣٣) المصدر السابق : ص ٢٢ .

(٣٤) عباس العقاد ، سعد زغلول ، سيرة وتحية ، ص ١٠٧ ـ ١٠٩ .

(٣٥) على الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣٦) عباس حلمى ، مذكرات ، جريدة المصرى ، ٩ ابريل ١٩٥١ ،
Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, V II., 72.

وأقام بدلا منها وزارة حسين فخرى فى ١٥ يناير سنة ١٨٩٣ ؛ دون استشارة اللورد كرومر ، الذى كان ينظر الى مصطفى فهمى كرجل قدير ومساعد مخلص وراحت دار المعتمد توضح وجهة نظرها للخديو فى المسألة من أنها تنتظر أن يؤخذ رأيها فى مثل هذه المسائل الحيوية ، خاصة وأنه لا تبدو أى ضرورة للتغيير فى الوقت الحاضر ، ومن ثم فانها لا توافق على تعيين فخرى باشا ، الذى استقال بالفعل وتعين مصطفى رياض رئيسا للنظار كحل وسط (٣٧) ٠ حتى محاولة السلطان فؤاد لاقصاء وزيرين من وزارة حسين رشدى الثالثة ـ كما سيرد ذكره انتهت الى حل وسط يحفظ وجـــه السلطـــان دون أن يكون فى ذلك أدنى مساس بالنفـــوذ البريطـــانى ٠

وعلى الرغم من ذلك فقد سمح النفوذ البريطانى للقصر أحيانا بقدر من المشاركة فى سلطة القرار وظهر أثر ذلك عندما وقع اختيار عباس حلمى على بطرس غالى رئيسا للوزارة خلفا لمصطفى فهمى ، ورغم مخاوف جورست ـ المعتمد البريطانى ـ من ذلك الاختيار الا أن الخديو قد نجح فى اقناعه بكفاءة الرجل فضلا عن مصريته وكأثر لذلك وافقت الحكومة البريطانية على هذا الاختيار (٣٨) ٠

وينبغى أن نقرر أن تلك المشاركة من القصر تمت فى مرحلة الوفاق بين عباس وجورست ، ومن ثم فان هذه النتيجة لا تعزى بحال الى نجاح الخديو فى صراعه ضد الجانب البريطانى ، بل ترجع الى التغيرات التى طرأت على السياسة البريطانية ذاتها٠ كذلك فان تلك المشاركة قد اتصلت « بالتشكيل الوزارى » دون أن يمتد أثرها الى « العمل الوزارى » وهو المجال الحقيقى لتنفيذ القرار فضلا عن ذلك فتلك المشاركة قد جرت فى التحليل الأخير فى اطار الهيمنة البريطانية ٠

ولا ريب فى أن اعلان الحمـــاية على مصر وفرض الأحكام العرفيـــة عليها ، أمور قد هيأت الظروف لتزايد النفوذ البريطانى فى ذلك الوقت ، بل امتد أثره الى القصر ذاته ، وتمثل ذلك فى خلع عباس حلمى وتعيين حسين كامل سلطانا خديويا بدلا منه ٠ ومن ناحية أخـــرى كان توقف

---

(٣٧) روجيه لامبلان ، فى سبيل الاستقلال ، ترجمة ميخائيل بشارة ، القـــاهرة ، ١٩٤٥ : صد ٥٢ ، على الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ٥١ ـ ٥٢ ٠

(٣٨) احمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القســـم الثـــانى : ص ١٥٨ ـ ١٦٢ ٠

نشاط الجمعية التشريعية يعنى أن المسئولية الوزارية قد انتقلت لتغدو أمام المندوب السامى ، وهذا ما حدث بالفعل · حتى تلك المحاولات التى جرت من قبل القصر أو القوى الوطنية بعد نهاية الحرب الأولى وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، للسيطرة على الوزارة أو المشاركة فى سلطة القرار قد أجهضت تماما فى ظل استئثار الوجود الاحتلالى بالسلطة ·

الا أن التغيرات السياسية والتشريعية التى تعرضت لها البلاد وتمثلت فى اصدار بريطانيا لتصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد ، وما تلا ذلك من اعلان دستور ١٩٢٣ ، هذه التغيرات قد أثرت بشكل خاص سواء على المسئولية الوزارية أو سلطة القرار وبمعنى آخر فقد أفضت الى نتيجتين غاية فى الأهمية ينبغى تقريرهما ، الأولى أن الوجود الاحتلالى لم يعد ينفرد بالسلطة بعد أن دخل كل من القصر والقوى الوطنية كأطراف أصيلة فى الصراع ، والذى اتخذ بدوره أشكالا حادة لم تشهدها الساحة من قبل منذ الاحتلال البريطانى ، أما النتيجة الثانية ، فان المسئولية الوزارية قد تحددت بشكل حاسم لتكون أمام البرلمان بمقتضى الدستور ·

وعلى الرغم من ذلك فان الممارسة العملية فى اطار تلك التغيرات قد جعلت الصراع على السلطة بين القصر والقوى الوطنية يمتد فى محاولة السيطرة على الوزارة بشكل رئيسى باعتبارها أداة تنفيذ القرار · واذا كانت موجة التدخل البريطانى ــ بمقتضى التصريح ــ قد انحسرت الا عن المسائل التى تمس التحفظات الأربعة أو تهدد الوجود البريطانى ذاته الا أنها راحت ــ على سبيل المثال ــ تمارس ضغوطا متواصلة لاسقاط الوزارة الدستورية الأولى اثر حادثة مصرع السردار ·

العلاقة بين القصر والانجليز بعد الاحتلال :

من تتبع أصول العلاقة بين القصر والانجليز منذ الاحتلال البريطانى وحتى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، تتضح سمة بارزة لها وهى أن القصر قد دار فى فلك السياسة البريطانية ، وأن حركته لم تخرج بحال عن الاطار العام لتلك السياسة · حقيقة وان كان توفيق قد استسلم بشكل مطلق لرغائب الوجود الاحتلالى الا أن ثمة محاولات قد جرت على يد عباس حلمى وفؤاد لدرء مظاهر تبعية العرش للاحتلال وذلك بصدد التأكيد على نفوذ القصر وسلطته كمؤسسة سياسية الا أن الوجود الاحتلالى ذاته ظل أداة احباط لتلك المحاولات ·

فلقد ادى تزايد النفوذ الأجنبى الى عزل اسماعيل وتولية توفيق بدلا منه ، ومن جهة أخرى كانت أطماع الباب العالى مجالا آخر لهذا النفوذ لكى يؤكد وصايته على العرش ، من ذلك أنه عندما تولى توفيق العرش فى يولية ١٨٧٩ ، لم يصدر الباب العالى فرمان التولية للخديو ، وكان يسعى الى سحب الامتيازات التى أعطيت لمصر فى فرمان ١٨٧٣ فى مقابل موافقة الدول على عزل اسماعيل الا أن الدول صاحبة الامتياز لم ترض عن هذه الخطة وعارضت الباب العالى وأخيرا قر الرأى على تأييد الامتيازات السابقة ما عدا الاتفاقات التجارية ، فقد تحتم أن يخبر بها الباب العالى (٣٩) . من أثر ذلك أن شعر توفيق بما للدولتين من فضل بسبب محافظتهما على حقوق العرش ، وراح يعمل فى مقابل ذلك على افساح المجال لتصعيد النفوذ الأجنبى فى البلاد ، ففى ٤ سبتمبر ١٨٧٩ تم تعيين مراقبين باشرا أعمالهما وقدما للخديو اقتراحا بتعيين لجنة لتصفية الدين المصرى ، وبعد محادثات مع الدول صاحبة الشأن تعينت اللجنة بالفعل (٤٠) .

هذا التخاذل من جانب توفيق للنفوذ الأجنبى قد أثار موجة من التذمر والسخط ظهرت بصورة أكثر حدة فى الجيش ، الأمر الذى تمخض عنه فى النهاية اندلاع الثورة العرابية والتى تمكنت القوات البريطانية من القضاء عليها واحتلال البلاد (٤١) . بدأت مظاهر استسلام القصر فى مواجهة الاحتلال البريطانى تأخذ مفهوما عمليا ، تمثل فى قيام توفيق باصدار « دكريتو » بالغاء الجيش المصرى ومحاكمة العرابيين ، بل اننا سوف نرى أن تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز للجيش المصرى انما كان بطلب الخديو توفيق (٤٢) .

وعلى الرغم من أن الخديو عباس قد اصطدم بأطماع الباب العالى عند توليه الحكم كما حدث لتوفيق من قبل ، الا أن ذلك لم يثن عباسا

---

(٣٩) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن الجزء الاول ص ٩١ .

(٤٠) محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، ص ٨٠ .

(٤١) لمزيد من التفاصيل عن مقدمات الثورة العرابية ونتائجها أنظر أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى ، ص ١١٤ وما بعدها . تيودور روتشتين ، فصول من المسألة المصرية ، ص ٩٩ ، لنفس المؤلف أيضا ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٣١٨ وما بعدها صلاح عيسى ، الثورة العرابية ، ص ١٠٠ وما بعدها ، أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الأول ، ص ١٣٨ وما بعدها .

(٤٢) عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة ، ص ٣٠ ، يونان لبيب المصدر السابق ص ١١٤ .

عن الوقوف أمام محاولات بريطانيا لفرض وصايتها على القصر بعد أن حاولت أن تستثمر صراعه مع الآستانة لصالحها فقد صدر فرمان تولية عباس الحكم وقد انتزعت من حدود مصر شبه جزيرة سيناء بما في ذلك العقبة ، ومن ثم راحت بريطانيا تضغط على الباب العالي ، وتمخض عن ذلك اعادة شبه جزيرة سيناء الى مصر بارادة سلطانية في ١٨ أبريل ١٨٩٢ (٤٣) .

وواضح أن الخديو قد أدرك أن مساعي بريطانيا لدى الباب العالي في هذا الصدد انما كانت تصدر عن تخوفها من أن يمتد النفوذ التركي الى قناة السويس ، دون النظر الى مصالح العرش الحقيقية . ومن ثم بدأ في تنفيذ السياسة التي اعتزمها فعمد الى التودد للبلاد وزيارة أقاليمها ، فضلا عن تغيير أفراد حاشيته الذين ارتبطوا بصلات قوية مع المعتمد البريطاني على نحو دعا كرومر الى الاعتقاد بأن المبادىء العرابية قد عادت للظهور تحت ظلال الخديوية ، بالاضافة الى ذلك فقد راح يتغاضى عن اتجاهات تركيا للافتئات على حقوقه – كما مر بنا – ودأب على زيارتها وتوطيد علاقته بالسلطان أملا في تقوية مركزه في صراعه المرتقب ضد الاحتلال البريطاني (٤٤) . ومن ثم فقد كان نشاط عباس حلمي باعثا لقلق كرومر ، بعد أن ظهر له عزوفه عن الدور الذي رسمه له لكي يكون مجرد دمية (٤٥) – ومن جهة أخرى اتجه عباس الى توطيد علاقته بالجيش لكي يضمن ولاءه من جهة ولاستخدامه كأداة ضغط في مواجهة المعتمد البريطاني من جهة أخرى (٤٦) .

---

(٤٣) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، القسم الثاني : ص ٢٦٨ – ٢٦٩ ، يوسف خليل تطور الحركة القومية في مصر (١٨٨٢ – ١٩١٩) : ص ٢١١

(٤٤) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، التمهيد الجزء الأول ، ص ٣٠ – ٣١ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى تاريخ مصر السياسي من الاحتلال حتى المعاهدة ص ٢٠ .

(٤٥) Marlowe, J., Cromer in Egypt, p. 222.

(٤٦) ويعترف عباس حلمي في مذكراته بأنه كان يبث الجواسيس في المدارس الحربية وفرق الجيش وبيت السردار . وكان يتصل بالجيش عن طريق المشايخ كما شرع في تعيين محمد ماهر باشا وكيلا للحربية وأنه قد استهدف من وراء ذلك الاستعانة به في التفرقة بين الجيش وضباطه الانجليز وتقويض سلطتهم فيه من جهة وايجاد نوع من الاشراف الفعلي على نظارة الحربية أنظر مذكرات عباس حلمي جريدة المصري ، ٣ مايو ، ٤ مايو ١٩٥١ .

ولم تكن حادثة الحدود (٤٧) ، سوى أثر مباشر لاهتمامات الخديو عباس بالجيش ، الا أن الآثار السيئة التى تمخضت عن الأزمة قد تركت آثارا سلبية على آمال الخديو التى كان يعلقها على الجيش ، عبر عنها فى مذكراته بأنها « قد اضطرته الى العدول عن نشاطه بشأن الجيش الذى صار منذ ذلك اليوم مشلولا تماما » (٤٨) • حتى القوى الوطنية لم يكن قد اشتد ساعدها بعد ، ومن ثم فقد اقتصر دورها على التأييد المعنـوى المجرد للخديو فى أزماته مع قوى الاحتلال ، دون أن تتخطى ذلك الى دائرة التحرك المؤثر الفعال •

يفهم من هذا أن التوازن بين طرفى الصراع قد بات مفقودا ، وتلك حقيقة أدركها عباس حلمى مؤخرا ، بل ذهب الى أنه « كان بلا سند حقيقى فى الوقت الذى استند فيه كرومر الى دبلوماسية مستنيرة والى وزارة لندن التى تثق به (٤٩) •

ومن ثم فقد انتهج القصر فى تلك الفترة سياسة جناحاها مهادنة الاحتلال البريطانى وتشجيع الحركة الوطنية ومؤازرتها • ولقد أثمرت

---

(٤٧) وقعت الأزمة الشهيرة « بحادثة الحدود » عندما سافر الخديو عباس فى ينـاير ١٨٩٤ الى مديرية الحدود « وادى حلفا » ، وعرض فرقة من الجيش كان يقودها ضـابط بريطانى ولاحظ الخديو نقصا فى نظام الجنود وأسلحتهم وتدريبهم فأبدى ملاحظته فى هذا الصـدد الى القائد الانجليزى والى وكيل وزارة الحربية « محمد ماهر » وكان يرافقه فى الرحلة ، فغضب كتشنر باشا « سردار الجيش المصرى » واعتبر هذا تحقيرا له أمام الحامية، فقدم استعفاءه على الفور وأبلغ ذلك الى اللورد كرومر الذى أرسل الى حكومته يستطلع رأيها فاهتمت بالمسألة وأرسلت الى معتمدها تطلب منه أن يتقدم الى النظارة المصرية بثلاثة مطالب محددة لتبليغها الىالخديو لتكون بمثابة ترضية وهى ١ ــ عزل ماهر باشا وكيل الحربية • ٢ ــ أن يصدر الخديو أمرا يثنى فيه على سردار الجيش والضباط الانجليز الذين يعملون فى خدمة الجيش المصرى ويبدى رضاه عن حامية الجنود وثناءه على ضباطها •

٣ ــ أن يحاكم الضباط الانجليز الذين يعملون فى الجيش المصرى أمام قائد الجيوش البريطانية بدلا من نظارة الحربية • وأشيع أنه اذا لم يقبل الخديو هذه المطالب فسيعلن ضم الجيش المصرى الى الجيش الانجليزى وعندما قدم رياض باشا وبطرس باشا هـــذه المطالب الى الخديو عدلها وذلك بأن ينقل محمد ماهر باشا الى أول وظيفة مدنية تخلو بحيث تكون معادلة لمنصبه العسكرى فى وكالة الحربية ، وعين بالفعل محافظا للقنال وبأن يوجه الخديو برقية ثناء على الضباط الوطنيين والانجليز معا وبذلك تراجع الخديو عن موقفه وعاد يثنى على نظام الجيش وتدريبه أنظر مؤسسة الاهرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٢ ــ ٣٣ •

(٤٨) مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ٥ مايو ١٩٥١ •

(٤٩) مذكرات عباس حلمى ، حريدة المصرى ، ٩ ابريل ١٩٥١ •

تلك السياسة بالفعل فى العقد الأول من هذا القرن ، وبرزت فيها صلات عباس حلمى بالحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل بشكل خاص وأصبح من الضرورى الفصل بين الحركة الوطنية والخديو حتى لا تواجه السياسة البريطانية بخطر مشترك مما كان اللورد كرومر لا يستطيع أن يفعله فى اطار علاقته القديمة « بعباس » ومن ثم كان لابد من التغيير الذى امتدت يده الى السياسة البريطانية فى مصر والى رجلهـا الذى قام على تنفيذها » (٥٠) ·

ولقد كان واضحا أن التغيير فى الأشخاص يتبعه عادة تغيير فى السياسة ، وتلك سمة أساسية ومميزة لسياسة الاحتلال البريطانى نتيجة لذلك فقد تخلى كرومر عن منصبه عام ١٩٠٧ محتجا باعتلال صحته وخلفه السير الدون جورست الذى جاء الى مصر مزودا بتعليمات تقضى بأن تخفف وطأة الحكم الاستبدادى القديم والقضاء على القوى الوطنية باتباع سياسة التوفيق والمسالمة ، وعليه قبل كل شىء أن يترضى الخديو الذى ألقته معاملة كرومر فى أحضان مصطفى كامل وحزبه حتى صرح بأنه يميل الى الحياة الدستورية (٥١) أضف الى ذلك ما كان من قناعة جورست نفسه بخطأ سياسة كرومر وتعذر الاستمرار فى اتباعها (٥٢) ·

وبدأ التقارب بين القصر والمعتمد البريطانى الجديد يأخذ مفهوما عمليا فمن ناحية نجح جورست الى حد بعيد فى كسب ثقة الخديو (٥٣) ، وعلى الجانب الآخر كان عباس يسعى لكسب ثقة الجانب البريطانى · فراح ينفى عن نفسه تهمة العمل ضده ويصرح بأن « المعتمد البريطانى لا يستطيع أن يحكم مصر بمفرده » ويعلن استعداده للتعاون معه ، بل يشيد « بنواياه الطيبة » بالنسبة لطلب العفو عن مسجونى دنشواى من تلقاء نفسه وتقديم العون فى اصلاح الأزهر على الرغم من محاولات مصطفى فهمى ــ رئيس الوزراء ــ للوقيعة بينهما (٥٤) ·

كأثر لذلك فقد استقرت سياسة الوفاق بين الخديو عباس وجورست

---

(٥٠) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ ·

(٥١) تيودور روتشتين ، فصول من المسألة المصرية ، تعريب عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ١٩١ ·

(٥٢) Marlowe, J. Op. Cit., p. 273.

(٥٣) Storrs, R. Orientations, p. 68.

(٥٤) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ، ص ٢٥١ ، أحمد شفيق مذكراتى ، ج ٢ من القسم ٢ ، ص ١٠٣ ·

يتأيد ذلك بزيارة الخديو لانجلترا عام ١٩٠٨ ، عاد بعدها ـ كما يقول الرافعي ـ متنكرا للحركة الوطنية منضما الى الاحتلال فى مقاومتها وأبدى استياءه من دعاية الحزب الوطنى للدستور (٥٥) ٠

واذا كانت السياسة البريطانية فى اطار الوفاق مع الخديو قد « منحته » قدرا من المشاركة في السلطة كما مر بنا خاصة فى مسألة اختيار بطرس غالى ، فان تولى كتشنر منصب المعتمد البريطانى خلفا لجورست كان مؤذنا بعودة الصراع بين طرفى السلطة ، خاصة وأن كتشنر كان أحد أبطال « أزمة الحدود » الشهيرة واتخذ هذا الصراع مفهوما عمليا برفض الخديو طلب كتشنر من الحكومة المصرية اعتماد مبلغ كبير من المال لبناء الثكنات والحصون فى الثغور المصرية ، بحجة أن الفرمانات العثمانية لا تتيح للحكومة ذلك ، ومن جهة أخرى قام الخديو عباس ببيع خط سكة حديد مربوط لايطاليا مما أثار سخط كتشنر عليه ، بل وأرغمه على أن يعدل عن بيعها ليبيعها للحكومة المصرية (٥٦) ، الى جانب ذلك فقد كان انشاء نظارة الأوقاف مجالا آخر للصدام بين الطرفين (٥٧) ٠

أدت تلك الصراعات المتوالية بالعلاقة بين كتشنر والخديو الى طريق مسدود ، مما دعا المعتمد البريطانى الى أن يرسل « عماد الدين وهبى وكيل دائرة الأمير سعيد حليم » الى الآستانة ليتفاهم معه على خلع عباس حلمى ، وتوليته خديوية مصر ، ولكن الأمير رفض ذلك متعللا بأنه يمكنه أن يخدم مصر وهو صدر أعظم أكثرهما لو كان خديويا لها (٥٨) ٠

ومن ثم فقد ساءت العلاقة بين الخديو والمعتمد البريطانى الى حد أصبحت معه مسألة التخلص من الخديو أمرا ملحا فى تقديرات السياسة البريطانية التى وجدت فى اندلاع الحرب العالمية الأولى مسوغا لعزله ،

---

(٥٥) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ ٠

(٥٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٣٢٦ ٠

(٥٧) كانت ادارة الأوقاف ادارة تحت اشراف الخديو مباشرة وساءت سمعتها حتى أن جورست ذاته قد تدخل فى عام ١٩١١ مطالبا بفصل اثنين من موظفيها هما « أحمد بك ديلاور الذى كان مسئولا عن هذه الادارة ، « محمد بك أباظة » الذى كان مسئولا عن مصروفاتها ومن جهة أخرى ترددت الأقاويل عن استخدام أموالها فى أعمال الاثارة ضد الوجود الاحتلالى وأراد كتشنر تحويل ديوان الأوقاف العمومية الى نظارة تخضع لاشراف هيئة النظارة وعارض الخديو ذلك الا انه عاد وأذعن لضغوط المعتمد البريطانى ٠ أنظر أحمد شفيق ، المصدر السابق ، نفس الصفحة ، يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ ٠

(٥٨) أحمد شفيق المصدر السابق ، ص ٣٢٧ ٠

وراحت تبرر مسلكها « بأن لديها أدلة وافرة على أن سمو عباس باشا حلمي قد انضم انضماما قطيعا الى أعداء جلالته منذ نشوب الحرب مع ألمانيا وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا والخديو السابق قد سقطت عنهما وآلت الى جلالة ملك بريطانيا » (٥٩) ٠

على كل حال فقد اتجهت انجلترا الى حسين كامل ليتولى العرش وكان لابد لها أن تعجم عـود السلطان المنتظر ، ومن ثم فقد جـرت محادثات تمهيدية بينه وبين السـكرتير الشرقى ـ رونالد ستورز ـ أبدى فيها « الأمير حسين » ترددا ، الا أنه عاد ووافق على تولى العرش رغم علمه بنوايا بريطانيا واتجاهاتها (٦٠) ٠ وذلك على الرغم من نصح محمـد سعيد باشا اليه بألا يعتلى العرش بارادة صادرة من المستر شيتهام ، لما يعتور توليته بهذا الشكل من انفضاض الشعب من حوله وعدم ايمـانه بسلطته (٦١) ٠

ومن جديد راح القصر يدخل فى دائرة التبعية لدار المعتمد البريطانى ولا ريب أن عوامل داخلية وخارجية قد تجمعت فى الأفق السياسى وقتئذ لتزيد من التصاق حسين كامل بقوى الاحتلال ، فمن هذه العوامل :

أولا : الغزو التركى لقنـاة السويس فى فبراير ١٩١٥ بقيادة جمال باشا كان يحمل تهديدا مباشرا للعرش خاصة وأن تركيا لم تعترف بشرعية تولى السلطان حسين للعرش ٠

ثانيا : أن الحركة الوطنية قد وهنت قواها ولم تعد أى مجموعة من مجموعاتها أو أى حزب من الأحزاب السياسية قادرا على أن يقوم بأى دور فعال يجعل بالامكان استشارته أو دخوله كطرف من أطراف تقرير المصـير (٦٢) ٠

ثالثا : ما كان من اقتناع السلطان حسين ذاته بجدوى مساعدة مصر لبريطانيا ، وأن ذلك سوف يكون له وزنه عند عرض قضية مصر بعد أن تضع الحرب أوزارها (٦٣) ٠

---

(٥٩) راشد البراوى ، مجموعة الوثائق السياسية ، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس : ص ١١٧ ٠

(٦٠) Storrs, R. op. cit., p. 138-139.

(٦١) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الجزء الاول من التمهيد : ص ٧٢ ٠

(٦٢) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ ٠

(٦٣) اقبال شاه ، فؤاد الأول ، ترجمة محمد عبد الحميد ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص٧٩ ٠

الا أن وفاة حسين كامل في أكتوبر ١٩١٧ كان من شأنها أن تجدد مشكلة العرش مرة أخرى خاصة بعد أن اعتذر وريثه الأمير كمال الدين حسين عن قبوله • وفى ظل استمرار السيطرة البريطانية على العرش اتجهت أنظار بريطانيا لاختيار أحمد فؤاد • وكان لهذا الاختيار دوافع متعددة منهـا أن فؤادا لم يكن فى ماضيه السياسى حتى ذلك الوقت ما يبعث على ريبة قوى الاحتلال أو يثير شكوكها نحوه فلقد كان بعيـدا عن السياسة طيلة حياته ولم تبد منه ـ كما يقول الرافعى ـ مغاضبة أو معارضة للاحتلال البريطاني فى أى وقت من الأوقات ولا بذل أى تأييد أو مناصرة للحركة الوطنية فى أى من مراحلها السابقة (٦٤) • ومن ذلك أيضا أنه لم يكن لفؤاد حزب واحد يستطيع أن يعتبره خصما وربما كان من مصلحة بريطانيا فى أن تعين شخصية « لا لون لها » (٦٥) •

وعلى الرغم من مظاهر الحماية التى أحاطت بتولى فؤاد العرش على نحو وصفه به أحد المعاصرين بأنه كان سلطانا تحت الحماية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان (٦٦) • الا أننا نجد فؤادا بدأ فى الفترة الباكرة من حكمه يخوض صراعا ضد الوجود الاحتلالى ، يتصل بتأكيد سلطة القصر ونفوذه على نحو أعاد الى الأذهان الصراع الذى نشأ بين عبـاس حلمى والانجليز (٦٧) ومن ثم فيمكن القول بأن سياسة فؤاد عند توليه الحكم كانت تصـدر عن اتجاهه لتعضيـد سلطة القصر فى مواجهة الاحتـلال

---

(٦٤) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ « الطبعة الأولى » القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢٢٦ •

(٦٥) اقبال شاه ، المصدر السابق ، ص ٦١ •

(٦٦) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧ •

(٦٧) يرجع هذا الصراع الى ان فؤاد طلب اقصاء وزيرين فى وزارة حسين رشـدى الثالثة اشتهر أحدهما وهو فتحى باشا وزير الأوقاف بالفساد والآخر هو احمد حلمى وزير الزراعة ليحل بدلا منهما وزيران آخران يرضى عنهما الوطنيون فى مصر هما سعد زغلـول وعبد العزيز فهمى وظهر موقف السلطان متشددا فى هذا المطلب مستندا الى حق ولى الامر فى تعيين الوزراء وعزلهم ومن ناحية أخرى أوفد رشدى عدلى يكن ناظر الحقانية الى فتحى باشا ليقنعه بتقديم استقالته فذهب الأخير الى المندوب السامى لمعرفة رأيه فكان ان أشـار عليه بالاستقالة خاصة بعد أن أصبح غير مرغوب فى بقائه في نظارة الأوقاف من قبل السلطان وقدم فتحى باشا استقالته بالفعل وتم تعيين أحمد زيور بدلا منه ، فى الوقت الذى أحيل فيه أحمد حلمى وزير الزراعة الى التقاعد وبقى منصبه شاغرا وذلك كحل وسط بين تعارض رغبات السلطات واتجاهات المندوب السامى • أنظر ترجمة تقرير سير رونالد ونجت الى حكومته عن الأزمة الوزارية بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٧ : مؤسسة الاهرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٩ ـ ٨٨ •

البريطانى ، بل اننا سوف نرى محاولاته لاحتواء القوى الوطنية ، بتبنى قضية الاستقلال وذلك لايجاد نوع من التوازن بين القصر والنفوذ البريطانى ٠

الا أن اندلاع ثورة ١٩١٩ قد جعل فؤادا يتراجع عن تأييده للحركة الوطنية لادراكه أن ذلك التأييد من شأنه أن يؤكد ما وقر لدى دوائر لندن من اعتقاد بأن فؤادا نفسه « كان عاملا محركا للثورة » (٦٨) ٠ مما جعل مخاطر حقيقية تحيط بعرشه تتمثل فى احتمال قيام بريطانيا بعزله وهى بصدد القضاء على أسباب الثورة ٠

العلاقة بين القصر والحركة الوطنية :

من تتبع العلاقة بين القصر والحركة الوطنية ، نتبين أن العداء كان يشكل سمة أساسية لهذه العلاقة فى غالبية أطوارها ٠ هذا العداء يرجع أساسا الى قناعة القصر بأن الخطر الحقيقى الذى يتهدده دائما انما يأتى من القوى الوطنية بشكل رئيسى لا من النفوذ الأجنبى أو الاحتلال البريطانى ٠

فلم يكن انحياز الخديو توفيق الى جانب بريطانيا وهى بصدد ضرب الحركة الوطنية بالقضاء على العرابيين وما تلا ذلك من احتلال البلاد فى منتصف عام ١٨٨٢ ، الا تجسيدا لذلك العداء ٠ وعلى الرغم من أن الخديو عباس حلمى قد سعى من جانبه الى مؤازرة الحركة الوطنية وتدعيم صلاته بها اثر أزماته مع المعتمد البريطانى (٦٩) ٠ الا أنه يغدو من الخطأ تفسير ذلك بأن القصر قد تأثر بشكل أو بآخر باتجاهات الحركة الوطنية أو

---

(٦٨) Holt, P.M. (edited). Political and Social change in Modern Egypt. pp. 348-349.

(٦٩) قام الخديو عباس حلمى بتاليف لجنة سرية مع مصطفى كامل عام ١٨٩٥ وانضم اليها بعض رجال القصر مثل أحمد شفيق بك رئيس قلم الترجمة بالديوان الافرنجى وروليه بك سكرتير عباس الخاص وبعض الشبان المتعلمين مثل : اسماعيل الشيمى ويوسف صديق وكانت مهمة اللجنة الدفاع عن مطالب مصر فى الصحف الفرنسية فى مصر وباريس تحت أسماء مستعارة وكانت تلك المقالات التى تنشر فى الصحف بمعرفة هؤلاء تمثل آراء الخديو ويبدو أن أمر هذه الجمعية قد تكشف لكرومر فراح يتعنت أعضاءها وفصل اثنين منهما من وظائفها الرسمية هما اسماعيل الشيمى ويوسف صديق ٠ أنظر مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ، ٨ مايو ١٩٥١ ٠

تجاوب مع أهدافها وهي يقينا تتعارض معه بشكل حاد . وانما يمكن القول بأن هذا التأييد قد جرى فى اطار محاولة القصر للخروج من دائرة التبعية لدار المعتمد البريطانى ولكى يستغل هذه الحركة من ناحية أخرى فى تحقيق أهدافه فى الحكم .

أما القوى الوطنيـة بزعامة مصطفى كامل ، فقد كان تحالفها مع الخديو عباس انما يجىء ضمن اطار خطتها لاستقطاب العرش الى جانبها بغية توحيد الجهود ضد قوى الاحتلال وذلك تحت لواء السلطان العثمانى الأمر الذى يفسره تأييد مصطفى كامل لحركة الجامعة الاسلامية (٧٠) .

والواقع أن الحركة الوطنية حتى ذلك الوقت لم تكن قد اكتملت لها أسباب القوة ومن ثم فلم تكن قادرة على تعضيد الخديو بشكل مؤثر وفعال فى مواجهة دار المعتمد البريطـانى وادراك الخديو لتلك الحقيقة جعله ينصرف عن تأييدها بشكل جاد ، وكأثر لذلك فقد أصبح مقدرا عليها أن تتحرك على الساحة منفردة فى مواجهة الاحتلال البريطانى وهذا ما عبر عنه مصطفى كامل فى جريدة اللواء بقوله : « رأيت أن أتحمل مسئولية الدفاع عن بلدى وحدى ، لذلك رأيت إبعادا لكل شبهة أن أعتزل الخـــديو (٧١) .

والواقع أن حادثة دنشـواى عام ١٩٠٦ ، ونجاح مصطفى كامل فى استغلالها للتنديد بمخازى الاحتلال البريطانى والدعاية للقضية الوطنية فى الخارج قد أغرى الخديو على العـودة الى تأييد الحركة الوطنية ووصـل

---

(٧٠) نشأت فكرة الجامعة الاسلامية فى أواخر القرن التاســع عشر وقد تحـركت الدعوة اليها اثر الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ وظهرت تلك الدعوة أول ما ظهرت فى جريدة « العروة الوثقى » التى كان يصدرها الأفغانى ومحمد عبده فى باريس بعد نفيهما. ولقد استغل السلطان عبد الحميد الثانى الفكرة لأحياء الخلافة العثمانية وجمع كلمة المسلمين حولها بيد أن هدفه الأساسى منهاكان مناوأة الاتحاديين فى الداخل ومقاومة تيار القوميـة الذى سرى وقتئذ فى الأقطار الخاضعة للحكم العثمانى . وقد وجدت هذه الدعوة صـدى لها فى مصر وتوفر مصطفى كامل على الترويج لها . أنظر عبد العظيم رمضان ، تطـور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) : ص ٢٩ ـ ٣٢ .

(٧١) أنور الجندى الصحافة السياسية فى مصر منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية القاهرة ، ١٩٦٢ : ص ١٧٣ .

التعـاون بينهما ذروته بتأسـيس الحزب الوطنى (٧٢) · بيد أن الخديو ما لبث أن غل يده مرة أخرى عن الالتقاء بها عندما توثقت علاقته بالمعتمد البريطانى الجديد ـ جورست ـ وذلك فى ظل مرحلة الوفاق · حقيقة أن محمد فريد بعد وفاة مصطفى كامل قد تولى قيادة الحركة الوطنية من خلال زعامته للحزب الوطنى (٧٣) ، الا أن العلاقة ازدادت سوءا مع الخديو الذى شارك الوجود الاحتلالى فى ضرب الحركة الوطنية ممثلة فى الحزب الوطنى وزعامته أضف الى ذلك أن الظروف التى مرت بها البلاد بعد ذلك من فرض الأحكام العرفية واعلان الحماية عليها قد أحبطت الحركة الوطنية وأصابتها بالشلل فلا يكاد الباحث يتبين لها دورا بارزا فى مواجهة أى من القصر والانجليز على السواء فى تلك الفترة ·

الا أنه بنهاية الحـرب العالمية الأولى غدت الظروف أكثر مناسـبة للمطالبة بالاستقلال على ضوء المبادىء التى نادى بها الدكتور ولسون

---

(٧٢) يذكر محمد شفيق فى مذكراته أنه بعد عودة مصطفى كامل من أوربا فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٠٦ اجتمع مع صادق بك رمضان ومحمد فريد بك ولطيف سليم باشا وقابلوا الخديوى سر افى مسطرد واتفقـوا على تأسيس الحزب الوطنى وجريدتى « ليتانـدارد » الفرنسية و « الاستاندارد » الانجليزية وأوعز الخديو سرا الى الكثير من الأغنياء بالمساعدة ومنهم البرنس جميل طوسون وأحمد مدحت يكن وعمر سلطان ومحمد فريد ، كمـا وعد الخديو بالمساعدة فى هذا المشروع وتكررت المقابلات السرية بينهم وبين الخديو فى جامع سيدى ، « التبرى » بزمام القبة · أنظر أحمد شفيق مذكراتى فى نصف قرن ، القسم الثانى ، الجزء الثانى ، ص ١٠٣ ·

(٧٣) الى جانب الحزب الوطنى كانت هناك مجموعة من الأحزاب كان من أبرزها حزب الأمة الذى أنشىء بتشجيع من اللورد كرومر فى سبتمبر ١٩٠٧ وكان يرأسه محمود سليمان باشا وكانت جريدة « الجريدة » لسان حال الحزب يرأسها أحمد لطفى السـيد · وكان الحزب يمثل طبقة كبار الملاك وعناصر من المثقفين وكان يرى فى الاحتلال البريطانى أمرا واقعا يجب التسليم به والعمل على تغييره تدريجيا بمقولة أنه لابد من تطوير الأمة ونشر التعليم فيها حتى تسترد استقلالها واعتنق فكرة « القومية المصرية » مناهضا بذلك فكرة الجامعة الاسلامية أما حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فقد تأسس عام ١٩٠٧ ، للدفاع عن الخديو فى مواجهة الحزب الوطنى وحزب الأمة وكان يرأسه الشيخ على يوسف صاحب « جريدة المؤيد » وانتهى دوره بوفاة مؤسسه عام ١٩١١ · الى جانب ذلك فقد كانت هنـاك أحزاب أخرى مثل الحزب الوطنى الحر والحزب المصرى والحزب الدستورى وهذه الأحزاب اتسمت بالولاء للقصر أو للانجليز وافتقرت الى التأييد الشعبى ومن ثم فقد كان دورها هامشيا فى السياسة المصرية كما أن غالبيتها قد ارتبط بأشخاص مؤسسيها · لمزيد من التفاصيل عن الأحزاب المصرية راجع عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر : ٣٧ ـ ٤٦ · على الدين هلال ، المصدر السابق ص ٧٢ ـ ٧٥ ·

رئيس الولايات المتحدة ، ومن ثم فقد ظهرت حركة « الوفد المصرى » بزعامة سعد زغلول للمطالبة باستقلال البلاد ، وغدت تلك الحركة تعبيرا عن أصالة الحركة الوطنية فى مصر ورمزا لها بعد أن منحتها البلاد ثقتها وتأييدها • وكان من الطبيعي والأمر هكذا أن يغتنم القصر تلك الفرصة لاحتواء هذه الحركة برصيدها الشعبى وذلك عن طريق تأييدها فى مطالبتها بالاستقلال ، واتخذ ذلك التأييد مفهوما عمليا بدت أولى مظاهره فى البرقية التى أرسلها السلطان فؤاد فى نوفمبر ١٩١٨ الى الرئيس ويلسون يشيد فيها بالدور الفعال الذى لعبته الولايات المتحدة فى كسب الحرب • ورجا فى ختام برقيته أن تكون المطالب المصرية موضع عناية الرئيسى الأمريكى وعطفه (٧٤) •

وعلى الرغم من أن تنسيقا قد جرى بين فؤاد والحكومة من جهة وحركة الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول من جهة أخرى لتعضيد مسعاه لعرض القضية المصرية فى الخارج ، الا أنه ما أن أوضحت بريطانيا رسميا موقفها برفض فكرة سفر الوفد ، فضلا عن اظهار ريبتها فى نوايا السلطان ــ كما سيرد ذكره ــ مما حدا به الى قبول استقالة رشدى فى أول مارس ١٩١٩ • وبعبارة أخرى فقد تحول فؤاد بشكل نهائى عن مناصرة الحركة الوطنية بل انحاز الى الانجليز طلبا لحمايته (٧٥) •

وخلاصة القول فانه من خلال الدور الذى لعبه القصر فى توجيه السياسة المصرية منذ الاحتلال البريطانى قد اصطدم بالعديد من التناقضات فلقد كان الاحتلال البريطانى ذاته يشكل تناقضا رئيسيا منها بما يحمله للقصر من تهديد مباشر لرغباته فى ابقاء مضمون السلطة الاستبدادية فى يده ، الأمر الذى كان يتعارض تماما مع اتجاهات السياسة البريطانية فى الاستئثار بالسلطة دون سائر القوى الأخرى • حتى تلك الصراعات التى جرت فى أوائل حكم كل من عباس وفؤاد قد انتهت بدورها الى ممالأة القصر للوجود الاحتلالى الذى ظل قابضا على السلطة • وحتى الفترات التى سمح فيها للقصر بالمشاركة فى السلطة لا تعزى بحال الى نجاح نضاله ضد قوى الاحتلال بقدر ما ترجع أساسا الى التغيرات التى طرأت على السياسة البريطانية ذاتها •

---

(٧٤) مؤسسة الأهرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٠٥ •

(٧٥) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، ص ١٨٧ ــ ١٨٨ ، ١٩٦ •

أما الحركة الوطنية فقد كانت تشكل تناقضا آخر للقصر لا يقل خطورة عن سابقه ، فهي لم تكن لتناضل ضد الوجود الاحتلالي لانتزاع استقلال البلاد وسيادتها كيما تسلمها بعد ذلك غنيمة باردة للقصر ، وانما كان صراعها ضد الاحتلال مقدمة حتمية لصراعها ضد القصر واستبداده ، وبعبارة أخرى فقد تأجلت المواجهة بين الحركة الوطنية والقصر ، وادراكه لذلك قد أغراه على السعي من جانبه لتطويعها لخدمة أغراضه وهذا ما تفسره محاولات توفيق وعباس ومن بعدهما فؤاد في أوائل حكمهم لاحتواء الحركة الوطنية والتحالف معها كاستخدامها كأداة ضغط في مواجهة الوجود الاحتلالي لكي يتحقق للقصر من وراء ذلك المشاركة في السلطة وما أن يتم له ذلك حتى يفض تحالفه معها ويتحول عن نصرتها بل ينقلب عليها ·

ومن المناسب هنا أن نلقى الضوء على جانب من نشأة فؤاد وحياته ليس باعتباره حاكما للبلاد في الفترة التي تناولها البحث فحسب ، بل للدور البارز الذي لعبه في استكمال مقومات الكيان السياسي للقصر كمؤسسة للحكم في مواجهة قوى الصراع السياسي الأخرى ·

أحمد فؤاد :

هو الابن الأصغر للخديو اسماعيل ، وقد ولد في ٢٦ مارس ١٨٦٨ بالجيزة والتحق في عام ١٨٧٥ بالمدرسة الخاصة التي أنشأها والده ، والتحق بعد ذلك بمدرسة « توديكوم » بجنيف · وفي عام ١٨٨٠ التحق بالمدرسة الملكية « بتورينو » (٧٦) · وواصل بعد ذلك تعليمه العسكري في « مدرسة المدفعية الملكية والهندسة الحربية » بايطاليا ومنحه الملك عمانويل رتبة الملازم والتحق بالفرقة الثالثة عشرة من مدفعية الميدان وكانت احدى وحدات حامية روما (٧٧) ·

وفي عام ١٨٩٠ عين فؤاد ياورا فخريا للسلطان عبد الحميد في الآستانة ، ثم تولى منصب الملحق الحربي لتركيا في النمسا ، وعاد الى مصر عام ١٨٩٢ حيث استدعاه الخديو عباس وعينه ياورا خاصا له برتبة فريق · وكأثر لنشأة فؤاد فقد تشبع بالروح والثقافة الايطالية ونشأت بينه وبين البلاط الايطالي علاقات من الود تركت آثارها فيه ، وكان يجيد

---

(٧٦) أرشيف المعلومات بجريدة الأهرام ·

(٧٧) اقبال على شاه ، المصدر السابق ، ص ٤ ·

اللغات الانجليزية والفرنسية والايطالية والألمانية بينما كان المامه بالعربية ضعيفا . الا أنه كان دائما يظهر احتقاره للصفات الثقافية للانجليز . وظهر ذلك لكيللى ـ المستشار بدار المندوب السامى ـ فى لقائه مع فؤاد الذى عبر بصراحة عن فكره بقوله : لقد درست بعناية الشخصية الايطالية والفرنسية والألمانية ، ولكنى لم أفهم مطلقا ، ولم أجـد معنى لما يفعله البريطانيون (٧٨) .

وعندما عهد الخديو عباس الى فؤاد بقيادة جزء من الجيش المصرى ، رأى القلق السياسى وقد فرق مصر الى شطرين ووجد فى البلاط لونين ، قاما مع الخديو عبـاس واما ضـــده ، وكانت السياسة الداخلية بالغة التعقيد . وكان موضع فؤاد عباس كبيرا مياورانه باعثا للضغينة والحسد وكثيرا ما وقف من عباس الثـــانى موقف المعارضة غير أن أغلب هــذه المواقف ظل خفيا ولم يظهر (٧٩) .

ولا ريب فى أن فؤادا قد صقلته التجارب ، واكتسب خبرة سياسية واسعة وهو بصدد معايشة تلك الصراعات التى جرت بين ابن أخيه عباس والانجليز . وكان أن غادر فؤاد منصبه فى القصر فى عام ١٨٩٥ وقضى بقية عهده بالامارة بعيدا عن المناصب ، واتجه الى المساهمة فى العديد من المشروعات ذات الطابع الاصلاحى والثقافى ، فتولى رئاسة لجنة تأسيس « الجامعة المصرية » واستطاع أن يقنع شقيقته الأميرة فاطمة فوهبت هبة عظيمة للجامعة ، وقام بافتتاح اكتتاب لنفس الغرض واستطاع أن يجمع نحو ٢٠ ألف جنيه ، وافتتحت الجامعة بالفعل عام ١٩٠٨ ليكون رئيسها الأعلى ، وفى نفس العام سافرت الى أوربا أول بعثة للجامعة المصرية أعقبتها بعثات أخرى كما ساهم فى ترقية الجمعية الجغرافية واشترك فى انشاء جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع (٨٠) .

ولقد عنى فؤاد بالأزهر والمعاهد الدينية واليه يرجع الفضـــل فى انشاء المبانى الحديثة للجامعة الأزهرية ولكنه لم يعن ببرامج التعليم فيها

---

(٧٨) المصدر السابق ، ١٠ ـ ١١ ، محسن محمد ، عندما يموت الملك ، ص ١٦ ، Little, Tom, Egypt, p. 131.

(٧٩) محمد فمى لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى (مصر فى طريق التوجيه الكامل) الجزء الاول القاهرة ١٩٤٦ : ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(٨٠) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ، ج٢ : ص ٢٢٥ ، ٢٤٧ كريم ثابت المصدر السابق ص ٢٠ ـ ٢١ .

بحيث تكون مصدرا للبعث الاسلامي ، ومن ناحية أخرى حرص على أن تكون الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية كافة تحت مطلق سيطرته (٨١) ولسوف نرى كيف استطاع فؤاد أن يستقطب الأزهر الى جانبه ويستخدمه كسلاح يشهره في وجه خصومه السياسيين اثر توليه الحكم ٠

أما عن ثروة فؤاد ، فمما يجدر ذكره أنه لم يكن يملك قبل اعتلائه العرش سوى ٨٠٠ فدان الا أنه وجه عنايته بعد توليه الحكم الى تنمية ثروته فاستطاع أن يستثمر مزارعه وبخاصة في محصول القطن ، وفي سنة ١٩٣٦ صار له ٢٠٠ر٢٠٠٠ فدان بالاضافة الى أنه كان يتمتع بدخل ٤٥ر٠٠٠ فدان من أراضي الأوقاف (٨٢) ٠ وتشير الوثائق البريطانية الى أن استثمارات فؤاد من أمواله وأملاكه الخاصة بلغت نحو مليون جنيه سنويا منها ٣٦٣ ألف جنيه فقط من الأراضي الى جانب ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه يستغلها في مشروعات أخرى ، فضلا عن استثماره نحو ٤٠٠ ألف جنيه في أمريكا وانجلترا حتى يمكنه مغادرة البلاد في أي لحظة (٨٣) ٠

وعن اعتلاء فؤاد لعرش مصر يجدر بنا الاشارة الى محاولات سابقة قد جرت من جانبه لتولى امارة طرابلس ٠ من ذلك فقد ارتبط فؤاد بعلاقات وثيقة مع البلاط الايطالي وهذا بدوره قد جعله يسعى في عام ١٩١١ ليكون ملكا أو أميرا على طرابلس الغرب ، ولقد راجت الشائعات بالفعل بأن ملك ايطاليا وعده بامارة طرابلس بعد احتلالها وأنه ـ أي فؤاد ـ بسبب هذا الوعد عمل على التقريب بين الخديو عباس وملك ايطاليا ومما ساعد على تقوية ذلك الاعتقاد ، زيارة عباس حلمي لايطاليا برفقة « الأمير فؤاد » (٨٤) ٠ ويبدو أن المصاعب التي واجهت الغزو الايطالي لطرابلس قد حالت دون تحقيق ما كان يسعى اليه فؤاد والذي تحولت مساعيه بعد ذلك الى تولي عرش ألبانيا ٠ ولقد برز اسمه بالفعل خلال الحمى السياسية التي تلت الحربين البلقانيتين ، وكان ان اتجه الرأي الى أن يعتلي فؤاد عرش ألبانيا واتفق ذلك مع ميوله وأهوائه وأعلن أنه اذا ما عرض عليه تاج ألبانيا فلن يرفض (٨٥) ٠

---

(٨١) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ ٠

(٨٢) عفاف لطفي السيد ، تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ ــ ١٩٣٦) القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٨٤ كريم ثابت ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ ٠

(٨٣) Fo : 407/196, enc in No : 124 March, 16, 1923.

(٨٤) أحمد شفيق مذكراتي في نصف قرن الجزء الثاني ، القسم الثاني ، القسم عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ ٠

(٨٥) اقبال شاه ، المصدر السابق ، ص ٤٤ ــ ٤٥ ٠

فى الوقت نفسه ينسب عبد الرحمن عزام ـ فى مذكراته ـ لنفسه فكرة ترشيح فؤاد لعرش البانيا خاصة وأن فرنسا لم تكن تمانع فى ذلك بالاضافة الى تأييد ايطاليا ذلك الترشيح • ولقد طلب عزام من رسوله للأمير فؤاد ابلاغه بأن مائة ألف مسلم فى ألبانيا يؤيدون أى أمير مسلم من أسرة محمد على • وأن الظروف مواتية لأن يذهب الى ألبانيا للمناداة به ملكا عليها ، حتى يضع الدول الكبرى أمام الأمرالواقع وراح عزام يكتب لزعماء المسلمين فى ألبانيا عن ترشيحه للأمير فؤاد ملكا عليها (٨٦) •

ومن ناحية أخرى تردد أن فؤادا ينوى دخول ألبانيا على رأس قوة من عشرين ألفا من الألبان الثائرين على حكومتهم فيعلن استقلالها معتمدا فى ذلك على صلاته بألبانيا وعلى تعضيد ايطاليا له الا أن الأخيرة خذلته ، فضلا عن ذلك فان حكومة النمسا لم توافق على ترشيحه لعرش ألبانيا ، ومن ثم غاضت آمال فؤاد فى العرش مرة أخرى • الا أنه بوفاة السلطان حسين كامل واحجام ولى عهده عن تولى الحكم غدت الظروف مواتية لفؤاد ليتولى الحكم اثر تبليغ بريطانى فى أكتوبر سنة ١٩١٧ •

ولقد كان فؤاد رجلا ذكيا يؤمن بأن القدر قد اختاره لأداء أمور جليلة وقد يندر أن يحدث شىء فى مملكته دون أن يسترعى نظره وانتباهه ، وكرجل ذكى وقادر كان مما يعيبه رفضه التفكير فى مشاركة المصريين حكم مصر مقتنعا فى مصر بما ذهب اليه ميكافيلى من « أن تفكير القصر شىء وتفكير السوق شىء آخر » (٨٧) •

ولا ريب فى أن شخصية فؤاد ـ بطبيعتها الاستبدادية ـ الى جانب تلك الصراعات التى خاضها فى مواجهة القوى الأخرى فى اطار التغيرات السياسية والتشريعية التى مرت بها البلاد قد أسهمت الى حد كبير فى تحديد الأبعاد الأساسية لدور القصر كمؤسسة للحكم •

---

(٨٦) مذكرات عبد الرحمن عزام ، الجزء الأول ، جمع وترتيب جميل عارف ، ص ٦٧ ـ ٦٨ •

(٨٧) عفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ٩٧ •

الفصل الأول

القصر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١ ـ مقدمات التصريح

٢ ـ بريطانيا تبلغ فؤادا بأن الحماية علاقة غير مرضية .

٣ ـ القصر ووزارة ثروت الأولى .

٤ ـ اعلان التصريح ومضمونه .

٥ ـ التصريح كقاعدة لسياسة القصر .

القصر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

مقدمات التصريح :

كان لتعاظم نشاط الحركة الوطنية وقيام ثورة ١٩١٩ كأثر له ، من شأنه أن يكشف عن العجز الحقيقى للسياسة البريطانية فى تحقيق أهدافها بمصر سواء بتثبيت الاحتلال ودعمه أو الاحتفاظ بمصالحها الحيوية ووضعها المتميز فى البلاد · ومن ناحية أخرى كانت الثورة ذاتها ايذانا بفصم عرى التحالف القائم بين القوى الوطنية وفؤاد ، الذى كان يخشى بدوره أن يؤدى ذلك الى اثارة شكوك بريطانيا فى نوايا العرش ولما تتثبت دعائمه بعد · وكان من الطبيعى أن تتحرك السياسة البريطانية فى محاولة لاقرار علاقتها بمصر واضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى بها ، وبدأت أولى الخطوات بالفعل بارسال لجنة ملنر لدراسة أسباب الاضطرابات وتقديم توصياتها عن أنسب الأنظمة الدستورية التى يجب اتخاذها فى مصر · كانت تلك هى مهمة اللجنة بحسب الأصل ، الا أنها وسعت نطاق عملها وأعطت نفسها الحق فى التفاوض مع زعماء البلاد ·

توقعت اللجنة التى وصلت الى مصر فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ أن تجد المشورة والعون من الدوائر الرسمية فى مصر ، الا أن شيئا من ذلك لم يحدث فالسلطان لم يقدم لها النصح بل راح يتحدث عن مشاكله الخاصة ولم يشر الى أية حلول للمصاعب التى تقابل البعثة بل لم يكن على استعداد لمساعدتها (١) · وفى الوقت نفسه كانت لجنة الوفد المركزية قد قامت بجهود لتنظيم مقاطعة اللجنة وتمثل ذلك فى اضراب المحامين والموظفين واندلعت المظاهرات فى شتى ربوع البلاد ، وكادت سلطات الاحتلال تفقد سيطرتها على البلاد وغدا الجو غير ملائم لعمل اللجنة مما اضطرها الى العودة الى بريطانيا فى ١٨ مارس دون أن تنجز شيئا ما ، ورغم أن اللورد ملنر قد أصدر فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بيانا حاول فيه اظهار حسن النوايا وتبديد سوء الفهم الذى وقر فى أذهان غالبية الأمة من أن مجىء اللجنة

---

(١) Elgood : The Transist of Egypt : p. 275.

الى مصر لا يستهدف حرمان البلاد من حقوقها وانما الهدف الحقيقى لها هو التوفيق بين أماني الأمة المصرية والمصالح البريطانية فيها والتلويح بترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتي الا أن ذلك النـداء ذهب هبـاء (٢) ٠

انتقلت المفاوضات بعد ذلك الى لندن ، ولم تكن القوى الوطنية بزعامة سعد زغلول ترفض المفاوضة هناك لأنها لا تكون بمثابة تحقيق تجربه الدول المتبوعة فى بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى وهى لا تجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه (٣) ٠ ولقد سبقت تلك المفاوضات مباحثات تمهيدية جرت على يد عدلى ومعه ثـلاثة من أعضـاء الوفد هم عبد العزيز فهمى ومحمد محمود وعلى ماهر من ناحية واللورد ملنر من ناحية أخرى وذلك لكى يتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية لاجابة المطالب القومية للبلاد ورغم أن هؤلاء بدورهم قد فشلوا فى الحصول من ملنر على اعتراف صريح باستقلال البلاد ، الا أن سعد زغلول قرر السفر مع بقية أعضاء الوفد حتى لايدع بابا للوصول الى تحقيق آمال مصر الا ولجه (٤) ٠

وصل الوفد بالفعل الى لندن فى ٥ يونيو ١٩٢٠ وبدأت المفاوضات بين الجانبين وتقدم اللورد ملنر بمشروع للاتفاق رفضه الوفد لأنه لم يخرج عن الحماية الصريحة فى أضيق حدودها ولا يحقق مقومات الاستقلال الفعلى للبلاد فى الداخل أو فى الخارج ، بل ان انجلترا قد دعمت وجودها فى مصر بعدد من الشروط وأعطت لوجودها تفسيرا شرعيا ، وتقدم الوفد بدوره بمشروع رفضه الجانب البريطاني (٥) ٠ ثم تقدم ملنر بمشروع ثان فى ١٨ أغسطس ، رأى سعد زغلول ضرورة عرضه على الأمة لكى تقرر رأيها فيه حيث أنه اعتبر ما جاء به المشروع يخرج عن حدود وكالة الأمة للوفد٠ الا أنه من ناحية أخرى أرسل الى ثلاثة من أعضاء الوفد بمصر وهم مصطفى النحاس وويصا واصف والدكتور حافظ عفيفى وصارحهم برأيه فى المشروع

---

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ٢ : ص ٩٠ ـ ٩٣ ، مؤسسة الاهرام : ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ : ص ٤٣٤ ـ ٤٤٠ ٠

(٣) عباس العقاد : سعد زغلول (سيرة وتحية) : ص ٢٩٦ ٠

(٤) مؤسسة الاهرام : المصدر السابق : ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥ الرافعى : المصـــدر السابق ص ١١٤ ـ ١١٥ ٠

(٥) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٣١١ ـ ٣١٣ ، الرافعى : المصدر السابق ص ١١٥ وما بعدها (نص المشروعين) ٠

من أنه حماية لا استقلال وطلب اليهم توضيح الحقائق عند عرضه على الأمة حيث قابله الكثيرون بالرفض (٦) . وعندما عادت المفاوضات مرة أخرى طلبت مصر بعض التحفظات أهمها النص على الغاء الحماية صراحة وحذف النص الخاص بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمان مصالحها وحذف الشرط المعلق على تنفيذ المعاهدة بقبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا الا أن ملنر رفض مناقشة تلك التحفظات (٧) .

قدم ملنر بعد ذلك تقريرا عن تلك المحادثات في ٩ ديسمبر لم تأذن الحكومة الانجليزية بنشره الا فى ١٩ فبراير ١٩٢١ . ويعد تقرير ملنر من أهم الوثائق الانجليزية التى اتخذت فيما بعد أساسا للمفاوضات المصرية ـ البريطانية ، وقد كشفت مباحثاته مع سعد زغلول عن فكرتين : **الأولى :** ضرورة ابدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وانجلترا تبعث على رضاء المصريين . **والثانية :** أن الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة ولكن رجالها يتفاوتون فى مدى استعدادهم لقبول جوهر التسوية وأنه من الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت (٨) .

بريطانيا تبلغ فؤادا بأن الحماية علاقة غير مرضية :

رفضت بريطانيا مقترحات ملنر ، وراحت تفوض المندوب السامى لكى يطلب من السلطان وفدا للتفاوض فى لندن بشأن المعاهدة الا أن المندوب السامى رفض ذلك قبل افصاح الحكومة البريطانية عن نواياها لتحويل الحماية البريطانية الى معاهدة تحالف ، وأبرقت بريطانيا الى المندوب السامى تفوضه فى ابلاغ السلطان ذلك وموافقتها على قدوم وفد مصرى للتفاوض فى ذلك الشأن (٩) .

تلا ذلك أن أصدرت دار الحماية بالقاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قرارا بأن الحماية البريطانية علاقة غير مرضية وقد أبلغ اللورد اللنبى

---

(٦) مؤسسة الاهرام : المصدر السابق : ص ٤٧٧ ـ ٤٧٩ ، طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ـ ص ٤٢ ـ ٤٤ .

(٧) مؤسسة الاهرام :المصدر السابق : ص ٤٨٠ ، الرافعى : المصدر السابق : ص ١٤٤ .

(٨) مؤسسة الاهرام : المصدر السابق : ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤ .

(٩) Marlowe, J. The Anglo Egyptian Relations : p. 244.

هذا القرار الى السلطان فؤاد وهو على النحو التالى « يا صاحب العظمة لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى الشعب المصرى ، تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وانى متأكد من أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده وانى وبصفة خاصة أود أن أوجه نظر عظمتكم الى حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبول التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم ، وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم : « ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا العظمى ۰ ومع أن حكومة جلالة الملك لم تتوصل الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية لبريطانيا العظمى بالحماية وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى (١٠) وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة فى ٤ مارس ١٩٢١ ۰ وقيمة هذا التبليغ لا تقع أساسا فى اعتبار أن الحماية علاقة غير مرضية فحسب ۰ بل ذهب أيضا الى اطلاق حرية المفاوضات بين مصر وبريطانيا دون أن يكون مشروع ملنر أساسا لها ۰ ورغم أن التبليغ لم يكن ليدنى مصر من استقلالها ولا يخطو بها الى تحقيق آمالها ولا يصلح أساسا لمفاوضات ناجحة ولكن أمرا هاما يبرز فيه وهو أنه احتوى أسلوبا جديدا للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى وخطة جديدة فى مواجهته (١١) ۰

الا أن السلطان فؤاد برز فى ذلك الوقت ليلعب دورا غريبا يدل على رغبته فى الاستئثار بالحكم دون الوفد ودون فريق المعتدلين وعلى

---

(١٠) الكتاب الأبيض الانجليزى (القضية المصرية) : ترجمة عبد القادر المازنى (١٩٢٢) : ص ٩٣ ـ ٩٤ ۰

(١١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٣ ۰

رأسهم عدلى باشا وكان أن شجعه على ذلك ما أولاه اياه تبليغ ٢٦ فبراير من أهميــة وما أسبغ عليه من سلطة وفضل لم يكونا له فى اصـــدار التبليغ (١٢) • ذلك أنه كان يتعين على السلطان فؤاد الرجوع الى ممثلى البلاد فى تأليف وزارة موثوق بها من الأمة تتحدث عن مصير البلاد فى هذا الوقت العصيب وتخلف وزارة نسيم البغيضة الى الشعب ولكنه سعى جهده لابقـاء الوزارة النسيمية رغم أنف الشعب ، لأنه كان واثقا من سياستها فى تدعيم الحكم المطلق فى البلاد والخضوع لسياسة السراى(١٣)• ومن ناحية أخرى أرادت السراى أن يكون لها الذراع الطولى فى تشكيل وفد المفاوضات لكى تجنى ثمارها وخاصة بعد أن تبينت نوايا بريطانيا الجادة نحو تغيير علاقتها بمصر ، فأرادت أن تكون هيئة المفاوضات تابعة لها كالحكومة الحالية ــ حكومة نسيم ــ الأمر الذى يفسره اختيار السلطان فؤاد لأحمد مظلوم لكى يرأس هيئة المفاوضات فى بداية الأمر ، والذى كان رئيسا للجمعية التشريعية ، ولم يكن قد شارك فى الحركة الوطنية منذ أن انتهت الحرب بأية صورة من صور المشاركة ، الا أنه تنحى عن رئاسـة وفد المفاوضـــات على غير ما أراد السلطان (١٤) • ومن ثم كان سعى السلطان فؤاد لاقناع عدلى بالابقاء على الوزارة النسيمية على أن يضطلع عدلى بمحادثاته مع الحكومة البريطانية فى شأن مصير البلاد ، الا أن عدلى لم يكن مطمئنا الى سياسة نسيم ودسائسه • ومن ناحية أخرى بدأت بريطانيا تمارس ضغوطا على فؤاد لتكليف عدلى بالوزارة خلفا لنسيم ، وبعبارة أخرى فان تكليف عدلى بتشكيل الوزارة لم يكن راجعا لرغبـة السلطان بقدر ما يرجع الى التدخل البريطانى ، ذلك أن عدلى اعتزم على أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليا هاما وهو اعلان الدستور ، الأمر الذى لم يكن يتفق وطبيعة الحال مع اتجاهات القصر فى الحكم لما فى ذلك من تقييد لسلطانه • ولقد كان واضحا منذ البداية أن لكل من دار الحماية والقصر موقفين متناقضين فى نظرتهما الى حجم عدلى يكن السياسى (١٥) • من ذلك أن السلطان لم يكن ينظر اليه نفس النظرة الانجليزية ، وفى أكثر من مناسبة كان يحذر المندوب السامى البريطانى

---

(١٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ــ ١٩٣٦) : القاهرة ١٩٦٨ : ص ٣١١ •

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٤ •

(١٤) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٣٤٧ ، عبد العظيم رمضان : المصــدر السابق : ص ٣١١ ، ٣١٢ •

(١٥) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٢٢٦ •

من المبالغة في أهمية الرجل بل يصرح له بأن عدلى باشا لا يمثل أى حزب حقيقى فى البلاد ، وأنه من الخطورة الاسراف فى الاعتماد عليه أكثر مما ينبغى .. ولكن الحكومة البريطانية كانت قد استقر رأيها على أن عدلى باشا هو الرجل المناسب وقد دعم من هذا الاستقرار علمها بأن الرجل ذو علاقات وثيقة مع قسم مهم من أعضاء الوفد المصرى ، وأنه قادر بقوة هذه العلاقة على محاصرة سعدزغلول والحد من خطر معارضته لأى اتفاق قادم ، وهى المعارضة التى يحسب كل الأطراف حسابها ، وباستقرار لندن على هذا الرأى فقد أصمت آذانها عن صيحات النصح الملكية وبادرت بمنح عدلى الأهمية التى رأتها فيه (١٦) . أضف الى ذلك ان عدلى قد استطاع أن يجمع حوله العديد من العناصر المثقفة ، فضلا عن بعض أعضاء الوفد الذين كان اتجاههم أن يؤلف الوزارة الجديدة ، وأن تتولى هذه الوزارة المفاوضات الا أنهم لم يريدوا الظهور حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى حدة وشدة (١٧) .

قدم نسيم استقالته للسلطان وقبلها بالفعل فى ١٦ مارس وعهد فى اليوم ذاته الى عدلى باشا يكن لتأليف الوزارة الجديدة ، وليس من شك فى أن الحكومة البريطانية قد نصحت بتعيين عدلى رئيسا للوزارة لكى يرأس وفد المفاوضة ، والباعث على ذلك موقفه المعتدل خاصة أثناء وساطته فى مفاوضات سعد ـ ملنر . وصدر بالفعل المرسوم بتأليف الوزارة فى ١٧ مارس وضمن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته فأعلن أنها ستجعل نصب عينيها فى المفاوضات الرسمية أن تصل الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وأنها ستدعو الوفد المصرى الى الاشتراك فيها ، وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق ، وأن هذه الجمعية سوف تأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا (١٨) . ومن ناحية أخرى أرسل عدلى الى سعد زغلول نبأ تأليف وزارته وبرنامجها ودعوة الوفد الى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية فجاءه الرد من سعد تلغرافيا

---

(١٦) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ : ص ١١٦ .

(١٨) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج١ : ص ٨٥ ، عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق : ص ١٧٧، مؤسسةالاهرام : المصدو السابق ص٤٩١

فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة الى مصر (١٩) ٠ وعاد سعد بالفعل وراح يضع شروطه للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات (٢٠) ٠ عندئذ تحول النضال الوطنى فى مصر الى صراع سياسى بين الوفد وسعد زغلول من جهة وبين الحكومة المصرية التى ستباشر المفاوضات من ناحية أخرى (٢١) . ذلك أن الخلاف الجوهرى بين سعد وعدلى كان على الرئاسة ، وبدا لكل من الفريقين ، أن يخطب ود القصر ، من ذلك أن عدلى قد تمسك بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضة ما دام هو رئيس الحكومة بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون رئيسها وتمسك بالرئاسة لأن الأمة أولته زعامتها ، كذلك فان الوزارة تطلب أن يكون تحديد مأمورية المفوضين وأسمائهم بمذكرة تعرض على السلطان فؤاد وأن يستصدر مرسوما يتضمن هؤلاء المفوضين مما يرفع من شأن الوزارة ، بينما كان سعد زغلول يطلب أن تحدد المأمورية بمرسوم سلطانى مباشر كما راح يطالب بأن تكون غالبية المفاوضين من الوفد ، وراح بعض أقطاب الوفد يروجون لفكرة مؤداها أن للسلطان وحده الحق فى تعيين رئيس وفد المفاوضات ، وأن الرئيس الذى سوف يعين له أن يعرض على السلطان تحديد المأمورية والمفوضين ليستصدر مرسوما بذلك أسوة بما حدث عنه تشكيل الوزارة (٢٢) ٠ على الرغم من أنه كان من الجلى أن دخول الوزارة بمفردها ليس من مصلحة مصر أو انجلترا ، لأن الأخيرة تريد اتفاقا ترضاه الأمة والأمة بدورها لا ترضى باتفاق لا يكون الوفد شريكا فيه ٠

كان حريا بفؤاد بعد أن رأى الانقسام ضاربا أطنابه بين صفوف القوى الوطنية ، أن يبادر الى القضاء على أسبابه والعمل على التقريب بينها الا أنه راح يعمل على تأصيل الخلافات وتعميقها ، فأصدر فى ١٩ مايو ١٩٢١ مرسوما بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا يكن وعضوية حسين رشدى واسماعيل صدقى ومحمد شفيق وهم من أعضاء وزارة عدلى بالاضافة الى أحمد طلعت رئيس محكمة الاستئناف

---

(١٩) عبد الرحمن الرافعى :المصدر السابق : ص ١٨١

(٢٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج١ : ص ٧ ٠

(٢١) Vatikiotis, P. J., The Modern History of Egypt : p. 262.

(٢٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : التمهيد ج٢ : ص ٧٣ ــ ٧٥ ، عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٨ ٠

وقتئذ ويوسف سليمان وهو أحد الوزراء السابقين (٢٣) ٠ الا أن هذا الاغفال المتعمد من جانب القصر لتجنيب الوفد الاشتراك فى المفاوضات كان من شأنه تصعيد حملة الكراهية للحكومة من جانب الوفد وغدا العداء سافرا بينه وبينها ، وكشف سعد عن ذلك الخلاف فى خطابه فى شبرا فى ٢٨ أبريل حيث وصف عدلى واخوانه بأنهم « برادع الانجليز » وأصبح كل توفيق مستحيلا وهنالك انضمت طوائف السواد من الأمة لسعد وطوائف من المثقفين والاعيان لعدلى ووقف فريق مترددين ينتظرون (٢٤)٠

هـذا الموقف من جانب سعد قد أدى ـ فى تقدير الباحث ـ الى نتيجتين أساسيتين ينبغى تقريرهما : **الأولى :** أنه قد خدم ـ وبصـورة مباشرة ـ قضية السلطان فؤاد فى صراعه مع عدلى ، ذلك أن هجوم سعد زغلول المتواتر على عدلى قد سجل للأخير رصيد فشل خاصة وهو على أبواب المفاوضة ويقابل ذلك رصيد نجـــاح للسلطان فؤاد الذى أثبت للانجليز أن سياستهم أخطأت أهدافها باصرارهم على تولى عدلى الحكم فضلا عن اضطلاعه بالتفاوض ٠ أما النتيجة **الثانية :** فهى أن موقف سعد هذا قد أدى الى تصدع الوفد من الداخل ـ كما أشرنا ـ وتمثل ذلك فى استقالة ستة من قياداته البارزة مثل حمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وعلى شعراوى(٢٥) ٠ وذلك بعد أن رأوا أنه قد حول قضية البلاد الى صراع شخصى بينه وبين عدلى والذى كان تمسكه بالحكم وتأليف وفد المفاوضة ـ كما يرى الدكتور هيكل ـ راجعا الى أنه وصدقى وثروت قد رأوا أن استقالة الوزارة وترك الحكم لسعد يعنى ترك حكم البلاد فى أيدى الغوغاء (٢٦) ٠ وهى ذاتها المبررات التى ساقها الانجليز أنفسهم ليسوغوا بقاء قوات الاحتلال فى مصر خشية أن يقضى « الرعاع » فيها على الجاليات وينهار صرح هــذه الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية (٢٧) ٠ والواقع أن مصلحة عدلى باشا الشخصية نفسها كانت دافعا آخر وراء تمسكه بموقفه ، ذلك أن استقالته فى تلك الظروف ، تحت الثقل الشعبى ، كانت تعد هزيمة له وغلبة لمنافسه سعد زغلول ، بينما اذا استقال فى حالة فشل المفاوضات

---

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٤ ٠

(٢٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٢١ ـ ١٢٢ ٠

(٢٥) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٨١ ٠

(٢٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٢٢ ٠

(٢٧) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨ ٠

فان هــذه الاستقالة سوف تدحض ما يرمى به من التساهل والضعف والاعتدال (٢٨) ٠

الا أن هجوم سعد زغلول وصحف الوفد على عدلى باشا وزملائه قد أفقدهم تأييد البلاد ، كذا فان ما حدث من اضطرابات فى القاهرة ومذابح فى الاســكندرية ، كان يعــد نذير فشل للمفاوضات قبــل أن تبدأ (٢٩) ٠

أضف الى ذلك فان ثمــة خطأ فادحا قد وقع فيه عدلى باقدامه على المفاوضات دون محاولته رأب الصدع الحادث مع سعد زغلول وزملائه ، اذ سرعان ما انتقل الخلاف الى لندن ذاتها وراح مندوبو الوفد هناك يعربون عن عدم ثقة الأمة فى عدلى ، وأن بريطانيا بدورها قد راهنت على جواد خاسر ، وذلك من شأنه أن يضعف قوة المفاوض المصرى ، الأمر الذى انعكس على المفاوضات ذاتها ، رغم أن الحكمة كانت تقضى من عدلى أن يحترم الارادة الشعبية ويتخلى عن الحكم حتى لا تنحرف الحكومة الوطنية عن العدو الأصلى وهى بريطانيا وتنزلق الى صراعات داخلية (٣٠) ٠

فى تلك الظروف السيئة سافر عدلى فى شهر يوليو ١٩٢١ على رأس الوفد الرسمى للتفاوض وكان أن قدمت انجلترا من جانبها مشروعا فى ١٠ نوفمبر طلب أن تدور المفاوضات على أساسه وزعموا أنه ينطوى على كثير من السخاء والتساهل ، وذلك ما لم يكن يراه عدلى يكن والوفد المفاوض ، ومن ثم سعى من جانبه لاقناع الانجليز ، وأبلغهم أنه ليس فى الامكان حمل الشعب المصرى على قبــول مشروعهم الذى أصرت فيــه بريطانيا على ضرورة بقاء الاحتلال العسكرى فى البلاد دون تحديد لزمان أو مكان ووضع شئون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة فضلا عن فصل السودان عن مصر ٠ ومن ثم كان مشروع كيرزون أسوأ من مشروع ملنر وأكثر قيودا ، وكان رد عدلى على المشروع ايذانا بقطع

---

(٢٨) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣٣٥ ٠

(٢٩) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٣٦٧ ــ ٣٦٨ ٠
محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٢٥ ٠

(٣٠) أحمد بيلى : عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر : ص ٢١١ ــ ٢١٢، عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٥ ، عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ٣٣٤ ٠

المفاوضات (٣١) . الا أن هذا لم يكن يعنى نهاية مشروع كيرزون الذى بنيت نصوصه على التفسير الانجليزى العملى للتحفظات المشهورة التى ستعلنها بريطانيا فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٣٢) .

والواقع أن فكرة التصريح قد راودت عدلى أثناء المراحل الأخيرة من مفاوضاته مع كيرزون فقد كان يرى أن لبريطانيا أن تنفذ الأحكام التى اعترف بها مشروع كيرزون للمصريين الى أن يتم الاتفاق على المسائل موضع الخلاف بين الطرفين ، بمعنى آخر أن تصدر بريطانيا بيانا تعترف فيه للمصريين بما هى مستعدة للاعتراف به فى مشروع كيرزون ، أى الغاء الحماية واعلان استقلال مصر على أن تبقى المسائل الأخرى التى اختلف عليها الفريقان — وهى لب القضية المصرية — لمفاوضات تالية بوصفها تحفظات تناقشها الدولتان فيما بعد (٣٣) . ولقد ألقى عدلى بهذه الفكرة الى لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، الا أنه لم يتلق ردا محددا من وزير الخارجية البريطانية يفيد قبولها (٣٤) . وكأثر لاخفاق المفاوضات أرسلت بريطانيا تبليغا الى السلطان فؤاد فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ أوضحت فيه أنها لن تنفذ مقترحاتها فى المشروع بدون رضاء الأمة المصرية ، وأنها سوف تزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة ، فضلا عن استعدادها لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاورة مصر لالغاء الامتيازات الأجنبية وأن تتولى الحكومة المصرية الاشراف على الأحكام العرفية بدلا من القائد العام للقوات البريطانية ، كذلك أوضح التبليغ تمسك بريطانيا بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة وهى بقاء الجنود البريطانيين فى مصر واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية ، وأغفل الاشارة الى السودان ودعا الأمة المصرية الى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية ، فيما يتعارض مع هذه الحقائق ، ثم عمدت بريطانيا الى اذاعة الوثائق الثلاث : مشروع كيرزون ورد عدلى عليه والتبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر للسلطان (٣٥) . ويعزو البعض هذا التصرف من جانب

---

(٣١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨ — ٢٠ ، امين سعيد : تاريخ مصر السياسى : ص ١٩١ — ١٩٣ .

(٣٢) محمد شفيق غربال : المصدر السابق : ص ١٠١ .

(٣٣) مؤسسة الأهرام : المصدر السابق : ص ٥٠٣ .

(٣٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٢٨ .

(٣٥) مؤسسة الأهرام : المصدر السابق : ص ٥٠٤ ،
عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٣٧٦ .
عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٢٤ — ٢٧ .

بريطـــانيا باذاعة وثائق المفاوضات ، رغم منافاتها للعــرف والتقليـد الديبلوماسي ، قبل وصول عدلى الى الحكومة البريطانية قد خاب أملها فيه وأدركت خطأها فى الاقدام على مفاوضته مع فشله فى كسب الجماهير وتأييدها (٣٦) ٠

ويبدو للوهلة الأولى أن ثمة تناقضات واضحة فى سياسة بريطانيا ، فهى فى الوقت الذى تعلن فيه أن علاقة الحماية على مصر غير مرضية وتطلب الدخول فى مفاوضات معها كما جاء فى تبليغ ٢٦ فبراير ، وتبدأ المفاوضات بالفعل الا أنها تصل الى طريق مسدود ، فما كان منها الا أن عاودت تهديدها فى تبليغ ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، والذى استهدفت منه أساسا تأكيد سيادتها على مصر ، الا أن ذلك التخبط يرجع ــ فى تقدير الباحث ــ الى أن بريطانيا قد عقدت الآمال على الوصول الى تسوية ــ ولو مؤقتة ــ مع العناصر المعتـــدلة تفتح الطـريق الى التفاوض الموسع بعد ذلك ، وازاء فشلها فى ذلك راحت تصدر تبليغ ٣ ديسمبر يحمل وعدا ووعيدا للقوى الوطنية اذا ما طالبت بتحقيق الأمانى الوطنية ٠

أما عدلى يكن فقد عاد الى القــاهرة بعد قطعه للمفاوضات وقدم استقالته للسلطان فى ٨ ديسمبر ٠ ومن ناحية أخرى قرر سعد زغلول ضرورة مواصلة الجهاد بالدعوة الى اجتماع عام فى ٢٣ ديسمبر « للنظر فى الأحوال العامة » ووجد اللنبى فى ذلك فرصة سانحة للتخلص من سعد الذى رفض بدوره الانذار الذى وجهه اليه الجنرال كلايتون مستشار وزارة الداخلية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ بحظر هذا الاجتماع ، وازاء رفض سعد للانذار فما كان من اللنبى الا أن أصدر الأمر باعتقاله وعــدد من قيادات الوفد البارزة ونفيهم الى جزر سيشيل وكان لذلك صــــدى واسع وعميق تمثل فى المظـاهرات التى اندلعت فى القـاهرة وبعض الأقــاليم الأخرى (٣٧) ٠ ويرى البعض أن نفى سعد هذا انما كان راجعا الى ادراك اللنبى وكثير من المصريين الى أن عدلى لن يستطيع التفاوض بأى درجة من درجات النجاح لأن انجلترا لم تكن على استعداد لأن تمنح مصر استقلالا كاملا ، ولكنه ــ أى اللنبى ــ كان يعتقد أن من واجب حكومته أن تقوم بأية حركة تعبر عن حسن نواياها وتشجع مصريين آخرين على التعاون.

---

(٣٦) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية : ٣٤٠ ٠

(٣٧) عبد الخالق لاشين : المصدر السابق : ص ٣٤١ ــ ٣٤٢ ،
عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٢٨ وما بعدها ٠

مع السلطات البريطانية ومن هنا سوغ لنفسه نفي سعد (٣٨) • وبدلا من أن يؤدى هذا النفي الى تصدع الوفد ، نجده قد عاد الى وحدته الأولى وقرر المقاومة السلبية ومقاطعة كل ما هو بريطانى (٣٩) •

وينبغى الاشارة الى أن النتائج قد جاءت متفقة ومصالح سياسة القصر فذلك الفشل الذى أصاب المفاوضات كان يعنى بصورة أخرى أن باب الصراع بين القوى الوطنية والانجليزية ما زال مفتوحا ، وأن قضية العلاقات بين البلدين لم يتم حسمها بعد ، ثم ان استقالة عدلى ونفى سعد كان من شأنه أن يؤثر حتما على فعالية الحركة الوطنية فى مواجهة أى من القصر أو الانجليز ، وبعبارة أخرى فان استمرار الصراع قائما بين قوى الاحتلال والقوى الوطنية كان يعنى بشكل آخر تأجيل المواجهة بين الأخيرة والقصر ريثما تتاح له فرصة استكمال قوته •

ظلت البلاد اثر استقالة عدلى لمدة شهرين بلا وزارة ، وكانت قضية تأليف الوزارة تدور فى حلقة مفرغة فالسلطات البريطانية خاصة بعد نفى سعد تحتاج الى وزارة مشكلة من عناصر قوية من المعتدلين ذات علاقات طيبة بطرفى السلطة فى مصر وهما القصر والحماية ، وكانت العناصر القوية المعتدلة بدورها قد أحجمت عن الاشتراك فى العمل الوزارى قبل تحقيق بعض المطالب الوطنية والحصول على تنازلات من بريطانيا تهيىء فرصة أنسب لتولى هذه العناصر الحكم ، وتلك أمور لم تكن غائبة عن تقديرات السياسة البريطانية • ومن ناحية أخرى فقد كان اللنبى مدركا لخطورة بقاء تلك الأوضاع معلقة ومن ثم شرع فى التحرك ، فيرسل الى كيرزون برقية تلغرافية فى ٦ ديسمبر ١٩٢١ ــ وهو يوم وصول عدلى الى مصر ــ قال فيها « ولقد سأل عدلى باشا فى حديثه الأخير معك لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفض ولم يكن جوابك على مايظهر بحيث ينبغى امكان اجراء مثل هذه الخطوة ••• انى أقدر أن العمل الذى أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى انهاء الحماية بتصريح من جانب واحد وتذكرون أنه أقترحت خطوة كهذه فى وقت من الأوقات ولا أدرى لماذا لم تخطى ؟ ان الحجة الرئيسية التى يدلى بها للاصرار على لفظ الحماية تكمن قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية وبغض النظر

---

(٣٨) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية : ص ٩٩ •
Youssef, Amine, Independent Egypt : p. 90.

(٣٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٣١ وما بعدها •

عن هذه الحجة فان اللفظ مدلوله ضئيل ويضـاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بغضها الى أقصى مدى (٤٠) . وأضاف اللنبى بأن تصريح حكومة جلالة الملك للسـلطان بمثابة اعـلان مبدأ « مونرو بريطانى » على مصر ، وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى استخدامه لنحدد علاقتنا مع مصر (٤١) .

يتضح من ذلك أن تلك البرقية التى أرسـلها اللنبى الى حكومته وما تضمنته من اقتراح باصـدار تصريح من جانب واحد ، أنها لم تكن نتيجة لمشاورات قد جرت بينه وبين ثروت وعدلى وصدقى كما ذهب الأخير فى مذكراته (٤٢) . والدليل على ذلك أن تاريخ ارسال البرقية يوافق يوم وصول وفد المفاوضات الى مصر والذى كان صدقى أحد أعضائه ومن ثم لم يكن هناك ثمة وقت متيسر لاجراء مثل تلك المفاوضـات بين اللنبى وفريق المعتدلين . لا يمكن أن تعزى تلك البرقية الى مفاوضات جرت بين اللنبى وثروت كما ذهب هيكل فى مذكراته (٤٣) . وذلك أن ثروت لم يكن ليتفاوض باسمه أو باسم عدلى قبل أن يقدم الأخير استقالته ، وعندى أن اللنبى كان على علم بفحوى الاتصالات التى دارت بين كيرزون وعدلى وأن الأخير عندما ألقى بفكرة التصريح الى كيرزون ، قد وجـدت فكرته هذه قبـولا وتحبيذا من اللنبى الذى أرسـل الى وزير خارجيته يقترح انفاذها .

القصر ووزارة ثروت الأولى :

جرى ترشيح عبد الخالق ثروت من قبل المندوب السامى لتأليف الوزارة الجديدة خلفا للوزارة العدلية المستقيلة . وكانت العـلاقة قـد تحسنت بين ثروت والسلطان من جهة أخرى وذلك بسبب استجابة ثروت الى الكثير من رغبات فؤاد عندما اضطلع بأعمال رئيس الوزراء فى غياب عدلى باشا فى لندن للمفاوضات .

ولقد ترتب على المفاوضات التى دارت بين ثروت واللنبى والسلطان أن ، **وضع الأول شروطا جعلها أساسا لقبوله الوزارة وهى : ــ**

---

(٤٠) الكتاب الأبيض الانجليزى : القضية المصرية : وثيقة ٤ ، ص ٧ ــ ٩ .

(٤١) المصدر السابق : ص ١٠ .

(٤٢) اسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٢٥ ، راجع كذلك ، عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣٥١ .

(٤٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : المصدر السابق : ص ١٢٨ .

أولا : عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به ٠

ثانيا : تصريح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء ٠

ثالثا : اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل ٠

رابعا : انشاء برلمان من هيئتين « مجلس نواب ومجلس شيوخ » تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه ٠

خامسا : اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة ٠

سادسا : لا يكون للمستشارين فى الوزارات الا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء ٠

سابعا : حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فانهما يظلان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة ٠

ثامنا : استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن ، وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية) ٠

تاسعا : رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الأمة فى سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك الافراج عن المعتقلين واعادة المبعدين ٠

عاشرا : الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان ، مع الحكومة الانجلزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فى ما لا يتنافى مع استقلال البلاد ومن الضمانات لانكلترا أو الأجانب ، ولحل مسألة السودان بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزون ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة ممثلة فى برلمانها ٠

حادى عشر : يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية (٤٤) ٠ ومن ثم اتضح حرص ثروت على انتهاز الفرصة للحصول على موافقة انجلترا والسلطان بمقتضى وثيقة رسمية على

---

(٤٤) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٧١٢ ــ ٧١٤ ٠

اقامة الحياة النيابية السياسية بارجاع مسئولية الحكومة الى البرلمان وليس الى السلطان لوضع حد لاستبداده ، وهو أحد الأهداف التى كانت تسعى اليها طبقة الاقطاعيين للمشاركة فى شئون الحكم ، ونظرا لأن فؤاد كان يريد أن يحل الأزمة بأى ثمن فقد وافق على شروط ثروت وطلب منه ان يعرض الأمر على اللنبى فتوجه اليه فى ١١ ديسمبر ١٩٢١ وعرض عليه برنامجه وصرح له بأنه على استعداد لتولى الوزارة على أساسه (٤٥) ، ويبدو أن اللنبى كان موافقا على شروط ثروت التى تقدم بها والا ما سمح بنشرها ، بل يمكن القول بأن صياغتها قد تمت بالاتفاق بينه وبين كل من عدلى وثروت ولقد سعى بعد ذلك لاقناع حكومته والضغط عليها ، مما تمخض عنه أخيرا نجاحه فى انتزاع ما عرف بتصريح ٢٨ فبراير من لندن (٤٦) .

بيد أن تلك الشروط لم تكن لتحظى بالقبول فى دوائر القصر ، الذى كان خضوعه لها للخروج من الأزمة الوزارية وحسب ، ذلك أن ما أتى به ثروت من شروط تضمنت ادخال دستور للبلاد تكون الحكومة مسئولة بمقتضاه أمام البرلمان يعنى زوال كل سلطة للقصر على الحكومة وزوال تبعيتها له ، كان يتعارض تماما وسياسة فؤاد ومن ناحية أخرى أرسل اللنبى الى حكومته فى ١٢ يناير يقترح السماح له بتوجيه مذكرة الى السلطان يرمى فيها الى ازالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالتبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، والى أن ما تطلبه بريطانيا من ضمانات ليس مقصودا به ابقاء الحماية فعلا أو حكما وأن بريطانيا ترغب فى أن تترك لمصر ادارة شئونها ، وأن وجود المستشارين البريطانيين انما بغرض استبقاء الاتصال اللازم لحماية المصالح الأجنبية وحسب ، وأن الحكومة البريطانية لن تفرض على المصريين تأييد معاهدة ما ، وهى فى الوقت نفسه على استعداد لأن تلغى الحماية وتعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة دون انتظار لعقد المعاهدة ويمكن انشاء برلمان مصرى تسأل الوزارة أمامه فضلا عن الغاء الأحكام العرفية فور صدور قانون التضمينات (٤٦م) ..وعند قيام الحالة الجديدة يمكن للحكومتين عقد اتفاق حول مسائل أربعة هى تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية والدفاع عن مصر ضد أى

---

(٤٥) أحمد فؤاد على مصطفى : العلاقات المصرية ـ الانجليزية وأثرها على تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص : ١٨٧ ـ ١٨٨ .

(٤٦) شفيق غربال : المصدر السابق : ص ١٠٩ .

(٤٦م) قانون التضمينات .

تدخل أجنبي وحماية المصالح الأجنبية والأقليات وأخيرا السودان ، وانتهى في برقيته بقوله « أن الأمر لا بد أن ينتهي الى ضم بلاد عنيفة العداء لنا واما التسليم التام من جانبنا » (٤٧) . في الوقت ذاته لم تكن بريطانيا مستعدة لضم مصر الى حظيرة الأمبراطورية ، ولا هي على استعداد للتسليم بادعاءاتها أو مطالبها ومن ثم رفضت مقترحات اللنبي، الذي راح من جانبه يعرض استقالته على حكومته ، وازاء تشدده تم استدعاؤه للتشاور معه ، وغادر مصر بالفعل ومعه اثنين من مستشاريه هما السير جلبرت كلايتون مستشار وزارة الداخلية والمستر ايموس مستشـار الحقانية . وكان اللنبي يحمل في حقيبته وثيقتين الأولى بها الشروط التي تقدم بها ثروت ليتولى الوزارة والثانية استقالته من منصبه اذا لم يجب الى ما اشترطه ثروت وكان يؤيده هو فيه (٤٨) . ولقد وجد اللنبي في تأييد الصحافة البريطانية عونا له في خلافه مع حكومته ، حيث طالبت الصحف الحكومية البريطانية أن تثق في اللنبي ودعت الحكومة في الوقت نفسه الى عدم التشدد في طلب الضمانات وراحت تنذرها بالعواقب الوخيمة التي تتهدد السياسة البريطانية في مصر (٤٩) .

اعلان تصريح ٢٨ فبراير ومضمونه :

أجرى اللنبي مباحثاته مع حكومته فور وصوله ، وتمخض ذلك عن موافقة رئيس الوزراء لورد لويد على المشروع الذي قدمه اللورد اللنبي في ١٢ يناير بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه جعل البرلمان شركة بين الملك وشعبه ولم يكن ذلك في أصل المشروع وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش وبسبب الرغبة في ايجاد قوة توازن قوة البرلمان بمعنى آخر فان ما تنازلت عنه بريطانيا كان لحساب القصر وليس لحساب الشعب (٥٠) .

عاد اللنبي الى مصر يحمل وثيقتين الأولى تحمل عنـوان « تصريح لمصر » وجاء فيها بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها

---

(٤٧) مؤسسة الأهرام : المصدر السابق : ص ٥١٢ .
طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار : ص ٥٦ .
(٤٨) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٧٣٢ ـ ٧٣٣ .
(٤٩) المصدر السابق : ص ٧٣٧ ، ٧٤٢ .
(٥٠) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣٥٩ ، نفس المؤلف : دراسـات في تاريخ مصر المعاصر (١٩٨٠) : ص ٢٢٤ .

ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للأمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر مستقلة ذات سيادة ٠

٢ ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمينات « اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية » نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ٠

٣ ـ الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر ٠

ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة٠

(جـ) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ٠

(د) السـودان ٠

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه الآن ٠ أما الوثيقة الثانية فكانت مذكرة تفسيرية الى السلطان تتضح أهميتها أساسا فى أنها قد أظهرت بوضوح التحول الظاهرى فى مرامى السياسة البريطانية ـ ودون اغراق فى التفاصيل ـ نجد أن هذه المذكرة قد استهدفت بادىء لاى بدء ازالة سوء التفاهم الناجم عن تبليغ ٣ ديسمبر وتبديد الشكوك التى أحاطت بنوايا بريطانيا نحو « الأمانى المصرية » أو الانتفاع بمركزها الخاص بغية استبقاء نظام سياسى وادارى يقيد الحرية فى البلاد وراحت تبرر مسلكها فى التدابير الاستثنائية وما تمخض عنها من اعتقال سعد وصحبه وأن ذلك انما كان لوضع حد « لتهييج ضار » ، وأشارت المذكرة الى اعادة حق مصر فى التمثيل السياسى والقنصلى فى الخارج وانتهت المذكرة بأن جعلت ايقاف تطبيق الأحكام

العرفية فى مصر رهنا بتنفيذ قانون التضمينات طبقا للبند الثانى من التصريح (٥١) ٠

ومن ناحية أخرى كان اللورد لويد رئيس وزراء بريطانيا قد أرسل فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ برقية الى الحاكم العام لكندا وحكومات أستراليا ونيوزلندا واتحاد جنوب أفريقيا وأرفق بها وثيقة قرر فيها أن جوهر تصريح ٢٨ فبراير لا يتضمن تغييرا فى الحالة الراهنة لمراكز الدول الأخرى فى مصر (٥٢) ٠ وهذا بدوره يكشف عن النوايا الحقيقية لبريطانيا بازاء اعطاء التصريح التفسير العملى فيما يتصل بوضع مصر وعلاقاتها مع الدول الأخرى ٠

أما عن الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمقتضى هذا التصريح ، فهو فى التحليل الأخير استقلال قانونى شـــكلى ، ذلك أن وجود القوات الانجليزية فى مصر والتحفظات الأربعة الواردة فيه لحين اتفاق آخر أعطى الانجليز ثقلا حقيقيا فى أمور مصر الداخلية ولم يؤد تصريح ٢٨ فبراير الى تغيير كبير من حيث سلطة اتخاذ القرار السياسى داخليا أو خارجيا ، ففى الداخل استمر الوجود العسكرى والسياسى الانجليزى يلعب دوره فى الحياة المصرية ، وخارجيا لم تعتبر مصر نفسها دولة مسـتقلة كاملة الاستقلال لذلك لم تنضم لعضوية عصبة الأمم ، وسجل التدخل الانجليزى جافل وذلك بالتدخل فى عملية وضـــع الدســـتور والاعتراض على بعض مواده (٥٣) ٠

ومن ثم فان هذا التصريح مع اعترافه الرسمى بالاستقلال فانه يحمل فى ثناياه كذلك الاعتراف الضمنى بأن مشيئة مصر لا تزال ناقصة وأنه لا يزال خاليا من الطابع الذى يقرر ارادتها ، والأخذ بمقولة أن هــذه التحفظات الواردة فى التصريح سوف تكون محلا للتفاوض بين البلدين على أمل الوصول بشأنها الى اتفاق لا ينفى بحال أن آثار الحماية لا زالت باقية وقد يتم الاتفاق عليها وقد لا يتم (٥٤) ٠ وينهض دليلا على نوايا بريطانيا أن ما استبقته لنفسها من تحفظات وأرجأت المناقشة فيهــا الى

---

(٥١) الكتاب الأبيض الانجليزى (القضية المصرية) ترجمة عبد القادر المازنى : ص ٤٦ ــ ٥١ ٠

(٥٢) المصدر السابق : ص ٥١ ــ ٥٣ ٠

(٥٣) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر : ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨ ٠

(٥٤) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : التمهيد ج ٣ : ص ١٣ ــ ١٤ ، عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم : ص ٣٤٩ ٠

مفاوضات مقبلة ، قد ظلت ـ أى هذه التحفظات ـ بمثابة العقبة التى استحال معها الوصول الى اتفاق وبخاصة مسألة السودان ، وذلك فى جميع أدوار المفاوضات التى جرت بعد ذلك وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، الأمر الذى يظهر معه اصرار بريطانيا فى ألا يمس التصريح وضعها المتميز فى البلاد بشكل جوهرى . ولقد كانت بريطانيا تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المعلقة بغية ألا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين وراحت تشغلهم بعد ذلك بمشكلات داخلية جديدة حول الانتخابات أو حول الدستور ، ولكنها فى الوقت نفسه تدرك أن التصريح انما صدر من طرف واحد ، وأنه لكى تتحقق فاعليته وجب عليها أن تحصل على موافقة المصريين على الوضع الخاص الذى ادعته لنفسها فى البلاد دون أن تخرج عن الخطوط العامة لسياستها (٥٥) .

ومن ناحية أخرى يعترف اللورد لويد بأن التصريح لم يكن يعنى لمصر استقلالا بمعناه الدستورى (٥٦) . بل ان بريطانيا كانت تأمل من وراء اصدار التصريح ليس أكثر من أن تقوم حكومة مصرية لصياغة دستور جديد تنتخب بمقتضاه حكومة مسئولة أمام برلمان منتخب يمكنها أن تتفاوض على التحفظات الأربعة والمسائل المعلقة (٥٧) .

ويرى البعض أن مشتملات التصريح لا يتعين النظر اليها فى وضعها الساكن ، ولا يكفى تقييمه بالنظرة القانونية وحدها التى تزن والممنوع والمنوع وقيود الاستقلال واطلاقات التحفظات ، بل انه يتعين النظر الى مشتملات التصريح فى سياقها السياسى وفى اطار الصراعات السياسية الذى أنتجته القوى السياسية التى تحيط به فى التطبيق والتى تكسبه عملا مضمونه الفعلى ، وأن التصريح لا يعد باليقين حاسما لصراع قائم ولا يفيد اقرار نتائج ثابتة له ، هو بهذا المفاد تتحدد نتائجه لا وفقا لمعانى عباراته ولكن وفقا للعمليات السياسية التى تجرى بعده وفى ظله وأن مصر بمقتضى هذا التصريح قد استردت استقلالها السياسى ـ أيا كانت التحفظات عليه ـ دون أن تدفع ثمنا سياسيا يقيد الحركة مستقبلا لاتمام هذا الاستقلال ، وأن هذا التصريح جاء نتاجا لثورة ١٩١٩ (٥٨) .

---

(٥٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى : ص ١٣٤ .

(٥٦) Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, V. II : p. 160.

(٥٧) Vatikiotis, P. J. The Modern History of Egypt : p. 260.

(٥٨) طارق البشرى : المصدر السابق : ص ٦٢ ـ ٦٤ .

وهذا الرأى ـ فى تقدير الباحث ـ لا يخلو من أوجه كثيرة للنقد ، اذ لا يمكن تحليل أبعاد التصريح دون أن تسبر أغوار تحفظاته الأربعة ، ليس لأنها تشكل حجر الزاوية فى التصريح ذاته فحسب ، بل لأنهـا جاءت فى جوهرها تنفى واقع الاستقلال تماما ، من ذلك فان تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر كان يقتضى استمرار بقاء قوات الاحتلال البريطانى فى مصر كذلك فان ما أعطته انجلترا لنفسها من حق الدفاع عن مصر ضد كل تدخل أجنبى كان يعنى بقاء الجيش المصرى ضعيفا عديم التأثير ، فى الوقت الذى يعتبر فيه الجيش مظهرا أساسيا لقوة البلاد وسيادتها الحقيقية ، ثم ما كان من دعوى حماية الأقليات والمصالح الأجنبية فى مصر ، ما اتخذته انجلترا مسوغا للتدخل فى شئون البلاد الداخلية وتوجيهها بما يتوائم ويتفق مع مصالحها ، وتلك أمور من شأنها أن تفرغ الاستقلال الذى حصـلت عليه مصر بمقتضى التصريح من أى مضـمون حقيقى ، وتبقى أخيرا مشكلة السودان الذى أرادت انجلترا أن تستأثر بحكمه وتستخلصه لنفسها لتحول بين وحدة شعبى وادى النيل • وحتى اذا نظرنا الى التصريح لتقييمه من خلال العمليات السياسية التى جرت بعده وفى ظله لوجدنا أن بريطـانيا انتحلت لنفسها بمقتضـاه كل حق للتدخل فى شئون مصر الداخلية حتى ما اتصل منها بشئون التشريع ، وفى الخارج راحت تؤكد استمرار سيادتها على مصر فيقوم اللورد لويد رئيس وزراء بريطانيا بابلاغ الدول الأجنبية بأن « بريطانيا تحافظ على العلاقات الخاصة التى تربطها بمصر ، وأنها سوف تعتبر أى محاولة للتدخل فى شئون مصر من جانب أى دولة أخرى عملا غير ودى (٥٩) • ومن ثم ظهـر حرص بريطـانيا على تأكيد ولايتها على مصر والتمسك بالتحفظات الواردة بالتصريح بتأكيد ذلك أيضـا بما صرح به رئيس وزرائها ـ فيما بعد ـ فى يولية ١٩٢٧ بأنه « لا توجد حكومة انجليزية بامكانها أن تتجاهل هـذه التحفظات لأنهـا ضرورية بالنسبة لوجـود الامبراطورية البريطانية مما يجعل كل حكومة انجليزية فى المستقبل ، كما هو الحال فى الماضى ، مضطرة الى التمسك بها ، أيا كان نوع هذه الحكومة (٦٠) •

والأمر الذى لامراء فيه أن المناخ السياسى العام الذى واكب اصدار التصريح لم يكن قط مناسبا ، من ذلك ان القبض على سعد زغلول ونفيه

---

(٥٩) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٤ •

(٦٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق : ص ١٨٩ ـ ١٩٠ •

وزملاءه خارج البلاد كان اجراء في حد ذاته كافيا لدحر أي مشروع وحرمانه من تأييد بعض فئات الرأى العام التى تميل الى الاعتدال مهما كان هذا المشروع متفقا مع الأمانى الوطنية أو حتى قريبا منها بل ان هذا النفى قد جعل التصريح يبدو وكأنه نتاج لتآمر الحزب المعتدل وعلى رأسه عدلى من ناحية وبريطانيا من ناحية أخرى · ثم ما كان من تصريحات رئيس وزراء بريطانيا وهى بصدد اصدار التصريح ، الى الدول الأجنبية ، الأمر الذى يعنى أن بريطانيا لم تكن جادة فيما انتوت الاقدام عليه من منح مصر استقلالها بمقتضى التصريح والذى أوضح بجلاء للمصريين أن التصريح لم يكن سوى مناورة سياسية من جانب بريطانيا تحمل فى ظاهرها ايحاء بأن ثمة تغييرات جوهرية سوف تطرأ على القضية الوطنية تتحلل مصر بموجبها من مظاهر التبعية لبريطانيا وترقى بها الى مصاف الأمم المستقلة ·

وينبغى الاشارة الى أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد حكم العلاقات المصرية ــ البريطانية طوال الأربعة عشر عاما التالية وحتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وليس من قبيل المبالغة القول بأن السياسة المصرية طوال تلك الفترة قد تحدد مسارها بقيود التصريح وتحفظاته · ورغم ذلك فيمكن القول بأن ثمة تغييرات قد طرأت على الأوضاع السياسية فى الداخل وخاصة فيما يتصل بالقصر ، من ذلك أن فؤادا أصبح حاكما لدولة مستقلة ــ ولو من الناحية النظرية ــ وراح يدعم قوته ويترسم الخطى نحو الحكم المطلق ، وبات فى مقدوره أن يقول لشعبه أن نجاح المفاوضات فى النهاية راجع لشخصه وتأثيره وأن الوصول الى تصريح ٢٨ فبراير يعود الى حسن التفاهم بينه وبين اللنبى الذى هيأ السبيل لهذا النجاح ولولا ذلك لفشلت كل وسيلة أخرى (٦١) · ورأى القصر أن ما تنازلت عنه بريطانيا بموجب هذا التصريح من مظاهر السيادة أو جوهرها يجب أن يتم لحسابه ، والاستقلال بهذا المعنى كان فكا لاسار الملك من الوصاية الانجليزية ليصبح مطلق الحرية فى التصرف فى الشئون المصرية (٦٢) ·

أما عن القوى الوطنيــة فلقد جاء التصريح ليؤرخ بداية لانقسامها الحقيقى وتصدعها ، وتمثل ذلك فى الانسلاخات التى حدثت فى القيادة الوفدية نتيجة لموقف سعد زغلول من المعتدلين أمثال عدلى وثروت ، الأمر الذى كان من شأنه بطبيعة الحال التأثير على فعالية الحركة الوطنية فى

---

(٦١) اقبال على شاه : فؤاد الأول : ص ١٢٧ ·

(٦٢) يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٢٤١ ·

ممارسة دورها النضالي ، وكان الثمن باهظا فالحركة الوطنية قد استهدفت أساسا الحصول على استقلال البلاد التـــام ، أما وقد صدر تصريح ٢٨ فبراير ، عندئذ اختلفت أبعاد الرؤية الحقيقيـــة للاستقلال ــ رغم وضوحها ــ لدى العناصر الوطنية فجناح منها ويمثله المعتدلون كان يعد التصريح مكسبا للبلاد بما يحققه من استقلال ، رغم أن هذا الفريق لم يكن لينكر أن الاستقلال الذى جـاء به التصريح كان محض اســتقلال ناقص (٦٣) ٠ والجناح الآخر ويتزعمه الوفد كان يعد التصريح « نكبة وطنية للبلاد » وغدا البون شاسعا بين فريق المعتدلين وعلى رأسهم ثروت وعدلى وبين فريق سعد زغلول الأمــر الذى أضر بقضــية البــلاد أكثر مما أفادها ٠ وفي تقدير الباحث فان ظهور التكتلات السياسية في مرحلة ما بعد التصريح لم يكن سوى أثر من آثار تفتت قيــادة الحركة الوطنية وانقسامها فيما بينها على التصريح ٠

أما عن الجانب البريطاني ، فلقد ظهرت بوادر فشل سياسته فى مصر بعد أن انتهت المفاوضات مع فريق المعتدلين دون الوصول الى صياغة محددة لاقرار العلاقات بين مصر وبريطانيا واضـــفاء الشرعية على الوجود البريطاني فى مصر ، ثم ما كان من اســـتقالة عدلى وبقاء البلاد بلا وزارة ــ كما مر بنا ــ بسبب احجام العناصر المعتدلة عن تشكيلها لكيلا توصم بالخيانة مما دفع الجانب البريطاني الى اتخاذ الخطوات التى أدت الى اصدار تصريح ٢٨ فبراير لكى يمهد السبيل أمام الوزارة التى سوف تضطلع بالحكم حتى تبدو وكأنها قد جاءت بالاستقلال مما يعزز موقفها ٠ ومن جهة أخرى لم تكن بريطانيا لتقدم أية تنازلات فى مقابل ذلك ، فأصدرت تصريحا من جانب واحد يحمل معانى متناقضة ومضمونا مبهما على نحو لم يتحدد به نهج ثابت للسياسة البريطانية ، وظلت سيادة مصر مصادرة بمقتضى تحفظاته ٠ كل ما هنالك أن التصريح قد استبدل لفظ « الحماية » بنظام آخر يؤكد لبريطانيا مركزها الاستثنائى الذى تدعيه لنفسها فضلا عن تدخلها فى شئون البلاد الداخلية والخارجية (٦٤) ٠

بل ان هذه التحفظات قد فتحت عهدا لأزمات متصلة فى مجـال السياسة الداخلى فى مصر ، فيجد المندوب السامى نفسه ــ بعد عـــام ونصف من التصريح ــ مضطرا الى التدخل فى العديد من المسائل الداخلية واستمرت الادارة البريطانية تمارس نشاطها بصورة مباشرة » (٦٥) ٠

---

(٦٣) محمد شفيق غربال : المصدر السابق : ص ١١٢ ــ ١١٣ ٠

(٦٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر : ص ٣٦٢ وما بعدها ٠

(٦٥) Lloyd, Lord : op. cit., p. 97.

وهذا التناقض الواضح فى التصريح قد جعل الصحف البريطانية ذاتها لا تخلو من نقد له واظهار ما بجوانبه من غموض وذلك ما عبرت عنه احداها فقالت « أى خيال غريب لا يستولى على المفكر الحر الشريف الذى يجهد نفسه فى فهم تلك المهارة السياسية التى تقضى بأن تكون مصر من جهة دولة مستقلة ذات سيادة ولكنها من جهة أخرى يقيم فيها جيش احتلال بريطانى ، وأن مصر أصبحت غير مظللة بظل الحماية ، على أن تظل بريطانيا العظمى تحميها دائما من اعتداء سواها (٦٦) .

وعلى الرغم من تعدد مثالب التصريح الا أنه قد قرر حق البلاد فى الحياة النيابية والحكم الدستورى ، وذلك كل ما ينتفع به (٦٧) . الا أن نتيجة بالغة الأهمية قد تمخضت عن تصريح ٢٨ فبراير ، وهى أن الصراع الوطنى صار من أهم وجوهه صراعا داخليا بين الوفد من ناحية وهو على رأس القوى الوطنية وبين خصومه من القوى الرجعية وهم الملك والأحرار الدستوريون ـ الذى قام حزبا ـ من ناحية أخرى ، فأضحت قضية الاستقلال لصيقة بقضية الدستور وانحصر محور الصراع القائم فى أن أيا من الفريقين يتولى السلطة ، وذلك يتوقف بطبيعة الحال على أعمال التصريح وهل يكون اعماله مقدمة لاتمام الاستقلال الفعلى للبلاد ، أم يكون محض مناورة تستمر بها السيطرة البريطانية الفعلية على البلاد ، وتتحقق بها مرامى سياسة بريطانيا وشرعية وجودها الاحتلالى .

التصريح كقاعدة لسياسة القصر :

جاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ليؤرخ انتقال العلاقة بين الانجليز والقصر ، الى مرحلة جديدة حاول فيها الأخير التخلص من الوصاية البريطانية ليصبح له القدح المعلى عمليا فى تصريف شئون البلاد وحكمها وذلك بعد أن وضع فى تقديراته أن ما تنازلت عنه بريطانيا من مقومات السيادة على مصر يجب أن يؤول اليه دون القوى الوطنية .

ولعل المعالجة التاريخية للظروف السياسية التى أحاطت بالقصر منذ تولى فؤاد الحكم وحتى مرحلة ما بعد التصريح توضح بجلاء تلك التأثيرات التى حملها التصريح على دور القصر كمؤسسة سياسية . فمن الثابت أن بريطانيا هى التى جاءت بالسلطان فؤاد الى عرش مصر خلفا

---

(٦٦) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ١١٩ نقلا عن جريدة « المورننج بوست »
(٦٧) انظر عفاف لطفى السيد : المصدر السابق ص ١٠٢ .

لأخيه السلطان حسين كامل · ولقد كانت شخصية فؤاد تختلف الى حد كبير عن شخصية حسين كامل ، فلقد تميز الأول بصلابة ارادة وحنكة سياسية افتقدهما الثانى كثيرا · ولقد ظهر أثر الحماية واضحا اذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش ، وذلك عندما أرسل السير ريجنالد ونجت الى السلطان فؤاد بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى » (٦٨) ·

ولقد ظهرت استجابة السلطان فؤاد لقبوله العرش فى ظل الحماية واعترافه بها وذلك فى الكتاب الذى وجهه الى حسين رشدى لتكليفه بتشكيل الوزارة المصرية بأنه « قد تولى عرش السلطنة المصرية بالاتفاق مع الدولة الحامية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها (٦٩) · وذلك بدوره يعطى الانطباع عن حالة التخاذل التى تردى فيها القصر ازاء ما انتحلته سلطات الاحتلال لنفسها من حقوق للتدخل فى ولاية العرش · والواقع أنه على امتداد تلك الفترة منذ اعتلاء فؤاد عرش مصر وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير كان الوجود الاحتلالى هو المصدر الحقيقى لسلطة العرش ، الأمر الذى لم يكن يتفق بحال مع أطماع فؤاد وآماله فى الحكم المطلق والتخلص من مظاهر السيادة البريطانية · بيد أنه ينبغى الاشارة الى المناخ السياسى السائد فى مرحلة ما قبل التصريح لم يكن بحال ليهيىء الظروف لقيام ديكتاتورية القصر أو يعزز جنوحه نحو الحكم المطلق ، بل انه لم يكن هناك للقصر ثمة دور سياسى بارز ، فلقد كان أهم ما يشغل الساحة آنذاك هو ذلك الصراع الناشب بين الانجليز والقوى الوطنية ، والذى بلغ ذروته ابان ثورة ١٩١٩ · وكأثر لمخاوف فؤاد من أن يتهم بممالأة القوى الوطنية ، راح يتراجع عن تأييدها ويغل يده عن الالتقاء بها خشية أن يستهدف عرشه لهجوم الانجليز ولما تتثبت دعائمه بعد · وذلك كان من شأنه أن يفتح الباب أمام مزيد من التأثير البريطانى على العرش ، فلم تقنع بريطانيا بفرض فؤاد على عرش مصر بل راحت تؤصل لنفسها أسباب الوصاية عليه ، من ذلك فقد قامت بابلاغ السلطان فؤاد قرارها فى نظام وراثة العرش فى ١٥ ابريل ١٩٢٠ م واعترفت بموجبه بالأمير فاروق للعهد · ولكى تقضى من ناحية أخرى على مزاعم الخديو عباس حلمى فى العرش (٧٠) · ويرى الرافعى أن صدور نظام وراثة

---

(٦٨) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج١ : ص ٣٤ — ٣٥ ·

(٦٩) فؤاد كرم : الوزارات والنظارات المصرية : ص ١٩٣ ·

(٧٠) Vatikiotis, p. J. op. cit., p. 267.

العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية ، بل التبعية وكأن الحكومة البريطانية قد أرادت أن تسجل هذا المظهر فى وثيقة رسمية الأمر الذى لم يكن يشرف التاريخ القومى للبلاد (٧١) ٠

ومن ناحية أخرى كان الوهن قد أصاب العلاقة بين القصر والقوى الوطنية ، بعد أن انحاز الى معسكر الانجليز فى العداء لها ، فعندما كلف ثروت باشا صدقى باشا لكى يخبر السلطان قبيل اعلان تصريح ٢٨ فبراير بأن اللورد اللنبى انتهى الى اليأس فى مساعيه فى لندن وعندما قام صدقى بمقابلة السلطان فؤاد واخباره بذلك لم يجد ما يقوله الا قوله « لعل الحكومة البريطانية استكثرت المطالب التى تطلبونها » (٧٢) ٠ وذلك بطبيعة الحال اشارة الى المطالب التى تقدم بها ثروت كما مر بنا وجعل قبوله الوزارة رهنا باجابتها ٠

الا أنه بصدور تصريح ٢٨ فبراير وما أتاحه للبلاد من قيام نظام دستورى وحكم نيابى فضلا عن ظهور التكتلات السياسية الجديدة ، الأمر الذى ساعد على تهيئة ظروف أكثر ملاءمة للقصر الملكى يلعب دوره ٠ فلقد أصبح فؤاد يحكم دولة من الناحية النظرية مستقلة ذات سيادة بل اتجه الى قوى الاحتلال يخطب ودها بعد أن اعترفت به حاكما على مصر المستقلة واطمأن الى مكانته وذريته على عرش البلاد ٠ ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة قد جاء ليخدم قضية الصراع على السلطة بين القوى الوطنية وفؤاد لصالحه ، فقد كان على يقين بعدم كفاءة جيشه وعدم قدرته التامة على الدفاع عن البلاد وقت الثورة فكانت تحدوه رغبة قوية فى وجود القوات البريطانية ـ ظاهريا ـ لتحرس مواصلات بريطانيا وفى الواقع لكى تشد أزره فى الصراع المرتقب على السلطة بينه وبين القوى الوطنية ، أما السودان ـ أحد التحفظات الأربعة ـ فرغم أنه كان يعد مطلبا قوميا ملحا ، الا أن اعتراض فؤاد عليه آنذاك كان من شأنه أن يثير غضب الجانب البريطانى عليه ومن ثم شاء أن يترك أمر المطالبة به للقوى الوطنية بدلا من التورط فى نزاعات بشأنه مع دار المندوب السامى ، الأمر الذى جعل فؤادا بحق أداة عاجزة فى مواجهة السياسة البريطانية ٠

---

(٧١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج٢ : ص ١٠٢ ، نفس المؤلف : فى أعقاب الثورة المصرية ج١ : ص ٦١ ٠

(٧٢) اسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٢٦ ٠

واذا كان تصريح ٢٨ فبراير قد منح فؤادا الفرصة لكى يضفى صبغة شرعية على العرش ووراثته الا أن ذلك لم يكن خروجا بحال عن الاطار العام للسياسة البريطانية ٠

على أى حال فقد أصدر فؤاد أمرا ملكيا فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ينظم وراثة عرش مصر فى أسرة محمد على ، وتلا ذلك أن أصدر قانونا فى ١٠ يونية سنة ١٩٢٢ بشأن وضع نظام الأسرة المالكة يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته والطبقات التى ينحصر فيها لقب الامارة ونظام توارث ذلك اللقب وتأليف مجلس البلاط الذى يقضى فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة (٧٣) ٠

وتنظيم وراثة العرش على هذا النحو يعطى دلالات واضحة عن الاستقرار الذى أصابه فى ظل التصريح ، الأمر الذى كان ينبىء عن أن القصر بصدد اعداد نفسه لدور سياسى جديد ٠ أما الشعب فكان موقفه على النقيض من موقف القصر ازاء التصريح فلم تجد البلاد فيه تحقيقا لمظاهر الاستقلال الصحيح بل على العكس فالاحتلال البريطانى قائم والأحكام العرفية تثقل كاهلها والزعماء لا يزالون مبعدين عن البلاد بأمر السلطة العسكرية (٧٤) ٠ كأثر لذلك بدا البون شاسعا بالفعل بين الجالس على العرش وشعبه الذى صار يهتف ليحيى زغلول وليحيى الخديو ، ليقابل بين الملك الذى أقامته انجلترا والخديو الذى خلعته (٧٥) ٠

ويقينا فانه لم يبد بحال من الأحوال أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقى بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير وقد ظل الشعب يردد صيحته من أجل الاستقلال التام ، وخاب فأل اللنبى الذى كان يعتقد أن اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقى وأن مقاومتها التى ظلت مستعرة طوال ثلاث سنوات كاملة سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال ، أما حزب المعتدلين الذى أراد اللنبى أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقم منها طول حياته ٠ وقد ظهر ذلك بصورة رسمية فى الانتخابات التى فاز فيها بستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا (٧٦) ٠

---

(٧٣) أنظر التمهيد ٠

(٧٤) روجيه لاميلان : فى سبيل الاستقلال ، ص ١٤٥ ، أحمد شفيق ، المصدر السابق ص ١١٥ ٠

(٧٥) روجيه لاميلان : المصدر السابق ، نفس الصفحة ٠

(٧٦) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣٦٤ ٠

واذا لم يكن تصريح ٢٨ فبراير استقلالا أو ما يشبهه بل كان ـ كما يرى البعض ـ ضربة لطموح القوى الوطنية (٧٧) ٠ الا أنه ينبغى الاشارة الى أن هناك نتائج هامة قد تمخضت عن صدور التصريح منها بروز القصر كقوة فعالة فى السياسة المصرية وتعاظم نفوذه وتأثيره فى مواجهة القوى الوطنية بصورة أساسية والتى كانت بدورها تشكل أداة الخطر الحقيقى على نفوذه وسلطاته٠ومن هذه النتائج أيضا أن بريطانيا قد راحت بدورها تتجنب المواجهة السافرة مع القوى الوطنية وتركت القصر كيما يضطلع بتلك المهمة الأمر الذى ساعد على تأصيل الخلاف بينه وبين القوى الوطنية ٠ على اختلاف نزعاتها ـ بما فيها العناصر المعتدلة ومن ثم أضحى التدخل الأجنبى قاصرا على الأمور التى تمس وبشكل جوهرى النفوذ الحقيقى لبريطانيا فى البلاد أو التحفظات الأربعة الواردة فى التصريح ٠ ومن هذه النتائج أخيرا ما اتصل بطبيعة الصراع القائم وأطرافه فقبيل اصـــدار التصريح كانت قضية الاستقلال تشكل المحور الرئيسى للسياسة المصرية وبدا ذلك فى صراع طرفيه قوى الاحتلال والقوى الوطنية الا أنه بصدور التصريح وصدور دستور ١٩٢٣ قام صراع آخر « دستورى الصبغة » بين القصر والقوى الوطنية ، ومن ذينك الصراعين ـ أعنى الصراع من أجل الاستقلال والصراع من أجل الدستور ـ تشكلت مسيرة الأحداث على امتداد المسطح الزمنى لما بعد صدور التصريح وحتى نهاية حكم فؤاد وعقد معاهدة ١٩٣٦ ٠

(٧٧) Flower, R., The Story of Modern Egypt : p. 138.

الفصـــل الثـــانى

القصر والدستور

١ ـ مشروع الدستور بين القصر ولجنة الثلاثين .
٢ ـ مناورات القصر لتعديل مشروع الدستور .
٣ ـ أوتوقراطية القصر ودستور ١٩٢٣ .
٤ ـ القصر والانقلابات الدستورية .
٥ ـ دستور ١٩٣٠ وارساء دعائم حكم القصر .

القصر والدستور

مشروع الدستور بين القصر ولجنة الثلاثين :

أخذت مصر على اثر اصدار تصريح ٢٨ فبراير تحقق لنفسها من مظاهر الاستقلال والسيادة ما سمح به التصريح ، وتبدو هنا أهمية صياغة دستور جديد دون ابطاء كيما تستكمل الدولة مقومات كيانها السياسى ونظامها النيابى • وكان برنامج ثروت فى الحكم يتضمن اعداد مشروع الدستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام برلمان مما يقتضى الغاء الأحكام العرفية ضمانا لانفاذ الدستور المقترح وتوفير المناخ الملائم للانتخابات العامة (١) •

وشرعت الوزارة بالفعل عقب توليها الحكم فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لصياغة الدستور الجديد وتألفت فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب وكان عدد أعضائها ثلاثين عضوا عدا الرئيس ونائب الرئيس ولذلك سميت لجنة الثلاثين (٢) •

ولقد أراد ثروت أن يوفر لها الصفة التمثيلية ، التى تفتقرها فقرر أن تضم ممثلين من طوائف الأمة المختلفة وأن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة بوصفها الهيئة التى تمثل الشعب تمثيلا رسميا وكانت لا تزال قائمة قانونا بحكم أن جلساتها قد تأجلت دون أن يصدر مرسوم بحلها • وكان هذا الحرص ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم صلة بالفقه الدستورى ، فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا للطائفة القبطية والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين المسلمين وكان فيها صالح باشا لملوم ممثلا للعرب ، عرب البادية ، الذين كانت لهم الى يومئذ

---

(١) أحمد بيلى : عدلى باشا : ص ٢٨١ ، مذكرات محمد على علوبة ١٨١ : ١٨٢ •

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج١ : ص ٦٢ •

امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها الى جانب هؤلاء جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة في البلاد ، وكان توفيق دوس والياس بك عوض من الذين جمعوا الى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية التي يسرت لهما مع البطريرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط في اللجنة . أما عن الوفد والحزب الوطني فقد قاطعا لجنة الدستور ، والتي أسماها سعد زغلول « لجنة الأشقياء » ، وكانت تلك المقاطعة تستند الى وجوب صياغة الدستور بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة وليس بواسطة لجنة حكومية حتى لا يكون الدستور منحة يسهل التلاعب بها (٣) . ويذهب الرافعي الى أن قيام ثروت بتأليف لجنة حكومية لوضع الدستور يعد خروجا على برنامج وزارة عدلي التي ألفها في مارس ١٩٢١ ، والذى تضمن أن يكون وضع الدستور على يد جمعية وطنية وكان ثروت عضوا في هذه الوزارة ومقرا برنامجها بداهة ، فاختصاصه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج(٤) . بينما يرى اسماعيل صدقي أن فكرة الجمعية الوطنية لم يؤخذ بها ، لأن البلاد التي وضعت دساتيرها جمعية مثل هذه الجمعية كانت في ظروف استثنائية زالت فيها السلطة الشرعية وحلت محلها سلطة مؤقتة على أن تصدر القوانين من ولى الأمر وحده سواء أكان انشاء مجلس الوزراء وهو أول حجر وضع للنظام الديمقراطي في مصر أم فيما تلا ذلك من النظم ، على أن كثيرا من البلاد كاليابان وايطاليا والبرتغال والنمسا قد وضعت دساتيرها بالطرق العادية ولم تضعها جمعيات وطنية (٥) . وطائفة أخرى من المؤيدين لثروت كانوا يرون أن عملية الانتخاب المزدوج أى مرة لتأليف الجمعية الوطنية لوضع الدستور ومرة لانتخاب البرلمان بمثابة « مضيعة للوقت » (٦) .

والواقع أن كل المبررات التي سبق ذكرها لم تكن لتنفي بحال أن غياب العناصر الوطنية وعدم تمثيلها في لجنة الدستور قد أفقد عملها المضمون الديمقراطي الصحيح ، فلم يكن ثمة توازن بين أصحاب المصالح

---

(٣) على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر : ص ١٠٠ ، محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج١ : ص ١٣١ – ١٣٢ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال حتى المعاهدة ص ١٥٤ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ص ٦٢ – ٦٣ .

(٥) اسماعيل صدقي : مذكراتي : ص ٢٧ .

(٦) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية (الجزء الثالث من التمهيد) : ص ١٤٥ .

الواسعة وأعني بهم ــ القصر وكبار الملاك والأقليات ــ وبين الشعب وهو صاحب المصلحة الحقيقية فى البلاد • ورغم أن الوزارة قد دعت عضوين أو ثلاثة لتمثيل الوفد الا أنه لم يجب الدعوة لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل كما ــ يقول الأستاذ العقاد ــ بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه الا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها ويضعفه ويفل سلاحه (٧) •

ومما لا شك فيه فان اهمال الوزارة لتلك الحقائق قد سوغ للقصر أن يشتد فى معارضته للجنة الدستور ، وما هى بسبيل الاقدام عليه من اعداد التشريعات ، وذلك لادراكه أن تلك اللجنة فى واقع الأمر لجنة حكومية تفتقد الصفة التمثيلية للأحزاب وفى مقدمتها الوفد ، ومن ثم فقد امتنع عنها كل تأييد حقيقى من البلاد ، الأمر الذى يفسره تربص الملك الدوائر بمشروع الدستور ، فضلا عن محاولات المسخ والتشويه التى حاقت به ، حتى صدر على نحو بدا معه وكأنه منحة من الملك •

ولا شك فان عملية صياغة الدستور ذاتها كانت تشكل طورا جديدا من أطوار الصراع التقليدى بين القصر وطبقة كبار الملاك ، فالأخيرة كانت تبغى بدورها دستورا يحافظ على مصالحها ويحميها فى مواجهة القصر ونزعته الاستبدادية ، والذى كان بدوره يرى أ نالدستور حتما سوف ينتقص من سلطات يعتقد صاحب العرش أنها له ، وكان من الطبيعى أن ينعكس أثر كل ذلك على أعمال لجنة الدستور •

بدأت اللجنة عملها فى ١١ أبريل ١٩٢٢ ثم قامت بانتخاب لجنة لوضع المبادىء العامة مكونة من ثمانية عشر عضوا ، وذلك لوضع الأسس والقواعد العامة التى يؤخذ بها فى الدستور وقانون الانتخاب • وعقدت هذه اللجنة ثمانى عشرة جلسة من ١٩ أبريل حتى ٢٠ مايو ١٩٢٢ (٨) وأسفرت اجتماعات هذه اللجنة عن وضع مائة وعشرين قرارا خاصة بالقواعد العامة لمشروع الدستور وكان من ضمن ما قررته من مبادىء هو أن شكل الحكومة ملكية دستورية وراثية فى عائلة محمد على ، كما أقرت مبدأ أن الأمة هى مصدر السلطات وأن الملك والبرلمان شريكان فى السلطة التشريعية فلا يصدر قانون الا اذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك ، وأن

---

(٧) عباس العقاد : سعد زغلول ــ سيرة وتحية : ص ٤١٩ •

(٨) مجموعة محاضر لجنة المبادىء العامة للدستور : تقرير لجنة المبادىء العامة ملحق نمرة (١) •

يتكون البرلمان من هيئتين مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وكان الأخذ بمبدأ المجلسين ضمانا لعدم استبداد مجلس واحد بالسلطات الأمر الذى قد يخلف أثرا سيئا ، أما تداول السلطة بين مجلسين يكفل زوال هذا المحذور ، وحددت شروط العضوية فى كل من المجلسين واختصاصهما ، وأن يكون للملك حق تعيين ثلاثين بمجلس الشيوخ ، على أن يتم انتخاب خمسين عضوا • كما وضعت شروطا للسن والفئات التى يختار منها أعضاء المجلس وحددت طريقة الانتخاب ليكون على درجتين ، ثم تناول البحث فى السلطة التنفيذية وحدد سلطة الملك مسترشدا بالدستور البلجيكى والدستور الايطالى وكيفية مباشرة الملك سلطاته من خلال وزرائه • وأعطت اللجنة للملك حق حل مجلس النواب على أساس أنه حق مقرر فى كل الدساتير ولأنه النظام الطبيعى فى كل البلاد البرلمانية ، وعرضت اللجنة بعد ذلك الى بحث المسائل المالية وحماية الأقليات وأسلوب تعديل الدستور وتفسيره وقامت بعد ذلك برفع تقريرها الى لجنة الدستور (٩) •

والجدير بالذكر أن لجنة المبادىء العامة تنازعها اتجاهان رئيسيان **أولهما :** يرى أن البلاد لما تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح جماح الأهواء الحزبية وخاصة بعد الذى رأوه من انقسام واتجاه الكثرة الى ناحية لا تقرها السياسة الواقعية بحال • أما **الاتجاه الثانى :** فكان يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة تطبيقا لا هوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما هو حادث فى انجلترا هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها اذا وقعت أخطاء أما التسليم بالرقابة على السلطة الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده (١٠) • ولقد اتخذ رشدى باشا خطا توفيقيا بين هذين الاتجاهين فمع اقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعا حارا الا أنه كان يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ، بل كان فى بعض الأحيان يدافع عن هذه الحقوق ويتخذ من سلطته سلطة رئيس اللجنة ما يجعله اذا شعر بدقة موقفه يؤجل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشة حتى لا يفلت الزمام من يده • على أن هذا الاتجاه من جانب رشدى باشا لم

---

(٩) المصدر السابق : نفس المكان •

(١٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٣٦ •

يتجاوز مسائل محددة ظنها الأساس فى التوفيق بين الاتجاه الديمقراطى الصحيح والملكية القائمة فى بلد لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى تمتعا يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين له تعاونا يحقق المنفعة العامة ، والواقع أن هناك سببين قد جعلا رشدى باشا وكثيرا من أعضاء اللجنة ممن كانوا على اتصال بثروت والوزارة لكى ينتهجوا ذلك السبيل **أولهما :** أنهم آمنوا بأن ما تضعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يوقعه صاحب العرش لامكان تنفيذه فاذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطة خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه ، ولكن اذا ما روعيت بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتقررت فى الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولممثلى الأمة ، فأكبر الظن ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت لتقوم فى مصر حكومة برلمانية تستطيع مفاوضة انجلترا فى حل المسائل المعلقة التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير ، **وثانيهما :** أن ما حدث فى مصر بعد ذلك من خلاف بين سعد وعدلى وبين السعديين والعدليين ، فقد كان يتوسم أن يتخذ صاحب العرش حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ والذى تخشى مضرته ويدلل على ذلك بموقف رشدى باشا من تقرير تفسيرى للمبادىء العامة تحدث عن حق الملك فى حل مجلس النواب اذا اقتنع الملك بأن الرأى العام قد تغير اتجاهه ، فله أن يعود للناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس النواب القائم كثرة وقلة واعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ ، فوقف رشدى باشا ضد أى تعديل فى التقرير وأيد بكل قوته ما جاء فيه ورفض تدخل الشيوخ لتقييد الحل وانتهى الأمر بالنزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من عنف (١١) ٠

على أية حال فقد استغرقت اللجنة أربعا وخمسين جلسة لوضع مشروع الدستور ثم قامت برفع تقريرها الذى جاء متضمنا المشروع وجاء فى تقرير اللجنة « أنها قد استعرضت النظم الدستورية القديمة والحديثة على امتداد أكثر من قرن ونصف وهى تعتقد أنها قد هيأت للحياة السياسية ثوبا لا هو بالواسع الفضفاض فتضطرب فيه ، ولا هو بالضيق

---

(١١) المصدر السابق ٠ ص ١٣٧ ــ ١٣٨ ٠

فتضجر منه ، وطريق التنقيح بعد ذلك حاضر يؤاتى الأمه كلما أحست الحاجة الى تقريب الدستور من تطوارتها » (١٢) ٠

وقد جاء فى مقــدمة مشروع الدســتور أن مصر دولة حرة ملكها لا يجزأ ، وحكومتها ملكيــة وراثية ، وتنــاول المشروع حقوق المصريين وواجباتهم ، ثم عــرض لمسألة لقب الملك فلقبه بملك مصر والســودان (مادة ٢٩ من المشروع) وهذا اللقب يتفق مع الواقع من أن السودان جزء من المملكة المصرية كما نصت (المادة ٤٤) على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه وهذا نص أساسى مترتب عليه ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وتحديد لمسئولية الوزارة ٠ كما قضت (المادة ٤٥) من المشروع على أن الملك يعين وزراءه ويقيلهم وهــذا أمــر قضى به اســناد السلطة التنفيذية للملك وتوليه اياها بواسطة وزرائه ٠ وأن تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعا عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحـكم فيه بقانون خاص (المــادة ١٤٥) كذلك تناول المشروع نظــام التنقيح لنصــوص الدســتور على أن يكون ذلك بقــرار من المجلسين (١٣) ٠

وكان ثروت بدوره يتعجل اصدار المشروع بالصيغة التى صدر بها ــ كما مر بنا ــ الا أن الملك فؤاد لم يكن يميل الى اصداره لأنه يغل سلطته ويجعل الحكم مرجعه الى الشعب ، وهذا ما لا يبغيه الملك وكان أثنــاء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ناقما على ما أسماه انتقاص سلطة الملك (١٤) ٠ ويشير الهلباوى فى مذكراته الى جهود الملك لتعطيل أعمال اللجنة بقوله : « ان نائب الرئيس حشمت باشــا طلب الى اللجنة وقف أعمالها لأن وقت الحرار لم يكن صالحا للاستمرار فى هذا العمل الدقيق ، ويقول الهلباوى : ولقد علمت أن طلب الراحة كان عذرا للتسويف فى تحضير الدستور واصداره أو من ناحية أخرى فهمت أن المشروع الذى وضع رأت فيه بعض السلطات ــ يعنى دوائر القصر ــ سعة كبرى لا تتفق مع كفاءته وأختيرت العطلة لتكون ظرفا لمناقشة بعض أعضاء اللجنة لعلهم يتحولون عن آرائهم (١٥) ٠ وقد أفضى الملك الى عدلى

---

(١٢) لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة : تقرير لجنة الدستور : ملحق نمرة (١) : ص ٢٢٠ ــ ٢٢١ ٠

(١٣) لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة : تقرير عن أعمال لجنة مشروع الدستور ٠

(١٤) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٧٣ ٠

(١٥) مذكرات ابراهيم الهلباوى : ص ١٨١ ــ ١٨٢ ٠

باشا باستنكاره للنصوص التى أسماها انتقاصا لسلطته وطلب اليه التدخل لتعديلها ولكن عدلى باشا لم يتدخل ولم يجد سندا ولا مسوغا لملاحظات الملك وترك الأمور تجرى مجراها الطبيعى (١٦) ٠ ويرى الأستاذ شفيق غربال : « أن الملك فؤادا لم يرض عن اتجاهات لجنة الثلاثين وأن ذلك لا يمكن ارجاعه لرغبته فى الحكومة المطلقة ، فالواقع أن تجاربه وخبرته كانت أوسع من تجارب السياسيين ، وانه نظر للنصوص والاحكام نظرة واقعية ، لا نظرة الفقه الدستورى ، وأن الحكمة تقتضى التدرج فى التوسيع وليس العكس ٠ ابتدأنا بأقصى ما يمكن ثم اضطر السياسيون تحت ضغط الواقع الى تعطيل الحياة النيابية تعطيلا صريحا أو تزييفها أو تعديل أحكام الدستور بالقسر والقهر فكانت الأزمات المعروفة فى تاريخ الحياة النيابية ، وهب الشعب للدفاع عما اكتسبه من حقوق وكان محقا فى ذلك وكان الأولى بأن نراعى التدرج فى أمر الحقوق السياسية فيكون رائدنا التوسيع والمنح لا التقييد والسلب » (١٧) ٠

الا أن هذا الرأى بدوره موضع الكثير من الجدل ، من ذلك أن القصر قد أراد دائما ــ وكما أثبتت الأحداث ــ أن يحكم من خلال وزارة تخضع له بصورة مطلقة وما حال بينه وبين ذلك ، فمرده الى غلبة دار المندوب السامى حينا فتفرض حكومة تؤيدها ، أو غلبة القوى الوطنية حينا آخر ممثلة فى الوفد مؤتلفا أو منفردا ، يتولى الحكم كما حدث فى وزارة سعد زغلول ــ كما سيرد بعد ــ كيما يقلم أظافر الملك ويجرده من أنيابه ، الا أن ذلك لم يكن ليحد رغائب القصر فى الحكم المطلق الا بصورة مؤقتة ، ثم أن القول بالتدرج فى اتجاه التوسيع لمنح الأمة حقوقها ، ينقض ركنا أساسيا من أركان الدستور من أن الأمة مصدر السلطات فيضحى معه القصر وكأنه المصدر الحقيقى للسلطة فى البلاد ٠ كذلك فان الممارسة العملية لسلطات القصر فى اطار دستور ١٩٢٣ قد أوضحت بجلاء نوايا الملك فى الافتيات على حقوق الأمة ورغبته فى تنحية الدستور جانبا بعد أن ضاق ذرعا بأحكامه ، بل ان المتتبع لأحداث الانقلابات الدستورية التى جرت فى اطار تجربة دستور ١٩٢٣ يرى كيف كان القصر المحرك الأول والحقيقى لهذه الانقلابات ٠ فلم تكن هناك وزارة أيا كان لونها السياسى لتجرؤ على ذلك دون أن يكون القصر عضدها ، مما يناقض ما ذهب اليه الأستاذ شفيق غربال تماما ٠

---

(١٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : نفس المكان ٠

(١٧) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية ــ البريطانية ج١ : ص١٢٧ ٠

ورغم أن القصر مارس تأثيره على لجنة الثلاثين ، الا أن النتائج لم تكن تلك التى يبتغيها ، على أن الملك فؤادا عندما يئس من محاولاته مع لجنة الثلاثين اتجه الى دار المندوب السامى ليصرح بأن أى دستور تضعه حكومة ثروت لن يكون مقبولا لأنه نتاج عمل أشخاص لا يمثلون رأى البلاد ، وسواء كان هذا الدستور جيـدا أو سيئا فان ضميره يمنعه من الموافقة عليه (١٨) ٠ فى الوقت الذى رأت فيه السياسة البريطانية ضرورة اصدار دستور تتولى بمقتضاه حكومة تحظى بتأييد البلاد وتقوم بتسوية العلاقات المصرية البريطانية على نحو يمكن معه عقد معاهدة بين البلدين ٠ ومن ثم بدا تعارض نوايا الملك والمندوب السامى نحو الدستور ، الأمـر الذى دعا اللنبى الى أن يوضح للملك أن محاولته للجوء الى نظام الحكم الفردى وعرقلته للدستور لن تحظى بتأييد بريطانيا (١٩) ٠ وذلك يعنى تأييد بريطانيا لثروت ومشروع الدستور الذى بدأت العمل فيه حتى تفجرت قضيتى تلقيب الملك بملك مصر والسودان ، وأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (المواد ٤٥ ، ١٤٥ من المشروع) ، فهاتان القضيتان أثارتا حفيظة دار المندوب السامى على ثروت وحكومته فلقد كان تأييدها لثروت رهنا بتعديل هاتين المادتين وازاء موقف ثروت « فلم يكن هناك ما يبرر مساعدته أو حفزه على البقاء فى الوزارة » (٢٠) وكان ادعاء بريطانيا فى ذلك أن النصين يتعارضان مع ما ورد من تحفظات فى تصريح ٢٨ فبراير ، ومن ناحية أخرى اشتدت رياح المعارضة من قبل الملك لوزارة ثروت ، فراح الملك يظهـر كراهيته للوزارة وأعلن فى مرات عديدة أمام ممثلى الدول الأخرى والأحزاب بأنه يحكم عن طريق وزراء خونة له ولبلدهم بعـد أن باعوا أنفسهم للانجليز (٢١) ٠ وراح الملك يتقرب الى الوفد كما يستخدمه بشعبيته فى مقاومة ثروت فى محالاته لتقليص نفوذ القصر ، خاصة وأن الوفد سوف يتولى الحكم حالما يصدر الدستور ، فيقابل الملك حسن حسيب باشا قبل رحيله لحضور مؤتمر بلوزان على رأس الوفد ، بينما رفض فى الوقت نفسه مقابلة وزير الخارجية الذى كان متوجها فى نفس المهمة موفدا من حكومته ومما لا شك فيه أن هذا التأييد الذى أولاه الملك فؤاد للزغلوليين قد جعل موقفه أكثر قبولا لدى الشعب المصرى الذى يؤيد

(١٨) Fo., 407/196. No. 162 Allenby To Curzon, May, 5. 1923. Desp No. 295.

(١٩) Ibid.

(٢٠) Fo : 407/195 : No. 98 : Allenby to Curzon, Nov, 28, 1922 Desp. No. 418.

(٢١) Fo : 407/196 : No. 162 : Allenby to Curzon, May, 5, 1923 Desp. No. 295.

الزغلوليين ويعتبرهم ممثليه فى المؤتمر (٢٢) . واستهدف الملك من وراء ذلك الضغط على رئيس الوزراء بغية اقصائه عن منصبه وتحويل الأنظار عن مناوراته الخاصة لتعديل الدستور لزيادة سلطاته (٢٣) . وهنا وجد ثروت نفسه بين شقى الرحى ، الانجليز من ناحية والملك من الأخرى ، ووجد نفسه محاطا بقوى لا قبل له بها . وكان عليه أن يبقى فى منصبه ليقود معركة خاسرة مع تلك القوى أو يستقيل ، وهذا ما حدث بالفعل . وبذا غدا الطريق مفتوحا أمام مناورات القصر لمسخ مشروع الدستور وتعديل أحكامه لتتفق واتجاهه فى الحكم .

مناورات القصر لتعديل مشروع الدستور :

لم يكن مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور ليحظى بتأييد القصر ورضائه بصورة أو أخرى ومن ثم كان سعى الملك وتآمره بغية تعديله ونسخ أحكامه ، وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور منذ أن انتهت اللجنة من وضعه ، ورفعته الى ثروت باشا ، فعهد بدوره الى وزير الحقانية مصطفى فتحى باشا ليكلف اللجنة الاستشارية لفحصه ، وكانت هذه اللجنة مؤلفة فى ذلك الحين من أقطاب موظفى الحكومة المصرية فى المسائل القانونية ، وهم المستر شلتون ايموس والمستر وليم هيتر والمسيو بيولاكازلى والمستر واردبويز والمستر روس بتلر وعبدالحميد بك بدوى والمسيو فرنسوى بيترى ، وكلهم مستشارون ملكيون والمستر والدتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق والمسيو واتليه نائب مستشار ملكى وسكرتير اللجنة ، وبمعنى آخر كانت اللجنة مؤلفة من أجانب فيما عدا عضوا مصريا واحدا هو عبد الحميد بدوى . وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور . ثم فحصت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ ولم يوقع وزير الحقانية محضر أعمال هذه اللجنة (٢٤) . ولقد كان سقوط الوزارة الثروتية بطبيعة الحال يمثل نجاحا كبيرا للملك فؤاد — كما مر بنا — فهو من ناحية قد أعطى للملك متسعا من الوقت كيما يستطيع أن يوقف ولو مؤقتا مشروع الدستور ريثما يعد عدته لتعديله .

---

(٢٢) Ibid.

(٢٣) Wavell, Allenby in Egypt : p. 91.

(٢٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، فى مصر (١٩١٨ — ١٩٣٦) : ص ٣٨٥ .

ومن ناحية أخرى راح الملك يستغل ظروف الموقف ويتحرك فى اتجاهين **أولهما** : تكليف توفيق نسيم بتشكيل الوزارة وذلك كان يعنى استجابة الوزارة بصورة شبه كاملة لرغائب القصر ، لأن نسيم بدوره كان من رجال الملك المخلصين ، فضلا عن ذلك فان هذا التعيين قد أرضى القيادة الوفدية ، ومن ثم يصبح فى مكنة الملك أن يحظى بتأييد الوفد وقيادته ، أما **الاتجاه الثانى** : فهو محاولة الملك أن يجنب نفسه مغبة تدخل المندوب السامى فى تلك الظروف البالغة الدقة بالنسبة للقصر ، فيشير المندوب السامى الى ذلك فى احدى برقياته الى لندن فى يوم تشكيل وزارة نسيم بقوله : « لقد أرسل الىّ الملك أمس شخصا يثق فيه تمام الثقة لكى يطلب منى ألا أذهب الى القصر ريثما تتولى الوزارة الجديدة مقاليد الحكم ، لأن ذلك من شأنه أن يولد انطباعا بأنى أسعى للتأثير على الملك فى اختيار وزرائه » (٢٥) . **الا أن المندوب السامى لم يكن ليترك الملك** فؤادا ينفرد بالساحة بعد سقوط وزارة ثروت بل طلب مقابلته كيما يحمله « تبعة الموقف الناجم عن سقوط الوزارة السابقة ويعبر عن قلقه من مناوراته » (٢٦) . وراح الملك بدوره يحاول أن يبدد مخاوف المندوب السامى وقلقه وأنحى باللائمة على ثروت لأنه لم يقدم له الدستور فى صيغته النهائية وعبر عن اقتناعه التام بأهمية تأييد بريطانيا لمصر وأكد « نواياه على استمرار العمل نحو بريطانيا بولاء » (٢٧) .

أما وزارة توفيق نسيم فقد كان غرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك فى التبعة الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ .. أما وسيلتها الى هذه الغاية فهى التقرب الى الوفد واسترضاؤه بما يجنح به الى السكوت عن التعديل المقصود (٢٨) . وبدا هذا التقارب واضحا فى اصرار نسيم باشا على ضرورة الاحتفاظ بمنزل سعد زغلول مفتوحا أثناء اعتقاله على عكس ما كانت ترغب دار المندوب السامى(٢٩) . ثم ما كان من دعوة الوفد الى القصر الملكى والى الصلاة فى المساجد التى

---

(٢٥) Fo : 407/195 : No. 103, Allenby to Curzon, Nov. 30, 1922. Tel. No. 420.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) FO : 407/195 : No. 109 : Allenby to Curzon, Dec. 4, 1922. Tel. No. 424.

(٢٨) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٢١ .

(٢٩) Fo 407/196 No. 12 : Curzon to Allenby, Jan. 2, 1923. Desp : No. 7.

كان يحضرها الملك أيام الجمعة . ولم يكن نسيم فى ذلك كله سوى صدى يردد رغبات الملك (٣٠) .

وفيما يتعلق بمشروع الدستور فقد كانت اللجنة الاستشارية ـ التى تشكلت أثناء وزارة ثروت ، قد قامت بفحص مشروع الدستور ـ كما مر بنا ـ وجاءت وزارة نسيم باشا لتعيد مع اللجنة المراجعة من أولها ، وبعد أن فرغت لجنة المراجعة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، وقدمته الى الوزارة التى أخذت فى قراءته وأدخلت عليه بدورها بعض التعديل والتغيير وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر من أعضاء اللجنة الاستشارية (٣١) .

أما عن التعديلات التى أدخلت على مشروع الدستور فلقد كانت بدورها تمس وبشكل جوهرى حقوقا مقررة للبلاد ، سلبت لكى تساق غنيمة باردة لصاحب العرش ، فعلى سبيل المثال حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات ، وكأن ذلك يعنى أن الدستور هو منحة من الملك لا حق من حقوق الأمة وللملك بالتالى أن يمنع منحته متى شاء ، وكذا النص على أن يكون عدد الشيوخ المعينين مساويا لعدد الشيوخ المنتخبين ، وذلك يعنى أن أغلبية كبيرة سيحظى بها الملك فى مجلس الشيوخ يمكنه بمقتضاها التأثير على البرلمان بصورة أكثر فاعلية عن ذى قبل ، وكذا فان تخويل الملك حق حل المجلسين بصورة مطلقة من شأنه التأثير على آرائهما وقراراتهما ما دام سيف الحل مسلطا على البرلمان من قبل الملك ، ثم أن النص على حق الملك فى تعيين رئيس مجلس الشيوخ دون مشاركة الوزارة يعد افتياتا صارخا على حقوقها بمقتضى نص (المادة ٤٤) من المشروع والتى تقضى بأن يتولى الملك سلطاته بواسطة وزرائه ، كذلك فالنص على حق الملك فى اصدار مراسيم لها قوة القانون ولو أثناء انعقاد البرلمان يعنى أن الملك قد جمع بين يديه السلطتين التنفيذية والتشريعية فى آن واحد ، وتركيز مقاليد السلطة على هذا النحو لن ينأى بالبلاد عن الحكم الأوتوقراطى وتبعاته ، الى جانب ذلك فقد امتد التعديل لكى يوصل ولاية الملك على المعاهد الدينية وتأكيد تبعيتها له وذلك بالنص على أن

---

(٣٠) سردار محمد اقبال شاه : فؤاد الأول : ص ١٣٤ ، عباس العقاد : المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٣١) عبد العظيم رمضان دور الجيش المصرى فى السياسة ، ص ١٥٩ .

لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولي أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الديني والاسلامي والأوقاف التي في يده (٣٢) ٠

وكان الهدف الحقيقي من وراء ذلك استقطاب الأزهر الى معسكر القصر ٠ أما عن المبررات التي سيقت لذلك فهي أن البرلمان سيكون مؤلفا من المسيحيين والأدباء والعمد وجميعهم يجهل أمور الدين (٣٣) ٠ وذلك بدوره قد وجد تأييدا في دوائر الأزهر ، عبر عنه الشيخ الظواهري بقوله: « ان تبعيتهم لولي الأمر كما كانوا دائما وانتسابهم للملك المستقل الجديد صاحب النزعة الديمقراطية هو أضمن سبيل لبقاء مجد الأزهر بعيدا عن الأذى الحزبي (٣٤) ٠

ظلت الوزارة صامتة لا تبدي بيانا عما آل اليه حال مشروع الدستور ، الا أن حملة شديدة تعرضت لها من قبل الصحف المصرية بعد أن سئمت البلاد انتظار صدور الدستور وترددت الشائعات بأن الوزارة قد تناولت مشروع الدستور بالتعديل والتغيير ، « فالأمة تريد اعترافا من الحكومة في صك نظام الدولة بأن الأمة مصدر السلطات » (٣٥) ٠ على أن صحف الوفد راحت تنساق في الهجوم على الوزارة ، بعد أن تحرج موقف قيادة الوفد من تأييد وزارة ما فتئت تسلب حقوقا للبلاد ٠ وراحت صحيفة « السياسة » تلمح الى تأثير نفوذ الملك في تأخير اصدار الدستور (٣٦) ٠ والواقع فلقد كان للتأخير أسباب أخرى ، منها تلك المفاوضات التي كانت دائرة بين الحكومة المصرية واللورد اللنبي بشأن بعض ايضاحات خاصة بنصوص السودان (٣٧) ٠ وأرسل المندوب السامي الى لندن مقترحات رئيس الوزراء لمسألة نصوص السودان ومؤداها أن ينص على أن الدستور الحالي يمكن تطبيقه في كل الأراضي المصرية فيما عدا السودان على ألا يتعارض ذلك مع أي حقوق لمصر بالسودان ٠ ولم يقدم رئيس الوزراء أية مقترحات فيما يختص بلقب الملك ، وفي الوقت نفسه يطلب المندوب السامي من حكومته تفويضا في

---

(٣٢) لمزيد من التفاصيل عن تعديلات مشروع لجنة الدستور ، انظر الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ ٠

(٣٣) الأهرام : الخميس ٥ ابريل ١٩٢٣ ٠

(٣٤) مذكرات الشيخ الظواهري ، ص ٣٤ ٠

(٣٥) الأهرام : السبت ٦ يناير ١٩٢٣ ، السياسة : ٥ يناير ١٩٢٣ ٠

(٣٦) السياسة : ٢٥ يناير ١٩٢٣ ٠

(٣٧) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٣٩٢ ٠

ابلاغ رئيس الوزراء بأن « حكومة صاحب الجلالة فى حالة دخولها فى أية مفاوضات مقبلة سوف تعتبر نفسها حرة فى اهمال أى تشريعات دستورية تصدرها الحكومة المصرية تتعلق بالسودان » (٣٨) ٠ وفوضت الحكومة البريطانية المندوب السامى فى أن يقترح على الحكومة المصرية البديلين التاليين لنصوص السودان :

أولا : يلقب الملك بملك مصر ، على نحو لا يمس أى حقوق لجلالته فى السودان ، وبذلك فوتت على حكومة نسيم ذلك الاغفال المتعمد من جانبها للتعرض لمسألة ملك مصر والسودان والواردة بمشروع الدستور (مادة ٢٩) ٠

ثانيا : يطبق الدستور على المملكة المصرية على نحو لا يمس حقوق مصر بالسودان ٠ وفى حالة رفض الحكومة المصرية التعديلات السابقة واصدار الدستور بغيرها ، فان الحكومة البريطانية تلفت النظر فى أن ذلك يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ الخاصة بالحكم فى السودان (٣٩) ٠ وازاء هذا الاصرار من الجانب البريطانى لم يكن للملك فؤاد أن يغامر بدفع علاقته بدار المندوب السامى الى طريق مسدود ، ومن ثم راح يوضح للورد اللنبى أن الاقتراحات البريطانية سوف توضع فى الاعتبار ، وأنه ــ أى الملك ــ لا يقل رغبة فى تكوين مؤسسات دستورية فى مصر ، وأنه يتفق فى وجهات النظر والحكومة البريطانية (٤٠) ٠ الا أن الوزارة النسيمية ــ بايعاز من الملك ــ قد أصرت على موقفها من مسألة التعديل وذلك برفض الحاق أى تعديل بنصوص السودان ، على اعتبار أنه لاالملك أو الحكومه يمكنهما تحمل مغبة تلك التعديلات ، فضلا عما قد يتركه ذلك منآثار ميئسة فى البلاد ويسىء الى العلاقات المصرية البريطانية .(٤١) ٠ غدا واضحا للحكومة البريطانية أن ثمة مناورات يقوم بها الملك والوزارة من أجل استبقاء نصوص السودان كما هى واردة بمشروع الدستور ٠ ومن ثم عمد الجانب البريطانى الى حسم تلك المسألة مع الملك ، ففى يوم الجمعة

---

(٣٨) Fo : 407/196 : No. 30 : Allenby to Curzon, Jan, 14, 1923, Tel. No. 24.

(٣٩) Fo : 407/196 : No. 37 Curzon to Allenby Jan., 18, 1923, Tel. No. 24.

(٤٠) Fo : 407/196 : No. 52 : Allenby to Curzon, Jan, 27, 1923, Tel. No. 35.

(٤١) Fo : 407/196 · No. 47 : Allenby to Curzon, Jan., 25, 1923, Tel. No. 40.

٢ فبراير ١٩٢٣ ، قابل اللنبى الملك فؤادا ، ثم تلا عليه بيانا طلب أن يوقعه ، وكان مما جاء فى البيان أن الحكومة البريطانية ترى فى النصوص الخاصة بالسودان ما يتعارض مع اتفاقية ١٨٩٩ وتصريح ٢٨ فبراير وما يعد بدوره تغييرا فى الوضع الراهن فى السودان ، وأن الحكومة البريطانية وان ألغت الحماية رغبــــة فى ارضاء الشعب المصرى ، فهى بدورها لا تستطيع أن تنظر بعين العطف الى التأخير فى منح البلاد حرياتها الدستورية وهى تأمل فى حل المسائل المعلقة بمفاوضات تجرى بين مصر وبريطانيا العظمى ، وهى راغبة فى اقامة نظام دستورى فى مصر ، حتى يمكن أن تجرى المفاوضات على يد ممثلين رسميين للشعب المصرى • وليس لدى حكومة جلالة الملك رغبة فى منازعة حقوق مصر فى السودان أو مياه النيل وأن يقوم جلالة الملك (فؤاد) بتفويض المندوب السامى فى ابلاغ الحــكومة البريطانية بأنه قد وضـــع فى اعتباره كل تلك الأمور ويقدر خطورتها وأنه ليس بأقل رغبة من الحكومة البريطانية فى اقامة المؤسسات الدستورية فى مصر دون جدال أو تأخير ، وأنه يوافق الحكومة البريطانية على وجهات نظرها • وذكر اللنبى للملك أنه اذا لم يوقع بامضائه على هذا البيان ، فان الحكومة البريطانية سوف تنشر بيانا آخر يتضمن عدم اعترافها بادعاءات «صاحب الجلالة ملك مصر» فى أن يلقب بملك السودان، وأنها تعد ذلك عملا غير ودى فى مواجهة الحكومة البريطانية يشكل انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، ودحضا لتصريح ٢٨ فبراير • والحكومة البريطانية سوف تعتبر نفسها حرة بازاء ذلك • وهى لا تدرك الدوافع التى من أجلها تستخدم الحكومة المصرية مسألة الدستور لعرقلة المفاوضات المقبلة بشأن السودان مما يجعلها تظهر بمظهر المعارض فى عودة المؤسسات النيابية فى مصر ورغم أن بريطانيا ما ألغت الحماية الا توقعا لاقامة تلك المؤسسات • ثم أن التأخير فى اقامة المؤسسات الدستورية من شأنه استدامة النظام الأوتوقراطى الذى يتعارض مع وجهات نظر الحكومة البريطانية • وألمح البيان الى أن بريطانيا ترقب منذ وقت مضى بقلق جهود الملك العنيدة لاستلاب السلطة الأوتوقراطية ، ذلك أن مساوىء النظام الفردى قد أدت الى تدخلها فى مصر عام ١٨٨٢ • وعارض الملك بشدة اتهامه بأنه يحاول أن يؤمن سلطته الأوتوقراطية أو أن لديه النية فى التخلى عن السياسة التى اتبعها منذ خمس سنوات مضت فى التعاون مع بريطانيا •• وجرت محاولات من جانبه لارجاء التوقيع على البيان الذى وجهه اليه اللنبى من الساعة السابعة مساء الى اليوم التالى ، الا انه ازاء اصرار اللنبى وقع الملك على البيان

بالصيغة لتى طلبها للنبى (٤٢) .

وبديهى أن هـذا الانذار كان عقبـة هائلة وضعتها بريطانيا أمام أطماع فؤاد التى انطلقت من عقالها تريد الحصول على كل شيء ، اذ لا شك أن سكوت بريطانيا على صدور الدستور محتويا على النصين الخاصين بالسودان كان معناه اعترافا ضمنيا منها بالغاء الاتفاق الثنائى واطلاق الحرية لفؤاد للتصرف فى مستقبل السودان ، ثم ان احجامه عن اصدار الدستور كان المراد به المماطلة لكسب الوقت اما لمسخه بحيث يجيء متفقا مع أغراضه الأوتوقراطية أو قبره قبل أن يولد حتى يتفادى قيام الحكومة البرلمانية التى كان لا يوافق على قيامهـا ، وقد أراد فؤاد أن يوسع نفوذه ويدعم سلطانه على حساب الانجليز وحساب الأمة ، فكان يعتقد أن الانجليز سوف يؤيدونه فى ذلك طالما أنه سوف لا يطالب بجلاء القوات البريطانية كما سوف لا يتمسك بالاستقلال التام الذى تطالب به البرجوازية الوفدية ، فان هذا لا يعنيه وأن كل ما يعنيه أن يكون ملكا أوتوقراطيا فحسب لا يسمح بقيام دستور فى البلاد يحد من سلطانه(٤٣) . فلما وجد الانجليز أن الملك يناوىء مسلكهم ويتقارب والحركة الوطنية ، ويتمسك بنصوص السودان بغية الظهور بمظهر الحاكم غير المفرط فى حقوق مصر مستعينا بذلك على استرداد ما افتقده بالدستور من سلطاته ، وملقيا بالمسئولية عليهم أداروا عليه الدفة كاشفين ميوله الأوتوقراطية محاولين فضح محاولاته أمام الرأى العام المصرى ومهددين له بتخليهم عنه وهم سنده الرئيسى (٤٤) .

على كل حال فقد كان تسليم الوزارة النسيمية فى مسألة نصوص السودان من شأنه اثارة الرأى العام فى البلاد واستهدفت الوزارة لهجوم الصحف القومية لاستسلامها لوجهة النظر البريطانية وراحت تطـالب الوزارة بأن تخلى مراكزها فى الحكم (٤٥) . ومن المبررات التى سيقت لقبول الوزارة وجهة نظر بريطانيا هو أن الوزارة خشيت أن تترك العرش

---

(٤٢) Fo : 407/196 : No. 91 : Allenby to Curzon, Feb. 11, 1923, Desp No. : 83 Enc. lin No. 91, Enc 2 in No. 91.

(٤٣) أحمد فؤاد على مصطفى : العلاقات المصرية ـ البريطانية وأثرها فى تطـور الحركة الوطنية فى مصر : ص ٢١٢ .

(٤٤) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار : ص ١١٠ ـ ١١١ ، Marlowe, J., The Anglo-Egyptian Relations, p. 261.

(٤٥) الأهرام : ٦ فبراير ١٩٢٣ ، السياسة : ٤ فبراير ١٩٢٣ .

مكشوفا أمام الخصوم لأن الانذار كان موجها للعرش دون الحكومة فقبلت الوزارة النسيمية ما عرضته الحكومة البريطانية (٤٦) ٠

وعموما فان الظروف السياسية لم تكن مواتية لاستمرار الوزارة النسيمية فى الحكم فالأحرار الدستوريون قد شرعوا فى الهجوم عليها منذ توليها الحكم ، ودار المندوب السامى تناصبها العداء لأنها جاءت على غير ارادة الانجليز ــ كنتاج لتقارب الوفد والقصر فى مواجهة دار المندوب السامى ، كما أن الوفد ذاته ما فتىء أن سحب تأييده لها بعد أن تبين له عجزها عن اعادة المنفيين والافراج عن المعتقلين أو الغاء الأحكام العرفية وأظهر استياءه من سياستها (٤٧) ٠ ولم يعد هناك سند للوزارة سوى القصر ، حتى هذا بدوره لم يستطع حمايتها عندما استهدفه الانجليز فى هجومهم ، فاستقالت الوزارة تخلصا من مركزها الدقيق ٠

ويصور المندوب السامى موقف الملك بعد استقالة الوزارة النسيمية، فى تقرير له يقول : « ان العاصفة التى هبت على الملك فى ٢ فبراير مصحوبة باختفاء رجله المفضل توفيق نسيم الذى كان يعتمد عليــه فى تحقيق أغراضـــه الشخصـــية ، قد جعلت الملك فى حالة « وجـــوم ــ وعبوس » (٤٨) ٠ ومما لا شك فيه أن تجربة الوزارة النسيمية وما واجهت السياسة البريطـــانية من مصاعب بازائها قد جعلت المندوب الســـامى يتراجع عن سياسته فيما يتصل بعدم التدخل لدى الملك فى تشكيل الوزارة الجديدة ٠ ويشير المندوب السامى الى ذلك فى برقية له بقوله : « اعتقدت أن الحكمة تقتضى منى ابلاغه ــ أى الملك ــ بأننى لا أسمح له بأى حال أن يطلق يده فى اختيـــار حـــكومته الجـــديدة وأنه يتعين عليه التشاور معى قبل اجراء أىترشيح للوزارة وقد استجاب الملك بالفعل لذلك وأكد عزمه على التعـــاون معى والموافقة على ما سوف أبديه من النصائح » (٤٩) ٠

اتجهت نوايا بريطانيا الى ترشيح عدلى لرئاسة الوزارة خلفا لتوفيق نسيم ، لأنه ــ كما يقول المندوب السامى ــ يكاد يكون السياسى الوحيد الذى يستطيع أن يضمن استمرار سياسة بريطانيا (٥٠) ٠ وكان هذا

---

(٤٦) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٧٣٠ ٠

(٤٧) المصدر السابق : ص ٣٦٧ ــ ٣٦٨ ٠

(٤٨) Fo : 407/197 : No. 31 : Allenby to Curzon, July, 19, 1923. Desp. No. 488 Conf.

(٤٩) Ibid.

(٥٠) Ibid.

الترشيح يعني بصورة أخرى عزم بريطانيا على الاستمرار في الضغط على الملك وكبح جماحه . الا أن احجام عدلى عن تشكيل الوزارة قد أصاب ترضية لدى دوائر القصر ، ذلك أن وزارة عدلى سوف تكون حتما امتدادا لوزارة ثروت ذلك ما لا يبغيه القصر بطبيعة الحال لما في ذلك من احتمالات تجدد الصراع حول مشروع الدستور بين الملك فؤاد من ناحية وعدلى والأحرار الدستوريين من ناحيـــة أخرى ، والذين كانوا يعتقدون أن الدستور ضرورة لصون أية حكومة ضد الملك الذى كانوا جميعا يرتابون فيه والذى كانت أوتوقراطيته معروفة حق المعرفة (٥١) .

على أية حال فقد تهيأت الفرصة من جديد للملك فؤاد كيما يؤلف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين. فعهد برئاسة الوزارة الجديدة الى رئيس من القضاة الذين تجردوا من كل لون سياسى معروف هو يحيى باشا ابراهيم (٥٢) . وهذا الاختيار لم يكن موضع اعتراض دار المندوب السامى في الوقت الذى حرص فيـــه الملك على أن تكون الوزارة ذات صبغة ملكية خالصة فاختار جميع الوزراء بنفسه (٥٣) .

بدأت الوزارة تعيد النظر في مشروع الدستور، ، وكان من الطبيعى أن يكون الأحرار الدستوريون أول من يتصدى لمحاولات تغيير نصوص المشروع ، وبالفعل وجه عبد العزيز فهمى خطابين مفتوحين الى يحيى باشا ابراهيم أولهما فى يوم ١٦ مارس عقب تشكيل الوزارة مباشرة والثانى فى ١٥ ابريل قبل اصدار الدستور ، وقد أشار فيهما الى ما تناقله الناس من شائعات عن تعديلات أدخلتها وزارة نسيم على مشروع الدستور من شأنها أن جعلت الدستور مجرد منحة من العرش وليس حقا للأمة ، وأن استلاب الأمة حقوقها الثابتة على هذا النحو من شأنه أن يفتح أبواب الفوضى والاخلال بالنظام ، كذلك فان عدم النص صراحة على سيادة الأمة وكونها مصدر السلطات والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور بمقولة أن فى التنصيص جرحا لاحساس صاحب العرش هو قول مردود « لأن الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما تصريحهم ـ يشير الى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ـ كان

---

(٥١) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية : ص ١٠٥ .

(٥٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر : ص ٣٨٩ .

(٥٣) Fo : 407/196 : No. 128 Allenby to Curzon, March, 18, 1923, Desp. No. 153.

باستقلال مصر نفسها ، فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب ، وانما هم بما أطلقوا للشعب بعضا من حقوقه المغتصبة أظهروا ميلهم لتحريره شريطة بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المالكة العلوية . واذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هي أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها وهي التي تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء فما معنى أن تكون هـذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التي قام بها المصريون في وجه الانجليز ثم يأتي أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك » !! « وبين حذف المادة (٢٣) الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها والمادة التي أرادوا اضافتها للدستور وهي التي تنص على امتيازات للملك في المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سـيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها فبين هذا الحذف وتلك الاضافة ثبتت أصالة **السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريا** وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة الى الأمة الأصيلة العبودية » . « ان الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصري ، فالشعب المصري منبه صاحب حق أصيل في الدستور ، **ومتعاقد أصيل فيه ومن** ثم فلا يملك أحـد كائنا من كان اصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الأجنة في بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن في استطاعة هؤلاء الأربعـة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلي بحجتهم ويتعاقد عنهم . وأدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب في أمر الدسـتور واشترط هذا في صك قبـوله للوزارة ، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته بعد أن وضع في عهدها مشروع عمل بما توصيه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأي الشعب فأظهر الناس بأنهم لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظـر في الدستور ، **فصفتك يا سيدي أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدسـتور** صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم في هذا الشأن أدنى صفة في الوكالة عن جلالة الملك » . وكان أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية في الوزارة الابراهيمية ــ وقد شغل نفس المنصب في وزارة نسيم المستقيلة ــ قد أفضى بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل ولكنه زعم أن وزارة نسيم باشا لم تبت نهائيا في هذا الشأن .. مما دفع أعضاء لجنة الدستور الى وضع

احتجاج على هذا المسخ والتشويه وقعوه جميعا وقدموه الى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة (٥٤) ٠

الا أن شائعات قوية ترددت عن تصدع الوزارة الابراهيمية بسبب نصوص الدستور ، وذلك أن رئيس الوزراء قد أعطى الفرصة للقصر كيما يمارس الضغط عليه لاصدار الدستور بالتعديلات التى أدخلتها الوزارة النسيمية وأن ذلك ـ كما يقول المندوب السامى ـ كان من شأنه التأثير على أعضاء الوزارة ـ يقصد أحمد حشمت ومحمد توفيق رفعت ـ ممن كانوا أعضاء فى لجنة الدستور (٥٥)٠على أى حال فقد صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ولم يكن هناك ما يدل على أن الشعب نفسه كان مشتركا مع الحكومة وأعيان الأمة فى الابتهاج به ، ذلك لأنه لم يكن مطمئنا الى صدوره بالكيفية التى صدر بها لأنه رآه ينتقص من أطراف البلاد ويعتدى فى كثير من المواضع على سلطة الأمة (٥٦) ٠ وقد كان الدستور الذى صدر مختلفا اختلافا شاسعا عن الدستور الأول الذى وضعت اللجنة مسودته وكان فى الواقع وفاقا قبلته اللجنة فقط اعتقادا منها أن دستورا معيبا خير من لا دستور ، ولعلمها بأن الملك فؤادا كان على استعداد لأن يكافح بالباع والذراع للحفاظ على امتيازاته (٥٧) ٠ وراحت جريدة السياسة تلمح الى مسئولة القصر عن التعديلات التى أصابت الدستور من ذلك « أن لجنة الدستور قد عملت أولا بغير جرأة كافية فيما يتعلق باستعمال الأمة سلطتها كاملة ، ووزارة نسيم باشا عملت بعد ذلك بروح رجعية ممقوتة نازعة من الأمة كل سلطة ومقررة من مبادىء التحكم والاستبداد ماشاءت نزعتها وشاءت عقليتها العتيقة البالية ـ ثم أخيرا وزارة يحى باشا ترغمها الظروف على الرغبة فى التوفيق بين مختلف الأهواء ومتعدد المصالح (٥٨) ٠

أوتوقراطية القصر ودستور ١٩٢٣ :

يعد دستور ١٩٢٣ يقينا نتاجا لصراع القصر وقوى الاحتلال وطبقة الأعيان التى تمثلت فى حزب الاحرار الدستوريين ٠ فالقصر بدوره لم

---

(٥٤) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٠٠ ـ ١١٢ ٠

(٥٥) Fo.: 407/196 : Enc in No. 145 Allenby to curzon, April, 13, 1923.

(٥٦) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٥٦٣ ٠

(٥٧) عفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ١٠٨ ٠

(٥٨) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦ ٠

يكن ليقبل دستورا يحد من رغائبه فى حكم البلاد حكما مطلقا ومن ثم اتجهت مناوراته الى ادخال التعديلات على نصوصه بغية ألا تهدر سلطاته ونفوذه تحت وطأة نصوص الدستور ، بل ان القصر ــ كما سيرد بعد ــ مالبث أن راح يعطل الدستور وينقلب عليه ، كذلك فان قوى الاحتلال لم تكن تبغيه دستورا ينكر وجودها او يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربعة ، كذلك فان طبقة الأعيان قد أرادته دستورا يعبر عن رغباتها ويصون ملكياتها ويحفظ مصالحها فى مواجهة القصر ٠ ومن ثم يمكن القول بأن دستور ١٩٢٣ قد صدر وقد غابت مصالح البلاد وحقوقها الأصيلة فى غياهب نصوصه ، وعلى الاجمال فلم يكن يعبر عن رغبات البلاد تعبيرا صحيحا بقدر ما عبر عن توازن سياسى لقوى ثلاث هى القصر والانجليز وطبقة الأعيان ٠

والواقع أن الدستور بهذا الشكل قد حاد عن النموذج النيابى البرلمانى الصحيح الذى يفترض أن الملك يملك ولا يحكم وذلك مرجعه الى أن السلطات التى خولها للجالس على العرش قد جعلته يملك ويحكم فى آن واحد ، ورغم تعدد مثالب الدستور فيمكن القول بأنه خطوة لا بأس بها على طريق اقرار الحقوق الديمقراطية والنيابية للبلاد ٠ وهو وان كان من الناحية الشكلية منحة الا أنه من الناحية الموضوعية كان تعبيرا عن التطورات والتغيرات السياسية التى كان يشهدها المجتمع المصرى وقتذاك من تنام للروح الوطنية والوعى السياسى وتكوين الأحزاب والرغبة فى المشاركة فى السلطة (٥٩) ٠ ولقد استطاع القصر عن طريق تعديل بعض مواد مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين أن يستلب سلطات عظيمة فى الدستور وأخذت بقية السلطات تنقل تدريجيا الى الجالس على العرش حتى أصبح من الناحية الفعلية مصدرا للسلطات ، فالملك فؤاد كان مصمما على أن يحجب أى دستور لا يعطى له قدرا كافيا من الأوتوقراطية (٦٠) ٠ الا أن السلطات الكبيرة التى استحوذ عليها الملك فى الدستور لم تلبث أن أصابت النظام الليبرالى بعلل وأمراض أو رثته الضعف وأودت به فى النهاية ، من ذلك ظهور أحزاب الأقلية وتزييف الحياة النيابية فى مصر فضلا عن عدم استقرارها (٦١) ٠

فالدستور قد صدر بأمر ملكى وكأنه منحة من الملك ، وتأكد ذلك

---

(٥٩) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (١٩٢٤ ــ ١٩٥٢) ص ١٠٣ ٠

(٦٠) Wavell, op. cit. : p. 95.

(٦١) عبد العظيم رمضان : دراسات فى تاريخ مصر المعاصر : ص ٢٢٩ ــ ٢٣٨ ٠

بما نص عليه صراحة فى مقدمته التى جاء فيها : « نحن ملك مصر بما أننا مذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله بها تعالى الينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى وسعنا ونتوخى أن نسلك السبيل التى نعلم أنها تفضى الى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به **الأمم الحرة المتمدنة** ٠٠ أمرنا بما هو آت (٦٢) ٠ وراح الدستور يعرض للكيان السياسى للدولة ونظام الحكم والهيئات النيابية بها . فيقرر أن مصر دولة حرة ذات سيادة وأن حكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى (المادة ١) ، وأن عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على ، وكان ظاهر الدستور يوحى بأن الاختصاص الأصيل للبرلمان وأن مشاركة الملك التشريعية كانت ذات طابع توفيقى ، الأمر الذى من شأنه التهوين من حجم السلطات التى خولها له الدستور نظريا ، والتى مارسها هو عمليا من ذلك النص على تولى الملك السلطة التشريعية مع مجلسى الشيوخ والنواب (المادة ٢٤) وكذا فان تولى الملك السلطة التنفيذية بمقتضى نص (المادة ٢٩) من الدستور يعنى أن الملك قد جمع بين يديه تينك السلطتين مما يعنى تركيز مقاليد السلطة فى يدى الجالس على العرش ، ثم ان اطلاق حرية الملك فى حل مجلس النواب (المادة ٣٨) ودون تحديد حالات معينة لا يتعداها صاحب الحق ، يعنى أن بقاء ممثلى الشعب فى المجلس سيغدو رهنا برضاء الملك الذى قد يقدم على حل المجلس بغية التحرر من سلطان الشعب ونوابه وذلك فى واقع الأمر يشكل امتدادا لأوتوقراطية القصر على المؤسسات النيابية ولعل الممارسة العملية فيما بعد ــ قد أوضحت بجلاء كيف استخدم الملك هذا الحق فى حل مجلس النواب توطئة للانقلاب على الدستور ابان وزارة زيور الأولى ، كذلك فان ما نص عليه الدستور من حق الملك فى التصديق على القوانين واصدارها (المواد ٢٥ ، ٣٤) ، كان من شأنه تعطيل اجراءات التشريع وسن القوانين فى البرلمان طالما كان اعمال تلك التشريعات رهنا بتصديق الملك ، ولطالما استطاع الملك بالفعل عرقلة سير العديد من التشريعات مستخدمات ما خوله له الدستور فى هذا الشأن مما تسبب فى حدوث العديد من الأزمات الوزارية على سبيل المثال منها ما حدث أثناء الوزارة النحاسية الثانية عندما رفض الملك فؤاد التصديق على قانون محاكمة الوزراء الذى تقدمت به الوزارة النحاسية على نحو أدى الى نشوب أزمة بين الوزارة والقصر (٦٢م) ٠

---

(٦٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١١٣ ــ ١١٤ ٠

(٦٢م) انظر دستور الدولة المصرية (صادر بالمرسوم الملكى رقم ٤٢ عام ١٩٢٣) ٠

أما عن الجيش فمن الطبيعي أن تكون السيطرة عليه موضع اهتمام الملك فؤاد وظهر ذلك واضحا فى مسألتين :

المسألة الأولى : الرتب والنياشين ٠

والمسألة الثانية : تعيين الضباط وعزلهم (المادة ٤٣) وذلك لصلتهم المباشرة بالسيطرة على أفراد الجيش ٠

أما المسائل الأخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه وغير ذلك فلم يأبه لها الملك كثيرا لأنها كانت تدخل فى اهتمام سلطات الاحتلال(٦٣) ٠ وتمخض عن ذلك أن انتقلت السيطرة على الجيش الى يد القصر ، وفى الواقع كان ذلك يعنى انتقال السيطرة الفعلية الى الانجليز ٠ فضلا عن ذلك فقد أعطى الدستور للملك حق تعيين الوزراء واقالتهم وجعل من ذلك حقا مطلقا له دون ضوابط ٠ كذلك فان ما قرره الدستور للملك من حق تعيين خمسى مجلس الشيوخ على أن ينتخب ثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام (مادة ٧٤) من شأنه أن يحدث أثره فيما يتصل بالتصديق على القوانين وذلك لصالح القصر بطبيعة الحال ، خاصة وأن نسبة الأعضاء المعينين تتجاوز الثلث ومن ثم تصبح موافقة الأعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لأن عددهم كان يقل دائما عن الثلثين وامتدت آثار ذلك النص الى عملية تنقيح الدستور ذاته حيث نصت المادة (١٥٧) من الدستور على أنه « لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح ولا تصح المناقشة فى كل المجلسين الا اذ حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء ٠ ومن ثم تغدو للقصر كلمة مسموعة فى شأن مشروعات القوانين التى تعرض على البرلمان وذلك مرجعه الى نسبة الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ من قبل الملك (٦٤) ٠

الى جانب ذلك فقد استبقى الدستور للملك أمر المعاهد الدينية وتنظيمها ومن ثم فقد انعقدت ولاية القصر على تلك المعاهد ومنها الأزهر بشكل أساسى والذى أصبح خضوعه للقصر ــ على حد تعبير أحد السادة

---

(٦٣) عبد العظيم رمضان « دور الجيش المصرى فى السياسة » : ص ١٥١ ٠

(٦٤) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٣٩٥ ــ ٣٩٦ ، على الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ ــ ١٠٣ ٠

المؤرخين ـ جزءا من بنية النظام السياسى (٦٥) · وليس بخاف أن الأزهر كان يشكل دائما أداة ضغط سياسى خطيرة للقصر ، وكان الأزهريون يعتقدون أن في التصاقهم بالعرش صونا لحقوقهم وابعادا للأزهر عن معترك السياسة والنزاعات الحزبية ، الا أن ما حدث كان على النقيض من ذلك فلم يفتأ الملك أن استخدمه فى اثارة المتاعب فى وجه خصومه السياسيين وتبدى ذلك واضحا أثناء عهد الوزارة الدستورية الأولى ، كما استخدمه بعد ذلك في الدعوة لفكرة الخلافة والترويج لها ـ كما سيرد بعد ـ وكانت هذه التبعية تعنى من ناحية أخرى أنه لن يكون لمجلس الوزراء أى نوع من الاشراف أو الرقابة عليه مما يتناقض مع ما قضى به الدستور من أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (المادة ٥٧) ومنها الأزهر بطبيعة الحال كذلك فان ما حرمه الدستور من تعديل نظام الحكم ومسند الملكية فضلا عن الحقوق التى منحها للعرش (المواد ٣٢ ، ١٥٨) قد أوجد بدوره معوقات لها صفة الاستمرار والدوام ·

عند هذا الحد يتعين علينا أن نعرض لمواقف القوى السياسية من الدستور فالوفد قد اعتبره في جملته لم يلب ارادة الأمة « وما به من عيوب وتناقض من كونه جعل الأمة مصدرا لكل سلطة ومع ذلك حجر عليها فى ألا يتعرض نوابها لتدبر الدستور الا بمقتضى شروط ممقوتة ، وتناقض فى أنه قرر مبدأ فصل القوى عن بعضها ثم جعل للملك رئاسة السلطة التنفيذية وجعله الأصل فى التشريع (٦٦) · ونعى زعيمه على اللجنة أنها قامت بعرض مشروع الدستور على الملك قبل أن تعرضه على الشعب وكان يتعين عليها أن تعلنه على الشعب ابتداء ليقول كلمته قبل أن يفاجىء بصدور المرسوم الملكى بانفاذ هذا الدستور (٦٧) · وعقب ذلك أصدر الوفد بيانا هاجم فيه الدستور وعدد مثالبه وانتهى الى أنه « بصدور الدستور فما نحن بعد صدوره بأكثر حرية مما كنا قبله » (٦٨) · والواقع أن موقف الوفد فى ذلك الوقت قد بدا حرجا فهو لم يكن يستطيع الدفاع عن الدستور حتى لا يبدو وكأنه يناصره أو يؤيده وهو أيضا لم يكن بمستطيع الوقوف ساكنا ازاء عمليات التغيير والمسخ التى تناولت

---

(٦٥) رءوف عباس حامد ، الدور الوطنى للازهر ، بحث منشور بجريدة الأهرام ، ٢٧ مارس ١٩٨٣ ·

(٦٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٤٢ ، ص ٢٦٠٦ ·

(٦٧) المصدر السابق ، ص ٢٦٠٧ ·

(٦٨) أحمد شفيق : المصدر السابق ، ص ٥٧٨ ـ ٥٧٩ ·

نصوص الدستور سواء تلكالتى جرت من جانب قوىالاحتلال فيما يختص بنصوص السودان، أو من جانب القصر فيما يتصل بزيادة نفوذه وسلطانه وبدا ذلك فيما يصرح به سعد زغلول لمراسل جريدة ديلى هيرالد « من أن هذا الدستور أولى بأن يكون مسعى لخداع الأمة منه بأن يكون محققـا لأمانيها .. فاذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى ، فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ويدعى أن العرش فى سلامته بفضل جنوده ، فهذه الحقوق التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها فى أغراضه ضد مصالح الوطن (٦٩) . الا أن للوفديين كفل فيما أصاب الدستور من علل جعلته يولد ضعيفا بداءة وذلك يرجع الى انصرافهم عن المشاركة فى صياغته ـ كما مر بنا ـ أو حمايته من تلاعب القصر واستبداد دار المندوب السامى .

أما الأحرار الدستوريون فقد اتخذوا موقفا متناقضا . فعلى الرغم من أن المشروع الذى وضعته اللجنة كان مختلفا فى كثير من الوجوه عن الدستور الذى صدر ، وكان من الأولى بهم أن يدافعوا عن المشروع الذى قاموا بصياغته ، الا أنه لم تبد منهم أدنى مقاومة لذلك التغيير باستثناء الخطابين المفتوحين الذين أرسلهما عبد العزيز فهمى الى يحيى ابراهيم ـ كما مر بنا ـ بل اتخذوا موقفا مؤيدا للدستور بعد صدوره وصرح رئيسهم فى اجتماع مجلس ادارة الحزب فى ٢٢ ابريل ١٩٢٣ بأن اعلان الدستور جاء حدا فاصلا بين قصر الأمة وبلوغ رشدها واستلام مقاليدها بنفسها (٧٠) . والغريب أن الباحث لا يجد فى مذكرات الدكتورهيكل أى ذكر لهذا الاجتماع رغم أهميته ، بل ان الاضطراب والتردد قد أصابا الدكتور هيكل ازاء ما أصاب الدستور من تعديلات فى بعض من مواده فيقول فى مذكراته : « أأبين أنها سلبت سلطة الأمة أو أفسرها تفسيرا يجعلها رغم تعديلها تخضع للنظام البرلمانى السديد (٧١) .

وذلك يعكس تناقض قيادات هذا الحزب فى موقفها الحقيقى من الدستور الا أنه يمكن القول بأن التأييد الذى أولاه الأحرار الدستوريون للدستور انما يرجع الى أن التعديلات التى طرأت على مواد الدستور لم تمس بصورة جوهرية مصالح طبقة الأعيان ، حتى هذا التأييد بدوره

---

(٦٩) المصدر السابق : ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩ .

(٧٠) المصدر السابق : ص ٥٨٠ .

(٧١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٦٤ .

لم يكتب له الاستمرار طويلا فراح عبد العزيز فهمى وزير الحقانية فى وزارة زيور الثانية ـ وهو أحد أعضاء لجنة الثلاثين ـ يصرح فى خطاب له يوم ١٧ مارس ١٩٢٥ عن الدستور فيقول : « انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر ولكن العمل به أظهر أنه ثوب فضفاض » (٧٢) ٠

وهكذا انزلق الأحرار الدستوريون فى ترديد المزاعم القديمة لاقطاب الاستعمار البريطانى من عدم كفاية مصر للحكم الدستورى والاستقلال. ومن أسف أنهم راحوا يشتركون فى الانقلاب الدستورى الأول الذى جرى فى العهد الزيورى ، وما لبثوا أن قاموا بالانقلاب الدستورى الثانى فى عام ١٩٢٨ أثناء وزارة محمد محمود الأولى ، ولا غرو فتأييد الأحرار الدستوريين للدستور لم يكن ليصدر عن قناعة حقيقية بأهمية الدستور، وانما كان محض تعضيد لمسعاهم الى الحكم وحسب ٠

أما عن دار المندوب السامى فقد أصاب اصدار الدستور ترضية لها خاصة وأنه قد صدر محتويا على نصوص السودان على نحو يتفق مع ادعاءاتها ويحقق مرامى السياسة البريطانية فى مصر ، كذلك فان اصدار الدستور كان يعنى عودة الحياة النيابية الى البلاد وقيام حكومة مسئولة أمام البرلمان تحظى بتأييد البلاد على نحو يمكنها من عقد معاهدة مع بريطانيا بهدف اقرار العلاقات بينها وبين مصر واضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى فى البلاد ، الأمر الذى يعزى اليه اصرار دار المندوب السامى على ضرورة تنحى وزارة توفيق نسيم عن الحكم بعد أن تباطأت فى اصدار الدستور ومهدت السبل لتدخل القصر لعرقلة صدوره ، ثم ما كان أيضا من سعى المندوب السامى لدى الملك حتى لا ينفرد الأخير باختيـــار وزارة أخرى بدلا منهـا تثير مشكلة نصـوص السودان من جـديد (٧٣) ٠

أما عن تقييمنا لدستور ١٩٢٣ فهو فى التحليل الأخير قد حاد عن النظام النيابى النموذجى الذى كان يمكن أن يوفره للبلاد ، فصـدور الدستور وكأنه منحة من الملك ، قد نفى عنه صفة العقد بين الملك وشعبه. حقيقة أن الدستور قد نص على أن يقسم الملك اليمين الدستورية أمام البرلمان (مادة ٥٠) الا أن ذلك القسم لم يكن اسارا أو قيدا له فى مسعاه نحو الحكم المطلق وذلك بفضل ما اسـتحوذ عليه من سـلطات بمقتضى

---

(٧٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٢١٦ ٠

(٧٣) Marlowe, J, op. cit., pp. 261-262.

الدستور ذاته • ثم أن ما توسع فيه الدستور من اقرار لحقوق الملك المباشرة انما جاء خلافا لما تقضى به القواعد البرلمانية السليمة ، ذلك أن الملك ــ طبقا لتلك القواعد ــ يملك ولا يحكم مما يتطلب تقييد السلطات التى يباشرها بنفسه دون اطلاقها على نحو ماورد بالدستور ، الأمر الذى يمكن القول معه بنقص النظام البرلمانى الذى تأسس على دستور ١٩٢٣ •

ويقينا فان صدور الدستور بهذه الصورة لم يكن حسما لصراع قائم بين القصر وسائر القوى السياسية الأخرى بقدر ما جاء تعبيرا عن نوع من التوازن السياسى بين تلك القوى بما فيها القصر • بينما يرى البعض أن دستور ١٩٢٣ جاء تعبيرا عن تيارين متناقضين فى أهدافهما ومراميهما ، أولهما الانجاز الشعبى لثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية التى هدفت الى تأكيد سلطة الأمة وصون حقوقها ، ثانيهما : محاولة القصر الاحتفاظ بأكبر قدر من السلطات ، والمشاركة الفعلية فى صنع القرار السياسى (٧٤) • فقبل صدور دستور ١٩٢٣ لم يكن للقصر ثمة دور سياسى واضح ومحدد ، بل اعتمد فى حركته السياسية على ممالأة دار المندوب السامى فى مواجهة القوى الوطنية تارة ، وأخرى يعمد الى محالفة القوى الوطنية فى مواجهة النفوذ البريطانى ، الا انه بصدور الدستور ومن قبله تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد غدا للقصر كمؤسسة للحكم دور محدد كشريك أصيل فى الحكم وسلطة اتخاذ القرار وذلك لم يضف على القصر شخصية سياسية متميزة لها ثقلها فى ميدان الصراع السياسى فحسب ، بل قاده الى الصراع مع سائر القوى الأخرى بغية أن يستلب لنفسه مزيدا من السلطات والنفوذ على نحو يعضد مركزه فى البلاد ، وأظهر ما فى ذلك ما جرى من صراع بين العرش والقوى الوطنية وفى مقدمتها الوفد ، خاصة أثناء عهد الوزارة الدستورية الأولى ، اتصل بتصحيح المفهوم الخاص بممارسة الملك حقوقه الدستورية وبعبارة أخرى فانه على اثر اصدار دستور ١٩٢٣ قد بات من المحتم على القوى الوطنية أن تخوض صراعا من أجل الدستور ضد الملك الى جانب صراعها من أجل الاستقلال ضد الوجود الاحتلالى •

القصر والانقلابات الدستورية :

لم يكن دستور ١٩٢٣ بالصورة التى صدر بها يتفق ونوايا القصر واتجاهاته فى الحكم للانفراد بمقاليد السلطة بالبلاد ورغم ما استحوذ عليه

---

(٧٤) على الدين هلال : المصدر السابق : ص ١٠٦ •

القصر من سلطات بمقتضى الدستور ، الا أن الملك فؤادا فى واقع الأمر كان يرفض فكرة الحكم الدستورى من أساسها ، ولقد ظل فؤاد يتربص الدوائر دوما بالدستور أملا فى أن يجهز عليه • ولعل ما دار من صراعات بين الملك فؤاد وسعد زغلول على الدستور أثناء عهد الوزارة الدستورية الأولى قد ساعدت على تأصيل كراهية الملك فؤاد للدستور وجعلته يضيق ذرعا بمشاركة البرلمان فى الحكم • بيد أنه لم يكن بمقدور القصر الانقلاب على الدستور مالم تتوافر لذلك الظروف السياسية التى تساعد على انفاذ انقلابه وتهيأت تلك الظروف بالفعل اثر مصرع السردار لى ستاك واجلاء القوى الوطنية عن الحكم بعد أن نزلت بريطانيا بثقلها الى ميدان الصراع ضد الوفد وحكومته مما ترتب عليه استقالة سعد زغلول • بالاضافة الى ذلك فما أحاق بالأحزاب السياسية فى البلاد من تنافر وتنابذ قد أصابها جميعا بالوهن وشل فاعليتها ، فلم يكن بمقدورها القيام بدور مؤثر وفعال فى مواجهة أى من القصر أو دار المندوب السامى • ومن ثم يمكن القول بان هذه الظروف مجتمعة قد هيأت الفرصة للملك فؤاد فى أن يصبح القوة السياسية الوحيدة المتماسكة على ساحة السياسة المصرية التى يمكنها حكم البلاد ، وما أن تم ذلك له حتى شرع فى توطيد دعائم حكمه والسير بالبلاد حثيثا نحو الانقلاب الدستورى بعد أن تهيأت له السبل فلقد فتح سقوط الوزارة الدستورية الأولى الطريق أمام الملك فؤاد لكى يظهر نواياه نحو الدستور ولما يمض عام على صدوره فقد أراد الملك فؤاد استعادة السيطرة على الحكم ومقاليد السلطة فى البلاد وذلك بعد أن تدهور نفوذه بدرجة واضحة من جراء الصراعات التى جرت بينه وسعد زغلول ـ كما سيرد ذكره ـ والتى تركزت حول تصحيح مفهوم ممارسة الملك لسلطاته الدستورية • ولعل مما ساعد الملك فؤاد وهيأ له الظروف ما كان من قناعة دار المندوب السامى بمخاطر الحكم الدستورى فى ظل حياد بريطانى وادراكها أن ديكتاتورية القصر لن تكون أشد وطأة على السياسة البريطانية من حكومة وفدية تحظى بتأييد البلاد (٧٥) • غدت نوايا القصر نحو الانقلاب الدستورى سافرة ، اثر تولى وزارة زيور الأولى مقاليد الحكم فى البلاد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، فقامت الوزارة باستصدار مرسوم فى ٢٥ نوفمبر بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ (٧٦) • كما شرعت فى اجراء الانتخابات على درجتين طبقا لقانون الانتخاب القديم مع أن البرلمان قد ألغى هذا

---

(٧٥) أنظر الفصل الثالث ، تطور العلاقة بين القصر والوزارة •

(٧٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ •

القانون واستبدل بقانون الانتخاب المباشر (٧٧) • وكان القصر يبغى من وراء تلك الانتخـابات أن تأتى بغير من أتت بهم انتخـابات عام ١٩٢٤ ، الا أن نتائج الانتخابات قد جاءت مخيبة لآمال القصر بما حملته من نصر ساحق للوفد • فما كان من الحكومة الا أن ، أعلنت فى ١٣ مارس أن الأحزاب اللا وفدية قد نالت الأغلبية فى الانتخابات ، وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم مع تعديل فى تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات ، وافتتح البرلمان بالفعل فى ٢٣ مارس فانتخب سعد زغلول رئيسا للمجلس وكان الوكيلان من الوفد أيضا • وبدا أن البرلمان الجديد سوف يكون عقبة تعرقل مسيرة القصر نحو الانفراد بالحكم فأعدت الوزارة استقالتها ، وكان الأمر مبيتا بين الملك والحكومة على أن تكون الاستقالة صورية ورفض الملك الاستقالة بالفعل وأصـــدر مرســوما بحـــل المجلس الجـديد الذى لم يعش ســوى تســع ساعات (٧٨) • وكانت تلك المناورة تحمل معنى اصرار القصر على رفض فكرة عــودة الوفد الى السلطة بصــورة أو أخرى لأن ذلك يعنى عودة الى الصراع الدستورى مرة أخرى ، على أى حال فقد تضمن مرسوم حل المجلس دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ ، وأن يجتمع مجلس النواب الجديد فى أول يونيه (٧٩) • ورغم ذلك فلقد تأجلت عودة الحياة النيابية عدة شهور راح القصر خلالها يوطد دعائم حكمه ، ويحكم قبضته على البلاد من خلال مراسيم ملكية لها قوة القانون •

اتجه القصر بعد ذلك الى محاولة كبح جماح الأحزاب السياسية وفى مقدمتها الوفد ، واستهدف التضييق عليها فأصدرت الحكومة فى ٢٧ اكتوبر ١٩٢٥ مرسوما بقانون سمى بقانون الجمعيات والهيئات السياسية يجبر كل التنظيمات السياسية على الافصــاح عن برامجها وفروعها وعضــويتها واخطار جهة الادارة بكل تغيير يقع فى هذه البيانات ، وأعطى القانون مجلس الوزراء حق حل كل جمعية أو هيئة سياسية لا تتبع هذه الاجراءات ، على أن يصادق على القانون النظامى لهذه الجمعيات بمرسوم ملكى (٨٠) وكان

---

(٧٧) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الثانية (عام ١٩٢٥) : ص ٢٧٢ _ ٢٧٥ •

(٧٨) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٢١٥ _ ٢١٦ ، على الدين هلال : المصدر السابق : ص ١٢٣ •

(٧٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٢١٨ •

(٨٠) محمد زكى عبد القادر : اقدام على الطريق : ص ٤١ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق : ص ١٧١ •

من الطبيعي أن يحدث هذا القانون ضجة في البلاد ، لأنه يعني بصورة أو أخرى الغاء الأحزاب السياسية والابقاء على الأحزاب التي يريدها القصر وفي عبارة أخرى اعطاء الديكتاتورية سلطة الشرعية وكان من الطبيعي أن تحتج الأحزاب السياسية على هذا المرسوم وتعتبره ستارا للحكم الاستبدادي وتمثل احتجاج الأحزاب المصرية في دعوة البرلمان الى الاجتماع طبقا للدستور في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ في فندق الكونتننتال وهناك احتجوا على تصرفات الحكومة لمخالفة الدستور وقرروا عدم الثقة بها واعتبار البرلمان قائما (٨١) . واذا كان القصر قد ابتغى من وراء ذلك اخضاع الأحزاب لنوع من الرقابة والاشراف الحكومي ومن ثم تتأكد سيطرة الملك على الأحزاب ، فان ائتلاف الأحزاب المصرية عقب اجتماع الكونتننتال كان بمثابة حركة مضادة صادرة منها ضد محاولات الملك للاستئثار بالحكم دون منازع .

وفي نفس الوقت بدأت حركة أخرى صادرة من أمراء البيت المالك الذين رأوا أن استمرار تعطيل الحياة الدستورية بمثابة حرمان للشعب من حقوقه السياسية مما يصبح معه أن يحتملوا مع السراى تبعة أدبية فرفع الأمير عمر طوسون مع باقي أمراء البيت المالك كتابا الى الملك فؤاد في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥ يلتمسون فيه اعادة النظام النيابي للبلاد طبقا لنص الدستور الذى هو « منحة من الملك » (٨٢) . وبطبيعة الحال فان حركة الأمراء هذه انما كانت تصدر عن رغبتهم في احتواء الأزمة وتجنيب القصر سخط البلاد وعداء العناصر الوطنية خاصة وأن بعض الأمراء مثل عمر طوسون كانوا على صلة بالحركة الوطنية في البلاد .

الا أن عاملا آخر قد فرض نفسه على سياسة القصر ، ألا وهو ادراك دار المندوب السامي أن صراع الملك فؤاد والأحزاب المؤتلفة من شأنه أن يؤثر على مركز بريطانيا في البلاد ، كما أن استمرار تعطيل الحياة النيابية من شأنه أن يطيل أمد بقاء قضية العلاقات المصرية ــ البريطانية معلقة دون طائل ، ومن ثم بدأت محاولات المندوب السامي في الضغط على الملك والحكومة بغية الخروج من الحالة الراهنة وتفصيل ذلك أن الوزارة أصدرت قانون الانتخاب المعدل في ٨ ديسمبر واستهدفت من ورائه تضييق حق الانتخاب على المصريين ، ولما كان اللورد لويد ــ المندوب السامي البريطاني الجديد ــ على ادراك تام بموجة الكراهية للقصر والحكومة ، تلك الموجة

---

(٨١) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ، ص ٢٤٠ ــ ٢٤٤ .

(٨٢) الأمير عمر طوسون : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية : ص٧٩ .

التى اجتاحت مصر بأسرها ، لذا فقد نصح زيور بوقف قانون الانتخاب الجديد ، واعلان أن الانتخابات المقبلة ستجرى وفقا لنصوص قانون الانتخاب المباشر الصادر فى سنة ١٩٢٤(٨٣) • وبانصياع وزارة زيور الثانيـة للنصيحة البريطانية كتب صك استقالتها ، ذلك أن نتائج الانتخاب التى أجريت فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ قد جاءت تحمل نذر سقوط الوزارة وتؤرخ نهاية الانقلاب الدستورى الأول •

ومما لاشك فيه أن ما قام به الملك فؤاد من عبث بالدستور وتعطيل الحياة النيابية كان يعد افتياتا صارخا على حقوق الأمة التى قررها لها الدستور ، وهو من ناحية أخرى قد كشف بجلاءعن مثالب دستور ١٩٢٣، ذلك أن ما حوله الدسـتور للملك من حق مطلق فى حـل مجلس النواب (المادة ٣٨) واستخدام الملك هذا الحق على اطلاقه قد سوغ له فى النهاية أن ينقلب على الدستور وينفرد بالحكم فى غيبة عن رقابة الشعب ممثلة فى نوابه ، ومن ناحية أخرى فان الظروف السـياسية التى واكبت نهـاية الانقـلاب كانت جـد مختلفة عن تلك التى سـبقته من ذلك فان ائتلاف الأحزاب المصرية ـ كما مر بنا ـ وتماسـكها فى جبهة متحدة فى مواجهة القصر ، ثم ادراك دار المندوب السامى بأن النزاع القائم بين الملك والأحزاب لن يجدى السياسة البريطانية فى شىء ، على العكس فان الرأى العام المصرى والأحزاب قد يحملون الجانب البريطانى مغبة حكم القصر اللادستورى ومن ثم كان انحياز المندوب السامى الى جانب الأحزاب المؤتلفة •

وخلاصـة القول فان الظروف الداخلية قد حملت تأثيرات قوية على سياسة القصر لم يكن فى امكانه مقاومتها أو تجنبها ، وقد تمخض عن ذلك عودة الدستور ودخول البلاد عهد الائتلاف ، الا أن القصر عاد الى سيرته الأولى ، بعد أن تفسخت عرى الائتلاف اثر اقصاء الوزارة النحاسية الأولى وعادت الأحزاب السـياسية الى تطاحنها كما كان فى السـابق ، أما دار المندوب السامى فقد كان فشلها فى الوصول الى تسوية للعلاقات المصرية ـ البريطانية ، قد جعلها تدير ظهرها لقوى الائتلاف وكان ذلك اشارة للقصر كيما يبدأ فى العمل •

ولقد كان تولى وزارة محمد محمود الحكم فى ٢٧ يونيه ١٩٢٨ اثر

---

(٨٣) قانون الانتخاب المباشر : وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والصادر فى ٢٩ يولية من هذه السنة وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس الشيوخ والنواب بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وثلاث درجات لمجلس الشـيوخ بمقتضى قانون الانتخاب المعدل الذى استصدرت به حكومة زيور مرسوما فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ •

اقالة الوزارة النحاسية الأولى ايذانا ببدء الانقلاب الدستورى الثانى ، فقد كانت اقالة الوزارة النحاسية وما تلا ذلك من انفصـــام عرى الائتلاف ، بمثابة نجاح كبير للملك كان عليه أن يستغله خاصة وأن موقف الجانب البريطانى من قضية الدستور آنذاك ، كان عاملا مشجعا آخر للملك ٠

اما الأحرار الدستوريون فما كان ليطول بقاؤهم فى الحكم فى ظل برلمان مؤتلف يمثلون أقلية فيه ومن ثم فقد أصدرت الوزارة اعادة تشكيلها فى ٢٨ يونية مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر وتلى هذا المرسوم فى جلسته التى انعقدت مساء ذلك اليوم (٨٤) ٠ وكان ذلك التأجيل مقدمة للانقلاب الدستورى ونذيرا لما تدبره الوزارة للحياة الدستورية أعاد الى الأذهان ما فعلته وزارة زيور من تأجيل انعقاد البرلمـان الأول شـهرا فى نوفمبر ١٩٢٤ ٠ وحدث أن رفع محمد محمود مذكرة الى الملك فؤاد اتهم فيها البرلمان بأنه يستغل سلطاته فى نشاط عدائى خطير (٨٥) ٠ وتلا ذلك أن استصدرت الوزارة « أمرا ملكيا » فى ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بحل مجلسى الشيوخ والنواب مدة ثلاث سنوات وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير اجراء الانتخابات والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنا آخر ، ومعنى ذلك أن السنين الثلاث قابلة للتجديد ، كما نص الأمر الملكى على أن السلطة التشريعية فى هذه الفترة أو أى فترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات يتولاها الملك بمراسيم تكون لها قوة القانون ، الى جانب ذلك فقد تضمن الأمر الملكى تعطيل عدد من نصوص الدستور منها ما اتصل بتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه (م٤٨) ، بعد أن آلت اليه أمور التشريع وكذا المواد الخاصـــة بتنظيم حل مجلس النواب وتحديد موعد الانتخـــاب الجديد (م ٨٩) وكذا النص الخاص بحرية الصحافة (م ١٥) فضلا عن النص الخاص بعدم جواز تعطيل أحكام الدستور ومقتضياته (م ١٥٥) ، (٨٦) ؛

ومن الغريب أن الأحرار الدستوريين راحوا يبررون مسلكهم هذا من الدستور بمقولة « أن الوزارة لا تريد استفتاء الشعب والشعب فى رأيها مضلل لا يمكن أن يحكم على الأشياء حكما سليما (٨٧) ٠ ومن جهة أخرى

---

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ، ج٢ ، ص ٥١ ٠

(٨٥) (R.I.I.A) information paper, No. 19, Great Britain and Egypt (1914-1952), p. 21.

(٨٦) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الخامسة (١٩٢٨) ، ص ٨١٩ – ٨٢٠ ، الرافعى المصدر السابق ، نفس الصفحة ٠

(٨٧) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٢٩٢ ٠

أراد القصر أن يؤمن بدوره الانقلاب الدستورى ، أية معارضة ومن ثم قامت الحكومة باستصدار مرسومين فى ٢٠ مارس ١٩٢٩ ، أولهما لتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق اقامة أى اجتماع أما المرسوم الثانى فقد قضى بفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهة النظام القائم ، وبمعنى آخر فقد لجأت الحكومة الى سياسة القهر والاضطهاد لكى تثبت ارجاء نظامها المتداعى على نحو استحالت معه البلاد الى معتقل كبير • ومن سوء الحظ أن الأحرار الدستوريين ممن استخدمهم السراى لم يتعظوا بالحوادث فقد احتضنتهم فى سنة ١٩٢٥ ، ثم نبذتهم وانفردت بالسلطة مما حملهم على الائتلاف انتقاذا للدستور ، وكان من الطبيعى أن يتعظوا ولا يلقوا بأنفسهم فى أحضان السراى مرة أخرى لكى يعيدوا التجربة ، ولكنهم فعلوا وكان خطأ لا يمكن الدفاع عنه بحال من الأحوال (٨٨) •

وما أن تم الانقلاب الدستورى حتى بدأ ما يمكن تسميته « بصراع الدكتاتوريات » بين القصر من جهة والأحرار من جهة أخرى ، وتلك نتيجة منطقية ترتبت على اختلاف غايات كل منهما فالقصر الذى ابتغى من وراء الانقلاب الدستورى سبيلا لأن يستأثر بالسلطة فى البلاد ، قد أراد أن ينأى بالأحرار عن مشاركته فى الحكم بعد أن استخدمهم لانفاذ خطته • أما الأحرار فلم يكن انقلابهم على الدستور رغبة فى ارساء دعائم حكم القصر بقدر ما كان طلبا لاستمرارهم فى الحكم ، وذلك لم يكن ميسورا الا فى غيبة الدستور والحكم النيابى خاصة وأنه لم يكن هناك سند لهم سوى تأييد المندوب السامى • الأمر الذى يدعو الى القول بأن الصراع الناشب بين طرفى السلطة مردة بطبيعة الحال الى رغبة كل منهما فى أن يستثمر نتائج الانقلاب الدستورى لصالحه (٨٩) •

ومهما كانت الأسباب والنتائج فان ذلك الانقلاب كان فى التحليل الأخير محض امتهان حقيقى لفكرة الحكم الديمقراطى سواء من جانب الملك أو الأحرار الدستوريين ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد اذ ما لبثت فكرة تعديل الدستور أن راودت محمد محمود أثناء مفاوضاته فى لندن وذلك بدعوى قصور بعض مواده الأمر الذى لقى معارضة شديدة من بعض زعماء الحزب مثل الدكتور هيكل الذى رأى أن ذلك لا يمكن أن يفسر الا على أنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور ، سيحمل الناس على الظن

---

(٨٨) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، ص ٧٤ •

(٨٩) أنظر الفصل الثالث : تطور العلاقة بين القصر والوزارة •

بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيدا لهذا التعديل (٩٠) · على أية حال فلم يكن مقدرا لذلك الصراع الدائر على السلطة أن يستمر بعد أن أدركت الحكومة الانجليزية أن اتجاه سير الأحداث يتعارض وسياستها تماما · ولعل ما كان من تغيير المندوب السامي اللورد لويد واستبداله بآخر هو سير بيرسي لورين كان في ذاته دلالة لتغييرات جوهرية سوف تطرأ على السياسية البريطانية ، وأن الحكومة البريطانية قد أضحت غير راضية عما آلت اليه الأوضاع السياسية فى الداخل فى ظل الانقلاب الدستورى ، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تنشد عون الوفد فى الموافقة على النتائج التى تمخضت عنها مفاوضات محمد محمود ـ هندرسن · الا أن الوفد بدوره علق ذلك على عودة الدستور · وكان قبول الجانب البريطانى لذلك يعنى أمر اهاما وهو أن الحكومة القائمة قد امتنع عنها تأييد الجانب البريطانى وهو سندها الحقيقى فى الحكم ، على نحو بات معه موقفها غاية فى الحرج مما دفعها الى تقديم استقالتها فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ لينتهى بذلك ثانى الانقلابات الدستورية ·

أما الانقلاب الدستورى الثالث الذى جرى فى بداية العهد الصدقى فقد كان أشد وطأة من سابقيه . والواقع أن ماواكب هذا الانقلاب من تعطيل للدستور والحياة النيابية ثم ما تلا ذلك من استبدال دستور ١٩٢٣ بآخر يدعم الحكم الاوتواقراطى ويمهد له السبل ، كان يحمل دلالات قوية على تعاظم نفوذ القصر على نحو لم تشهده البلاد على امتداد حكم الملك فؤاد ·

ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن نوايا القصر نحو الانقلاب قد بدت واضحة منذ أن اتجه تفكير الملك فؤاد الى اختيار صدقى رئيسا للوزارة · ولقد ظهر اصرار القصر على ذلك حتى انه لم يلق بالا الى استشارة دار المندوب السامى فى ذلك الاختيار بخلاف العادة ، الأمر الذى يعنى أن القصر قد قرر التحرك دون أن يعول كثيرا على تأييد بريطانيا ·

والواقع أن مخاطر حقيقية قد ميزت هذا الانقلاب عما سبقه ، منها عودة تمرد القصر على فكرة الحكم الديمقراطى · ومنها أيضا أن ما جاء به دستور ١٩٣٠ قد أتاح لفؤاد سلطات واسعة قضت تماما على أى احتمالات لقيام حكم ديمقراطى فى البلاد · ومنها أخيرا أن القصر قد استطاع فى اطار تلك السياسة أن يفرض ارادته لأول مرة على سائر قوى الصراع السياسى فى مصر وذلك على امتداد خمس سنوات هى عمر ذلك الانقلاب ·

---

(٩٠) محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ ·

أما عن الظروف التى أدت الى الانقلاب الدستورى ، فيرى البعض أن ثمة اتفاقا قام بين صدقى والملك والانجليز على احداثه وكان المقصود من وراء ذلك هو القضاء على الأغلبية الوفدية البرلمانية وكان ذلك بالنسبة للملك القضاء على (ديكتاتورية الوفد) واقامة ديكتاتورية السراى محلها ، وكان معناه بالنسبة للانجليز ابعاد الوفد عن الحياة السياسية بعد رفضه توقيع اتفاق ١٩٣٠ (محادثات النحاس ـ هندرسون) (٩١) ٠

الا أن هذا الرأى بدوره موضع الكثير من الجدل ، حقيقة آنه يمكن الافتراض بأن ثمة اتفاقا ضمنيا مسبقا بين القصر وصدقى على احداث هذا الانقلاب ، الأمر الذى يتأيد برغبة صـــدقى فى تعديل الدســتور وتنظيم الحياة النيابية على نحو يتفق ورأيه فى العمل على استقرار الحكم (٩٢) ٠ كذلك فان ادراك ، القصر لنوايا صدقى والتى أفصح عنها الى زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية ثم ما كان من تكليفه بالوزارة ، يعنى بصورة أخرى موافقة الملك على اتجاهات صدقى فى الحكم ٠ الا أنه من الثابت آنه لم يكن هناك اتفاق سابق بين القصر وصدقى من ناحية ، والمندوب السامى من ناحية أخرى ، ذلك أنه ـ أى المندوب السامى ـ لم يكن يعلم شيئا عن أمر تكليف صدقى بالوزارة بل انه مافتىء أن صرح لصدقى بأن مجيئه للحكم لم يكن فى وقت مناسب ـ كما يعترف صدقى فى مذكراته ـ الأمر الذى ينفى وجود اتفاق تام بين ثلاثتهم على الانقلاب الدستورى (٩٣) ٠ الا أنه ينبغى أن نقرر أن مسألة الدستور لم تكن بذى بال لدى دوائر المندوب السامى الا بما تخدم به القضية الأســاسية وهى اقرار العلاقات المصرية البريطانية ، فتلك القضية كانت محور السياسة البريطانية منذ اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحتى حسمت بعقد معاهدة ١٩٣٦ ٠

أما أولى خطوات الانقلاب فقد بدأت بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ولم يكن لدى صـــدقى مانع من اجتماع المجلسين لتلاوة مرســوم التأجيل بشرط أن يتعهد رئيس مجلس النواب بألا يسمح بأى تعقيب من الأعضاء بعد التلاوة ، ولما رفض رئيس المجلس أن يقبل تدخلا من الحكومة فى ادارته لجلسات المجلس ، أغلقت الحكومة أبواب البرلمان وعلى الرغم من ذلك فقد عقد النواب والشيوخ جلستهم بعد أن حطم رجال المطافى بأمر رئيس مجلس النواب ، السلاسل التى أحكم بها اغلاق الأبواب ٠ وتلى مرسوم التأجيل

---

(٩١) محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق : ص ٧٦ ٠

(٩٢) صبنية قراعة : نمر السياسة المصرية : ص ٢٤٩ ٠

(٩٣) المصدر السابق : ص ٢٥٧ ، اسماعيل صدقى مذكراتى : ص ٣٩ ٠

وأحتج النواب والشيوخ على عمل الحكومة وأقسموا يمينا بالمحافظة على الدستور وكان ذلك فى يوم ٢٣ يوليه ١٩٣٠ (٩٤) · وأصبح هذا اليوم المشهور « يوم تحطيم السلاسل » يوما تاريخيا مضيئا فى تاريخ نضال هذه الأمة (٩٥) · ومن الغريب أن صحف القصر راحت تنعى على أعضاء البرلمان تصرفاتهم وتصفها بأنها « اعتداء صارخ على الدستور » (٩٦) · وراحت الوزارة تمعن فى غيها فاستصدرت فى ١٢ يوليه ١٩٣٠ مرسوما بفض الدورة البرلمانية ، ولم يكن البرلمان قد أقر الميزانية بعد فجاء هذا المرسوم بمثابة نقض صارخ للدستور حيث تقضى (المادة ١٤٠) بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية · وراحت الاعتداءات تترى على الدستور وكانت بدورها تلقى تأييد القصر ورضائه وينهض دليلا على ذلك ماساقة الأستاذ الرافعى ـ من أن نواب المعارضة قدموا عريضة الى الملك يطلبون منه دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٣٠ لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها والاقتراع مجلس النواب على الثقة بها ، فلم يأبه لها الملك (٩٧) ·

وليس ثمة شك فى أن الملك فؤاد قد أدرك انه بمقدوره أن يعتمد على صمت الجانب البريطانى فى احداث الانقلاب حقيقة أن دار المندوب السامى لم تكن فيما بعد بمنأى عن نوايا الملك نحو الدستور ، الا أن ذلك لم يرق الى مرتبة اتفاق بينهما ـ كما مر بنا ، يتأيد ذلك بأن اسماعيل صدقى ـ كما تشير الوثائق البريطانية ـ قد صرح للمندوب السامى البريطانى بأنه سوف ينهى دور انعقاد البرلمان فى ٢١ يولية على أن يدعى البرلمان للانعقاد فى نوفمبر حيث يستطيع صدقى ان يقوم دستورا جديدا وقانونا جديدا للانتخابات (٩٨) · ويبدو أن بريطانيا لم تشأ أن تتورط من قريب أو بعيد فى الانقلاب الدستورى ، من ذلك ما صرح به المندوب السامى لصدقى بقوله « اننا مازلنا على وضع الحياد فى الأزمة الحالية وليست لدينا رغبة فى التدخل فى شئون مصر المستقلة ، الا بما يتعارض مع التحفظات

---

(٩٤) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد الأول : الجلسة الخمسون : ٢٣ يولية ١٩٣٠ ، محمد شفيق غربال ، المصدر السابق : ص ٢٤٧ ·

(٩٥) ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال : ج١ : ص ٩٥ وما بعدها ·

(٩٦) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية الحولية السابعة (١٩٣٠) : ص ٧٨٧ وما بعدها ·

(٩٧) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٢٨ ·

(٩٨) Fo : 407/212 : No. 13 : Loraine to Henderson, July, 8, 1930. Desp. No. : 306.

الأربعة » (٩٩) . ويفهم من هذا أن الملك فؤاد بعد أن أعد عدته للانقلاب الدستورى وبدأه بالفعل ، أراد أن ، يجعل المندوب السامى على ادراك بنواياه ، وذلك بغية معرفة ردود الفعل المنتظرة من الجانب البريطانى ، الذى راح يتخذ الحياد منهجا له ازاء الأزمة ويقصر تدخله على ما من شأنه المساس بالتحفظات الأربعة وحسب . وذلك بطبيعة الحال كان عاملا مشجعا لكلا من الملك فؤاد وصدقى على التمادى فى العبث بالدستور والحياة النيابية .

وفى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر الأمر الملكى بالغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلس النواب والشيوخ ،واعلان الدستور الجديد ووقع الملك فؤاد على هذا الأمر وعلى الدستور الجديد (١٠٠) .

دستور ١٩٣٠ وارساء دعائم حكم القصر :

اتجهت نوايا القصر الى تغيير دستور ١٩٢٣ ، واحلال دستور آخر يتيح للقصر قدرا أكبر من السلطة والنفوذ وذلك فى فترة باكرة من حكم صدقى . وكان صدقى منذ البداية قد عقد النية على ذلك ــ كما مر بنا ــ وراح بعد تولية الحكم يصرح للمندوب السامى بأن الدستور الجديد لن يكون بمثابة خداع ولكنه سوف يكون دستورا حقيقا ذا ضوابط مناسبة وتغييرات تؤكد مسئولية الوزارة أمام البرلمان وتحكم قبضته على النواحى المالية (١٠١) . وراح صدقى يؤكد للمندوب السامى أنه لا ينوى أن يغير الدستور لصالح الملك وأنه سوف يتشاور مع محمد محمود فى أى تغييرات من هذا القبيل (١٠٢) . ومن ناحية أخرى راح يؤكد للمندوب السامى بأن الدستور الجديد يحمى المبادىء الأساسية لدستور ١٩٢٣ الذى تمت صياغته على أيدى أشخاص يشكلون الغالبية العظمى لوزارته (١٠٣) . وكانت تلك محض مناورة مكشوفة كان الغرض منها ترضية الجانب البريطانى ، بغية ألا يثار من جانبه أدنى اعتراض على مبدأ تغيير دستور ١٩٢٣ واحلال دستور آخر بدلا منه .

---

(٩٩) Ibid.

(١٠٠) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٣٠ .

(١٠١) Fo : 207/212 : No. 13, Loraine to Henderson July, 8, 1930. Desp. No. 306.

(١٠٢) Fo : 407/212 No. 76 : Same to Same, July 17, 1930, Desp. No. 706 Secret.

(١٠٣) Information Paper, No. 91 : Great Britian and Egypt, (1914-1952), p. 30.

والواقع أنه لم يكن من حق الملك أن يلغي الدستور بأمر ملكي لأن هـذا الأمر بمثابة فسخ التعاقد بينه وبين الأمة وأقسم اليمين علنـا على احترامه ولعل هذا هو ما دعا الملك فؤاد الى عدم حلف اليمين على احترام الدستور الجديد ، لأنه لا يملك أن يحل نفسه من اليمين التى أقسمها على احترام دستور ١٩٢٣ ، ولأن حلفه يمينا ثانية على دستور جديدهو ابراز لحنثه فى يمينه الأولى (١٠٤) ٠

ولقد اختلفت المبررات التى سيقت لتغيير الدستور فيرى البعض أن الهدف الحقيقى وراء الغاء الدستور هو « هدم الوفد » وذلك لم يكن هدف صدقى فقط بل والهدف الأكبر للملك (١٠٥) ٠ بينما يرى صدقى « أن الدستور المصرى الذى وضع سنة ١٩٢٣ كان منقطع الصلة بالماضى ، فانه على وجه العموم وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية ، وما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب ٠ فقد وضع هذا الدستور عن النظام البلجيكى مستعيرا من غيره من الدساتير الحديثة أحكاما مختلفة من هنا وهناك فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة صادقة لما بلغته الديمقراطية فى أوروبا فى العصر الحديث ٠٠ ويعلم المطلع على تاريخ الدساتير الأوربية أن هذه الصورة الأخيرة لم يبلغها طفرة واحدة أى بلد من البلاد التى نشأ وترعرع فيها النظام النيابى (١٠٦) ٠ وبعبارة أخرى فان صدقى يرى أن دستور ١٩٢٣ قد قطع بالبلاد شوطا كبيرا فى مسيرة الديمقراطية لا تستأهله بالنظر الى كفاحها ٠

أما الدستور الجديد فلقد أصاب رضاء الملك وتأييده بما جاء به من نصوص وأحكام تتفق واتجاهاته فى الحكم وذلك ما عبر عنه صـــدقى بقـوله : « ولذلك ارتاح جلالته لهـــذا الدســـتور وشـجعنى عليـه فمضيت » (١٠٧) ٠

ولقد جاء دستور ١٩٣٠ بنصوص وأحكام جعلته يفوق أوتوقراطية سلفه ففى الوقت الذى حجب المؤسسات النيابية عن مباشرة حقوق طبيعية لها ، مما تقتضيه متطلبات الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية نجده قد عمد الى تركيز السلطة فى يد الجالس على العرش بصورة سافرة ، من

---

(١٠٤) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٣٣ ٠

(١٠٥) ضياء الدين الريس : المصدر السابق : ص ١٣٠ ٠

(١٠٦) اسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٤٢ ٠

(١٠٧) المصدر السابق : ص ٤٤ ٠

ذلك فان الدستور قد غل يدى مجلسى البرلمان عن حق اقتراح القوانين المالية ، وراح يقصرها على السلطة التنفيذية التى يتولاها الملك (مادة ٢٨) ، والتى أجاز لها فى نفس الوقت حق التشريع وحق تقرير اعتمادات مالية جديدة وكذا نقل اعتمادات من باب لآخر وذلك فيما بين أدوار الانعقاد ، أو في فترة حل مجلس النواب ويكون ذلك بموجب مراسيم لها قوة القانون (مادة ٤١) . وطالما أن المدة التى لا ينعقد فيها البرلمان هى سبعة أشهر فان هذا النص ـ كما يقول الرافعي ـ يطلق يد السلطة التنفيذية فى تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال هذه المدة ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها فلا يكون من الميسور نقضها (١٠٨) .

كذلك فان ما قرره الدستور الجديد من حق الملك فى تعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ ، البالغ عددهم مائة على أن ينتخب خمسيهم (مادة ٧٥) بعكس ما قضى بدستور سنة ١٩٢٣ ، فهو من ناحية قد تضمن زيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ وزيادة نسبة المعينين منهم مما يعنى أن الأغلبية فى مجلس الشيوخ سوف ينعقد ولاؤها للملك . بينما يبرر صدقى ذلك فى مذكراته بقوله : « حتى لا تحرم البلاد من خدمات رجالها الأكفاء » (١٠٩) .

وغنى عن البيان ما قد يحدثه ذلك النص من تأثير ، خاصة فى القوانين التى تتعارض ورغبات الملك عندئذ يستحيل مرور أية قوانين على غير رغبة الملك .

وفيما يتصل بالعلاقة بين السلطة التنفيذية ومجلسى البرلمان فهو وان سار فى هدى دستور ١٩٢٣ فيما يتصل بالمسئولية الوزارية وأخص مظاهرها اقتراع عدم الثقة بالوزارة فلقد قيد ذلك الحق بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب على عدم الثقة (مادة ٦٥) ، وكان يتعين لطلب الاقتراع بعدم الثقة أن يتقدم به كتابة ثلاثون نائبا على الأقل ، على ألا يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ولا تؤخذ الآراء عنه الا بعد يومين على الأقل من تمام المناقشة فيه (المادة ٦٦) . وذلك لكى يعطى الوزارة الفرصة لكى تؤثر على

---

(١٠٨) الدستور المصرى وقانون الانتخاب (٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ـ المطبعة الاميرية) ، عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٣٦ .

(١٠٩) اسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٤٨ .

النواب بطريقة الاغراء أو التهديد فيتمنعون عن عدم الثقة بها (١١٠) .
ومن ناحية أخرى فقد قرر الدستور الجديد حق الملك فى اهمال أى قانون جديد يقره البرلمان فاذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون البرلمان رده اليه فى خلال شهرين لاعادة النظر فيه واذا لم يرد القانون فى خلال هذا الموعد عد رفضا للتصديق (مادة ٣٥) . وكان الدستور السابق يحتم على الملك رده فى خلال شهر الى المجلس لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرده عد ذلك تصديقا عليه ، ولم ينس الدستور أن يؤكد سيطرة الملك المطلقة على المؤسسات الدينية بما فيها الأزهر فنص على أن يكون تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منـوطا بالملك وحده (م ١٤٢) . ومن ثم فقد سلب الوزارة حقها فى مشاركة الملك فى الاختيار ، وهذا الحق مقرر لها بمقتضى دستور ١٩٢٣ والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٧ ، وأخيرا راح الملك يلتمس البقاء لهـذا الدستور بغرض الاحتفاظ بما خوله له من صلاحيات من ناحية ، واطالة عهد الوزارة الصدقية من ناحية أخرى فكان النص على عدم جواز اقتراح تنقيح هذا الدستور فى العشر سنوات التى تلى العمل به (م ١٥٦) ، (١١١) .

وفيما يتصل بقانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ فقد ألغى نظام الانتخاب المباشر ليجعله على درجتين . واشترط فى المندوبين الخمسينيين شروطا مالية ومستوى تعليمى معين قصد منها بث العراقيل أمامهم (م٢٠). ويسوق صدقى فى مذكراته مبررا غريبا لذلك بقوله : « فالانتخاب وظيفة لا حق يتمتع به الكافة على السواء وأنه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب الكفاية اللازمة لما يناط به من حق الاختيار (١١٢) . وجاء القانون بنص آخر لا يقل غرابة عن سابقه مؤداه منع أصحاب المهن الحرة فى بلد غير القاهرة من الترشيح لعضوية مجلس النواب (م ٢٧) ، وبذلك حرم الأطبـاء والمحـامين والصحفيين والمهندسين والتجـــار المقيمين فى الثغور والأقاليم من أن يكونوا أعضـــاء فى البرلـمـان ، فى حين أنه أباح للعمد والمشايخ فى البلاد هذه العضوية وأجاز لهم الجمع بين وظائفهم وبينها ، وهذا ـ كما يقول الرافعى ـ من أعجب ما سمع فى الحجر على ارادة الشعب فى اختيار ممثليه وحرمان طوائف ممتازة من عضوية البرلمان (١١٣) .

---

(١١٠) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٣٤ .
(١١١) أنظر الدستور المصرى وقانون الانتخاب (٢٢ أكتوبر ١٩٣٠) .
(١١٢) اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، ص ٣٧ .
(١١٣) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

ويبدو للوهلة الأولى أن هـذا النص كان القصـد منه تجريد الوفد من أنيابه ، فذلك كان يعنى حرمان الوفد من تأييد يحظى به من قبل عناصر المثقفين فى سائر أقاليم القطر ، الأمر الذى يبـاعد بينه وبين الأغلبية البرلمانية من ناحية والوزارة من ناحية أخرى ، وهذا ما حدث بالفعل على امتداد فترة اعمال الدستور ١٩٣٠ · ويقيننا فان دستور ١٩٣٠ · بهذا المضمون يعد بكل المعايير نكسة للتطور الديمقراطى فى مصر ، فلقد وضح بما لا يدع مجالا للشك ان هذا الدستور برمته انما جاء ليخدم العرش على حساب مصلحة البلاد الحقيقية حتى أن القائم بأعمال المندوب السامى، يعلق على المذكرة التفسيرية للدستور بأنها قد تركت لديه انطباعا بأن « صدقى باشا قد نسى تماما أنه ليس رجل الملك » (١١٤) · وأن الدستور الجـديد ينزع الى نقل الأوتوقراطية من مؤتمر حزبى طبيعى — يقصـد الوفد — الى ملك قضى خريف العمر (١١٥) · فلقد استطاع صـدقى تأسيس برلمان خدم أغراضه بفاعلية تامة ، كما استطاع كبح جمـاح الوفد بفاعلية فضلا عن انه قد استطاع أن يفرض نفسه على جميع فروع الادارة وقام بحمـاية الملك من كل أوجه النقـد التى كان من الممكن أن توجه له (١١٦) ·

وخلاصة القول أن الملك فؤاد بهـذا الدستور قد وصل أخيرا الى الغاية التى كان يسعى اليها منذ توليه الحكم ، وهى أن يجمع السلطات كلها بين يديه ويحكم البلاد بارادته دون ثمة معارضة ، وكانت نظـرته الى الشعب فى ذلك لم تكن تختلف عن نظرة سائر الحـكام من أسرة محمـد على ·

أما عن دستور ١٩٣٠ فلم يكن له أن يستمر بعد أن تداعى نظام صـدقى الذى قام هذا الدسـتور على أساسه · وكانت استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى التى خلفت وزارة صدقى الثانية تعنى سقوط هـذا الدستور تماما وأفول نجمه ، فعندما تولت وزارة نسيم الثالثة الحكم فى منتصف نوفمبر ١٩٣٤ بادرت الى الغائه وحل البرلمان القائم على أن يتولى الملك السلطة التشريعية والسلطات الاخرى التى يختص بها البرلمان

---

(١١٤) Fo : 407/212 No. 164 : Hoar to Henderson, Oct, 25, 1930, Desp. No. 995.

(١١٥) Ibid.

(١١٦) Fo : 407/217 (111) Enc in No. 18 : Leading Personalities in Egypt. Feb, 5, 1934.

الى أن يوضع دستور آخر بدلا من دستور ١٩٣٠ · فى الوقت الذى كان الملك يهدف الى تعديل دستور ١٩٢٣ وكان الانجليز يميلون الى اصدار دستور جديد على يد هيئة تمثيلية (١١٧) ·

على كل حال فقد أرسلت الجبهة الوطنية المكونة من رؤساء الأحزاب كتابا الى الملك تطلب فيه اعادة الحياة النيابية للبلاد ودستور ١٩٢٣ ، كما طلبت من الحكومة البريطانية توقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان · وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ صدر المرسوم الملكى باعادة العمل بدستور ١٩٢٣ (١١٨) ·

وصفوة القول فان نضال فؤاد ضد الدستور يرجع أساسا الى عدم ايمانه بجدوى النظم الدستورية والحكم النيابى ، بالاضافة الى اقتناعه بأن الدستور سوف يكون أداة لاضعاف قوته فى مواجهة خصومه السياسيين ويحول بينه وبين أطماعه فى السلطة فتصبح حركته السياسية قيدا بأحكام الدستور ونصوصه ومن ثم فقد ظهر حرصه جليا على ألا يكون نتاج عمل لجنة الدستور من شأنه أن ينتقص من نفوذه ، أو يحد من صلاحياته فى الحكم · ومن ثم فقد اتجه الى استغلال الظروف التى أحاطت بعملية صياغة الدستور لصالحه ، من ذلك فان احجام الوفد عن الاشتراك فى لجنة الدستور لم يكن رفضا لفكرة الدستور ذاتها ، وانما كان رفضا للدور الثانوى الذى أريد منه أن يلعبه بالنظر الى ضآلة ممثليه فيها ، بالاضافة الى اعراض الحزب الوطنى عن المشاركة فى أعمال اللجنة كل ذلك لم يفقد عملها المضمون الديمقراطى فحسب ، بل وكشف عن عجزها الحقيقى والذى يكمن أساسا فى أنها قد أضحت بهذا الشكل محض « لجنة حكومية » ، وهذا ما جعلها نهبا لأغراض القصر واتجاهات دار المندوب السامى ، التى أظهرت اعتراضا مقرونا بالتهديد عندما تفجرت قضيتى تلقيب الملك والسودان فى مشروع الدستور · وكان من الطبيعى أن تتراجع دار المندوب السامى عن تأييدها لثروت وحكومته بعد هذا الصدام فوجد فؤاد الفرصة سانحة لدفع ثروت الى الاستقالة بعد أن

---

(١١٧) أحمد عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ١٨١ ·

(١١٨) المصدر السابق ، ص ١٨٢ ، محسن محمد ، عندما يموت الملك ص ٤٥٨ وما بعدها ·

تدهورت العلاقة بينهما بسبب احجامه عن الخضوع لرغبات الملك والتدخل في أعمال لجنة الدستور ٠

سارع الملك اثر – استقالة ثروت – الى دفع وزارة نسيم الثانية الى الحكم ، حيث تناولت مشروع الدستور بالتعديل والتغيير عناصر معروفة بولائها للقصر وفى النهاية صدر الدستور فى عهد وزارة يحيى ابراهيم ، وقد امتنع عنه كل مضمون ديمقراطى ، فضلا عما احتواه من أحكام متناقضة ونصوص مبهمة ، وهذا بدوره قد أفضى الى صراع حاد بين فؤاد والحكومة الدستورية الأولى – وزارة سعد زغلول – يتصل بتصحيح مفهوم الملك فى ممارسة سلطاته بمقتضى الدستور ، بالاضافة الى تأكيد دور الوزارة كشريك فى الحكم ٠ ذلك الصراع قد ساعد على تأصيل كراهية فؤاد للدستور ، الا أنه لم يكن على استعداد للتسليم ومن ثم راح يتربص الدوائر بالدستور واستغل فى ذلك فترات التدهور السياسى التى مرت بها البلاد والصراعات التى جرت بين الأحزاب القومية ، ليحدث انقلابات ثلاثة على الدستور استقام له فى أثرها حكم البلاد من خلال وزارات اتسمت فى غالبيتها بالخضوع المطلق له ٠ ومن أسف فقد وجد القصر فى مؤامراته على الدستور عونا من بعض الأحزاب القومية التى ساءتها فكرة الديمقراطية وتمثل ذلك سواء فى مشاركة الأحرار الدستوريين فى الحكم على أنقاض الدستور – أثناء وزارة محمد محمود – أو تأييد الحزب الوطنى للحكم اللا دستورى فى العهد الصدقى ٠

ولم يكن دستور ١٩٣٠ سوى نتاجا طبيعيا لرغبات الملك فؤاد الأوتوقراطية ، أرسى فيه دعائم حكمه فى اطار من الشرعية ليصبح له القدح المعلى فى الحكم عمليا ٠ ولا شك فان عبث فؤاد بالدستور قد ألحق بالبلاد ضررا بالغا ظهر أثره فيما أصاب القوى الوطنية من تمزق وهى بسبيلها الى التمسك بحقوقها الدستورية فى مواجهة طغيان القصر مما شتت جهودها عن السعى نحو الاستقلال وهو هدفها الأصيل وعطلها زمنا ليس بيسير فجاءت الأضرار أضعافا مضاعفة على البلاد ، فلا هى نالت استقلالها ولا هى تمتعت بحكم ديمقراطى وحقوق مشروعة لها فى الحكم يكفلها دستور يعبر عن رغباتها تعبيرا صحيحا ويجعلها مصدر كل سلطة ٠ ورغم ذلك فيمكن القول بأن التجربة الدستورية التى شهدتها البلاد منذ صدور دستور ١٩٢٣ وما تلاها من تطورات دستورية ، قد أثرت بشكل مباشر على علاقة القصر بقوى الصراع الأخرى ٠ وكان من الطبيعى أن تكون

الوزارة أولى مجالات الصراع بينه وبين هذه القوى ، حقيقة أن التجربة الدستورية وان شابتها نتائج سلبية الا أنه لا يمكن اغفال النتـــائج الايجـابية لتلك التجربة فهى من ناحيـة كانت خطوة هامة نحو اقرار الحقوق النيابية للبلاد ، ومن ناحية أخرى فقد كانت الانتخابات التى جرت فى اطار تلك التجربة مدرسة للوعى السياسى وحقوق المواطنة .

الفصل الثالث

تطور العلاقة بين القصر والوزارة

١ ـ التعاون المفقود بين القصر والوزارات الدستورية

٢ ـ القصر ووزارات الائتلاف الوفدي .

٣ ـ القصر ووزارات الأقلية .

تطور العلاقة بين القصر والوزارة

لم تكن الوزارة « كمؤسسة سياسية » بمنأى عن التغيرات السياسية والتشريعية التى أصابت البلاد ، خاصة وأن تلك التغيرات لم تكن لتؤثر على دور الوزارة كمؤسسة سياسية فحسب ، بل أثرت أيضا على علاقتها بكافة قوى الصراع السياسى فى مصر بما فيها القصر .

والواقع أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد أضفى على الوزارة نوعا من الاستقرار السياسى خاصة فيما اتصل ببنية الوزارة ذاتها ، بعد أن اعيدت وزارة الخارجية لتكون ضمن التشكيل الوزارى ، ومن ثم فقد اكتملت الملامح السياسية للوزارة . كذلك فان التصريح قد حمل تأثيراته على العلاقة بين القصر والوزارة بصورة واضحة ، ذلك أن اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد ، كان يعنى اعتراف كافة قوى التأثير السياسى بما فيها القصر بأن الوزارة ـ بعد أن استكملت مقومات الشكل السياسى قد أضحت طرفا أصيلا فى العمل السياسى ، الأمر الذى يعنى أن سياسة الوزارة لاينبغى بالضرورة أن تكون مجرد انعكاس لسياسة القصر ، وينهض دليلا على ذلك اعتزام وزارة ثروت الأولى التى تولت الحكم فى أعقاب صدور التصريح على «تولى الحكم بنفسها وبلا شريك» (١) . حقيقه أن الملك فؤاد قد نجح فى اسقاطها ودفع بالوزارة النسيمية الثانيه الى الحكم ، لتخلفها بعد ذلك وزارة ، يحى باشا ابراهيم ، الا أن ذلك كان محض ردود فعل من جانب القصر لتأكيد سيطرته على الوزارة وتأصيل تبعيتها له فى الوقت الذى كانت الوزارة «كمؤسسة» تسعى للخروج من دائرة التبعية للقصر ، وتغيير المفهوم التقليدى لعلاقتها به .

واذا كان تصريح ٢٨ فبراير قد أعطى الوزارة شكلا سياسيا ، فان دستور ١٩٢٣ قد منحها الشكل الدستورى ، بما أكده من حقوق لها كشريك مؤثر وفعال فى صنع القرار السياسى وحكم البلاد ، مما زاد من صلابتها فى مواجهة القصر وخاصة فى فترات الحكم النيابى السليم .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية الى : ص ٥٦ ـ ٥٨ (نص خطاب ثروت للملك بقبول تشكيل الوزارة) .

ولقد كانت الفترة التي تلت صدور تصريح ٢٨ فبراير وحتى صدور دستور ١٩٢٣ بمثابة مرحلة انتقال للعلاقة بين القصر والوزارة ، ولعل ما جرى خلالها من عمليات سياسية ، انما كان بغرض ارساء قواعد تلك العلاقة في اطار جديد تتوزع فيه المهام وتتحدد مسئوليات كل منهما في حكم البلاد ٠

ومن تتبع أبعاد العلاقة بين القصر والوزارة ، نجد أن الظروف التي تتولى فيها وزارة ما الحكم لا تعطى الانطباع عن لونها السياسي ومنهجها في الحكم فحسب ، بل وتعكس أيضا مدى فعالية القصر في التأثير على مجريات السياسة ايجابا أو سلبا ٠ ففي عهود وزارات الأقلية مثل وزارات « زيور وصدقي » ظهر حكم القصر وتفرده بالسلطة واضحا ، وأضحت الوزارة خاضعة له بصورة شبه مطلقة وتهاوى نفوذها في الحكم ، الأمر الذي ينقلب الى النقيض تماما في عهد الوزارات الدستورية مثل وزارتي سعد زغلول ومصطفى النحاس الثانية ، بينما يظل هناك « صراعا » ولكن بصورة أقل حدة في عهد وزارات الائتلاف الوفدي ٠ وذلك التناقض الذي أصاب تلك العـلاقة مرده بطبيعـة الحـال الى اللون السـياسي للوزارة وتماسكها في مواجهة القصر ، دون أن نغفل في ذلك كله علاقة دار المندوب السامي بطرفي السلطة في البلاد ٠

واذا كنا بصدد المعالجة التاريخية لتلك العلاقة وصولا الى تحليل علمي دقيق لأبعادها ، فان عملية التتبع الزمني سوف تفرغ تلك العلاقة من أي مضمون حقيقي ، ومن ثم فانه لابد من تقسيم وضعي للوزارات التي تولت حكم البلاد في تلك الفترة وذلك الى « أنماط وزارية » تستقيم معها دراسة علاقاتها بالقصر وتحليلها ، وهذه الأنماط يمكن تقسيمها الى :

١ ـ الوزارات الدستورية :

وهذا النوع من الوزارات تميز بصبغة وفدية خالصة ، تتولى الحكم اثر انتخابات على مقتضى الدستور ، تجريها وزارة (ادارية) ، وتعتمد وزارات هذا النوع على برلمان ذي أغلبية وفدية يؤيدها في مواجهة القصر ، ولعل أظهر ما في صراعها الحاد مع القصر : ما اتصل بتحديد سلطة الملك في مواجهة الوزارة طبقا للدستور الذي كانت تستمد منه ما يسـوغ بقائها في الحكم مثل وزارة سعد زغلول ، ووزارة النحاس الثانية ٠

٢ ـ وزارات الائتلاف الوفدى :

وهي الوزارات التى قبل فيها الوفد المشاركة فى الحكم مؤتلفا مع غيره من الأحزاب ، وهي وزارات (يكن الثانية ـ ثروت الثانية ـ النحاس الأولى) وهذه الوزارات بدورها قد اعتمدت على تأييد الوفد لها فى الحكم، واتخذت فيه نهجا يغلب عليه الطابع التوفيقى بين الاتجاهات المتعارضة لقوى الصراع السياسى بما فيها القصر ، وان لم يخل ذلك العهد من لمحات للصدام بينها وبين القصر ، الا أنها لم ترق في حدتها الى مصاف تلك التى جرت ابان عهود الوزارات الدستورية ، وذلك مرده الى أن البنيان الوزارى بما احتواه من عناصر « معتدلة » مثل الأحرار الدستوريين فى ائتلافهم مع الوفد قد جعل تلك الصراعات تبدو أقل حدة ٠

٣ ـ وزارات الأقلية :

وهذه بدورها جاءت الى الحكم بتفاهم بين القصر ودار المندوب السامي ، أو بمبادرات ملكية صرفة ، وهذه الوزارات فى مجموعها جاءت الى الحكم اما لتحدث انقلابا دستوريا أو تسير فى أثره ٠ حقيقة أن ثمة ائتلافا قد نشأ داخل هذه الوزارات ، الا أنه كان ائتلافا فى ظل العرش ، مثل ما حدث في وزارتى زيور ومحمد محمود الأولى عندما ائتلف الأحرار الدستوريون والاتحاديون ، أو ما حدث من ائتلاف بين حزبى الاتحاد والشعب ابان عهد وزارتي صدقى الأولى والثانية ، وكذا وزارة عبد الفتاح يحيى (٢) ٠ ومن الملاحظ أن عهود وزارات الأقلية قد شهدت تعاظم نفوذ القصر وتأثيره السياسى وتحولت في تلك العهود الوزارة من شريك للقصر فى الحكم الى تابع له يرضخ لنفوذه ، وعلى الاجمال فقد ذخرت عهودها بتدخل القصر السافر ، فأضحى المصدر الحقيقى للسلطة فى البلاد ٠

أولا : التعاون المفقود بين القصر والوزارات الدستورية :

تعتبر وزارة سعد زغلول أولى الوزارات الدستورية التى تولت الحكم بعد صدور دستور ١٩٢٣ ٠ ولم تكن نتيجة الانتخابات التى أجريت فى مطلع عام ١٩٢٤ ، والتى دفعت بالوفد الى الحكم اختبارا لثقة الجماهير

---

(٢) مزيد من التفاصيل عن نشأة الوزارة وتطورها : انظر يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٧ ـ ٢٨ ٠

بالوفد فحسب ، بل كانت أيضا اختبارا حاسما لنوايا القصر نحو الحكم الدستورى .

وعلى الرغم من قصر السطح الزمنى لفترة تولى الوزارة الدستورية الأولى للحكم ـ وهو لا يتجاوز الشهور العشرة ـ الا أن البلاد قد شهدت صراعا مريرا على السلطة بين القصر ذى النزعة الأوتوقراطية ، والوفد الذى اقتعد لنفسه مكان الصدارة فى البلاد بعد أن تزعم الحركة الوطنية وقبض على أزمّة الحكم فى آن واحد .

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد تحدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين ، وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، ولاعادة الانتخابات يوم ١٧ منه (٣) . وقد نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد مجلس النواب وفشل فى الانتخابات أشهر خصــوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته (٤) . وقد كانت القواعد الدستورية تقضى بأن يقدم رئيس الوزارة القائمة استقالته ازاء فوز الوفديين تمهيدا لتشكيل الوزارة الجـــديدة وبالفعل قدم يحيى ابراهيــم استقالته فى ١٧ يناير ١٩٢٤ (٥) . الا أن الملك فؤاد أرجأ قبولها مؤقتا الى حين قيامه باجراء الاتصال والمشاورات اللازمة فى هذا الصدد (٦) .

وكانت تلك هى أولى مناورات القصر والتى تمثلت فى الضغط على يحيى ابراهيم لتأجيل استقالته لحين انعقاد البرلمان ، وذلك بغية ايجاد نوع من التوازن داخله بين القصر والوزارة الجديدة ، وعمد الملك فؤاد فى محاولته هذه الى كسب تأييد الجانب البريطانى فيقول نائب المندوب السامى : « ان الملك يرغب فى بقـاء الحكومة فى منصبها حتى انعقاد البرلمان . وان الملك كاره لقبول الاستقالة . ولقـد تلقيت رسالة من الملك يطلب منى الرأى فى مسألة بقاء وزارة يحيى ابراهيم ، ولم أشأ أن أرجح رأيا على آخر (٧) . ويرى الجانب البريطانى أن الملك فؤاد وان كان محقا فيما يطلبه من بقاء وزارة يحيى ابراهيم الا أن السياسة البريطانية قد بنت موقفها المحايد على اعتبارين :

---

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٣٠ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٣٤ .

(٥) المصدر السابق : ص ١٣٧ .

(٦) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية : ص ٣٥٠ .

(٧) Fo : 407/198 : No. 21, Kerr to Curzon, Jan, 15, 1924; Tel : No. 20.

أولهما : أن موقف رئيس الوزراء لن يكون محتملا ، رغم تأييد الملك له لأن هزيمته في الانتخابات أمام زغلول ، قد جعلته يفقد سلطته واحترامه في البلاد ، ووجودهما أمر ضروري حتى تتمكن الحكومة من مواجهة الأغلبية الساحقة ، ورئيس الوزراء بدوره لا يمكنه الاعتماد الآن على تأييد حلفائه ٠

وثانيهما : أن الدور الذي لعبه الانجليز في الماضي لحل الأزمة الوزارية سوف يجعل المصريين يحملونهم مغبة ما قد يحدث من جراء بقاء وزارة يحيى ابراهيم (٨) ٠

وما أن تبين الملك فؤاد حياد الجانب البريطاني حتى أرسل الى القائم بأعمال المندوب السامي يبلغه بأنه قد أرجأ الموافقة على قبول استقالة يحيى باشا ابراهيم (٩) ٠ ولقد استهدف القصر من وراء ذلك الانفراد بتعيينات مجلس الشيوخ قبل تولى الوزارة الحكم حتى يكون للقصر عضد قوى داخل البرلمان ٠ وهنا تعين على سعد زغلول أن يبادر بالرد على تلك المناورة ، من ذلك ما يشير اليه في مذكراته بقوله « حضر عندى حسن نشأت من طرف جلالة الملك وقال ان جريدة السياسة قد نشرت اليوم ما يفيد أن الأحرار يريدون اسقاط الوزارة الابراهيمية ويقام مكانها وزارة سعدية ، وجلالته يخشى أن يكون هذا القول موعزا به من جانب الانجليز بغرض وضع المشاكل في طريق الوزارة ، وحتى يتم الكيد للملك فقلت ان استمرار الوزارة الحالية في مناصبها بعد فشل وزيرها في الانتخابات وظهور النتيجة يسقط من اعتبارها ويجعلها غير صالحة لأن تقف بجانب جلالته عند افتتاح البرلمان الذى لا يثق فيها وأما المشاكل فيمكن توقعها من وراء ذلك (١٠) ٠

ومن ثم فقد غدا موقف سعد زغلول من مناورة القصر واضحا ٠ الا أن ذلك لم يكن في الواقع ليعكس الأبعاد الكاملة لحقيقة العلاقة بين القصر والوزارة الدستورية الأولى ، فالمتتبع لأصول العلاقة بين القصر والوفد قبيل توليه الحكم يمكنه أن يتبين رغبة القصر في احتوائه أو على الأقل مهادنته ، والدلائل على ذلك كثيرة ، فمنها بدء مساعي التوفيق بين القصر وسعد على يدى توفيق نسيم ومحمد سعيد وأحمد مظلوم ، فتمت

---

(٨) Fo : 407/198 No. 22. Same to Same, Jan. 15 1924, Tel. No. 21.

(٩) Fo : 407/198 No. 25 Same to Same, Jan. 18, 1924, Tel No. 24.

(١٠) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٤٧ : ص ٢٧٧٣ ٠

مقابلة بين الملك فؤاد وسعد زغلول في تاسع نوفمبر بعد ظهور نتائج الانتخابات الثلاثينية وتحقق النجاح للوفديين فيها ، وكان المظنون أن سعدا لا يشكل الوزارة ، بل قد يهديها الى توفيق نسيم أو أحمد مظلوم على الأرجح ، أو الى محمد سعيد على احتمال بعيد . وزعمت بعض الصحف الأجنبية أن سعدا لا يقدم على تأليف الوزارة « لأنها مقبرة الشهرة » ولا يستبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظا في مساعي التوفيق (١١) ٠

ومن دلائل التقارب أيضا ما تشير اليه الوثائق البريطانية عن مقابلة جرت بين الملك فؤاد وسعد زغلول ، أكد فيها ولاءه للملك ، واخلاصه لصالح البلاد وامتثل لنصيحة الملك بالكف عن الهجوم على رئيس الوزراء « يحيى ابراهيم » الذى يتمتع برضاء جلالته (١٢) ٠

والأمر الذى لا جدال فيه أن الجانب البريطاني كان يشكل قطاعا عريضا في حسابات القصر السياسية وليس من قبيل المبالغة القول بأن الحركة السياسية للقصر قد تحددت بما يطرأ من تغيرات تعترى السياسة البريطانية ٠ فقد كان انتصار الوفد وهزيمة الأحرار ، أول كسب للحركة الوطنية ، وأول هزيمة للسياسة البريطانية في نطاق تصريح ٢٨ فبراير ، فلم يتحقق لواضعى التصريح أن يحصلوا على معاونة «الرجال ذوى النفوذ» لأن معاونيهم لم يصيروا من ذوى النفوذ ، ولا أمكن للتصريح أن يقويهم على حساب الوفد ، وبذلك فقد التصريح ولو مؤقتا الأداة التى تمكن من تطبيقه لصالح الانجليز وظهر أن نتيجة اعماله ليست مضمونة الكسب على عكس ما كان يؤمل اللنبى (١٣) ٠ الا أنهم قرروا التعاون مع الوفد على اعتبار أنه البديل الوحيد لديكتاتورية القصر ، وراح المندوب السامى يدعم علاقته بسعد زغلول ويحاول أن يبدد اعتقاداته ويشرح له تفصيلا موقف بريطانيا من الدستور ليبدو سعد أقل تشككا عن ذى قبل (١٤) ٠ ومن ناحية أخرى كانت دار المندوب السامى حريصة على ابقاء العلاقة طيبة بين القصر والوفد ، مما دعا دار المندوب السامى الى أن تطلب من وزير خارجيتها أن يباشر نفوذه في لندن لمنع جريدة التيمس من التعريض

---

(١١) عباس العقاد : سعد زغلول (سيرة وتحية) : ص ٤٣١ ٠

(١٢) Fo : 407/197. No. 78. Scott to Curzon, Sept 17, 1923. Tel. : 240. Conf.

(١٣) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار (دراسة في المفاوضات المصرية ــ البريطانية ١٩٢٠ ــ ١٩٢٤) ص : ٧٢ ٠

(١٤) Fo : 407/198. No : 41 , Kerr to curzon, Jan, 27, 1924, Tel, No : 33.

بالعرش والايقاع بينه وبين الوفد ، حيث وصفت تلك الجريدة تولى الوفد للحكم بأنه تهديد للعرش (١٥) ٠

والحقيقة أن لقاء سعد زغلول بالملك فؤاد فى الوزارة الدستورية الاولى قد تم والملك فؤاد على استعداد له بكل خبرة السنين الطويلة التى قضاها فى الحكم والسنين التى قضاها قبله ٠ وهذه الحقيقة تفسر المهارة التى قلب بها الحياة الدستورية ولما تعمر أكثر من عام واحد (١٦) ٠ فقد تولى الملك فؤاد الحكم وهو فى أوائل الشيخوخة فقضى ست سنوات أو سبعا لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية ، فأخطأ الكثيرون فى فهم هذا السكوت وحسبوه ضعفا ولكنه كان فى الحقيقة تدبيرا مقدرا وتأهبا مدخرا (١٧) ٠ ولم يكن فؤاد بدوره على استعداد لأن يقبل أن تنتقل السلطة منه الى القيادة الوفدية وعلى رأسها سعد زغلول لأن ذلك يعنى مجرد احلال ديكتاتورية محل أخرى ، بينما كان سعد والقيادة الوفدية يرون أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية طالما انفرد الملك بالحكم (١٨) ٠ ومن ثم تغدو واضحة أبعاد الخلاف السياسى بين طرفى السلطة وقتئذ ٠

لذا فان ما جرى بينهما من صراع فى تلك الفترة وعقب تولى الوزارة الدستورية للحكم ، صراع فى غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل الحيـاة السياسية فى البلاد اذ كان لابد أن يستخدم كسابقة لتقرير ما اذا كان الملك أو الوزارة ينبغى أن يكون الحاكم الحقيقى للبلاد (١٩) ٠

وكانت الجولة الأولى للصدام ميدانها خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد الى سعد زغلول ومما جـاء فيه « بما لنا فيكم من الثقة فقد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم (٢٠) ٠ وأراد الملك بذلك ألا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارة أو بسلطة الأمة وحقها فى ذلك ، وأراد أن يؤكد أن تولى

---

(١٥) Fo : 407/197. No. 81. scott to curzon, sept, 25 ; 1923. Tel. No. 248. Conf.

(١٦) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر : (١٩١٨ ــ ١٩٣٦) : ص ٤٢٣ ٠

(١٧) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٧٦ ٠

(١٨) Youssef, Amine, Independent Egypt : p. 107.

(١٩) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ ــ ١٩٣٦) : ص ١٢١ ٠

(٢٠) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية : ص ٢٥٣ (نص خطاب الملك فؤاد بتكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة) ٠

الوفد للوزارة انما مرده الى رغبة الملك وارادته دون الأمة · أما عن البيان الوزارى الذى رفعه سعد زغلول الى الملك فيعطى انطباعا كاملا عن نوايا الوزارة السياسية ونهجها المرتقب فى الحكم ، وهناك ثمة دلالات هامة تضمنها هذا البيان ينبغى تسجيلها :

أولا : أن رئيس الوفد قد اعتبر أن وصوله الى الحكم انما جاء نتيجة لثقة الأمة ونوابها وليس وفقا لارادة الملك ، متجاهلا بذلك مضمون خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد ·

ثانيا : ما تبدى من حرص سعد زغلول على أن يوضح أن قبوله للحكم لا يعد بحال اعترافا بأى حالة أو حق سبق أن استنكره الوفد ، الأمر الذى يعنى تأكيده لرفض تصريح ٢٨ فبراير ، وغنى عن البيـان ما يحمله هذا التصريح من أهمية سواء للقصر أو الانجليز ·

ثالثا : حرص رئيس الوفد على تأكيد أهمية الدستور والاعتماد على معاونة البرلمان للوزارة فى تسيير دفة الحكم والادارة دون الاعتماد على تأييد القصر تصريحا أو تلميحا ·

وأخيرا ·· ما بدا من حرصه على نسبة برنامجه الى ارادة البلاد بقوله : « هذا هو بروجرام وزاراتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة » متجاهلا بذلك دور القصر فى الحكم تماما (٢١) ·

وفيما يتعلق بتشكيل وزارة الشعب وما يحمله ذلك من مغزى فان هناك ملاحظتين ينبغى تسجيلهما فى هذا الصدد **أولاهما : أن** الوزارة قد ضمت ثلاثة من الموالين للقصر وهم توفيق نسيم ومظلوم ومحمد سعيد وكلهم معروفون بولائهم للملك وكان اشتراكهم فى الوزارة بمثابة مكافأة لهم عن جهودهم فى تسوية العلاقات بين سعد والقصر ولم يكن اشتراكهم فيها عن تجانس فى الميول والأفكار (٢٢) · **ثانيتهما :** أن سعد زغلول قد تمسك بالقائمة التى تقدم بها الى الملك بالوزراء فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة فى المناصب دون الأشخاص ، ولم يستثن من تلك القاعدة سوى على الشمسى المعروف بولائه للخديو عباس حلمى الثانى ، الأمـر الذى لم يلق اعتراضا من سعد الذى كان تمسكه بقائمة المرشحين انما كان

---

(٢١) المصدر السابق : ص ٢٥٤ (نص خطاب سعد زغلول الى الملك بقبول التكليف) ·
(٢٢) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٣٥ ·

لارساء مبـــدأ دستورى هام وهـــو حق رئيس الوزراء فى اختيـــار الوزراء (٢٣) ٠

الا أن تلك المناورات البسيطة التى جرت بين الوزارة الدستورية والقصر لم تلبث أن انقلبت الى صدام حاد ، وذلك لأن القضية هنا تمس وبشكل جوهرى التعديلات التى سبق أن أدخلها الملك على الدستور ، والتى ظهر حرصه الشديد على التمسك بها ومنها حقه فى تعيين الشيوخ المعينين فى المجلس ٠ وتفصيل ذلك أن خلافا قد قام بين الملك فؤاد وسعد زغلول على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ ، هل هو الملك أو الوزارة القائمة ؟ أما الملك فقد ارتكز على ظاهر (المادة ٧٤) من الدستور والتى تنص على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثـلاثة أخماس البـاقون بالاقتـراع بمقتضى قانون الانتخاب ، وكانت تلك هى وجهة نظر القصر ، أما سعد زغلول فقـد تمسك بالرأى الدستورى السليم وهو أن الملك يباشر سلطاته بواسطة وزرائه كما تقضى بذلك (المادة ٤٨) من الدستور ، وأن مجلس الوزراء هو المهيمن على شئون الدولة ومنها تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وتم الاحتكام فى هذا الصدد الى البارون « فان دى بوش » النائب لدى المحاكم المختلطة وقتئذ وقد جاء رأيه مؤيدا لما ذهب اليه سعد زغلول ورضخ القصر للحكم (٢٤) ٠

ولقد ترتب على هذا الصدام أكثر من حقيقة فى العلاقات بين الطرفين من هذه الحقائق ما بدا من صلابة الوزارة فى التمسك بحقوقها الدستورية خاصة فيما اتصل منها بتفسير ممارسة الملك لسلطاته من خلال الوزارة ، مما سلبه هذه الممارسة كل فعالية ، ومنها أيضا تعميق الشكوك بين الملك الأوتوقراطى والوزارة الدستورية ، ومنها أخيرا أن الملك قد عول على عدم التورط فى نزاعات جديدة طالما بقى الوفد مدعوما بكل ما يتمتع به من تأييد شعبى وطالما استمر البريطانيون فى محاولاتهم معه لاقرار العلاقات المصرية البريطانية ، وذلك أن التورط فى نزاعات جديدة فى مثل هذا الجو لن يترتب عليها الا مزيدا من سلب القصر حقوقا يعتقد

---

(٢٣) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢ : ص ١٦٤ ٠
يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٢٦٦ ــ ٢٦٧ ٠
عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٤٢٢ ــ ٤٢٣ ٠
Youssef, Amine, Op. Cit., p. 117.
(٢٤) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٤٥ ــ ١٤٩ ٠

أنها له (٣٥) • عندئذ بدأت سياسة القصر فى التراجع ، ومحاولة تجنب الصدام الحاد مع الحكومة الدستورية انتظارا لما سوف تتمخض عنه علاقتها بدار المندوب السامى • ذلك أن هذه العلاقة قد حملت تأثيراتها على سياسة القصر وعلاقته بالحكومة الدستورية •

وحدث أن تفجرت الاضطرابات فى السودان ، وكان ما أقدمت عليه الحكومة البريطانية من اجراءات القمع والارهاب ما أدى الى تحرج موقف حكومة سعد زغلول ، فضلا عن تزايد علاقتها سوءا مع الجانب البريطانى (٣٦) • الأمر الذى دفع سعد زغلول الى تقديم استقالته للملك فى ٢٩ يونية ١٩٢٤ الذى رفضها بدوره ذلك انما كان يصدر عن ادراك القصر لأمرين ، **أولهما** : أن قبول استقالة سعد زغلول التى جاءت اثر مطالبته بتحقيق الأمانى القومية للبلاد يجعلها استقالة مشرفة للحكومة وقبولها لن يزيد القصر الا سخطا بين دوائر الرأى العام أو الأحزاب ، **ثانيا** : ادراك الملك فؤاد أن العلاقات بين دار المندوب السامى والحكومة الدستورية لم تصل بعد الى درجة كافية من التدهور يمكن معها بدء العمل لتقويض كيان الوزارة واسقاط هيبتها •

الا أن فشل مفاوضات سعد ـ ماكدونالد فى أكتوبر ١٩٢٤ ، وما تلا ذلك من انهيار جسور التفاهم والثقة بين الوزارة ودار المندوب السامى، قد سوغ للملك فؤاد أن يحسم صراعه مع الوزارة الدستورية • وراح القصر يتحرك فى اتجاهين ، **أولهما** : التقارب مع دار المندوب السامى ومحالفتها ، **ثانيهما** : بدء العمل لاسقاط الحكومة الدستورية وسلبها مقومات بقائها واستمرارها • وفيما يتصل بالاتجاه الأول ، راح الملك فؤاد يتودد للمندوب السامى ويعرض رغبته فى التعاون معه ، ومما لاشك فيه أن ذلك قد صادف قبولا لدى الأخير الذى ابتغى من وراء ذلك أن يشعر سعد بأنه ليس اللاعب الوحيد وانما معه فى الحلبة لاعبون آخرون (٣٧) • ومما هيأ الظروف لهذا التقارب أيضا ما كان من اقتناع بريطانيا وقتئذ بأن حكومة الوفد ليست الحكومة المثلى التى تريدها لكى

---

(٣٥) يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٢٦٩ ــ ٢٧٠ •

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول أحداث السودان انظر عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٦٨ ــ ١٧١ ، مضابط مجلس النواب : مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول : جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤ ،

Crabites, Pierre : The winning of the Sudan : P. 187.

(٣٧) عبد الخالق لاشين : المصدر السابق : ص ٤١٥ •

توقع معها الاتفاق المنشود ، لذا فقد أخذت تتحين الفرصة لتوجيه ضربتها الى حكومة زغلول واطلاق يدها فى مصر والعودة الى الحكم الكرومرى(٢٨)٠

وفيما يتصل بالاتجاه الثانى فقد استهدفت الوزارة لهجوم القصر بغية اسقاط هيبتها وتقويض كيان البنيان الوزارى فتضعف من الداخل ومن ثم تغدو عاجزة عن مواجهة القصر ، ولاسقاط هيبة الوزارة عمد القصر الى تدبير المؤامرات ضدها وبدأت أولاها باضراب طلاب الأزهر فى ٢ نوفمبر عندما طالبوا بتحقيق مطالبهم وأهمها الغاء مدرسة القضـــاء الشرعى ، وكان سعد صاحب الرأى القديم فى انشاء هذه المدرسة التى تخرج القضاة الشرعيين وكان الأزهريون يطالبون بأن تنحصر فيهم وظائف القضاء والتعليم الدينى واللغة العربية ، وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالبهم لتحسين أحوالهم فتالفت لجنة خاصة للنظر فى تلك المطالب ، وكان من بين أعضائها حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وساعد القصر الأيمن ٠ وقد نسى هؤلاء أن أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت فى اجابة تلك المطالب فليست هى صاحبة الرأى الفيصل فى التأخير أو الرفض أو القبول ، الا أن تراخى الحكومة فى نظر تقرير اللجنة قد أثار طلبة الأزهر وخرجت المظاهرات تنادى بحياة الملك « ولا رئيس الا الملك » بعد أن كان نداؤهم المألوف « لا رئيس الا سعد » فعرف من أى ناحية كان الايعاز لهم بالاضراب ، فضلا عن أن هذه المطالب لم تكن لتأخذ شكل الاضراب والمظاهرات لولا ايعاز السراى وتدخلها(٢٩)٠ الى جانب ذلك عمدت السراى الى تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف ، وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة ، والانعام عليه بوشاح دون علم الوزارة وموافقتها ، قد صـدر الأمر الملكى بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وكان نشأت باشا محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة ، فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلا للديوان الملكى مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس ، وفى الوقت نفسه صدرت الغازيتة العسكرية لحـكومة السودان ، وفيها الانعام بأوســمة على بعض الضباط الذين

---

(٢٨) أحمد فؤاد على مصطفى : العلاقات المصرية ـ البريطانية وأثرها على تطور الحركة الوطنية فى مصر : ص ٢١٩ ٠

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٩ ـ ١٨٠ ، عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٥٤ ،

عبد الخالق لاشين : المصدر السابق : ص ٤١٥ ٠

اشتركوا في قمع المظاهرات لمصر في السودان وصدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة (٣٠) ٠

وفيما يتعلق بمحاولة هدم البنيان الوزاري وتقويضه ، فقد ظهر دور القصر في ذلك باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية في منتصف نوفمبر ، وهو معروف بانصياعه لأوامر القصر ، فكانت استقالته ايذانا ببدء المؤامرة لاسقاط الوزارة ، وكان ذلك اثر تفكيرها في اصلاح الدرجات والترقية والتعيين ، وبدا محمد سعيد راغبا في الاستقالة (٣١) ٠ ومن ناحية أخرى فان القصر قد أراد بهذا الدور الذي لعبه في مواجهة الحكومة الدستورية أن يشعر بريطانيا بمدى فاعليته وتأثيره السياسي وأن بمقدوره أن يلعب دورا مؤثرا في توجيه السياسة المصرية على نحو يغري بريطانيا بالتقارب معه ٠ على أي حال فلقد ترتب على مواقف القصر هذه أن قدم سعد زغلول استقالته للملك يوم ١٥ نوفمبر الا أن الملك قد أظهر استياءه وعبر عن ثقته في سعد ورغبته في أن يعدل عن الاستقالة ، وعندما وجد تصميما من سعد على الاستقالة قال : « فلتبق على الأقل الى غدا » (٣٢) ٠ ولقد أراد القصر من هذا التسويف أن يتبين ردود فعل الاستقالة ، فأعلن مجلسي الشيوخ والنواب الثقة في الوزارة ، فضلا عن ذلك فقد اندفعت المظاهرات نحو عابدين تهتف « سعد أو الثورة » مما أسقط معه في يد القصر ، وكان على سعد بعد أن تأكد من سلامة موقفه أن يتجه الى الملك ليقدم له شروطه ويسحب استقالته . ومن تلك الشروط أن تختص الوزارة بالنظر في مسائل الأزهر وتعيينات القصر ومناصب السلك السياسي طبقا للدستور (٣٣) ٠

ومن ناحية أخرى راح سعد زغلول يحاول رأب الصدع الذي أراده القصر في وزارته باستقالة توفيق نسيم ، وعين على الشمسي بدلا منه ، ولذلك التعيين مغزى ، ذلك أن الملك فؤاد قد رفض تعيين على الشمسي في الوزارة عندما كان سعد بصدد تشكيلها في مطلع عام ١٩٢٤ ، بدعوى أن للشمسي ولاء للخديو السابق ، واذعان القصر لهذا التعيين رغم

---

(٣٠) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٨١ ٠

(٣١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الثانية (١٩٢٥) : ص ٧ ، عباس العقاد : المصدر السابق : نفس الصفحة ٠

(٣٢) محمد ابراهيم الجزيري : آثار الزعيم الراحل سعد زغلول (عهد وزارة الشعب) : ص ٣٨٤ ٠

(٣٣) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٥٥ — ٤٥٦ ٠

عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٨١ ٠

اعتراضه فى السابق ، يعطى الانطباع عن حالة الاستسلام التى ركن اليها القصر نتيجة لصدامه الأخير مع سعد زغلول ٠

وكان يظن أنه بعد انتهاء ذلك الصدام ، أن البلاد قد أقبلت على عهد جديد تستقر فيه الحياة النيابية وينتظم الحكم الديمقراطى خلاله ، واذ بحادث مصرع السردار لى ستاك يقع ليحدث انقلابا فى الموقف السياسى حيث نزلت انجلترا الى ميـــدان الصراع بكامل قوتها ضـــد الحكومة الدستورية ٠ وما كان من اقصاء الوزارة الدستورية عن الحكم ، انما كان يعنى بصورة أخرى دخول البلاد مرحلة جديدة من حكم القصر انفرد فيها بكل سلطة فى البلاد بعد أن عصف بالدستور والحياة النيابية فى آن واحد وفى ظل تفاهم ودار المندوب السامى ٠

ويتعين على الباحث أخيرا أن يعرض للعوامل التى انبنى عليهـا موقف القصر أثنـاء تعـامله مع باقى قوى الصراع ابان حادثة مصرع السردار ، من ذلك فقد أدرك الملك فؤاد أنه بمصرع السردار لى ستاك قد وصلت العلاقة بين الحكومة الدستورية والجانب البريطانى الى طريقها المسدود ، فضلا عما اعتور تلك العلاقة من أزمات بين الطرفين على امتداد عهد حكم سعد زغلول ، كان آخرها فشل المفاوضات المصرية ـ البريطانية الأمر الذى زاد من اقتناع السياسة البريطانية بأن ادارة زغلول ليست بالادارة المثلى للتعامل معها ، ومن ثم يجب أن تذهب ٠ ويبدو أن الوضع الداخلى فى مصر عقب اغتيال السردار جد مناسب لتدخل بريطانيا بكل حزم وشدة لتخدم بطريقة غير مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس وزرائه المتعب ، دون أن يكون عليــه ـ أى الملك ـ أى مسـئولية فى ذلك (٣٤) ٠ كذلك لم تعد دار المندوب السامى ـ اثر مصرع السردار ـ تلتزم الحياد ازاء الصراع بين الحكومة الدستورية والقصر ، بل انحازت الى الأخير ، فضلا عن أن هذه الحادثة قد أتاحت الفرصة لبريطـــانيا لتنفيذ سياستها الجديدة ـ والتى تمثلت خطوطها العريضة فى الانذارات المتشددة التى وجهت للحكومة ـ بعد أن تسلم عنان الموقف لديكتاتورية السراى ، مما أوجد للملك الفرصة لكى يشبع شهوته فى حكم البلاد حكما مطلقا استبداديا (٣٥) ٠

ورغم أنه ليس هناك ما يؤكد وجود اتفاق ضمنى بين الملك فؤاد

---

(٣٤) مارسيل كولومب : تطور مصر : ص ٥٥ ٠
(٣٥) أحمد فؤاد على مصطفى : المصدر السابق : ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ ٠

واللورد اللنبى ، ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت الصلة كلية بالتشدد العنيف فى السياسة البريطانية التى أعقبت مصرع السردار ، ويبدو أن بريطانيا كانت متأكدة من أنه بامكانها أن تعتمد على صمت القصر وموافقته على قيامها بتوجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التى كان زعيمها بالنسبة لها خصما صعب المراس ، كما كان بالنسبة للملك رئيس حكومة متشددا يتمسك بروح الدستور ونصه • وكان هذا النصر الذى أحرزته بريطانيا بمثابة انتصار لكل خصوم حزب الأغلبية (٣٦) • فقبض الملك فؤاد على أزمّة السياسة المصرية ووطن العزم على الاستئثار بالسلطة وتحقيق الغاية التى تأهب لها ، لتتولى الوزارة الزيورية الحكم ــ كما سيرد بعد ــ لتدخل البلاد عهدا من الحكم اللا دستورى •

أما وزارة النحاس الثانية (أول يناير ١٩٣٠ ــ ١٩ يونية ١٩٣٠) فقد كانت ثانية الوزارات الدستورية ، وآخر عهد البلاد بهذه الوزارات طيلة حكم الملك فؤاد • وعن خلفية الأحداث التى سبقت تولى الوزارة النحاسية الثانية للحكم ، فان ثمة تغييرات قد حدثت ينبغى الاشارة اليها من ذلك فان اقالة لورد لويد من منصبه واحلال سير بيرسى بدلا منه ، كان يعنى أن بريطانيا قد أدارت ظهرها للملك فؤاد ، أو على أقل تقدير قد تخلت عن مؤازرة الحكم الأوتوقراطى ، وعادت الى حيادها القديم ، وذلك بسبب ما حاق بسياستها من فشل وهى بصدد تأييد حكم القصر من خلال وزارة محمد محمود ، فضلا عن عدم نجاحها فى تسوية العلاقات مع مصر بفشل مفاوضات محمد محمود ــ هندرسن ، فى وقت كانت فيه بريطانيا لا تزال تأمل فى عقد معاهدة مع حكومة تحظى بتأييد البلاد •

على كل حال فلقد جاءت استقالة وزارة محمد محمود الأولى تؤرخ نهاية الانقلاب الدستورى الثانى ، وتلا ذلك تشكيل وزارة عدلى يكن الثالثة فى ١٣ أكتوبر ١٩٢٩ ، وهذه كانت ــ كما يصفها الرافعى ــ انتقال من عهد الحكم الانقلابى الى الحكم الدستورى (٣٧) • واستصدر عدلى مرسوما فى ٣١ أكتوبر لاجراء الانتخابات وانفاذ أحكام الدستور المعطلة وكانت نتيجة الانتخابات ــ كالعادة ــ تحمل فوزا كبيرا للوفد ، الذى كانت عودته للحكم تعنى عودة الدستور والحكم النيابى ، وغنى عن البيان ما كان يحمله ذلك من مصاعب أمام سياسة القصر • ومما لا شك فيه

---

(٣٦) مارسيل كولوسب : المصدر السابق : ص ٥٥ ــ ٥٦ •

(٣٧) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : الطبعة الأولى ص : ٩٦ •

أن هذه الوزارة كانت تشكل امتدادا للوزارة الدستورية الأولى ، وما جرى من صدامات بينها وبين القصر ، قد أعاد الى الأذهان عهد وزارة الشعب ٠

بدأت أولى حلقات الصراع المرتقب بين القصر والوزارة فيما أشار اليه النحاس فى خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة من أنها سوف تعمل على « تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه » (٣٨) ٠ وذلك انما يصدر عن ادراك القيادة الوفدية لحقيقتين ، **الأولى** : أن الانقلاب الدستورى الذى تم على يد وزارة محمد محمود ما كان ليحدث دون موافقة القصر وتأييده ، وأن الأحرار لم يكونوا فى ذلك سوى أدوات للقصر وصنائعه ٠ أما الحقيقة **الثانية** : فتتصل باقتناع القيادة الوفدية بأن بقاءها فى الحكم رهن ببقاء الدستور ، ومن ثم فانه يتعين عليها أن تعمل على ادخال أو تعديل ما تراه مناسبا من تشريعات بغرض صيانته وحمايته من تآمر القصر ، وذلك ما ظهر باسم مشروع « قانون محاكمة الوزراء » ، وذلك بطبيعة الحال لم يكن ليتفق وسياسة القصر وراحت صحيفة الاتحاد ـ لسان حال القصر ـ تهاجم الوزارة النحاسية الثانية ازاء ما اعتزمت عليه ، وراحت تتساءل « هل طريق هذه الصيانة هو أن نعمد الى الدستور فندخل عليه من التغيير والتبديل ما يذهب بقدس هيكله دون أن يكون فى ذلك تحقيق الغرض الذى نراه » (٣٩) ٠ الا أن القصر لم يشأ تصعيد حملته على الوزارة فى تلك الفترة الباكرة من توليها الحكم ، بعد أن أدرك موقف دار المندوب السامى ـ كما مر بنا ـ والتى تأكد حيادها ازاء هذا الصراع فيما كان من تغاضيها عن مسألة اشتراك النقراشى فى الوزارة وهو ممن سبق اتهامهم فى جرائم الاغتيالات السياسية ٠ وتكتفى الوثائق البريطانية فى هذا الصدد بالاشارة الى صعوبة التنبؤ برد الفعل الذى قد ينجم عن هذا التعيين لدى المصريين أو الأجانب على السواء (٤٠) ٠

وعلى أى حال فان شهرين ونصف من عمر الوزارة الذى لم يتجاوز الخمسة شهور ونصف ، قد قضيت فى المفاوضات بين الطرفين ، ثم ان الفترة التى سبقت اجراء المفاوضات أو التى أعقبتها كان الشاغل الأساسى للحياة السياسية فى مصر هو الاستعداد لها أو تقييم الموقف بعد

---

(٣٨) المصدر السابق : ص ١٠٦ ٠

(٣٩) الاتحاد : ٤ يناير ١٩٣٠ ٠

(٤٠) Fo : 407/210 : Loraine to Henderson, Jan, 4, 1930. Desp. No. 12.

اخفاقها (٤١) . ومهما يكن من أمر فقد فشلت المفاوضات ، وعاد النحاس الى مصر ليواجه مصاعب شبيهة بتلك التى واجهها سعد زغلول فى أعقاب فشل مفاوضاته مع ماكدونالد فى أواخر عام ١٩٢٤ . وبدأ القصر يعد عدته لاقصاء الوزارة النحاسية عن الحكم ، فوقع الأحرار الدستوريون عريضة الى الملك فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، يتضرعون فيها اليه « أن يتلافى الأمر بحكمته » ، أو بعبارة أخرى يقيل الوزارة ، واستجابت السراى لهذه العريضة ، وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية لتشل يدها وتضطرها الى الاستقالة (٤٢) . ولعل ما كان من فشل المفاوضات وتدهور العلاقة بين الوزارة النحاسية والجانب البريطانى ما هيأ ظروفا سياسية مناسبة للملك فؤاد كيما ينفذ الى سياسته .

وسرعان ما بدأ الخلاف بين الملك والنحاس ، وهو يتصل هنا بقضيتين ، **الأولى** : مشروع قانون محاكمة الوزراء والذى تضمن نصوصا تقضى بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو تعديله بغير الطريق الدستورى ، وأرسل المشروع بالفعل الى القصر الا أنه وضع فى زوايا الاهمال ، بعد أن رفضت السراى توقيع مرسوم بعرض المشروع على البرلمان ، وكان ذلك بطبيعة الحال تحديا صارخا من الملك للحكومة (٤٣) .

فى نفس الوقت راحت صحف القصر تبرر موقف الملك بأنه رأى عدم صلاحية ذلك التشريع واستخدم حقه الصريح فى رفضه (٤٤) . وحقيقة الأمر أنه لم يكن للملك فؤاد المقدرة على منع أى مشروع لقانون مهما كان تطرفه ما لم يكن واثقا من تعضيد بريطانيا له (٤٥) . ومن جهة أخرى تشير الوثائق البريطانية الى أن دار المندوب السامى لم تكن قادرة على اسداء النصح للملك بقبول المشروع ، وتتنبأ بأن الموقف السياسى فى مصر سوف يتأزم الى حد كبير اذا ما استمرت الحكومة الوفدية فى

---

(٤١) يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٣٤٣ .

(٤٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٠٧ .

(٤٣) أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى ، ص ٢٢٨ والرافعى : المصدر السابق : ص ١٠٨ ،

Marlowe, J. : The Anglo Egyptian Relations, p. 286.

(٤٤) الاتحاد : ١٩ يونية ١٩٣٠ .

(٤٥) Fo : 407/210 : No. 41 : Hoare to Henderson, May, 17, 1930, Desp No. 476.

الضغط لاستصدار القانون (٤٦) . وفى الوقت ذاته تشير الوثائق الى التزام الجانب البريطانى الحياد ازاء الصراع بين الطرفين (٤٧) .

أما القضية **الثانية** : فتتصل باختيار الأشخاص الذين يعينون فى مجلس الشيوخ بدلا من الذين سقطت عضـويتهم من المعينين بالاقتراح الأخير . فقد كان للسراى رأى يخالف الوزارة ، فحذفت أسماء من القائمة التى قدمتها الوزارة وأثبتت محلها أسـماء أخرى ، ووجدت الوزارة أن مثل هذا التدخل لا يتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان (٤٨) . رغم أن تلك المسألة قد سبق حسمها بتحكيم « فان ون بوش » بين سعد زغلول وفؤاد، الذى وجد الفرصة سانحة أمامه لتصـعيد صراعه مع الوزارة النحاسـية الثانية بعد أن أدرك التحول الذى طرأ على السياسة البريطانية اثر فشل المفاوضات .

من جهة أخرى شرع النحاس فى ممارسة الضغط على الملك فؤاد بأن قدم استقالة وزارته فى ١٧ يونيه ١٩٣٠ ، وأرجعها الى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ برنامجهم وفصل أسباب الاستقالة أمام مجلس النواب الذى أجمع على الثقة بالوزارة ، ومما زاد الموقف سوءا ما كان من هجوم النائب ـ عباس العقاد ـ على الملك أثناء انعقـاد المجلس بقوله « فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته (٤٩) .

وفى اطار استمرار الضغط على القصر ، تواترت الأنباء عن اعتزام الجماهير القيـام بمظـاهرة الى قصر عابدين تنطـوى على تأييد الوزارة النحاسية . الا أن الملك فؤاد قبل استقالة الوزارة يوم ١٩ يونيه وبذلك سلب هذه الجماهير ذريعتها للتحرك الى ساحة عابدين (٥٠) . وكان على الملك أن يبرر لدار المندوب السـامى قبوله لاسـتقالة الوزارة النحاسية الثانية ، فتشير الوثائق البريطانية الى مقابلة بين المندوب السامى وتوفيق نسيم ، صرح الأخير فيها بأن الملك قد قرر قبول استقالة النحاس باشا استنادا الى ما يلى :

---

(٤٦) Fo : 407/210 : No. 43 : Loraine to Henderson, June, 2/1930, Tel. No. 248.

(٤٧) Ibid.

(٤٨) أحمد شفيق : الحوليات ، الحولية السابعة (عام ١٩٣٠) ، ص ٦٧٤ .

(٤٩) المصدر السابق : ص ٧٧٤ .

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، نفس الصفحة ، الاهرام : ٢٠ يونية ١٩٣٠ .

(أ) المصلحة القومية للبلاد .

(ب) المحافظة على كرامة « جلالته » .

(جـ) لامكان السيطرة على البلاد وحكمها .

(د) طبقا لمتطلبات الوصول الى اتفاق مع بريطانيا العظمى .

وأضاف نسيم بأن الملك يعتقد أنه من الأفضل أن يوافق على الاستقالة قبل مقابلته للمندوب السامى يوم ١٩ يونيه حتى لا يبدو بحال أن تلك المقابلة قد أثرت على قرار الملك (٥١) . ومن ناحية أخرى فان موقف « الحياد » الذى اتبعته دار المندوب السامى لم يكن يسمح لها بأن تؤثر على قرار الملك رغم عدم اقتناعها بتلك المبررات التى سيقت لتسوغ للقصر قبول استقالة الوزارة (٥٢) .

ومن الخطأ الاعتقاد بأن دار المندوب السامى قد فوجئت باستقالة الوزارة من منصبها ، فمن الثابت أن دار المندوب السامى قد وضعت يدها مبكرا على خمائر الانقلاب الدستورى الذى انتواه القصر ، وذلك عقب فشل المفاوضات حيث كان الملك على وشك البدء فى اجراء الانقلاب للتخلص من الحكومة الوفدية (٥٣) . بل ان ما أشارت اليه هذه الوثائق عن « مغازلة الملك لاسماعيل صدقى » قد تحقق بالفعل عندما صدر المرسوم الملكى لتكليف صدقى بتأليف الوزارة (٥٤) ، وذلك اثر استقالة النحاس . ومن ثم يمكن الافتراض بأن المندوب السامى لم يكن منبت الصلة بمسألة موقف القصر من استقالة النحاس كذلك فان فؤاد لم يكن ليقدم على ذلك الا ازاء تغاضى دار المندوب السامى عن مؤامرات القصر على الوزارة ، بدعوى الحياد ازاء الصراع القائم بين طرفى السلطة .

وكانت استقالة الوزارة النحاسية الثانية ايذانا بنهاية الحكم الدستورى وعودة البلاد مرة أخرى الى الحكم الأوتوقراطى للقصر والانقلاب على الدستور مثلما حدث فى أعقاب استقالة وزارة زغلول .

---

(٥١) Fo, 407/210, No. 61 loraine to Henderson, June, 18, 1930. Tel. No. 277.

(٥٢) Ibid.

(٥٣) Fo : 407/210, No. 39, Hoare to Henderson, May, 19, 1930. Tel, No : 460,

(٥٤) Fo ; 407/210 : No : 38. Hoare to Henderson, May, 9, 1930. Tel. No : 220.

ولعل نجاح الملك فؤاد في اقصـاء الوزارة النحاسية ولما تعمر في الحكم أكثر من خمسة أشهر ونصف لينهض دليلا على تزايد نفوذ القصر وتأثيره في السياسة المصرية بل ان ما تلى ذلك من انقلاب على الدستور واستبداله بآخر ، ليعطى انطباعا كاملا على نوايا القصر ليس نحو الحكم الأوتوقراطي فحسب ، بل وفي توطيد دعائمه بالبلاد واضفاء صبغة شرعية عليه • وكان له ما أراده بالفعل ابان العهد الصدقى • كما سـيرد ذكره بعـد •

ثانيا ـ القصر ووزارات الائتلاف الوفدى :

مما لا شك فيه أن سياسة القصر وما أصابها من تخبط وتناقض ابان ،وزاراتي زيور الأولى والثانية ، ثم ما حدث من انقلاب على الدستور ولم يعمر أكثر من عام ، قد مهد السـبيل لقيام الائتـلاف بين الأحزاب السياسة • فلقد أيقن الأحرار الدستوريون أن وفاقهم مع القصر ـ ابان العهد الزيورى ـ كان أكثر اضرارا بمصالح حزبهم من ديكتاتورية الوفد البرلمانيـة وما كان من طردهم من الوزارة اثر أزمة كتاب « الاسـلام وأصـول الحكم » على نحو مزرى كان باعثا آخـر جعلهم لا يترددون في التقرب الى أعداء الأمس ـ أعنى بهم الوفديين ـ بعد أن أدركوا أنه لا عودة لهم الى الحكم الا بمساعدة الوفد ، الذى أدرك أن تعطيل الدستور انما كان يعنى تعطيله عن ممارسة دوره في الحركة الوطنية ، ولم يكن الحزب الوطنى بأقل شغفا من الحزبين الآخرين ، وبدت أولى مظاهر الائتلاف بين الأحزاب في اجتماع أعضـاء البرلمان في فنـدق الكونتننتال في نوفمبر ١٩٢٥ ، ومن ثم ظهر تماسك الأحزاب ـ على اختلاف نزعاتها ـ في مواجهة ديكتاتورية القصر التى تمثلت في الحكم الزيورى •

ومن ناحية أخرى بدأت الأحداث تسير متفقة ضد سياسة القصر ، ذلك أن اقصاء حسن نشأت بضغط من المندوب السامى ، بعد أن استفحل نفوذه وبما كانت له من صلات مشبوهة بقتلة السردار ، ما كان من شأنه تقليم أظافر القصر وتجريده من أنيابه ، ثم ما كان أخيرا من سقوط وزارة زيور الثانية ذات الصبغة الملكية الخاصة ، مما أصـاب سـياسة القصر بالخذلان •

الى جانب ذلك فان ثمة تطورات أخرى قـد طرأت على السـياسة البريطانية ، وهذه قد حملت تأثيراتهـا المباشرة والتى مهـدت الظروف السياسية لقيام الائتلاف ذلك أن بريطانيا قد رأت أن سلطات الملك فؤاد

التى استحوذ عليها خلال العهد الزيورى قد تفاقمت الى حد كبير. ولما كانت السياسة البريطانية قد بنت خطتها على أساس اقامة نوع من التوازن بين تلك القوى بحيث لا تسمح بطغيان واحدة على الأخرى ، فمن ثم كانت رغبتها فى اقامة ذلك الاتفاق بين الوفد والأحرار الدستوريين **أولا** : للحد من سطوة القصر **وثانيا** : لمحاولة الوصول الى نوع من التفاهم – اذا أمكن – بينها وبين قوى الائتلاف ، الأمر الذى يفسره تراجع بريطانيا عن تأييد وزارة زيور الثانية بعد أن أيقنت عجزها عن « اتمام زواج الوفاق » لافتقار تلك الوزارة للتأييد الشعبى اللازم لتوقيع الاتفاق المنشود ، ومن ثم راحت تشير على سعد زغلول فى صيف ١٩٢٥ من خلال الكثير من الوسطاء – مصريين أو بريطانيين – بضرورة الاتفاق مع الأحرار الدستوريين (٥٥) · ومن ثم فلم تكن بريطانيا بمنأى عن هذا القصر الدستورى الذى أحرزه الأحرار والوفد والذى تمثل فى تشكيل وزارة عدلى يكن فيما بعد ·

ومما لا شك فيه أن الملك فؤاد كان مدركا لطبيعة التغيرات التى طرأت على السياسة البريطانية وبواعثها الحقيقية · الا أنه تظل هناك حقيقة أخرى مؤداها أن الشكوك قد ظللت علاقة الحزبين الرئيسيين فى الائتلاف ، فيبدى الدكتور هيكل تخوفه من عودة الوفد الى سيرته وخصومته الأولى اذا عاد الى الحكم (٥٦) · كذلك يصف سعد زغلول الأحرار بأنهم « قوم ماكرون ولا اخلاص منهم ولا يرضيهم منا الا آن نظهر المذلة وأن يغلبونا على أمرنا (٥٧) · هذه الشكوك المتبادلة لم تكن لتجعل الائتلاف قويا الى الدرجة التى يستطيع فيها أن يعرض ارادته على القصر والانجليز على السواء (٥٨) ·

ولعل أظهر ماحمله الائتلاف من مخاطر للقصر ، ماتمثل فى احتمالات عودة سعد زغلول للحكم ، ولم يكن الجانب البريطانى أقل ادراكا لتلك المخاطر ، ومن ثم كان اتفاق المندوب السامى والملك بألا يصدر المرسوم بدعوة البرلمان بعد ظهور نتائج الانتخابات فى ٢٨ مايو ١٩٢٦ ، الا اذا حصل على تأكيد رسمى من سعد زغلول بألا يتولى الحكم بل يعهد به الى

(٥٥) عبد الخالق لاشين : المصدر السابق : ص ٤٥١ – ٤٥٢ ،
مارسيل كولومب : المصدر السابق : ص ٥٩ – ٦٠ ·
(٥٦) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج١ : ص ٢٤٣ ·
(٥٧) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٥٢ : ص ٢٩٧٣ ·
(٥٨) محمد ذكى عبد القادر : أقدام على الطريق : ص ١٥٩ ·

عدلى باشا (٥٩) • بل ان المندوب السامى قد أرسل الى حكومته بالفعل يطلب تفويضا للتدخل لمنع سعد من تولى الحكم (٦٠) •

والملاحظ أنه على امتداد المسطح الزمنى لهذا الائتلاف وهو نحو عامين ، قد توالت على الحكم ثلاث وزارات كانت ذات أغلبية وفدية وأقلية دستورية واستندت فى الحكم الى برلمان وفدى يؤيدها ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن وزارات الائتلاف انما كانت تشكل امتدادا للوزارات الدستورية فى عدائها للقصر وان كان فى العهود الأخيرة أكثر حدة مما كان عليه ابان عهد وزارات الائتلاف •

وكانت وزارة عدلى يكن الثانية أولى وزارات الائتلاف ، وكان مجيئها للحكم اثر استقالة الوزارة الزيورية الثانية ، بعد أن أجرت الانتخابات بمقتضى قانون الانتخاب المباشر ، وكنتيجة طبيعية لفوز الوفد ، بدت فى الأفق السياسى نذر أزمة مقبلة على البلاد ، لما تردد عن احتمالات تولى سعد زغلول الوزارة • وظهر واضحا أن حكومة قد يرأسها سعد زغلول لن تحظى بثقة الملك أو بريطانيا العظمى(٦١)•ومن ثم اتجهت النوايا الى اختيار من هو أكثر اعتدالا من سعد ليكون على رأس الوزارة • وجرت محاولات من جانب الملك فؤاد والمندوب السامى لاقناع عدلى بتولى الوزارة (٦٢) •

بيد أن تلك المساعى نحو عدلى ، لم تكن لتعنى بحال تأييدا من جانب الملك فؤاد ، الذى لم يكن غائبا عنه أن تلك الوزارة هى نتاج طبيعى للائتلاف ، وأن الوفد هو سندها الحقيقى فى الحكم الأمر الذى يجعلها واجهة ائتلاف وجوهر وفدى ، ومن ثم بات الصراع مع الوزارة أمرا محتما •

وسرعان ما تكشفت نوايا القصر نحو الوزارة . فاتجه سعيه الى تأليب

---

(٥٩) مذكرات الهلباوى : ص ٢٦٨ • Information papers : No 19. Great Britain and Egypt (1914-1951), p. 10.

(٦٠) Youssef, Amin Op. Cit., p. 153, Lloyd, lord, Egypt since cromer Vol. 11 : pp. 161-162.

(٦١) Information Papers, No. : 19, Great Britain and Egypt (1914-1952) p. 16

(٦٢) Fo, 407/202 : No. 58, Lloyd to Chamberlain, June, 5, 1926. Desp No. 274.

الأزهر واثارة جموعه ضد الوزارة القائمة (٦٣) • فأضرب طلبة الأزهر في يناير ١٩٢٧ وذلك اثر رفض حكومة عدلي اجابة مطالبهم والتي تضمنت تبعية المعاهد الدينية لمشايخ الأزهر واصلاح مدرسة القضاء الشرعي ، وقضى مجلس النواب ببطلان الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٧ بالحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية ، واخضاع تبعيتهما لوزارة المعارف (٦٤) • وكان هذا الالغاء بمثابة احباط لمناورة القصر في تحريك الأزهر ضد الوزارة • الا أن صحافة القصر راحت تهاجم الوزارة والبرلمان على موقفهما من مطالب الأزهريين (٦٥) • وكان القصر يبغي من وراء ذلك تعميق أسباب الخلاف بين الوزارة والأزهر وهو السلاح التقليدي الذي اعتاد القصر أن يشهره في وجه خصومه •

وما لبث الصراع بين القصر والوزارة أن انتقل الى داخل البرلمان ، الذي كان قد تعطل نحو عامين ، ومنذ أول دورة أعلن مجلس النواب أن كل المراسيم التي أصدرتها الحكومة السابقة في غيبة البرلمان باطلة ولتفادي ذلك دعا المجلس الوزارة لتقدم مشروع قانون اليه بهدف معاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا لمثل هذه الوسائل • فضلا عن ذلك فقد وجه النواب نقدا عنيفا لمخصصات الرأي التي تضاعفت، ووجه المجلس نظر الملك الى ضخامة مخصصاته ودعاه الى أن يكون القدوة والمثل ، كما أن تشكيل السلك الدبلوماسي والقنصلي ، الذي حرص الملك على اختيار أعضائه بنفسه قد تعرض هو الآخر للنقد أثناء مناقشة ميزانية وزارة الخارجية (٦٦) • ومما لا شك فيه أن ذلك الهجوم المتواتر الذي تعرض له القصر قد ساء الملك فؤاد ، وراحت صحف القصر تهاجم الائتلاف علانية وتعمد الى الوقيعة بين أقطابه فتصف سعد زغلول بأنه يمارس الديكتاتورية داخل البرلمان وتنعى عليه من ناحية أخرى اتصاله بدار المندوب السامي والتفاهم معها مباشرة ، والتسليم لها فيما تطلبه دون أن،

---

(٦٣) Fo. 407/204 : No. 247 : Lloyd to Chamberlain Feb. 8, 1927. Desp. No. 33.

(٦٤) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية • الحولية الرابعة (عام ١٩٢٧) ص ٢٨ – ٢٩ • ٢١٠عل

(٦٥) الاتحاد : ٦ فبراير ١٩٢٧ •

(٦٦) مارسيل كولومب : المصدر السابق : ص ٦٣ – ٦٤ •

يعبأ بالوزارة (٦٧) . ومن ناحية أخرى راح الملك فؤاد يعمل بالوقيعة بين سعد زغلول - بصفته رأس الائتلاف - ولورد لويد ،فيلوح له بأن سعد زغلول بشكل العداء والخطورة لحكومة صاحب الجلالة ويدلل على ذلك بجهود سعد في احياء التنظيمات الطلابية مستثيرا بذلك عداء الجانب البريطاني له (٦٨) .

والواقع أن كلا من الملك فؤاد وسعد قد حرص على اجتذاب المندوب السامي الى جانبه في هذا الصراع (٦٩) . وتلك الحقيقة لم تكن غائبة عن اللورد لويد ، الذي اتجه بدوره الى السيطرة على الصراع الدائر بين القصر وقوى الائتلاف ، والحيلولة دون وصوله الى مرحلة حرجة ، وينهض الدليل على ذلك أنه ازاء اصرار البرلمان والحكومة على اصدار قانون العفو الشامل يقوم المندوب السامي بالضغط على الملك لكي يسحب اعتراضه على مشروع القانون ويوقعه (٧٠) .

وكان حريا بالقصر أن يعيد تقديراته طالما أن السياسة البريطانية وقد انتهجت خطا توفيقيا ازاء الصراع بين طرفي السلطة ، فلم يكن بمقدوره اذن أن يتمادى في صراعه مع قوى الائتلاف منفردا دون مظلة التأييد البريطاني ، وعلى أقل تقدير كان يتعين عليه أن ينظر حتى تتدهور العلاقة بين قوى الائتلاف واللورد لويد ، ومن ثم تتهيأ للقصر ظروف سياسية أكثر مناسبة وذلك مما يشير اليه المندوب السامي في تقرير مفصل له عن اثارة بعض النواب لمسائل حساسة مثل حجم وتسليح الجيش المصري ، ومركز المفتش العام والاعانة التي تدفع لقوة دفاع السودان ، ورأى عدلي أن هذه المسائل من شأنها اثارة أزمة شديدة مع الحكومة البريطانية بل انها قد تؤدي الى تمزيق الائتلاف الذي تقوم عليه الوزارة ، وكان أن اقترح سعد أن يطلب من الملك الاتصال بدار المندوب السامي في هذا الخصوص ، الا أن الملك قد رفض ذلك (٧١) .

---

(٦٧) احمد شفيق : الحوليات الحولية الثالثة (عام ١٩٢٦) : ص ٥٦١ ، الاتحاد ٢٠ يناير ١٩٢٧ .

Lloyd, lord : Egypt since Cromer, V II : p. 179.

(٦٨) Fo : 407/203 : No. 52. Lloyd to Chamberlain : Nov. 17, 1926, Desp No. 462.

(٦٩) Lloyd, lord : Op. Cit., p. 191.

(٧٠) Fo : 407/203 : No. 29, Henderson to Chamberlain, Aug. 30, 1926 Desp No. 385 .

(٧١) FO : 407/204 : No. 19, Lloyd to Chamberlain, April, 27, 1927 Tel.: No. 133.

ومن ناحية أخرى فان ثمة مراسلات تمت بين لورد لويد والحكومة البريطانية عن زيارة قام بها للملك فؤاد لكى يستطلع رأيه فيما اذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصرى ، على نحو ما أثير فى البرلمان فضلا عن وجوب اجراء تخفيض تدريجى فى قوة الجيش المصرى مثل ما هو متبع فى الدول الأخرى وأجاب الملك فؤاد بأنه يتفق فى الرأى ودار المندوب السامى الا أنه يكاد يفقد كل سلطة تقريبا فى ظل هذه الظروف (٧٢) • ومن ثم فقد أراد الملك فؤاد أن يلمح للمندوب السامى بأن الوزارة القائمة تقف حائلا دون انفاذ سياستهما •

وبصورة مفاجئة قدم عدلى يكن استقالة وزارته فى ١٩ أبريل ١٩٢٧ وذلك اثر اعتراض بعض من النواب على اقتراح متضمنا شكرا للحكومة ، مما دفعها الى الاستقالة صونا لكرامتها (٧٣) •

الا أن الوثائق البريطانية من جهة أخرى تشير الى الدوافع الحقيقية التى حدت بعدلى الى الاستقالة والتى ترجع الى خلافات بينه وبين الوفد على بعض من التشريعات مثل قانون العمد وقانون التسليح ، وقوة الجيش المصرى واعانة قوة دفاع السودان ، وراح عدلى يطلب من سعد أن يكبح جماح المتطرفين من رجاله الذين أرادوا تمرير القوانين الخاصة بالجيش المصرى سواء وافقت عليها بريطانيا أو رفضتها وازاء خذلان سعد لعدلى لم ير الأخير بدا من الاستقالة (٧٤) •

ورغم أنه لم يكن للقصر دور ظاهر فى استقالة الوزارة ، الا أنه لا يمكن اغفال ما أثار القصر من مصاعب أمام الوزارة ـ كما مر بنا ـ على نحو عرقل مسيرتها فى الحكم فضلا عن تباين عناصر الائتلاف واختلاف مشاربهم ، وما ظهر من ذلك فى علاقاتهم بالوزارة قد أضعفها بطبيعة الحال فى مواجهة القصر والانجليز ، ومما لا شك فيه أن سقوط وزارة عدلى يكن على هذا النحو قد ساق للقصر غنيمة باردة لم يكن له فيها أدنى فضل ، ومن ناحية أخرى كشف ذلك عن ضعف حقيقى فى بنيان الائتلاف ، الأمر الذى زاد من صلابة القصر فى مواجهة ماتلا وزارة عدلى من وزارات ائتلافية أخرى •

---

(٧٢) اقبال شاة : فؤاد الأول : ص ١٧٨ •

(٧٣) Fo : 407/204 : No. 18 lloyd to Chamberlain, April, 21, 1927, Nos : 131, 132.

(٧٤) FO : 407/204 : No. 19 lloyd to Chamberlain : April, 21, 1927. Tel. No. 133.

ولقد ظهر اتجاه فى القصر ـ اثر استقالة عدلى ـ بتكليف سعد زغلول لتولى الوزارة الجديدة • وفى ٢٠ أبريل قابل توفيق نسيم سعد زغلول وحادثه فى أنه موفد من قبل الملك فؤاد لعرض رياسة الوزارة عليه اذا لم تحل أزمة الوزارة المستقيلة وأن الوزارة الجديدة ستكون دستورية بطبيعة الحال • وأعاد نسيم على سعد زغلول سؤاله فيما اذا كان يقبل تشكيل الوزارة بنفسه أو يشير بأحد غيره أن يؤلفها • وكان رشدى باشا قد اقترح على سعد أن يدعو عدلى لتأليف الوزارة الجديدة على أن تتكون من أعضاء الوزارة المستقيلة وأعضاء آخرين ، فاذا رفض عدلى قبولها فتعرض على ثروت أو يتولاها سعد زغلول ويعين أحد الوزراء نائبا له لظروفه الصحية (٧٥) • وتلك المناورة المكشوفة من جانب القصر ورجاله كانت ترمى الى تحقيق هدفين : أولهما تفويض دعائم الائتلاف ، من ذلك أن وجود سعد زغلول على رأس الحكومة الائتلافية سوف يعطى للائتلاف مظهرا وجوهرا وفديا ، وذلك بطبيعة الحال قد يدفع الأحرار الدستوريين الى الخروج عن الائتلاف ، طالما أن ذلك سوف يفقدهم كيانهم السياسى فيه ، فهم وان كانوا قد قبلوا عدلى أو ثروت على رأس الحكومة فلم يكن لهم أن يقبلوا سعد زغلول بديلا •

أما الهدف الثانى فهو : اغراء القيادة الوفدية بالصراع مع المندوب السامى • فمما لا شك فيه أن حزب الأكثرية سيضطر عاجلا أو آجلا الى الاختيار بين نزاع خطير مع الحكومة البريطانية ، أو العدول عن برنامجه المشهور ، الذى يتضمن رفض تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ رفضا باتا وهذا التصريح قاعدة السياسة البريطانية فى مصر (٧٦) • الا أن تلك المناورات لم يكتب لها سوى الفشل ، ذلك أن موقف دار المندوب السامى من مسألة تولى سعد للوزارة لم يكن قد تغير بعد ، ومن ثم فلم يكن بمقدور الملك فؤاد ـ بغض النظر عن نواياه ـ أن يفرض سعدا على رأس الحكومة الجديدة •

أما سعد زغلول فقد أشار على الملك فؤاد لكى يعهد الى ثروت باشا لتشكيل الوزارة ، ثم كان أن تم الاتفاق على عودة زملائه الذين يشاركونه الحكم فى وزارة عدلى (٧٧) • وسرعان ما بدأت نوايا القصر تتكشف

---

(٧٥) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ـ الحولية الرابعة (عام ١٩٢٧) : ص ٩٦ •

(٧٦) المصدر السابق : ص ١١٨ •

(٧٧) السياسة الأسبوعية : ٧ مايو ١٩٢٧ •

ازاء الوزارة الجديدة ، فتشير الوثائق البريطانية الى مقابلة بين المندوب السامى والملك فؤاد صبيحة يوم تشكيل الوزارة ، هاجم فيها الأخير ثروت ووصفه بأنه « محتال» وأنه نقيض مؤلم لعدلى (٧٨) • بل ان هجوم الملك قد امتد الى النظـام البرلمانى وقال أن ما سـوف تتمخض عنه الأحـداث قريبا سيجعل حكومه صاحب الجلالة تدرك أن الدستور المصرى كان مهزلة مضللة (٧٩) • وتكمن أهمية تلك الوثيقة فى أنها قد كشفت بجلاء حقيقة موقف الملك من الوزارة فى تلك الفترة الباكرة من توليها الحكم •

وداخـل البرلمان بدأت أولى جـولات الصراع بين القصر من ناحية والوزارة وقوى الائتلاف من ناحية أخرى• من ذلك أن مجلسى البرلمان قاما ببحث مشروع القـانون الخاص بتنظيم سـلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين ، وتضمن المشروع أن استعمال الملك سلطته فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية بواسطة رئيس مجلس الوزراء ، وعلى ذلك يكون تعيين شيخ الأزهر بناء على ما يعرضـه رئيس مجلس الوزراء ،ويسرى هذا على تعيين الرؤساء الدينيين الآخرين والمسائل المتعلقة بالأديان المسموح بها • كما تصدر ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية بقانون ويتبع فيها الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامى (٨٠) • وكان عرض مثل تلك المسـائل فى البرلمان ، انما كان يصدر عن سـياسة للوفد وقوى الائتلاف الأخرى ، اسـتهدفت تقليص سلطة الملك على الأزهر والمعاهد الدينية • وانبرت جريدة البلاغ الوفدية تدافع عن هذا المشروع بدعوى أن هذه المعاهد كانت تحت سـلطة حكام مصر أساسا سواء كانوا سلاطين أو ولاة ، أو ملوكا ، ولم يكن للوزارة رأى الا ما يراه الحاكم •• وأن هذا القانون من شأنه أن ينظم سلطة الملك على الأزهر ويخضع ارادته للبرلمان (٨١) •

وراحت المتاعب تترى من البرلمان لتزيد العلاقة سوءا بين الملك فؤاد والوزارة فأثار النواب مسألة مخصصات ديوان جلالة الملك وتناولوها بالمناقشة وبدرت من المجلس اقتراحات جريئة منها الغاء ما يراه المجلس مما لا يتفق مع الحاجة واقتراح آخر بأن يراعى الاقتصاد فى النفقات

---

(٧٨) Fo ; 207/204 ; No. 25, lloyd to Chanberlain, April, 25, 19 1927. Tel No. 145.

(٧٩) Ibid.

(٨٠) مضابط مجلس الشيوخ • جلسة ٢٣ مايو ١٩٢٧ •

(٨١) البلاغ الاسبوعى : ٦ مايو ١٩٢٧ ، مذكرات الشيخ الظواهرى : ص ٤٠ •

فى ميزانية العام المقبل وثالث بأن تضاف أعمال السراى الى احدى الوزارات المسئولة ولتكن وزارة الأشغال (٨٢) وكان من الطبيعى أن تثير تلك المناقشات حفيظة الملك الذى أظهر استياءه من رئيس الوزراء لعدم احكام قبضته على البرلمان .. وحذره من أنه لن يتحمل أية اهانة أخرى من البرلمان (٨٣) . الا أن ذلك لم يثن جريدة السياسة عن الهجوم على الملك ازاء تدخله فى تعيين القضاة فكتبت مقالا بعنوان « يجب وضع حد لهذه التدخلات والا كان الدستور حبرا على ورق » ذكرت فيه أن وزير الحقانية قد وضع الحركة القضائية الشرعية قبل قيامه بالاجازة ولم يبق الا استصدار المرسوم الملكى ، غير أن هذا المرسوم لم يصدر لأن جلالة الملك رغب فى اجراء تغيير فيها بأن يتولى منصب العضوية فى المحكمة الشرعية العليا رئيس محكمة مصر الابتدائية الذى كان قبل ذلك اماما لجلالته فى حين أن وزير الحقانية اختار لهذا المنصب آخر أولى من الأول لعدة اعتبارات ، ووصفت « السياسة » تدخل الملك بأنه اجراء غير دستورى (٨٤) . وازاء تلك الهجمات المتواترة من قبل البرلمان عمد القصر الى التراجع . ومن ناحية أخرى فقد بدأت العلاقة بين الوزارة والمندوب السامى فى التدهور ، الأمر الذى خلق ظروفا سياسية أكثر ملاءمة للقصر كيما يعاود هجومه على الوزارة بغية اسقاطها ، فحدث أن لجنة الحربية فى مجلس النواب اقترحت عند نظرها لميزانية الجيش ، الغاء منصب السردار سبنكس باشا لتنافيه مع مسئولية الوزير أمام البرلمان ، وتحسين أسلحة الجيش وأدواته وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون سبنكس باشا عضوا فيه على مثال مجلس الجيش الانجليزى ، فاتصل نبأ هذه الاقتراحات بدار المندوب السامى « اللورد جورج لويد » فاعتبر ذلك تحديا لسلطة بريطانيا الحربية فى مصر ، فقابل الملك وتبودلت بينه وبين ثروت المقابلات ثم قدم مذكرة للحكومة المصرية يشرح فيها وجهة النظر البريطانية وتتلخص هذه المذكرة فى أن أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذى منع تدخل أية دولة أجنبية فى شئون مصر ، يجعل لانجلترا حق الاشراف على الجيش المصرى ورد ثروت باشا بانه كان من الذين اشتغلوا فى جميع أدوار تصريح ٢٨ فبراير ولم ترد مسألة الجيش المصرى البتة فى أى نص

---

(٨٢) السياسة الأسبوعية : ٢١ مايو ١٩٢٧ .

(٨٣) Fo : 407/204 : No. 43 lloyd to Chamberlain, May, 19, 1927, Desp No. 192.

(٨٤) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٥١٣ .

منه ولهذا السبب ترى الحكومة المصرية أن هذه المسألة من المسائل الخاصة بها ، فلم ترتح بريطانيا الى هذا الرد ، ولم يتزحزح ثروت باشا عن موقفه فأرسلت بريطانيا ثلاث بوارج الى المياه المصرية بقصد التهديد (٨٥) • الا أن حكومة ثروت أحنت رأسها للعاصفة وقبلت تجديد تعيين سبنكس مفتشا عاما للجيش المصرى لمدة ثلاث سنوات مع منحه رتبة فريق (٨٦) •

واعتبر القصر ذلك الصدام الذى جرى بين وزارة ثروت ودار المندوب السامى بمثابة اشارة لبدء العمل ضد الوزارة • فعندما اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة الى أوروبا لم يقم بتعيين نائب له يقوم بأعباء الملك فترة غيابه وذلك بطبيعة الحال كان يعنى عدم امكان عرض مشروعات القوانين على البرلمان طالما لم يصدر بها مرسوم ملكى وبالتالى تعطيل البرلمان عن ممارسة دوره فى وجود الملك خارج البلاد ، ومن ناحية أخرى رفض الملك فؤاد أن يصطحب معه رئيس وزرائه ، لانجلترا ، بدعوى أن زيارة الملك غير رسمية ، وفى نفس الوقت كانت اللجنة المالية لمجلس النواب تناقش اعتماد مبلغ عشرين ألف جنيه لنفقات الرحلة (٨٧) • الا أن سعد زغلول رفض ومن ورائه مجلس النواب فتح اعتماد لنفقات رحلة الملك الا اذا صحب رئيس وزرائه ، وانتهت الأزمة بموافقة الملك على اصطحاب ثروت (٨٨) ، بعد أن بعث المندوب السامى بالمستر هندرسون الى الملك فؤاد فى الاسكندرية يشرح له الأسباب التى تجعل من المرغوب فيه أن يصحب معه رئيس وزرائه (٨٩) • وكانت بريطانيا تمهد السبل للتفاوض مع ثروت بغية الوصول الى اتفاق الا أن حدثين متتاليين كان من شأن وقوعهما حدوث تغييرات جذرية فى الموقف السياسى **أولهما** : وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وقد ترتب على ذلك الحادث اهتزاز الائتلاف الوزارى ذلك أن الدور الذى لعبه سعد فى الحفاظ على الائتلاف ورعايته ، لم يتمكن خليفته من القيام به ، كذلك فان تلك الارادة التى

---

(٨٥) اسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٣٦ (لمزيد من التفاصيل عن أصول أزمة الجيش وتطورها أنظر عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٦٢٢ – ٦٣٠ ، محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٢٧٠ – ٢٧٢ ، الفصلين ١٢ ، ١٣ من كتاب lloyd, Egypt since cromer, Vol. 11

(٨٦) أنظر مارسيل كوموب : المصدر السابق : ص ٦٦ •

(٨٧) البلاغ الأسبوعى : ٢٧ مايو ١٩٢٧ •

(٨٨) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج١ : ص ٢٧٦ ، Youssef, Amin, Op. Cit., p. 151.

(٨٩) Fo : 407/204. No : lloyd to Chamberlain, June, 19, 1927. Desp No. 277.

كانت تمكن سعد من كبح جماح « الجناح المتطرف » من الوفد لم يكن خليفته يملكها (٩٠) · فى نفس الوقت كانت بريطانيا تحاول الامساك بأزمة الموقف ، فتظهر خشيتها من أن الملك فؤاد بأفقه الضيق وقلة تدبيره قد يفقد تلك الفرصة العظيمة التى أتيحت له بوفاة سعد زغلول أملا فى أن يدعم موقفه ونفوذه فى البلاد ، خاصة وأن ضعف شعبية الملك فؤاد فى مصر بمثابة عقب أمام السياسة البريطانية (٩١) · وحقيقة الأمر أن فؤادا لم يكن يستطع أن يلعب دور الشريك القوى للسياسة البريطانية آنذاك ، بعد الفشل الذى منى به من جراء الصراع المتواتر مع قوى الائتلاف ، ثم ان ابتعاده فى أوروبا عن معترك السياسة المصرية قد سلبه كل فعالية حقيقية تمكنه من القيام بمثل هذا الدور ·

أما الحادث **الثانى** فقد كان فشل مفاوضات ثروت تشمبرلين ، وكان بدوره مجالا آخر للسياسة البريطانية كى تنفذ الى أغراضها ، فما كان من بريطانيا الا أن شرعت فى الضغط على ثروت لكى يسرع بعرض المعاهدة على وزرائه وتوقيعها · رغم أن عددا من القضايا لم يكن تم الاتفاق عليها ، وكان من الطبيعى أن يرفضها النحاس والوزراء ، لأنها لا تتفق وسيادة البلاد ، وراحت بريطانيا تعمد الى الخدع والتمويه عن هدفها الأصيل وهو اقصاء ثروت ـ بعد ما تبينت بدء تصدع الائتلاف ـ وذلك بأن راحت تحمل النحاس مغبة عدم قبول المعاهدة · وازاء تحرج موقف ثروت بادر بتقديم استقالته لكى يتحقق لبريطانيا هدفا آخر وهو مواجهة الزعامة الوفدية الجديدة (٩٢) ·

واثر استقالة ثروت بدت اتجاهات السياسة البريطانية تخدم قضية القصر فى صراعه ضد الائتلاف ـ ولو بصورة غير مباشرة ـ فتشير الوثائق البريطانية عن استعداد دار المندوب السامى لأن تمنح تأييدها المطلق لأى وزير جديد يؤيد المعاهدة (٩٣) · فى نفس الوقت لم يكن أمام الملك فؤاد ـ طبقا للدستور ـ سوى أن يرسل الى النحاس ـ كزعيم

---

(٩٠) يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٣٠٩ ·

(٩١) Fo : 407/205 : No : 15. Henderson to Chamberlain, August, 31, 1927. Tel. No. 329.

(٩٢) Fo : 407/206 : No. 33 lloyd to Chamberlain, March, 5, 1928 Tel : No. 144.

(٩٣) Ibid.

للأغلبية فى البرلمان ــ يدعوه لتشكيل الوزارة . كما صرح بذلك الملك فؤاد للمندوب السامى (٩٤) ·

والواقع أنه لم يكن غائبا عن الملك فؤاد أن النحاس الذى رفض نتائج مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين وهو خارج الحكم ، وكان ليقبل اقرار تلك النتائج وهو فى الحكم · الأمر الذى سيضطره الى صدام خطير مع الجانب البريطانى ، وذلك من شأنه كشف العجز الحقيقى للائتلاف ، فضلا عن تعميق أسباب الخلاف بين أقطابه ، على نحو يسوغ للقصر الاجهاز عليه وتقويضه ·

وبدأت الأحداث تسير بالفعل متفقة وسياسة القصر ، فحدث أن أثيرت أزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات فى عهد الوزارة النحاسية · وواقع الأمر أن أصول هذه الأزمة ترتد الى عهد وزارة ثروت الثانية المستقيلة ، عندما أرسلت بريطانيا اليها مذكرة فى ٤ مارس ــ قبيل استقالتها مباشرة ــ واصطدمت الوزارة النحاسية بتلك المذكرة اثر توليها الحكم ، وازاء رفضها لما جاء بالمذكرة باعتبارها نوعا من التدخل الأجنبى فى شئون التشريع · فما كان من بريطانيا الا أن أرسلت مذكرة أخرى فى ٤ أبريل للوزارة أكدت فيها على حقوق بريطانيا فى البلاد بمقتضى التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير (٩٥) · على ان ذلك الصدام الذى جرى بين الوزارة ودار المندوب السامى بشأن مشروع قانون الاجتماعات قد سوغ للملك فؤاد أن يعمد الى مداهنة دار المندوب السامى ويشرع فى الوساطة بينها وبين النحاس ــ رغم تأييد فؤاد لموقف اللورد لويد ــ فيرسل الى رئيس الوزراء اثنين من زملائه أملا فى اقناعه بسحب المشروع ، وراح الملك فؤاد فى الوقت نفسه يبدى تشككه فى أن يعمل النحاس بصورة ودية مع دار المندوب السامى (٩٦) · ومن ناحية أخرى فان النحاس أبدى استعداده للتفكير فى التغاضى عن هذا المشروع حتى شهر نوفمبر فى مقابل أن يحصل على ضمان من بريطانيا بألا تتدخل بازاء الموافقة عليه عقب انتهاء تلك الفترة (٩٧) · الا أن المندوب السامى

---

(٩٤) أحمد شفيق حوليات مصر السياسية : الحولية الخامسة (١٩٢٨) ص ٣٦٠ ــ ٣٦١ عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ٦٦٩ ــ ٦٧١ ·

(٩٥) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٢ : ص ٣٥ ·

(٩٦) Fo : 407/206 : No. 71, Lloyd to Chamberlain, April, 9, 1928 Tel. No. 211.

(٩٧) Fo : 407/206 : No. 89 : Lloyd to Chamberlain, April, 29, 1928, Tel. : No. 253.

حسم المسألة وأرسل مذكرة الى النحاس فى ٢٩ أبريل يطلب فيها منع عرض المشروع وتأكيدا كتابيا بألا يستمر فى نظره واذا لم يصل هذا التأكيد قبل الساعة السابعة مساء ٢ مايو فان حكومة صاحب الجلالة تعتبر نفسها حرة في اتخاذ ما تراه من تدابير • وقد تمخض عن ذلك اجابة مرضية من الحكومة المصرية بأنها ترغب فى التفاهم الودى مع بريطانيا وسوف تؤجل من جانبها التفكير فى مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم للبرلمان (٩٨) • وبذلك استطاعت الوزارة أن تجتاز الأزمة التى فجرها مشروع قانون الاجتماعات •

تبقى بعد ذلك نتائج هامة ترتبت على هذا الصدام ، منها زيادة التقارب بين القصر ودار المندوب السامي بفضل ما أظهره فؤاد من تأييد لموقف بريطانيا ، ثم ما كان من مساعيه فى الظاهر لحل الأزمة ومنها أيضا تعميق الشكوك بين المندوب السامي والوزارة النحاسية بعد أن أوضحت « نواياها غير الودية » نحو الجانب البريطانى • ومنها أخيرا بدء تصدع الائتلاف بعد أن تصور الأحرار أن الفرصة قد غدت سانحة لانتزاع زعامة الائتلاف باستغلال ضعف الزعامة الجديدة ، فكان لموقف النحاس ازاء الأزمة ما بدد آمالهم • والأمر الذى لا جدال فيه أن هذه النتائج جاءت فى جملتها لتخدم قضية القصر لا فى صراعه ضد الوزارة النحاسية فحسب ، بل وضد قوى الائتلاف مجتمعة •

وكان من الطبيعي أن يستثمر الملك فؤاد تلك النتائج لصالحه لتدخل سياسة القصر ضد الائتلاف حيز التنفيذ ، فيقول المندوب السامى فى تقرير له عن مقابلة مع « محمد محمود وزير المالية » أن الملك فؤاد قد أخبر محمد محمود بعزمه على اقصاء الوزارة الحالية خلال الأسابيع القليلة القادمة ، وأن الملك سوف يدعو محمد محمود الى تشكيل الحكومة الجديدة • وأن الشكوك تساور الملك في أن النحاس قد يرغم من قبل المتطرفين على أن يحيى قانون الاجتماعات فى نوفمبر ، وأن أزمة حادة سوف تحدث مع بريطانيا ، والملك يضع كل ذلك فى الحسبان (٩٩) • فضلا عن ذلك فقد كان الملك نفسه قلقا الى حد كبير من الصراع المرتقب بينه وبين الوفد ، والذى كان الوفد ينشد من ورائه حرمان الملك من كل

---

(٩٨) Information papers · No. 19, Great Britain and Egypt (1914-1952) P. 20, little Tom, Egypt ; p. 146.

(٩٩) Fo : 407/206. No. 110. Lloyd to Chamberlain, May, 28, 1928. Desp No. 290.

نفوذ لعرقلة مرور التشريع .. وأن وزير المالية يرى أن الملك محقا فيما ذهب اليه ، وان الموقف الحرج الذى وضع فيه الملك أفقده كل البدائل (١٠٠) . وتكمن قيمة هذا التقرير أساسا فى أنه قد أوضح الأبعاد الرئيسية لسياسة القصر فى تلك الفترة ففيما يتصل بالائتلاف كان على القصر أن ينتزع أحد قطبيه الرئيسيين ، وبدا ـ الأحرار الدستوريون ـ كالعادة أكثر استجابة له فى ذلك ، وفيما يتعلق بدار المندوب السامى ، فقد أراد الملك فؤاد ـ عن عمد ـ أن تضع يدها على خمائر سياسته ، لأنه كان ينشد تأييدها فيما اعتزم الاقدام عليه ، أو ضمان حيادها على أقل تقدير ، وبالفعل قدم محمد محمود استقالته للملك يوم ٤ مايو ، الا أن الملك طلب ارجاءها ريثما يتمكن من خلق ظروف أكثر مناسبة لاقصاء الوزارة النحاسية . وكان أن تفجرت فضيحة وثائق سيف الدين وكانت الفرصة ذهبية للقصر حيث تهيأت الظروف لهدم كيان الوزارة (١٠١) على الرغم من انه ثبت فيما بعد سلامة موقف النحاس .

قدم محمد محمود استقالته مرة أخرى وكانت تلك الخطوة الأولى لانتزاع الأحرار الدستوريين من الائتلاف ، وايذانا بانفاذ الانقلاب ، ففى ١٩ يونية استقال جعفر ولى باشا وهو من الأحرار الدستوريين وفى ٢١ يونية استقال أحمد خشبة وزير الحقانية وفى ٢٤ يونية استقال ابراهيم فهمى كريم بك وزير الأشغال وكان وزيرا مستقلا (١٠٢) . ودلت تلك الاستقالات بما لا يدع مجالا للشك أن ثمة اتفاقا بين هؤلاء بعضهم ببعض من ناحية وبينهم وبين القصر من ناحية أخرى فيما تأكد من تعيينهم جميعا فى الوزارة التالية (١٠٣) : أما عن الجانب البريطانى فقد التزم جانب الحياد ازاء الأزمات (١٠٤) ، ولقد استغل الملك فؤاد حياد الجانب البريطانى وتحرج موقف الوزارة ازاء تلك الأزمات المتعاقبة التى أحاقت بها ، فأقالها فى ٢٥ يونية وبنى قرار الاقالة على أن الائتلاف

---

(١٠٠) Ibid.

(١٠١) مزيد من التفاصيل عن فضيحة وثائق سيف الدين : أنظر الرافعى : المصدر السابق : ص ٤٦ ـ ٤٧ ، أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٥١٨ وما بعدها .

(١٠٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٤٦ .

(١٠٣) يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٣١٧ .

(١٠٤) FO : 407/206. No. 125. Lloyd to Chamberlain, June, 19, 1928. Tel. : No. 318

الذى قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع شديد (١٠٥) ، وبنجاح القصر فى اقالة الوزارة النحاسية الأولى وهى حائزة لثقة الأمة ونوابها ، قد أرخ نهاية لعهد الائتلاف ووزارته ، وكان ذلك يحمل أيضا دلالات قوية على تعاظم قوة التأثير السياسى للقصر فى ذلك الوقت .

ثالثا : القصر ووزارات الأقلية :

تسجل حادثة مصرع السردار البداية الحقيقية لحكم القصر وانفراده بالسلطة بعد ذلك الصدام الذى جرى بين القصر ودار المندوب السامى من ناحية والقوى الوطنية التى أجليت عن موقعها بالسلطة اثر الحادثة من ناحية أخرى .

وبطبيعة الحال فان عودة القوى الوطنية للحكم أمرا لم يكن واردا فى حسابات كل من الملك فؤاد أو المندوب السامى على السواء . فضلا عن ذلك فان النتائج التى ترتبت على حادثة مصرع السردار انما جاءت لتخدم قضية حكم القصر الأوتوقراطى ، ومن ثم كان عليه أن يبادر بتقديم « البديل المقبول » لوزارة سعد زغلول ، بمعنى آخر كان على القصر اعداد « وزارة مناسبة » تتعامل مع الانذارات البريطانية التى لم تستجب لها وزارة سعد زغلول ، بصورة يمكن معها استقطاب غضب الجانب البريطانى .

واتجهت نوايا القصر بالفعل لتعيين أحمد زيور رئيسا للوزارة ، وكان زيور هذا يحظى برضاء القصر ودار المندوب السامى على السواء ، فضلا عن أنه كان فى نظر الناس وفديا ، وضمت وزارته عددا من الوفديين حتى اعتبرها البعض أنها استمرار « للوزارة الدستورية الأولى » (١٠٦) . الا أن الوزارة ما لبثت أن تخلصت من العناصر الوفدية اثر استقالة الوزيرين الوفديين منها احتجاجا على تسليم الحكومة بالمطالب البريطانية، وأضحت الوزارة تضم عناصر فى غالبيتها موالية للقصر ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن حكم البلاد قد استقام للملك فؤاد من خلال « وزارة ملكية خالصة » .

---

(١٠٥) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد العادى الثالث : الجلسة الخامسة والثمانين : ٢٥ يونية ١٩٢٨ .

(١٠٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٢١١ .

واتضح عزم القصر على تدعيم مسيرته نحو الحكم ، فيما قام به حسن نشأت وكيل الديوان الملكى من انشاء حزب الاتحاد فى مطلع عام ١٩٢٥ • وأصبح هذا الحزب معقلا للعناصر المعروفة بولائها للقصر فضلا عن عدائها للوفد • ويبدو أن نشأت باشا قد أراد أن يحقق من انشاء هذا الحزب هدفين : **أولهما** سلبى وهو تحطيم الوفد من الداخل وذلك عن طريق اجتذاب عدد من أنصاره الى الحزب الجديد ، **وثانيهما** : أن يكون للقصر قوة سياسية منظمة ذات طابع محافظ يمكن استخدامها فى تنفيذ سياسته (١٠٧) • وبمعنى آخر فقد اعتزم القصر النزول الى ميدان الصراع الحزبى ، فضلا عن المشاركة فى الحكم عن طريق حزب من صنائعه •

ومن ناحية أخرى فقد تعددت مظاهر تدخل القصر فى شئون الحكم والادارة فقد ادعى نشأت لنفسه حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، وراح يعارض الوزارة بل ويرفض قراراتهم اذا كانت لا تتمشى مع ما يدعى أنها رغبات الملك • وكان أعضاء المجلس يعلمون أن ما يفعله نشأت اجراء غير دستورى لأنه ليس هناك نص يخول لنائب رئيس الديوان الملكى حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، ولكن لما كانت الوزارة بأسرها فى انعقاد غير قانونى وقد أوقفت الحكم الدستورى ، كان عليها أن تبتلع كبرياءها وغضبها وتصبر على استبداد نشأت ثمنا للتأييد الملكى لها (١٠٨) • فضلا عن ذلك فقد أصبح القصر هو مصـدر التعيينات فى جميع دوائر الحكومة وبخاصة فى وظائف السلك السياسى التى لم تكن تصدر الا بوحى منه • وكانت هذه التعيينات هى وسيلة القصر فى مكافأة أنصاره فملئت الوظائف بالمحاسيب والوصوليين (١٠٩) • وحدث أن اتفق الرأى بين الحكومة والسراى على أن يدخل صـدقى باشا الوزارة وأن تسند اليه وزارة الداخلية ، فقد أراد زيور — بعد أن أدرك عجزه — أن يدعم حكومته بشخصية قوية تستطيع أن تساهم فى تحمل مسئولية التغيرات الجديدة التى يريد ادخالها على نظام الحكم فى البلاد ، وأراد فؤاد أن يتخذ من صـدقى باشا وسيلة لتدعيم ديكتاتوريته والتنكيل بسعد وبرجوازيته واحداث الانقلاب الدستورى الأول (١١٠) •

---

(١٠٧) على الدين هلال : المصدر السابق : ص ٢١٠ — ٢١١ ،
يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ : ص ٦٧ •
(١٠٨) عفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ١٣٣ •
(١٠٩) أحمد شفيق : الحوليات : الحولية الثانية (١٩٢٥) : ص ٣٧٤ — ٣٧٧ ، ص ٤٠٦ •
(١١٠) أحمد فؤاد على مصطفى : المصدر السابق : ص ٢٥٠

وفي عهد وزارة زيور الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ ـ ٧ يونية ١٩٢٦) استطاع القصر أن يجتذب الأحرار الدستوريين الى صفوفها جنبا الى جنب مع الاتحاديين ، وفيما يتعلق باشراك الأحرار فى الحكم ، فيمكن أن يعد بحق من أعمال المهارة السياسية التى تحتسب للملك فؤاد ، فلقد أراد أن يحقق من وراء ذلك هدفين : **أولهما** : أن يحظى بتأييد المندوب السامى وذلك بتمثيل حلفائه التقليديين فى الحكم ، **ثانيهما** : أن ذلك من شأنه اجهاض دعاوى الأحرار فى الدفاع عن الدستور على نحو جعلهم يشتركون فى الانقلاب عليه وهم واضعوه ، والحق أن فؤادا قد استطاع أن يحقق الهدفين معا . وراحت صحف القصر تدافع عن الوزارة الجديدة وتصف الخروج عليها بأنه « خروج على جلالة الملك ، والتحريض عليها تحريضا على جلالته » (١١١) . الا أن ذلك لم يكن ينفى أن الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة كان أشبه ما يكون بزواج مؤقت ، مما دعا صحيفة المقطم أن تضن بوصف الوزارة الجديدة بالائتلافية فتقول « فالوزارة الجديدة والحالة هذه ليست وزارة ائتلافية ولكنها وزارة فئة من الأحزاب كوزارة « بوانكاريه » أو وزارة « هريو » فى فرنسا » (١١٢) .

والواقع أن الائتلاف الذى جرى بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين فى ظل العرش قد أحاطت به الشكوك منذ البداية ، فيعبر الدكتور هيكل عن ذلك بقوله : « اما أن ينزع الحكم من سعد عن طريق الانجليز واما أن يرضى خصوم سعد بذلك ، وأن ينتهزوها فرصة للوثوب الى الحكم فذلك ما يجعلنى فى ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع فى تحقيقه » (١١٣) .

وبدت بوادر تصدع هذا الائتلاف بالفعل فيما كتبته جريدة الاتحاد من أن « الاتحاديين يبررون تأليف حزبهم باتهام الأحرار الدستوريين بأنهم منبوذون من أهل هذا القطر جميعا ، وانهم لا يقوون على شىء ما ، فالدستوريون فى نظر الاتحاديين منبوذون وهذا صحيح والاتحاديون فى نظر الدستوريين رجعيون وهذا صحيح (١١٤) .

على أن هذا التحالف غير المقدس الذى قام على أنقاض الدستور ،

---

(١١١) الاتحاد : ٢ ابريل ١٩٢٥ .
(١١٢) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٣٠٦ .
(١١٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ٢١٤ .
(١١٤) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٥٧٣ .

كان حريا به أن تتعثر مسيرته فى الحكم وذلك بسبب ما ظهر من تعارض فى اتجاهات حزبى الائتلاف الرئيسيين • أضف الى ذلك أن الملك فؤاد قد بدا راغبا فى التخلص من وجود الأحرار فى الحكم ، وتشير الوثائق البريطانية الى أن الملك فؤاد سوف ينتهز اضطلاع يحيى ابراهيم برئاسة الوزارة أثناء غياب زيور فى الخارج لكى يضاعف جهوده ويقر سيادته المطلقة على الوزارة (١١٥) • لذلك عمد نشأت الى اثارة مكيدة مستهدفة الأحرار الدستوريين تركزت حول كتاب جدلى صدر للشيخ على عبد الرازق وهو « الاسلام وأصول الحكم » تعرض فيه كاتبه للخلافة وراح يدلل على أنها لاتحمل أى مضمون دينى ، ولا تتصل بأصول الاسلام فى شىء (١١٦) • والقيمة الحقيقية لهذا الكتاب ، انما تكمن فى توقيت صدوره ، ذلك أن جهود القصر المستمرة فى الدعوة للخلافة قد تمخضت عن مؤتمر عقد فى القاهرة عام ١٩٢٦ للبحث فى شئون الخلافة ، ولم يكن لذلك المؤتمر نصيب سوى الفشل ، ومن ثم غاضت آمال فؤاد فى الخلافة ، وكان صدور مؤلف الشيخ على عبد الرازق ـ وأسرته من زعامات حزب الأحرار القوية ـ كان يعنى فشلا آخر للدعوة الى الخلافة ، مما أثار حفيظة القصر على الأحرار • وراح الملك فؤاد ـ بتحريض نشأت باشا ـ يدفع الأمور الى الهاوية ويعجل بالأزمة على نحو يتفق ومخططهما (١١٧) • وانتهت الأزمة باقامة عبد العزيز فهمى وزير الحقانية وزعيم حزب الأحرار وتلا ذلك استقالة وزيرى الأوقاف والزراعة وهما من الأحرار الدستوريين ، وكان هذا الاقصاء المزرى ، للأحرار انما كان تعبيرا واضحا على تصميم القصر على أن يحكم من خلال وزارة اتحادية صرفة تكون أداة فى يده(١١٨) •

وبطبيعة الحال لم يكن للقصر أن يستمر فى مسيرته نحو الحكم المطلق دون أن يصطدم باتجاهات السياسة البريطانية فعندما وصل اللورد لويد خلفا للورد اللنبى الى مصر وصل وله وجهة مرسومة فى السياسة المصريةلا يطول فيها التردد والاضطراب ، فنفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود والحيـــاة النيابية يجب أن تعود ، ولكن هل تعود الحيـــاة النيابية ليعود سعد زغلول الى نفوذه الحكومى القديم ، كلا بل تعود الحياة

(١١٥) Fo : 407/201 : No. 11. Henderson to Chamberlain, July, 12 1925, Tel : No. 511.

(١١٦) لمزيد من التفاصيل عن أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم ، وأثرها على علاقة القصر بحزب الأحزاب الدستوريين : أنظر الفصل الرابع (القصر والحياة الحزبية) •

(١١٧) Fo : 407/201 : No. 25 : Handerson to Chamberlain, Sept. 25. 1925, Desp No. 320.

(١١٨) عفاف لطفى السيد / المصدر السابق : ص ١٣٤ •

النيابية في برلمان مؤتلف من جميع الأحزاب ، فيحول البرلمان دون انفراد القصر بالسلطة ويحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان ولا ينحصر النفوذ في أيدي واحدة من أيدي المصريين (١١٩) ٠

وبدت بوادر الائتلاف بين الأحزاب القومية الثلاث بالفعل عقب اجتماع البرلمان الذي عقد في فندق الكونتنتال في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، وذلك بعد أن منعت الوزارة انعقاد الاجتماع في دار النيابة (١٢٠) ٠ ولعل أبرز ما ظهر من قوة الائتلاف في ذلك الوقت ما كان من رفضه لقانون الانتخاب المعدل الذي وضعته حكومة زيور ، والاصرار على اجراء الانتخابات بمقتضى قانون الانتخاب المباشر ، وكان لتدخل المندوب السامي ـ كما مر بنا ـ لدى حكومة زيور أثره في اذعانها لرغبة قوى الائتلاف ، وأجريت الانتخابات بالفعل ، وجاءت نتيجتها ايذانا بانتهاء العهد الزيوري ومغيب حكم القصر ، ليبدأ عهد جديد هو عهد وزارات الائتلاف الوفدي ، ليصبح محتما على القصر أن يواجه الأحزاب القومية مجتمعة وينتصر عليها ليبدأ مسيرته من جديد نحو الحكم المطلق ٠

ولقد كان نجاح القصر في اقالة الوزارة النحاسية الأولى بمثابة تقويض لصرح الائتلاف ونهاية لعهده ، ومما لا شك فيه أن ذلك بدوره كان يشكل نجاحا كبيرا لسياسة الملك فؤاد كان عليه أن يستغله ، ومن ثم فقد كان اختيار « الرجل المناسب » الذي يمكنه تنفيذ سياسة القصر أمرا بالغ الأهمية للملك فؤاد ، ففي البداية كانت رغبة السراي متجهة لاختيار اسماعيل صدقي ـ كما يعترف بنفسه في مذكراته ـ اثر اقالة النحاس في يونية ١٩٢٨ ، وخوطب في ذلك خطابا شبه رسمي ، ووضع أسماء الوزارة الذين وقع عليهم اختياره ليتعاونوا معه (١٢١) ٠ أما الوثائق البريطانية فتشير الى تردد الملك فؤاد في مسألة اختيار رئيس الوزراء ، ففي مقابلة جرت بين الملك فؤاد ولورد لويد الذي سأله عمن تتجه اليه النية لتشكيل الوزارة الجديدة ، فرد الملك فؤاد بأنه سيكون أيا من صدقي أو محمود ، وأنه يود أن تضمهما الوزارة الجديدة وأن الصعوبة التي تواجهه في هذا الشأن هي أن كلا منهما قد لا يوافق على

---

(١١٩) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ ٠

(١٢٠) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج١ : ص ٢٤٠ ، أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٢٩٤ وما بعدها ٠

(١٢١) اسماعيل صدقي : مذكراتي : ص ٣٨ ٠

العمل تحت رئاسة الآخر (١٢٢) · الا أن الملك فؤاد حسم الأمر فى النهاية وأرسل الى محمد محمود ليكلفه بتشكيل الوزارة (١٢٣) · ومن ناحية أخرى فان ثمة اشارة لم ترد من قبل اللورد لويد فى كتابه ـ مصر منذ كرومر ـ الى دور لعبه فى تعيين محمد محمود (١٢٤) · الأمر الذى يدعو الى القول بأن اختيار محمد محمود ، كان بمبادرة ملكية خالصة لم يكن للمندوب السامى أدنى تدخل فيها ، مما يناقض ما ذهب اليه فريق من الباحثين وما ذهب اليه صدقى نفسه من أن اختيار محمد محمود انما كان بتوجيه من المندوب السامى (١٢٥) ·

ومما لا شك فيه أن اختيار الملك فؤاد لمحمد محمود ، كان اختيارا قد تعددت دوافعه ، فمنها ذلك الدور الذى لعبه محمد محمود فى اضعاف الوزارة النحاسية الأولى على نحو مهد السبيل أمام الملك فؤاد لاقالتها ، وكان حريا بالأخير أن يكافئه على ذلك ، ومن هذه الدوافع أيضـــا ان اشراك الأحرار الدستوريين فى الوزارة من شأنه تعضيد موقف الاتحاديين ـ حزب الملك ـ الذين يشاركونهم الحكم ، ومن ثم تصبح للوزارة واجهة من الدستوريين وجوهرا من الاتحاديين ، مما يضمن للقصر مشاركة فعالة فى الحكم ، ومنها أخيرا أن وجود الأحرار وزعيمهم فى الوزارة يصيب ترضية للجانب البريطـانى باعتبارهم ـ حلفـاءه التقليديين ـ ومن ثم تتضاءل فرص الجانب البريطانى فى التدخل لمقاومة سياسة القصر التى اعتزم تنفيذها من خلال الوزارة الجديدة ·

ومما لا شك فيه أن تجربة الائتلاف كانت فى التحليل الأخير تحمل فشلا للسياسة البريطانية فى مصر ، الأمر الذى تمثل فى عجزها عن الوصول الى تسوية العـلاقات المصرية ـ البريطـانية مع قوى الائتلاف باختلاف نزعاتها وكانت قضية ابعاد الوفد والنحاس عن الحكم هى أهم ما كان يشغل دار المندوب السامى وقتذاك ، وهو ما فعله فؤاد باقالة الوزارة النحاسية الأولى بل راح يقوم بديلا آخر فى وزارة تضم الأحرار والاتحاديين ، وذلك بدوره قد أرضى دوائر المندوب السامى ·

---

(١٢٢) Fo : 407/206 : No. 136 : lloyd to Chamberlain, June, 26, 1928, Tel. : No. 331 conf.

(١٢٣) Ibid.

(١٢٤) lloyd, lord, Op. Cit., pp. 276-277.

(١٢٥) انظر سنية قراعة : نمر السياسة المصرية : ص ٢٣٨ ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور : ص ٧٤ ، اسماعيل صدقى : المصدر السابق : نفس الصفحة ·

وفى نفس الوقت تقدم الشيخ المراغى لمحمد محمود باشا رئيس الوزراء بمشروع قانون اصلاح الأزهر الذى وضعته لجنة اصلاح الأزهر ورجا منه أن يسرع مجلس الوزراء فى نظر هذا المشروع واقراره توطئة لعرضه على الملك لاعتماده ، فقبل محمد محمود رجاء الشيخ المراغى ، واجتمع مجلس الوزراء مرتين خصيصا لدرس هذا القانون فأقره وأرسله للسراى للتصديق ، وكان من ضمن مواد هذا المشروع الاعتراف بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ ـ الذى صدر فى عهد وزارة ثروت الثانية ـ وهو القانون الذى يشرك مع الملك رئيس الوزارة فى سلطته على الأزهر والمعاهد الدينية . هنا كانت الفرصة التى ينتظرها توفيق نسيم باشا بصفته رئيس ديوان الملك لكى يقول كلمة السراى فى شأن التجارب التى نتجت فعلا عن تنفيذ هذا القانون فى الفترة التى تلت اقراره ، فأشار توفيق نسيم باشا بعدم رغبة الملك فى استمرار قيام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وبرغبته فى الغائه حفظا للأزهر وللدين من أغراض السياسة الخبيثة ، ولما كان مشروع القانون الذى قدمه الشيخ المراغى لاصلاح الأزهر يقر هذا القانون ويحبذه ويجعله أساسا للاصلاح الذى انتواه ، وأشار نسيم للشيخ المراغى بان الملك لا يوافق على مشروع هذا القانون (١٢٩) . ويقينا فان الملك فؤاد قد أراد من وراء ذلك أن يحتفظ بسيادته المطلقة على الأزهر دون أن ينازعه فيها منازع وألا يدع للأحرار أو سواهم سبيلا الى الأزهر لأن ذلك ـ على حد تعبير الشيخ الظواهرى ـ ما كان يتخوف منه الأزهريون أنفسهم والملك ، عندما أرادوا أن يبعدوا السياسة عن الأزهر والأزهر عن السياسة وأن يجعلوا شئون الدين كلها تابعة دائما للعرش (١٣٠) .

والواقع أن حكومة محمد محمود لم تكن سوى مرحلة جديدة من مراحل الصراع التقليدى بين القصر وطبقة كبار الملاك ، وما جرى بينهما من صراعات أمر يتيسر تفسيره اذا رددنا تلك العلاقة الى أصولها باعتبار أن الأحرار قد ورثوا عن حزب الأمة عداء رجالاته للقصر وطغيانه ، واذا كان محمد محمود قد حرص على أن ينفى عن وزارته شبهة التبعية للقصر أو السير فى ركابه نحو الحكم المطلق ، الا أن اقدامه على تعطيل البرلمان والدستور ـ كما مر بنا ـ قد خدم وبصورة أساسية قضية القصر وحكمه

---

(١٢٩) المصدر السابق : ص ٦٨ ـ ٦٩ .

(١٣٠) المصدر السابق : ص ٦٧ .

الأوتوقراطي فغدت مراسيم القصر وقراراته بمثابة قوانين نافذة المفعول ، فراحت الحكومة تصادر الصحف وتقمع حرية الرأى فى البلاد (١٣١) ٠

الا أن ثمة تغيرات طرأت على السياسة البريطانية ، كان من الطبيعى أن تترك آثارها على الصراع الدائر بين طرفى السلطة ، فلقد كانت اقالة اللورد لويد فى يولية ١٩٢٨ عقب تولى حزب العمال الحكم فى بريطانيا أمر له دلالته ، وراحت جريدة « ديلى نيوز » لسان حال حزب الأحرار البريطانى ترتب على تلك الاقالة نتيجة أخرى وهى استقالة محمد محمود باشا وانهاء الديكتاتورية التى كانت النتيجة المباشرة لسياسة اللورد لويد واعادة النظام البرلمانى الذى يعد أمرا ضروريا لتسوية العلاقات بين مصر وانجلترا (١٣٢) ٠ وبعبارة أخرى فقد فقدت الوزارة التأييد البريطانى لها وهو سندها الوحيد فى الحكم فى مواجهة القصر ٠ وكانت الخطوة التالية للسياسة البريطانية هى الرغبة فى تقاضى ثمن التأييد لحكومة محمد محمود كان هذا الثمن هو الدعوة للمفاوضات ٠ ولقد ظهرت مخاوف محمد محمود مما عرضته وزارة الخارجية البريطانية من الرغبة فى فتح باب المفاوضات ، وذلك لخشيته أن تنتهى هـذه المحادثات الى استقالة وزارته (١٣٣) ٠ والحقيقة فان محمد محمود ــ فى تلك الظروف ــ كان محقا فى مخاوفه هذه ، الا أنه لم يكن أن يرفض التفاوض ثم يبقى بعد ذلك رئيسا للوزارة (١٣٤) ٠ وراحت المحادثات مع هندرسن تجرى فى جو من السرية والكتمان منشؤه مركز الوزارة غير الدستورى ، وكان على محمد محمود أن يتقدم بتلك الاقتراحات ــ التى تمخضت عنها المحادثات ــ الى البرلمان ، وعند عرض نصوص المشروع على الوفد أعلن تعليق النظر فيها على اعادة الحياة الدستورية لكى تقول الأمة كلمتها ممثلة فى البرلمان، وكان قبول الحكومة البريطانية شروط الوفد ايذانا بسقوط وزارة محمد محمود (١٣٥) ٠ انتهت المرحلة الثانية لوزارات الأقلية ٠

وكان تولى وزارة اسماعيل صدقى الأولى الحكم فى ١٩ يونية ١٩٣٠،

---

(١٣١) انظر الفصل الثانى : القصر والدستور ٠

(١٣٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية السادسة (عام ١٩٢٩) : ص ٥٨٢ ٠

(١٣٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٣٠١ ٠

(١٣٤) المصدر السابق : نفس الصفحة ٠

(١٣٥) سنية قراعة : المصدر السابق : ص ٢٤٥ ــ ٢٢٦ ،
عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٢ : ص ٩٤ ــ ٩٦ ٠

عقب استقالة الوزارة النحاسية الثــانية ، ايذانا ببدء المرحلة الثالثة لوزارات الأقلية في عهد الملك فؤاد والحق فان العهد الصدقى ــ أعنى به وزارتى صدقى الأولى والثانية ــ قد بدا ذاخرا بتدخل القصر ، بل هو من أزهى فترات حكم القصر ، لما حفل به ذلك العهد من صور شتى لتدخل القصر فى شئون الحكم والادارة وعبث الدستور • وليس من قبيل المبالغة القول بأن الملك فؤاد على امتداد عهد صدقى قد انفرد ، دون سائر قوى الصراع السياسى بسلطة اتخاذ القرار ، واستطاع أن يحقق للعرش نفوذا فى الحكم بلغ شأوا بعيدا • ولعل ما كان من تدخل زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية فى شئون الادارة والحكم ابان العهد الصدقى ، قد أعاد الى الأذهان نفوذ حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكى ابان العهــد الزيورى •

على كل حال فقد حدث أن كاشف زكى الابراشى اسماعيل صدقى فى شأن رغبة الملك فى توليه للوزارة ، ورغم عدم انتماء صدقى الى حزب معين أو الى لون سياسى معين ، مما أبداه الى زكى الابراشى نحو رغبته فى اذا ما تولى الوزارة الى تعديل الدستور وتنظيم الحياة النيابية على نحو يتفق مع رأيه والعمل على استقرار الحكم (١٣٦) • وكان ذلك بالطبع يتفق وميول القصر فى توسيع صلاحيات الجالس على العرش • كذلك فان سحب الائتـلاف بين الوفد والأحرار ، قد عادت لتتجمع فى الأفق السياسى ، ومن ثم فقد كان القصر فى حاجة الى شخصية قوية مثل صدقى تستطيع أن تتعامل بصلابة مع قوى الائتلاف وبخاصة الوفد بشعبيته ، وذلك يرجع الى اعتقاد الملك فؤاد بأن « الجماهير تحب الرجال الأقوياء ، والجمهور فى هذا كالمرأة » (١٣٧) •

ويبدو أن القصر وقد جاءه صدقى بما يتناسب مع ميوله واتجاهه فى الحكم كان حريصا على اختياره دون الالتفات لمشورة الجانب البريطانى، والدليل على ذلك ما صرح به سير بيرسى لورين غداة تشكيل وزارة صدقى وتأليفها بأنه لم يكن يعلم شيئا عن أمر تكليف صدقى بالوزارة (١٣٨) • بل أن المندوب السامى يصرح لصدقى بانه قد جاء فى وقت غير مناسب ،

---

(١٣٦) سنية قراعة : المصدر السابق : ص ٢٤٩ •

(١٣٧) اقبال شاة : المصدر السابق : ص ٩٠ •

(١٣٨) سنية قراعة : المصدر السابق : ص ٢٥٧ •

ذلك أن المندوب السامى قد أمضى نحو شهر فى مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا بغية الوصول الى اتفاق(١٣٩) ٠

والواقع أن انفراد الملك فؤاد باختيار صدقى دون اشراك المندوب السامى أمر له مغزاه فيما يتصل بتطور العلاقة بين الملك فؤاد والمندوب السامى ، فاذا كان فؤاد قد اختار محمد محمود فى السابق ، لاعتبارات عدة أهمها ارضاء المندوب السامى ـ كما مر بنا ـ فان اختيار صدقى دون أن يأبه لمشورة المندوب السامى ، كان ينبىء عن اتجاه جديد لسياسة القصر ، مؤداه أن الملك فؤاد قد قرر التحرك دون مظلة التأييد البريطانى، وبمعنى آخر فقد اعتزم فؤاد انفاذ سياسته دون أن يعطى اعتبارات التدخل البريطانى ثقلا حقيقيا كما كان فى السابق ٠

على أى حال فقد بدأ صدقى مسيرته فى الحكم محاولا أن ينأى بنفسه وحكومته عن الحزبية ويصف وزارته بأنها « مستقلة وأن من يدخلونها يتجردون من الحزبية » (١٤٠) ٠ وراح صدقى من ناحية أخرى يؤكد للمندوب السامى من أنه لا يرغب مطلقا فى النظام الديكتاتورى وأنه يحترم ذاته وكرامته ، وأنه لم يكن رجل الملك ، ولن يسلك طريقا الى ذلك أبدا » (١٤١) ٠

ويبدو ان ذلك قد أصاب ارتياحا لدى دوائر المندوب السامى التى كانت ترى أن سياسة الحياد التى انتهجتها ازاء مصر سوف تغدو أمرا غاية الصعوبة ، بل تكاد تكون مستحيلة اذا ما أصبح صدقى « دمية » للملك ، الذى كانت نواياه الحقيقية وأطماعه سافرة لبريطانيا (١٤٢) ٠ ورغم ذلك فقد اتجهت سياسة القصر الى الانقلاب على الدستور ، ولم يكن خافيا أن اسماعيل صدقى كان من أركان وزارة زيور التى عطلت الحياة الدستورية ووقع على يدها الانقلاب الأول ، وكان مؤيدا ونصيرا للانقلاب الثانى الذى حدث فى عهد وزارة محمد محمود ٠ ولم يكتف صدقى بذلك بل عمد الى لغاء دستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور ١٩٣٠ ، والذى راح يدعم فيه موقف القصر كمؤسسة سياسية ويمنحه مزيدا من السلطات

---

(١٣٩) اسماعيل صدقى : مذكراتى ص ٣٩ ٠

(١٤٠) المقطم : ٢٢ يونية ١٩٣٠ ٠

(١٤١) Fo : 407/212, No. 13. loraine to Henderson, July, 8, 1930. Tel. : No. 306

(١٤٢) Fo : 407/212. No. 17. loraine to Henderson, July, 9, 1930 Tel. No. 228.

ليؤصل حكمه الأوتوقراطي (١٤٣) . فلما اطمأن صدقي الى بقائه في الحكم رأى أن يؤلف حزبا جديدا هو حزب الشعب ، ففعل ما فعله حسن نشأت عندما أنشأ حزب الاتحاد .

وحدث — كرد فعل لسياسة القصر — أن اتفق الأحرار الدستوريون والوفد فيما بينهم لمقاومة طغيان القصر والنظام الصدقي ، وان كانت الشكوك لا تزال تحلق في الأفق الفكري لأساطين الحزبين ، وذلك ما عبر عنه الدكتور هيكل بقوله : « والواقع أن بين مبادىء الأحرار الدستوريين واتجاه الوفديين بونا شاسعا يجعل من المتعذر باتفاق الحزبين معا اتفاقا طويل الأجل » (١٤٤) . ومن ناحية أخرى تحاول قوى الائتلاف اغراء المندوب السامي على تأييدها ، فيقابل الدكتور هيكل السكرتير الشرقي ويصرح له بأن « الأحرار والوفد سوف يتفقون على نصوص معاهدة يوافق عليها كلاهما ثم يوقعونها اذا عادوا الى الحكم (١٤٥) . وكانت تلك مناورة مكشوفة بطبيعة الحال . فما كان من الحكومة البريطانية الا أن رفضت أن تكون طرفا في المساومة (١٤٦) . وهذا الفشل الذي مني به الائتلاف والذي تمثل في رفض المندوب السامي لمحاولات التقارب معه قد أغرى القصر على التمادي في سياسته .

أما الحكومة فكان عليها أن تصطنع لنفسها شكلا دستوريا تسوغ به لنفسها البقاء في الحكم ، فأجريت الانتخابات في يونية ١٩٣١ على مقتضى القانون الجديد الذي وضعه صدقي ، والذي ألغى قانون الانتخاب المباشر ليصبح الانتخاب على درجتين ، وقاطع الأحرار والوفد الانتخابات بينما اشترك فيها « حزبي القصر » الاتحاد والشعب بالاضافة الى الحزب الوطني ، وتمخض عن ذلك قيام برلمان صوري مؤيد تماما للحكومة منقطع الصلة بالشعب (١٤٧) .

وهدف آخر أراد صدقي أن يحققه من وراء نظامه النيابي ، وهو

---

(١٤٣) لمزيد من التفاصيل عن الانقلاب الدستوري الثالث : أنظر الفصل الثاني : القصر والدستور .

(١٤٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٣٣٠ .

(١٤٥) Fo : 407/212. No. 133 loraine to Henderson, Nov. 22, 1930. Desp No. 1088.

(١٤٦) Ibid.

(١٤٧) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٥٠ — ١٥٢ ، محمد زكي عبد القادر : المصدر السابق : ص ٨١ .

التفاوض مع انجلترا لاقرار العلاقات بين مصر وانجلترا • الا أن صدقي وأشياعه لا يرون فى عقد المعاهدة أكثر من وسيلة لبقائهم فى الحكم بحجة تنفيذ أحكام المعاهدة ، وهذا التنفيذ قد يطول أعواما ، ومعنى ذلك أن مصالح البلاد لا يمكن أن تصان فى مثل هذه المعاهدة ولو نص على تحقيقها باللفظ (١٤٨) • بينما يذهب - الأستاذ جون مارلو - الى أن الملك فؤاد أو صدقى لم يكن يتوق الى المعاهدة فكلاهما يفضل أن يرى القوات البريطانية تجوب شوارع القاهرة عن أن يحتل الوفد مقاعد الأغلبية فى البرلمان (١٤٩) • جرت بالفعل المحادثات بين صدقى وجون سيمون وزير الخارجية البريطانية ، وقد انتهت بدورها الى الاخفاق شأن ما خلاها من محادثات الا أنه ظهر من خلالها جليا أن بريطانيا لا تنوى الاتفاق مع صدقى ، فمن ناحية لم يكن لصدقى برلمان صحيح يؤيده ، أو تأييد شعبى يحظى به ، مما سوغ لبريطانيا الاعراض عن أى اتفاق معه •

أما الائتلاف الذى كان يشكل ركيزة المقاومة الحقيقية ضد القصر ونظام صدقى سرعان ما ظهرت بوادر تصدعه ، عندما ظهرت فكرة قيام وزارة قومية تضم الوفد والأحرار الذين لم يترددوا فى قبول الفكرة والترويج لها ، الا أن القيادة الوفدية لفظت الفكرة ، بل ما فتئت أن فصلت من أعضاء الوفد من تشيعوا لها (١٥٠) • وقد ترتب على ذلك انفصام عرى الائتلاف ولم تعد هناك مقاومة حقيقية يؤبه لها فى مواجهة الحكم الأوتوقراطى •

وكان من المتوقع أن تستمر الحكومة فى مسيرتها فى الحكم ، الا أن التصدع ما لبث أن أصاب البنيان الوزارى ذاته وكانت المناسبة قضية مقتل مأمور مركز البدارى فى مارس ١٩٣٢ ، فقد ثبت من التحقيق أن القتل لم يكن لأسباب سياسية ، ولكنه راجع الى قيام الادارة بتعذيب بعض الأفراد ، الأمر الذى دعاهم الى قتل مأمور المركز انتقاما منه ، وطعن الجناة فى الأحكام الصادرة عليهم وذلك أمام محكمة النقض والابرام التى يرأسها عبد العزيز فهمى ، ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك تخفيف العقوبة قانونا الا أن حكمها جاء ادانة كاملة للادارة وللعهد الصدقى بأكمله ، وما ارتكب فيه من فظائع ومخازى وصفتها المحكمة بأنها « اجرام

---

(١٤٨) محمد حسين هيكل وآخرين : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى : ص ٩٣

(١٤٩) Merlowe, J. : Op. cit., p. 291.

(١٥٠) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج١ : ص ٣٣٨ - ٣٤٢ ، عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧١ - ١٧٣ •

فى اجرام » مما اضطر على ماهر وزير الحقانية ـ الى وقف تنفيذ الأحكام وعمد الى اتخاذ الاجراءات لتخفيفها والتحقيق فى الحوادث التى أشار اليها الحكم وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والادارة فى بلاد أخرى · وبطبيعة الحال لم يكن كلا من على ماهر أو صدقى ليجهل أن العديد من الفظائع سوف تكشف عنها التحقيقات ، وأن النتيجة لذلك ستكون التشهير بالوزارة وفظائعها ، وكان الخلاف بين صدقى وعلى ماهر فقدم الأخير استقالته ، واستقال عبد الفتاح يحيى تضامنا منه ، فما كان من اسماعيل صدقى الا أن رفع استقالته الى الملك فى ٤ ينـاير ١٩٣٣ وعللها بأن « الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدا الوزارة فى القيام بأعباء الحكم قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شىء من الوهن الأمـر الذى ترتب عليه استعصاء قيـامى بالواجب الأسمى الذى تفضلتم جـلالتكم باسناده الى » مشيرا بذلك الى الخلاف بينه وبين على ماهر وعبد الفتـاح يحيى وقبـل الملك الاستقالة وفى نفس اليوم عهد اليه بتأليف الوزارة الجـديدة ·

والواقع أن استمرار صدقى فى الوزارة أمر طبيعى يتفق وميـول الملك فؤاد واتجاهاته فى الحكم ، ذلك أن بقاء صدقى فى الحكم انما يرجع الى تأييد السراى ، وهذا النوع من الحكم كان يروق لها ويضمن حكما مستمرا للسراى (١٥١) · أما وزارة صدقى الثانية فيلاحظ أنه بينما استبعدت العناصر المناوئة لرئيس الوزراء فانه قد استبدلها بعناصر أكثر خضوعا وليس لها ماض سياسى يذكر ، هذا من ناحية كما أنها كانت أكثر اتصالا بالقصر من ناحية أخرى (١٥٢) · وقد شهدت هذه الوزارة تفاقما أكبر لنفوذ القصر وتدخله فى شئون الحكم والادارة عن سابقتها ، من ذلك أن زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية ـ ورجل الملك ـ قد شرع يبث نفوذه ـ كما يعترف صدقى ـ ويتدخل فى شئون الحكم ، وزاد هذا النفوذ واتسع نطاقه أثناء وجود صدقى فى أوروبا (١٥٣) · فما كان من صـدقى الا أن اعتزم أن يقدم استقالته فور وصـوله الى القاهرة فى ٥ سبتمبر ، وقد أبلغ هذا القرار للملك فى رسالة ··· وبالرغم من أنه يبدو مؤكدا أن قرار صدقى يرجع لأسباب صحية الا أنه يبدو قلقا لما

---

(١٥١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٥ ـ ١٧٩ ،
عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٧٦١ ·
(١٢٥) يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٣٦٢ ·
(١٥٣) اسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٥٨ ·

ينسب من تدخل القصر فى شئون البلاد عن طريق الملك (١٥٤) . وازاء نوايا صدقى فى الاستقالة تطلب بريطانيا من القائم بأعمال المندوب السامى أن يتشاور مع الملك فيمن يخلف صدقى ، وأن يلوح للملك ان الحكومة البريطانية التى تتخذ موقف الحياد ، تدرك منذ زمن قريب احتمال استقالة صدقى « قد اضطرت لأن تستخدم نفوذها لكى تؤثر على قرار جلالته » (١٥٥) .

ومن ثم يتضح أن بريطانيا قد بدأت تتخلى عن سياسة الحياد الى التدخل المباشر لدى الملك لوضع حدا لتزايد نفوذه وتفرده بالحكم ، ويؤكد اتجاه السياسة البريطانية لهذا المنحى ، ما قامت به بريطانيا من نقل المندوب السامى « السير بيرسى لورين » وعينت بدلا منه « سير مايلز لامبسون » وكان هذا التغيير ايذانا بقرب سقوط الوزارة الصدقية (١٥٦) .

ولما رأى فؤاد ان بريطانيا قد أقدمت على هذه الخطوة وغيرت مندوبها السامى فطن على الفور ، وفقا لما كانت تتبعه بريطانيا فى سياستها التقليدية حيال مصر فى مثل هذه الأحوال ، وأن بريطانيا غير راضية عن نظام الحكم القائم ، الذى يعنى ضرورة تغيير الوزارة القائمة (١٥٧) . وحدث بالفعل أن أبدى صدقى رغبته للملك فى الاستقالة ، الا أن الملك استمهله فى ذلك وهو من ناحية أخرى كان حانقا على صدقى لافصاحه برغبته فى الاستقالة للسير بير لورين فى أثناء لقائهما فى باريس قبل أن يبلغ الملك ذلك (١٥٨) .

الا أن خلافا آخر نشأ بين صدقى والملك فؤاد ، فقد رشح صدقى ، حافظ باشا عفيفى لوزارة المالية ، وحسن صبرى لكى يتولى وزارة الحربية، اثر استقالة وزيرها ، وأرسل الابراشى الى صدقى يبلغه برفض الملك لحافظ عفيفى ، ورغبته فى أن يعهد الى حسن صبرى بوزارة المالية ، فأرسل صدقى استقالته الى الابراشى ، اذا ما استمر الملك على اعتراضه (١٥٩) . فما كان من الملك الا أن أصر على موقفه ورفض

---

(١٥٤) Fo : 407/217 II : No. 17, Simon to Campbell, Aug. 28, 1933. Tel. No. 168 Most secret

(١٥٥) Ibid

(١٥٦) أحمد فؤاد على مصطفى : المصدر السابق : ص ٣٧٧ .

(١٥٧) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١٥٨) Fo : 407/217 (II) : No. 21 : Campbell to Simon, Sept, 2, 1933, Tel. No. 170.

(١٥٩) Fo : 407/217 (11) : No. 25 : Campbell to Simon, Sept, 21. 1933, Tel. No. 177.

اقتراحات صدقى دون مبرر ، مما كان يعنى قبول استقالته ، وكان ذلك بمثابة ادانة بليغة لنظام ١٩٣٠ وجهها اليه نفس الرجل الذى يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات (١٦٠) .

والواقع أن الخلاف الأخير الذى وقع بين صدقى والملك فؤاد ، لم يكن سوى ذريعة سوغ بها الملك فؤاد لنفسه التخلص من صدقى بعد أن استنفد أسباب بقائه ، ثم أن ادراك الملك فؤاد للتغيير الجوهرى الذى طرأ على السياسة البريطانية والذى تمثل فى تغيير المندوب السامى ، كان بدوره عاملا آخر للتخلص من صدقى ، وخاصة أن بريطانيا بذلك قد أعلنت عن عدم رضائها عن النظام الصدقى وتأييد الملك له ، ولم يكن لفؤاد بطبيعة الحال أن يستبقى نظاما ترفضه السياسة البريطانية .

وسرعان ما أعلن تأليف الوزارة الجديدة برئاسة عبد الفتاح يحيى، وهذه الوزارة بدورها ـ شأن كل وزارات الأقلية ـ استندت الى تأييد القصر المطلق لها ، ولعل ما كان من ظروف تشكيلها وطبيعة بنيانها ، والدور الذى لعبه القصر فى ذلك ما طبع مسيرتها فى الحكم بتبعية مطلقة للملك فؤاد ، الذى عهد الى عبد الفتاح يحيى باشا بتأليف الوزارة ، وكان وقتئذ فى أوروبا ، فصدع هناك للأمر وعينت السراى الوزراء وهو لا يزال غائبا (١٦١) . وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا ، فلما حضر وقع مراسيم التأليف (١٦٢) . أما عن البنيان الوزارى فيجىء عبد الفتاح يحيى على رأس الوزارة ، والذى يصفه المندوب السامى بأنه « نقيض لصدقى » ، ومن غير المحتمل أن يكون على اتصال وثيق لما يجرى فى باقى الوزارات التى تعمل بنفوذ القصر (١٦٣) . والغرابلى كان من ضمن المنشقين على النحاس وزعامة الوفد فى الانشقاق الأخير ، بل كان أولهم وان لم يكن أهمهم ، ومن ثم فان تعيينه فى الوزارة الجديدة ، كان بمثابة مكافأة له على سلوكه وكان فى نفس الوقت تشجيعا لغيره (١٦٤) . وعبد العظيم راشد وزير الأشغال ـ يصفه القائم بأعمال

---

(١٦٠) مارسيل كولومب : المصدر السابق : ص ٧٢ .

(١٦١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨١ .

(١٦٢) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٣٥٣ .

(١٦٣) Fo. 207/217 (II) : No. 56 : loraine to Simon, Dec. 2, 1933. Desp No. 1044.

(١٦٤) يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٣٦٦ .

المندوب السامى ـ بأنه « يقينا رجل الملك » (١٦٥) ٠ أما صليب سامى فقد استدعاه الملك بعد اسناد وزارة الحربية والبحرية اليه ، وقال له أنه هو الذى اختاره لوزارة الحربية ٠٠ ولابد أن يعلم أن هذه هى أول مرة يعين فيها قبطى وزيرا للحربية (١٦٦) ٠ أما باقى الوزراء فلم يكونوا بأقل تبعية ولاء للقصر من هؤلاء ، الأمر الذى جعلهم « ينظرون الى القصر ليتلقوا تعليماته دون اعتبار لرئيس الوزراء » (١٦٧) ٠

وعمد القصر بعد ذلك تأصيل تبعية الوزارة له ، فصدر مرسوم بوجوب حلف الوزراء عن الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل توليهم لمناصبهم ، رغم أن شيئا عن هذا التقليد لم يرد ذكره فى الدستور ، فصدر فى يناير ١٩٣٤ مرسوم تقضى المادة الأولى منه بأنه « قبل أن يتولى الوزراء عملهم يقسمون بين يدينا يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن وأن يكونوا مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق » ٠ وأقسم أعضاء الوزارة التى صدر على يدها المرسوم اليمين بين يدى الملك وكانت تكرارا لليمين التى نص عليها الدستور مع تقديم الملك على الوطن (١٦٨) ٠ وتلك بدورها تعد سابقة خطيرة لأن ذلك يعنى أن الوزارة وهى السلطة التنفيذية ، قد انقسم ولاؤها بين العرش والبلاد، وغنى عن البيان ما يحمله ذلك من انتهاك للدستور فضلا عما يعنيه من تأكيد مسبق لسيادة القصر على أية وزارة تلى الحكم بعد ذلك ٠

ولقد انتهز القصر فرصة ضعف الوزارة ، فكان زكى الابراشى باشا ـ ناظر الخاصة الملكية ـ هو الذى يوجه سياستها ويتصرف فى شئون الدولة كما يريد مولاه (١٦٩) ٠ فضلا عن ذلك فقد اتجه الملك فؤاد الى الاهتمام بالجيش وتقويته للاستعانة به فى تدعيم حكمه الأوتوقراطى ٠ ولما كان صليب سامى باشا قد أنيطت به من قبل الملك فؤاد مهمة تقوية الجيش وكان النواب يطالبون بتقوية سلاح الطيران فقد كان ذلك ما دفعه الى طلب انشاء سرب رابع فى سلاح الطيران الذى كانت قوته فى ذلك الحين (سرب مقاتلات وسرب تعليم وسرب مواصلات) (١٧٠) ٠

---

(١٦٥) Fo : 407/217 (11) No: 31. Campbell to Simon, Oct, 5, 1933, Desp. No. 186.

(١٦٦) عبد العظيم رمضان : دور الجيش المصرى فى السياسة : ص ٣١٢ ٠

(١٦٧) Fo : 407/217 (11) : No. 56 : Iaroine to Simon, Dec, 2, 1933, Desp No : 1044.

(١٦٨) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨٨ ـ ١٨٩ ٠

(١٦٩) ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال ج١ : ص ١٨١ ٠

(١٧٠) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣١٥ ٠

أما عن موقف الجانب البريطانى من سياسة الملك فؤاد ، فيتضح فى وثيقة سرية بعث بها وزير خارجية بريطانيا الى السير مايلز لامبسون ـ المندوب السامى الجديد فى مصر ـ يوضح له أبعاد التدخل البريطانى فى مصر ويقول فيها : « لقد أوضحت وجهة نظرك من أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها أن تدع مصر تستسلم لنزوة القصر طالما أن البلاد تحت الاحتلال العسكرى ، وطلبت التفويض للتحدث الى الملك فؤاد لكى توضح له مغبة سوء استخدام سلطاته ·· ان سياسة حكومة صاحب الجلالة تعتمد أساسا على عدم التدخل فى شئون مصر أكثر مما تقتضيه مسئوليتنا بموجب التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ·· وفى الظروف الحالية يمكنك التوسع فى تفسير فهم التحفظات الأربعة(١٧١)·

وأهمية تلك الوثيقة تكمن فى أنها تكشف بوضوح نوايا المندوب السامى الجديد نحو القصر ، فى الوقت الذى تحاول فيه الخارجية البريطانية أن تكبح جماحه ، ورغم ذلك فان دار المنـدوب السامى لم تلق بالا لذلك وراحت تتدخل فى أمور تتعلق بالسراى ولا تتصل بالتصريح أو تحفظاته بصورة أخرى ، من ذلك مفاتحة المستر بيترسون يحيى باشا فى شأن مرض الملك وتلميحه الى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه ، وزاد فى التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك (١٧٢) · ومن جهـة أخرى استجابت السراى الى طلبهم ، فعين أحمد زيور باشا رئيسا للديوان فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، كما اعترضوا على بقاء السنيور فيروتشى الايطالى كبير مهندسى القصور الملكية فى منصبه ، ونسبوا اليه أنه يعمل لحساب دولته ، واعترضوا عامة على النفوذ الايطالى فى القصر (١٧٣) ·

كذلك فان ثمة تغيرات طرأت على الموقف الدولى قد تركت انعكاساتها على سياسة بريطانيا فى مصر ، وذلك نتيجة انتصار ألمانيا النازية ، فقد كان ذلك يقتضى من الانجليز كسب مودة الشعب المصرى ، ولا سبيل الى كسب تلك المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم (١٧٤) · الأمر الذى دعا وزير خارجية بريطانيا الى أن يطلب من القائم بأعمال المندوب السامى أن يقترح على الملك اقصاء رئيس الوزراء واستبداله بآخر أكثر

---

(١٧١) Fo : 407/217 (111) No. 54 ; Simon to lampson, April, 4, 1934. Desp. No. 265 conf

(١٧٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨٩ ·

(١٧٣) المصدر السابق : نفس الصفحة ·

(١٧٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٣٦٤ ·

قوة منه ويقترن ذلك بضمانات من زيوار باشا ، بابطال فاعلية أى نشاط سياسى للابراشى ، على أن يستتبع ذلك المطالبة باقصاء الابراشى(١٧٥)٠

ومن ناحية أخرى فقد ساء موقف الوزارة نتيجة تفجر قضية « نزاهة الحكم » وما ظهر بها من مخالفات مالية صارخة نسبت الى وزير الأشغال ـ وهو من أتباع القصر ـ في شأن اسناد بعض من المقاولات لأحمد عبود دون مراعاة للقوانين واللوائح المالية المنظمة لذلك (١٧٦) ٠ وبسبب ذلك فقد بدا موقف الوزارة بالغا فى الدقة ، ثم ما كان من تراجع القصر عن مساندتها بعد أن أدرك الملك فؤاد تغير موقف دار المندوب السامي نحو الوزارة ، وأنه بات من غير المرغوب في بقائها بالحكم ، فلم تكن هناك ثمة بدائل أمام الوزارة سوى أن تستقيل ، وقدم يحيى ابراهيم استقالته بالفعل في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ وعللها بتدخل المندوب السامى فى مسائل العرش ٠

أما عن تقييمنا للعلاقة بين القصر والوزارة كطرفى للسلطة فى البلاد ، فالملاحظ أن القصر حاول أن يتخذ له نهجا ثابتا طوال حكم الملك فؤاد وتمثل فى حرصه على أن تكون له الذراع الطولى فى تشكيل أية وزارة تلى حكم البلاد وكان من الطبيعى أن يتعارض ذلك مع اتجاهات الحركة الوطنية من ناحية ورغبات المندوب السامى من ناحية أخرى ٠

فالصراع الناشب على الوزارة بين القصر والحركة الوطنية منشؤه اختلاف مفهوم كل منهما لمصدر السلطة ، فالقصر يعتبر نفسه لا الأمة مصدر السلطات وذلك انما يصدر عن مفهوم أوتوقراطى للملك فؤاد شأنه كسائر أحكام أسرة محمد على ـ ومن ثم كان سعيه لتأصيل تبعية الوزارة له ، ولقد تعددت بالفعل محاولات القصر فى هذا السبيل ، فمنها ما جرى من تدخل فى أعمال الوزارات المتعاقبة على يد رجال القصر مثل نشأت والابراشى ، فضلا عن الاشتراك فى الوزارة عن طريق أحزاب القصر (الاتحاد الشعب) ، وذلك بغية الانفراد ، دون سائر القوى الأخرى بسلطة صنع القرار السياسى ، فى الوقت الذى كانت الحركة الوطنية تعتبر نفسها الممثل الطبيعى للأمة مصدر كل سلطة فى البلاد ، ومن ثم فان وصايتها على الوزارة أمر طبيعى يتأيد ذلك بالاشراف العملى على الوزارة

---

(١٧٥) 407/217 (IV) : No. 51 : Simon to Peterson, Nov, 2, 1934. Tel. : No. 237.

(١٧٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٣٥٧ ـ ٣٦٠ ٠

أو الاشتراك الفعلى فيها . ورغم أنه بصدور دستور ١٩٢٣ قد صارت للأمة ممثلة فى البرلمان حقوق أصيلة وثابتة بمقتضى الدستور فيما يتصل بالاشراف على الوزارة ـ عملا بمبدأ المسئولية الوزارية (المادة ٦١) ـ أو بالاشتراك الفعلى فى الوزارة ـ باختيار أعضائها من حزب الأغلبية البرلمانية ـ الا أن الدستور بما أجازه للملك من حق تعيين الوزراء واقالتهم (المادة ٤٩) ، ورغم أنه من المقرر اعمال النص فى أضيق حدوده وعلى نحو يتفق ومصلحة البلاد ، الا أن الملك ما فتىء أن استخدمه فأقال الوزارة النحاسية الأولى ـ كما مر بنا ـ وهى متمتعة بثقة البرلمان وتأييد البلاد ، الأمر الذى أهدر معه حقوقا للأمة قررها لها الدستور .

كذلك فان التدخل البريطانى كان عاملا حيويا ـ فى علاقة القصر بالوزارة ، فقد اتسمت السياسة البريطانية بالحياد فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير ، على أن يقتصر التدخل على ما من شأنه المساس بالتحفظات الأربعة الواردة فى التصريح ، الا أن دار المندوب السامى كثيرا ما تخطت دائرة الحياد الى التدخل المباشر فى شئون لا تتصل بحال والتصريح أو تحفظاته الأربعة مثل ما كان من تدخل المندوب السامى عقب حادثة مصرع السردار وموقفه ازاء الحكومة الدستورية الأولى على نحو أصابها الحرج ودفعها الى الاستقالة . أو موقفه من أزمة قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات أثناء وزارة النحاس الأولى . وبصفة عامة فان التدخل البريطانى كان يعنى بصورة أو بأخرى نوعا من التأييد الضمنى لسياسة القصر فى مواجهة هذه الوزارات الدستورية على نحو مكنه من ممارسة الضغط عليها لعرقلة مسيرتها فى الحكم واقالتها أو دفعها الى الاستقالة .

وفى بعض الأحيان اتخذ التدخل البريطانى اتجاها معارضا لسياسة القصر ازاء الوزارة ، مثل ما كان من ضغوط مارستها السياسة البريطانية على وزارة زيور الثانية بغية اجراء انتخابات على مقتضى قانون الانتخاب المباشر ـ على نحو ما مر بنا ـ الأمر الذى أدى فى النهاية الى استقالة وزارة من وزارات القصر .

وخلاصة القول فان اللون الحزبى للوزارة كان دائما ما يترك تأثيراته على علاقتها بالقصر ، فضلا عن أنه يحدد « حجم التدخل » فى شئونها من جانب القصر أو سائر قوى الصراع السياسى الأخرى فى البلاد . ولعل متابعة التطور السياسى للوزارة خلال تلك الفترة قد أظهر بوضوح أن الوزارة قد حددت شكل وطبيعة البرلمان وليس العكس كما هو المفروض فى النظم البرلمانية .

الفصــل الرابع

القصر والحياة الحزبية

١ ـ الصدام بين القصر وحزب الأغلبية .

٢ ـ القصر وأحزاب الأقلية (حزب الاحرار الدستوريين ـ الحزب الوطنى) .

٣ ـ احزاب القصر (حزب الاتحاد وحزب الشعب) .

القصر والحياة الحزبية

ان الأحزاب السياسية التى تنشأ فى مجتمع ما ، انما تعكس فى نشأتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قامت تلك الأحزاب فى ظلها وتترك هذه الظروف بصماتها على شكل الأحزاب وطريقة عملها وتنظيمها ولا ريب فى أن الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها وتباين نزعاتها تعد من أهم ركائز الحكم الديمقراطى السليم ٠

وعن الأحزاب المصرية ، فيأتى الوفد ــ حزب الأغلبية ــ فى مقدمتها وعلى الرغم من أن قيادته قد أنكرت صفته الحزبية دائما وتمسكت بوكالته عن الأمة ، الا أن دخوله المعركة الانتخابية عام ١٩٢٤ الى جانب الأحزاب السياسية الأخرى ، قد أعطى الوفد شكل الحزب السياسى ، ويتأيد ذلك بتتبع الاطار الحركى للوفد منفردا أو مؤتلفا مع غيره من الأحزاب ٠ ولقد بدأ الوفد فى نضاله من أجل الاستقلال والحكم الديمقراطى شديد الارتباط بالجماهير قادرا على رصد حركتها والتعبير عن خلجاتها مما جعله بحق حزبا للأغلبية ورمزا للحركة الوطنية دون منازع ، ساعده على ذلك لجانه المنتشرة فى كافة أنحاء البلاد ٠ ولئن كان تبنيه لقضية الاستقلال قد قاده الى الصراع مع الوجود الاحتلالى ، فان تبنيه لقضية الديمقراطية قاده الى صراع جاد مع القصر ٠ ولقد تميز عما سواه من الأحزاب القومية فى احتفاظه بسلامة مبادئه فلم يكن طرفا فى أى انقلاب على الدستور ، ولم يشارك فى الحكم على أنقاضه وظل معاديا طوال نضاله للنظم اللادستورية ٠

أما أحزاب الأقلية ، فان الدور الذى لعبته فى البلاد التى تتمتع بالنظام الدستورى السليم ، جد مختلف عن الدور الذى لعبته تلك

الأحزاب فى مصر . ففى الوقت الذى كان يتعين عليها أن تسعى الى الحكم بالوسائل الدستورية السليمة ، وتحصل على قدر من التأييد الشعبى يكفل لها المشاركة فى الحكم ، نجدها تعمد الى محالفة القصر أو ممالاة دار المندوب السامى ، تبتغى بذلك سبيلا الى الحكم . ولا شك فى أن هذه الأحزاب كانت تفتقد بشكل حاد الى تأييد البلاد لها ، مما كان يشكل عجزا حقيقيا لها دائما سواء كانت فى الحكم أو خارجه ، وجعل حركتها السياسية تتحدد باتجاهين رئيسيين ، فاما تكون أداة فى يد الملك أو المندوب السامى ومن ثم تفقد استقلالها الحقيقى ، واما تتجه وجهة مضادة فتتقرب الى الوفد لتكون أداة تسهل عودته الى الحكم وينطبق هذا النمط الحزبى على حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى . فالأول قد أعلن قيامه عقب تصريح ٢٨ فبراير ، وكان دفاعه عن الدستور أمرا ينسجم مع عداء طبقة كبار الملاك ـ التى يمثلها الحزب ـ للقصر ونزعاته الاستبدادية ، وبعبارة أخرى فقد قام الحزب أساسا للدفاع عن مصالح الطبقة التى يمثلها فى مواجهة القصر ، الا اننا نجده فى غير مرة أداة للملك للعبث بالدستور والحياة النيابية ، بل ويشارك صنائع القصر فى الحكم على أنقاض الدستور .

أما الحزب الوطنى فعلى الرغم من أنه قد انضم الى صفوفه طوائف الشباب والمثقفين والعمال ، واتخذ من قضية الاستقلال محورا لنضاله الا أن احجامه عن المشاركة الفعلية أو التجاوب مع التطورات السياسية والتشريعية التى مرت بها البلاد ، ثم رفضه للمفاوضات الا بعد الجلاء ، فى الوقت الذى أبدى فيه الوفد ـ برصيده الشعبى الضخم ـ استعداده للتفاوض بل والتفاوض فعلا مع الانجليز ، كل ذلك قد أظهر الحزب الوطنى أمام البلاد وكأنه يمثل سلبية العمل الوطنى ، وانعكس أثر ذلك على الحزب نفسه ، فأصبح شأنه كشأن أحزاب الأقلية فى ضآلة رصيدها الشعبى .

أما أحزاب القصر « حزبا الاتحاد والشعب » ، فهى التى جاءت نشأتها بمبادرات ملكية صرفة ، ومن ثم فقد كان استمرارها رهنا بتأييد القصر ومؤازرته . ولقد تكونت هذه الأحزاب من أشخاص عرفوا فى جملتهم بالتبعية الشديدة للقصر والولاء المطلق له . ولم يكن لهم فى واقع الأمر ثمة عقيدة أو فكر يجتمعون عليه سوى الاخلاص للعرش ، ومن ثم بدت تلك الأحزاب أكثر التصاقا به وتعبيرا عن ميوله واتجاهاته السياسية . ولقد كان ظهور تلك الأحزاب بصورة مفاجئة على الساحة

السياسية ما جعلها أشبه ما تكون بنبات شيطانى ، مما أورثها ريبة البلاد وكراهيتها لما لمسته من التصاقها بالعرش ، فضلا عن عدائها للقوى الوطنية تلك العلل قد جعلت هذه الأحزاب تولد وهى تحمل جرثومة فنائها ·

وعلى الرغم من أن تلك الاحزاب قد احتلت مكانا هامشيا فى السياسة المصرية ، الا أنها استطاعت فى فترات توليها السلطة أن تجعل من القصر صاحب السلطة الحقيقية في البلاد ، ومن ثم فقد ذخرت عهودها بتعطيل الحياة النيابية والعبث بالدستور ·

ومن الملاحظ أن القصر لم يكن ليستطيع أن يصطنع لنفسه تلك الأحزاب ـ ويدفعها الى مواقع السلطة الا فى فترات التمزق السياسى وتفكك القوى الوطنية وتضاؤل تأثيرها ، وكان توالى ظهورها على حلبة الصراع السياسى يزيد القصر قوة الى قوته فى مواجهة خصومه السياسيين· ولا ريب فى أن هذا النمط الحزبى كان نموذجا للانتهازية السياسية بالنظر الى ظروف قيام أحزابه واطارها الحركى ·

والواقع أن هناك سمة بارزة قد ميزت الأحزاب القومية فى مصر بصفة عامة ظهرت فى اقتناعها بأن الصراعات السياسية انما تجرى خارج البرلمان أساسا وليس بداخله ، وكأثر لهذا فلقد أصبحت العلاقة الثنائية بين كل حزب من جهة والانجليز أو القصر من جهة أخرى ، تشكل ركائز هامة فى سياسته (١) ·

أولا : الصدام بين القصر وحزب الأغلبية :

ان التتبع الزمنى للعلاقة بين القصر وحزب الوفد ـ حزب الأغلبية ـ يوضح بجلاء أن الصدام المتواتر بينهما كان يشكل اطارا أساسيا لهذه العلاقة · فلم يكن العداء الناشب بينهما وليد اختلاف مفاجىء فى الرأى ، أو نتيجة لأزمة سياسية عارضة ، وانما هو نتيجة حتمية لما بينهما من

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الأحزاب المصرية وبرامجها واطارها الحركى ، أنظر، على الدين هلال السياسة والحكم فى مصر ، ص ٣٨ وما بعدها ، عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، ص ٣٩٥ ، عفاف لطفى السيد تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦) ، ص ١٠٤ وما بعدها ، عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ص ٣٧٧ وما بعدها ، ص ٥٧٤ وما بعدها محمد حسين هيكل مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ، ص ١٤٤ ـ ١٤٦ ، يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٦٧ وما بعدها ·

اختلافات جذرية في المبادىء والغايات . فالوفد بحكم أيدلوجيته ورصيده الشعبي ، اقتعد لنفسه صدارة الحركة الوطنيــة ، ولعل تبنيه لفكرة الحكم الديمقراطي ، بشكل خاص في مواجهة القصر ، قد أوقعه في صراع حاد مع فؤاد الذي تولى عرش البلاد ، وراح يتطلع الى ارساء قواعد حكمه وتأصيل سيطرته على البلاد ، ولم يكن يقبل وهو بصدد ذلك أية محاولة للحد من سلطاته واتجاهاته نحو الحكم المطلق .

والصراع بين القصر والوفد بهذا المعنى ، كان صراعا بين عقــائد مختلفة ومفاهيم متباينة اعتنقها طرفا الصراع ، دون أن يكون صراعا بين سعد زغلول وفؤاد وحسب يتأيد ذلك بأن غياب أى منهما عن الساحة لم يؤرخ نهاية لهذا الصراع ، الذى تمتد جذوره ، الى ما قبل ظهور الوفد كحزب سياسى بالمعنى المفهوم ، بل عندما كان مجرد حركة سياسية تمثل البلاد فى المطالبة بالاستقلال .

والواقع أن أصول هذه الحركة تبدأ عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، فتوجه سعد زغلول على رأس وفد يتكون من على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، الى دار الحماية فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حيث أفضوا الى سير ريجنالد ونجت بطلب الشعب المصرى فى الاستقلال ، ورغبتهم فى السفر الى بريطانيا للتفاوض مع الحكومة فى ذلك الشأن (٢) . على كل حال فلقد لجأت السلطات العسكرية فى مصر الى بث العراقيل فى طريق سفر الوفد ، فما كان من سعد زغلول الا أن أرسل الى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا يطلب منه التصريح له ولزملائه بالسفر ، كما أرسل الى الدكتور ويلسون رئيس الولايات المتحدة يناشده التدخل واستخدام نفوذه لدى بريطانيا للتصريح لهم بالسفر (٣) .

وبينما كان سعد زغلول يسعى من ناحيته للسفر الى لندن لعرض مطالب مصر هناك ويحتج على منعه من السفر ، كان حسين رشدى رئيس الحكومة وعدلى يكن وزير المعارف يعملان من جانبهما على التصريح لهما بالسفر الى لندن ولما لم توافق الحكومة البريطانية على ذلك ، قدم استقالة وزارته للسلطان فى ٣ ديسمبر ١٩١٨ (٤) .

---

(٢) لمزيد من التفاصيل عن لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، أنظر مؤسسة الأهرام ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ : ص ١٣١ ــ ١٣٧ ، عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، ص ١٤٣ وما بعدها .

(٣) مؤسسة الاهرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ : ص ١٦١ وما بعدها .

(٤) المصدر السابق : ص ١٦٨ ، أنظر كذلك
Vatikiotis, P. J. The Modern History of Egypt, P. 256.

وحدث أن تدخل السير ونجت فى الأمر محاولا تلافى الأزمة بتأجيل أمر البت فى الاستقالة حتى يفاوض حكومته ليقنعها بالنزول على رأيه (٥) . ومن ناحية أخرى أبدى السلطان تعاطفه ليس فقط مع موقف رشدى وعدلى بل انه عبر للمندوب السامى عن موافقته على خطة الوفد وسعد وأوضح له « أن من المرغوب فيه سماع رأى المصريين » ، مما دعا المندوب السامى الى أن يكتب لحكومته بأن « تشكيل وزارة جديدة لن يكون مسألة هينة » (٦) .

يتضح من كل هذا مدى التأييد الذى حظى به رشدى من قبل السلطان ، ومبلغ التضامن بين كل من الوفد والحكومة حول المطالب الوطنية ، ولهذا فان الوفد لم يقصر فى الاستفادة من الموقف حيث اجتمع فى الخامس من ديسمبر واتخذ عدة قرارات خطيرة أهمها العدول عن فكرة السفر الى لندن والتحلل من خطة الاقتصار على مفاوضة الانجليز وحدهم والسعى حثيثا للسفر الى باريس لحضور مؤتمر الصلح فى فرساى ، ونقل القضية المصرية الى الميدان الدولى والاتصال المباشر بممثلى الدول الأجنبية (٧) .

وفى ٢٣ ديسمبر جدد رشدى باشا طلب الاستقالة مشيرا الى أن سعد زغلول وبعض زملائه فى الوفد رغبوا فى السفر الى لوندره للدفاع عن قضية مصر « وقد أوصيت بأن يؤذن لهم فى السفر فلم تهمل مشورتى فقط بل أن الحكومة البريطانية رفضت سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية » ، ولم يقبل السلطان هذه الاستقالة أيضا ، وعلى الرغم أن بريطانيا قد وافقت على سفر رشدى وعدلى دون سعد وبقية زملائه فى الوفد الا أن ذلك لم يمنع رشدى من تقديم استقالته للمرة الثالثة فى ٣٠ ديسمبر ١٩١٨ الا أنها ظلت معلقة (٨) .

يفهم من هذا أن ثمة اتفاقا وتنسيقا تم بين الوفد من جهة وبين السلطان والحكومة من جهة أخرى ولقد وضح تأييد السلطان للوفد فى مساعيه وظهر تأييد الحكومة كذلك فى عودة رشدى الى طلب الاستقالة

---

(٥) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، ج ١ من التمهيد ، ص ١٧٤ – ١٧٥ .

(٦) نقلا عن عبد الخالق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٧) المصدر السابق : ص ١٧٨ – ١٧٩ .

(٨) الاهرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٦٨ – ١٦٩ ، اقبال شاة ، فؤاد الاول ، ص ٩٩ .

فى ٢٣ ديسمبر - كما مر بنا - محتجا على موقف سلطات الاحتلال من مسألة سفر الوفد ، بل ان تقديم رشدى استقالته بشكل متواتر ، واحجام السلطان عن قبولها ، كان فى الواقع مناورات استهدفت الضغط على الجانب البريطانى لكى يستجيب لرغبات الوفد فى عرض القضية المصرية فى الخارج ·

الا أن تحولا ظاهرا طرأ على موقف السلطان من حركة الوفد ومطالبه الوطنية ، والواقع أن لهذا التحول دوافع عديدة فمنها ما كان من ارتياب الجانب البريطانى فى مسلك السلطان من الأزمة ، حيث اعتبرت دوائر لندن أن الموافقة على سفر الزعماء ، تعنى « التقدير والاعتراف » من جانبه لهم بأنهم يمثلون الرأى العام ، وهذا ما لم تكن تراه بريطانيا ، وصار حريا بفؤاد ، أن يتخلى عن تأييده للمطالب الوطنية ، ومن هذه الدوافع أيضا ، أن الجانب البريطانى قد كشف عن نواياه برفضه الاذعان لتلك المطالب (٩) · ومن ثم فقد ظهر لفؤاد - بعد أن حددت انجلترا موقفها رسميا - أن علاقته بالوفد تسير الى طريق مسدود ، ومنها أخيرا ما كان من تفجر الصراع بين سعد زغلول من ناحية ورشدى وعدلى من ناحية أخرى عندما حاولا اقناعه بجدوى سفرهما الى لندن توطئة لسفر الوفد ، الأمر الذى رفضه سعد فزادت العلاقة بينهم سوءا (١٠) · وبعبارة أخرى فقد استطاعت السياسة البريطانية أن تبعد السلطان عن مؤازرته لحركة الوفد ، بل وتحول بالفعل عن نصرتها · وبدأت أولى المظاهر لذلك فى قبوله لاستقالة حسين رشدى فى أول مارس ١٩١٩ ، وهى الاستقالة التى ظلت معلقة منذ ٣٠ ديسمبر ·

وردا على ذلك طلب سعد زغلول مقابلة السلطان فى ٣ مارس ١٩١٩ . ولما لم يتمكن من مقابلته ترك له عريضة غاية فى العنف وقع عليها سائر أعضاء الوفد وحوت تقريعا شديدا للسلطان لموقفه الذى وصفه سعد بأنه لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيئة شعبها ، وأنه متابعة للانجليز فى اذلال هذا الشعب وايذانا بالرضا بحكم الأجنبى الى الأبد ، ومما جاء فيها : « أن الناس كانوا يظنون أنه لوقفة الوزيرين الشريفة - اشارة الى عدلى ورشدى - دفاعا عن الحرية عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع احد فى مصر أن يكون آخر حل

---

(٩) عبد الخالق لاشين : المصدر السابق : ص ١٨٧ - ١٨٨ ·
(١٠) المصدر السابق : ص ١٩٠ - ١٩٢ ·

لمسألة سفر الوفد ، قبول استقالة الوزيرين لأن ذلك متابعة للطامعين في اذلالنا وتمكينا للعقبة التي ألقيت في سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر » ، وطالبوا السلطان بتعضيدهم بالوقوف الى جانب الأمة في هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة في الحرية والاستقلال وحرص سعد زغلول على أن يرفق بالعريضة ترجمة فرنسية لها ، حتى لا يفوت السلطان معنى من المعاني الدقيقة الواردة فيها (١١) ٠

وتؤرخ تلك الوثيقة بداية الصراع بين الوفد كحركة سياسية والعرش فلقد كان لها وقع سيىء في نفس السلطان فؤاد ، اذ غضب من اللهجة التي صيغت بها وما تضمنته من لوم وتأنيب وعدها تهديدا لشخصه ، وقد ازدادت العلاقة سوءا بين الوفد والسلطان بعد ذلك ، وعملت لجنة الوفد المركزية على تأليب الشعور الوطني ضد السلطان ومن ذلك الدعوة الى مقاطعة التشريفات أيام الأعياد والهتاف بسقوطه في المظاهرات والدعاء ضده في المساجد (١٢) ٠

ويبدو أن السلطان قد أراد أن يفقد سعد جناحيه ولم يكن ذلك بمقدوره وكان على انجلترا أن تقبل الاضطلاع بهذه المهمة ، خاصة وأن الأحكام العرفية لا زالت سارية ، وكان سعد يمثل خطرا كبيرا على انجلترا ، فألقى القبض عليه ونفي مع ثلاثة من رفاقه الى مالطة (١٣) ٠ وراح القصر يجنب نفسه مغبة الاشتراك في هذا النفي لسعد زغلول ورفاقه ، الا أنه في اليوم التالي اندلعت الثورة في مصر ، وأفلت الزمام من سلطات الاحتلال وراح لهيب الثورة يتطاير في شتى ربوع البلاد ، ولو أن القصر عمد الى منازلة الوفديين بدلا من أن يدع الانجليز يقومون بتلك المهمة لكان القصر ذاته هدفا لتلك الثورة (١٤) ٠

ولعل مما ساعد على تعميق أسباب لخلاف بين الوفد والملك . وما كان من تشكيل الوفد الرسمي للمفاوضات بعد ذلك برئاسة عدلي يكن في ١٩ مايو ١٩٢١ ، وتجنب اشراك الوفديين فيه (١٥) ٠ الا أن محاولات قد جرت بعد ذلك لاصلاح ذات البين على يد مظلوم باشا في أكتوبر

---

(١١٠) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ج ١ : ص ١١٩ ـ ١٢٠ ، مؤسسه الاهرام المصدر السابق ، ص ١٧٩ ٠ Vatikiotis, op. cit., p. 257.

(١٢) مؤسسة الأهرام : المصدر السابق : ص ١٨٢ ٠

(١٣) اقبال شاه : المصدر السابق : ص ١٠٣ ٠

(١٤) المصدر السابق : ص ١٠٤ ـ ١٠٥ ٠

(١٥) انظر الفصل الأول : القصر وتصريح ٢٨ فبراير ٠

١٩٢١ ، وكانت المناسبة هي الاحتفال بعيد الجلوس السلطاني ، وكان الزغلوليون يعتبرون تلك المناسبة فرصة لظهور سعد زغلول في القصر • وعندما زار نقيب المحامين السلطان فؤاد ليتبين رأيه في دعوة سعد زغلول لحضور هذه المناسبة ، أجاب السلطان بأن الخطوة الأولى يتعين على سعد اتخاذها . وراحت صحف الوفد تدلل على ولاء سعد زغلول للسلطان ، وعلى أن ما كان موجودا من خلافات كان متعلقا بتحرير مصر ، ولكن يبدو أن السلطان لم ينس موقف سعد زغلول فيما سبق وخاصة أثناء تشكيل وفد المفاوضات بين عدلي وكيرزون ويبدو أن السلطان لم يشأ أيضا أن يعرض كرامته بمحاولة الاتفاق مع زغلول باشا • وهكذا أخفقت هـذه المساعي حيث لم يرض سعد باشا أن تكون الخطوة الأولى للتوفيق من جانبه (١٦) • الا أن الخطوة الأولى بدأت بعد ذلك بالفعل من جانب سعد زغلول . ذلك أنه أثناء الاعتقال الثاني له ولزملائه ، في أثناء وزارة ثروت الأولى . قام الزغلوليون بمساعي جلية لتوثيق العلائق التي بالسراي ، وقد تقدمهم زغول باشا بحديثه مع مندوب رويتر أنكر فيه ما تردد عن علاقته بالخديو السابق وأكد ولاءه للملك وقد أسرعت صحف الزغلوليين فضربت على هذه النغمة في حين قابل الملك المصري السعدي بك مقابلة ودية . وقد أعلن أن الملك سيؤدي لأول مرة فريضة الجمعة في مسجد الأزهر وهو حصن الزغلوليين ، ويعد أيضا أنصار الوفد مظاهرة كبرى تنطوي على الولاء للملك ويلعب توفيق نسيم « رئيس الديوان الملكي » دورا هاما في توثيق عرى هذا الاتفاق الودي • ويرجو الزغلوليون أن تؤلف قريبا وزارة برئاسة توفيق نسيم يؤيدها الملك والأمة ، ويصرح الزغلوليون علانية بأن الأمور لو كانت في يد الملك لكان زغلول وزملاؤه قد أطلق سراحهم (١٧) •

وهذه المحاولة التي جرت من جانب الوفد والتي شارك فيها بعض من رجال القصر ذاته مثل مظلوم باشا ، هي في تقدير الباحث محض مناورة جانبية أراد الوفد أن يقوي نفسه من ورائها باستقطاب القصر الى جانبه ، وخاصة اذا ما وضعنا في الاعتبار ما نال القيادة الوفدية آنذاك من اعتقـال ونفي قد أصـاب الوفد بضعف حقيقي ، وفي نفس الوقت عجزت كوادره الثانية عن تولي القيادة بذات الفاعلية التي كانت لسعد ورفاقه المنفيين يتأيد ذلك بما حدث بعد ذلك من انقلاب العلاقة بينهما •

---

(١٦) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : ج ٢ من التمهيد : ص ٣٨٦ — ٣٨٧ •

(١٧) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : ج ٣ من التمهيد : ص ٣٤٩ •

وتعد معركة الانتخابات الأولى التى جرت فى ظل تجربة تطبيق دستور ١٩٢٣ وما تمخض عنها من قيام الوزارة الدستورية الأولى برئاسة سعد زغلول بداية حقيقية لقيام الوفد كحزب سياسى راح يخوض معركة الانتخابات فى عام ١٩٢٤ الى جانب الأحزاب الأخرى ، رغبة فى أن يظفر بالحكم • وعلى الرغم من أن الزعامة الوفدية ما فتئت تتمسك بوكالتها عن الأمة وتنفى صفتها الحزبية وذلك ما عبر عنه سعد زغلول بقوله : « اننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة » (١٨) • الا أن ذلك لم يكن يغير من الواقع شيئا •

والواقع أن أسباب الخلاف بين القصر والوفد ، كانت تنحصر أساسا فى موقف القصر من قضية الاستقلال وخذلانه للقوى الوطنية فى مواجهة دار المندوب السامى • الا أنه بتولى الوفد مقاليد الحكم فى عهد وزارة سعد زغلول صارت هناك أسباب أخرى جديدة للخلاف تركزت على محاولات الوفد ارساء قواعد الحكم الديمقراطى فى ظل دستور ١٩٢٣ ، مما قاده الى صراعات حادة ضد الملك ، وذلك أمر يمكن تفسيره باختلاف رؤية طرفى الصراع للحكم ومفهومه •

فالوفد كحزب شعبى ينتصر لقضية الديمقراطية ، ودفاعه عن الدستور والنظام النيابى انما يصدر عن قناعة قيادته بأن بقاءها فى الحكم كان دائما رهنا بهما • على الجانب الآخر بدا الملك فؤاد بمظهر الحاكم الأوتوقراطى الأنانى الذى يفضل أن يرى مصر تغرق على أن تسبح بدونه ، ولا ريب فى أن ما بذله الوفد بزعامة سعد زغلول ـ أثناء الوزارة الدستورية الأولى ـ من محاولات للحد من أوتوقراطية الملك فؤاد قد خلعت على الوفد زعامته للحركة الوطنية وأكسبته شعبية لا ينازعه فيها أحد ، وكان بحق محركا خطيرا للشعب ، وهدفا للملك يتعين عليه تحطيم زعامته ومزاعمه (١٩) •

الى جانب ذلك فقد كانت هناك العديد من المسائل التى فرضت نفسها على العلاقة بين القصر والوفد ساعدت بدورها على تأصيل الخلاف بينهما •

---

(١٨) محمد ابراهيم الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب : ص ٢١١ •

(١٩) انظر الفصل الثالث : تطور العلاقة بين القصر والوزارة •

وكانت مسألة العرش احدى المسائل التى حاول بها خصوم الوفد السياسيون اظهاره بمظهر من يحاول السيطرة على العرش وفرض وصايته عليه ،وأرادوا من وراء ذلك افساد العلاقة بينهما ، من ذلك يقول محمد على علوبة ــ أحد أقطاب الأحرار الدستوريين ــ فى مذكراته « فى منتصف شهر يولية ١٩٢٠ ، أخبرنا سعد زغلول برغبته فى استشارتنا فى أمر ارتآه ، وهو التساهل مع ملنر فى بعض طلباتنا بشرط أن يعزل السلطان فؤاد ، ونظر الينا يريد ابداء آرائنا وأذكر أن على ماهر أجابه بأن الموضوع فى حاجة الى تفكير وسأله أحدنا : من يكون سلطانا اذن ، فأجاب بأن يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعييني وصيا عليه ، ففهمنا من هذا أن سعد كان يبغى أن يكون الوصى على العرش أى عرش طفل عمره بضعة شهور وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة باعتباره رئيس الوفد فيصبح الحاكم بأمره فى البلاد (٢٠) · انتهت رواية علوبه بك ، وتبقى هناك اعتبارات عدة ينبغى الاشارة اليها وصولا للحكم على صحة تلك الرواية · ذلك أن بريطانيا لم تكن لتوافق آنذاك على خلع السلطان فؤاد واستبداله بآخر أو تغيير نظام الحكم ، وهى التى انتحلت لنفسها حق التدخل فى نظام وراثة العرش عندما أبلغت السلطان فؤاد قرارها فى هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد السلطنة المصرية وأبلغت السلطان فؤاد بذلك فى ١٥ أبريل ١٩٢٠ (٢١)·

ومن ثم فقد ظهر جليا أن تأييد بريطانيا للنظام الملكى أمر لا شبهة فيه ، فضلا عن أن التطرق الى مسألة خلع فؤاد ، أمر لم يكن واردا فى تفكير السياسة البريطانية آنذاك على الأقل· لأن فؤاد لم يكن قد ظهر منه بعد ما يستوجب التفكير فى خلعه ، وتلك أمور ــ فى تقديرى ــ لم تكن غائبة عن تفكير القيادة الوفدية · أضف الى ذلك فان مذكرات سعد زغلول لم تشر الى تلك المسألة تصريحا أو تلميحا ، بل ان ما جنح اليه سعد من هجوم على فؤاد ، انما كان لموقفه الذى اتسم بالعداء للحركة الوطنية وبالولاء لقوى الاحتلال ، بل ان المذكرات لم تخل من اشارات الى صلات الود التى ربطته بفؤاد (٢٢) · كذلك فانه لم يكن ليتصور أن سعد زغلول وهو بصدد التفاوض فى لندن بشأن الاستقلال أن يطرح تنازلات أو يدخل

---

(٢٠) مذكرات محمد على علوبة : ص ١٠٠ (وكان علوبة بك فى ذلك الوقت عضوا المصرى لمفاوضة ملنر) ·

(٢١) انظر الفصل الأول : القصر وتصريح ٢٨ فبراير ·

(٢٢) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٥٢ : ص ٣٠٠٠ ·

فى مساومات بغية أن ينال الوصاية على العرش على حساب استقلال البلاد وهو قضية التفاوض الأساسية ، يضاف الى ذلك فان مناقشات سعد وملنر قد خلت تماما من أية اشارة الى مسألة خلع السلطان (٢٣) · ويرى الباحث أن سعد زغلول لم يكن ليقبل الوصاية على عرش البلاد أصلا فى ظروف الوجود الاحتلالى والأحكام العرفية كانت لا تزال سارية تثقل كاهل البلاد، فلقد كان من شأنه أن يغل يد سعد زغلول فى زعامته للحركة الوطنية أو يجعله يركن الى ممالأة قوى الاحتلال ، وتلك أمور فى جملتها مستبعدة بالنظر الى ماضى القيادة الوفدية وخطها الوطنى ·

ومما يضعف تلك الرواية أيضا أن محمد على علوبة قد أوردها فى مذكراته فى منتصف عام ١٩٢٠ واختزنها كيما يتخذها مادة للهجوم على سعد زغلول والوفد أثناء المعركة الانتخابية التى أجريت فى أواخر عام ١٩٢٣ ، والتى تولى الوفد على أثرها الحكم · فهذا الصمت من جانب علوبة بك على مقولة سعد هذه ، لفترة تربو على أعوام ثلاثة يوضح مغزاها الحقيقى ، خاصة أن تلك الفترة لم تكن من فترات الوفاق بين الأحرار الدستوريين والوفد بسبب دأبه على التصدى لهم والهجوم عليهم ·

أما مسعى الوفد نحو الجمهورية ، فكان أيضا من الدعاوى التى أطلقها خصوم الوفد ، أريد من ورائها توسيع فجوة الخلاف بينه وبين القصر · وكتبت جريدة التيمس فى ٤ يناير ١٩٢٥ تقول : « ومع أن الوفد المصرى ما برح يجاهر باخلاصه وولائه للعرش فان جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيرا مضطردا نحو الجمهورية الصريحة (٢٤) · وراحت صحافة القصر فى الوقت نفسه تهاجم الوفد وتطلب منه أن يكون مخلصا للعرش ومذعنا له (٢٥) ·

والحقيقة أن الوفد قد اتخذ من قضية الاستقلال منهجا أساسيا له منذ أن ظهر كحركة سياسية ، وحتى قبل أن ينخرط فى سلك الحزبية وكانت تلك القضية تشكل محور نضاله الأساسى ، وبطبيعة الحال فان تغيير نظام الحكم الى الجمهورية لم يكن ليخدم قضيه الوفد الرئيسية

---

(٢٣) عبد العظيم رمضان : تطـور الحـركة الوطنية مصر (١٩١٨ ــ ١٩٣٦) : ص ٢٨٧ ·

(٢٤) احمد شفيق : الحوليات الحولية الثانية (عام ١٩٢٥) : ص ٣ (نقلا عن جريدة التميس اللندنية) ·

(٢٥) الاتحاد : ٤ ابريل ١٩٢٥ ·

بصورة أو بأخرى على الاطلاق ، على العكس فأن سعى الوفد نحو الحكم الجمهورى ــ فى تقدير الباحث ــ كان من شـأنه أن يفجر صراعا آخر ضد العرش ــ غير الصراع الدستورى ــ قد يلجأ الملك معه الى نضـال مصيرى من أجل البقاء ، خاصة وأن بريطانيا ــ وهذا أمر أساسى ــ لم تكن لتوافق بحال على تغيير النظام الملكى بعد أن اعترفت به ونظمته ــ على نحو ما مر بنا ــ بالاضافة الى ذلك فلم تكن هناك ثمة جدوى حقيقية للوفد من وراء قيام حكم جمهورى فى ظل وجود احتلالى قوى • وآكثر من ذلك فان بعضا من الأساتذة المؤرخين قد عابوا على الوفد عدم اتخاذه أسلوبا ثوريا فى النضال ، فلم يرفع شعار اسقاط الملكية واعلان الجمهورية ، بل ظل يتمسـك بدسـتور ١٩٢٣ طوال نضـاله من أجـل حيـاة ديمقراطية (٢٦) •

ويبدو أن الصراع الدستورى الذى جرى بين الوفد والملك فى عهد الوزارة الدستورية قد فسره خصوم الوفد بأنه مسعى له نحو الجمهورية وراح الأستاذ العقاد يفند ذلك الزعم بقوله : « أما ان كان سعد طامعا فى الجمهورية ، فذلك ما لم يظهر منه بكلام ولا ايحاء الى أحد من المصريين أو الانجليز ، ثم لماذا يكون طمع سعد فى الجمهورية مسوغا للحكم بغير دستور والعمل لتحقيق ذلك منذ زمن طويل فى حياة سعد وبعد مماته بسنوات ؟ (٢٧) • وبعبارة أخرى فان ما ساقه خصوم الوفد من اتهامات له فى هذا الصدد لم يكن سوى مسوغ لتبرير الانقلاب الدستورى أثناء العهد الزيورى ، والذى جاء ليعضد حكم القصر •

وكانت قضية الخلافة فصـلا آخر للصراع بين الوفد والعرش ، وتفصـيل ذلك أن مصطفى كمـال الزعيم التركى قام بخلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٢٤ وخلع عنه بذلك الخلافة الاسلامية ، ولم يتخذها لنفسه ولم يسم أحدا آخر بها معتقدا أن الخلافة هى سبب نكبة تركيا فى العصر الحديث (٢٨) •

وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل أن فى بعض البلاد الاسلامية اتجاها الى أن صاحب عرش مصر أولى

---

(٢٦) محمـد أحمـد انيس : تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ١٩٥٢ : ص ٢٠٩ •

(٢٧) عباس العقاد : سعد زغلول (سيرة وتحية) : ص ٤٦٩ ــ ٤٧٠ •

(٢٨) مذكرات الشيخ الظواهرى : ص ٢٠٧ •

ملوك المسلمين بها (٢٩) • ودعت جريدة الأهرام ـ المحايدة ـ أقطاب المسلمين الى مؤتمر اسلامى يعقد فى القاهرة ويقرر ما يجب تقريره بشأن الخلافة والخليفة فضلا عن أن وجود الخلافة فى مصر أمر لا يتنافى مع الحكم الدستورى فى شىء بل يتفق من جهة نظر الشورى وسواها (٣٠)• ونظرا لأن تركيا قد ألغت الخـلافة وطردت الخليفة فان أنظـار العالم الاسلامى اتجهت الى مصر ، فكان بما قررته هيئة العلماء من عقد مؤتمر اسلامى بالقاهرة ، لم يبق معه اذن سوى الاعداد للمؤتمر (٣١) •

أما الحكومة الوفدية التى يرأسها سـعد زغلول فلم تبد رأيا فى الدعوة الى المؤتمر الاسلامى ، وكان أن أرسل الأمير عمر طوسون خطابا فى ١٥ مارس ١٩٢٤ الى رئيس الوزراء فى هذا الشأن ، فرد عليه الأخير بكتاب فى ١٨ مارس يقول فيه : « ردا على خطاب سموكم المؤرخ فى ١٥ الجارى ، أتشرف بأن أبدى أنى عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التى لها علاقة بشخصه الكريم ، وسأبلغ سموكم ما أتلقاه من جلالته فى هذا الشأن » •

والى هنا تقف الأعمال الرسمية فى مسألة الخلافة ، ولم يبد الملك رأيا صريحا فيها كما أن الحكومة التزمت الحيدة التامة ، وكان فريق من الوزراء والمعروفين بولائهم للملك مثل محمد سعيد باشا قد روجوا لفكرة مبايعة الملك فؤاد للخلافة ومن جهة أخرى اهتم حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيـابة بالاشتغال بالفكرة سرا فكان يسافر الى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك ثم يسافر الى الاسكندرية والمدن الأخرى التى يمكن أن تقام فيها اجتماعات من العلماء ، ثم بدأت تتكون جماعات فى تلك الجهات بصفة لجان للخلافة (٣٢) •

والواقع أن الوفد قد تحمس لفكرة الخلافة فى البداية ، على اعتبار أنها قضية عامة تثير اهتمام عامة المسلمين ومن ثم لم يكن يعترض على الفكرة ، بل أن جريدة البلاغ الوفدية قد انبرت تهاجم هيئة كبار العلماء

---

(٢٩) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج١ : ص ٢٣١ •

(٣٠) الأهرام : ٢١ مارس ١٩٢٤ •

(٣١) المصدر السابق : ٢٨ مارس ١٩٢٤ •

(٣١) المصدر السابق : ٢٨ مارس ١٩٢٤ •

(٣٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الأولى عام ١٩٢٤ : ص ١١٨ ـ ١١٩ •

في تركيا لتعريضها بصلاحية مصر مكانا للمؤتمر (٣٣) • ولكن ما أن تبين للوفد أن القصر يعمــد الى تبنى فكرة الخــلافة لدعم شعبيته فى مواجهته ، حتى امتنع عن تأييد الفكرة أو الدعوة لها ، بل ما فتىء أن حاربها وتمثل ذلك فى مواجهة هجومه المتواتر على لجان الخلافة » حتى لا تكون هناك قوة تعمل بجانبها فى الخفاء وأن يكون مصدر هذه القوة موظفين بالقصر (٣٤) • وذلك اشارة الى جهود حسن نشأت فى هــذا المضمار • بالاضافة الى ذلك ففكرة الخلافة لم تكن تلقى قبولا من بعض قطاعات الرأى العام ، والتى رأت أن الملك لا يجوز له أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان طبقا للمادة ٤٧ من الدستور وأن رأى البرلمان هو الفصل فى مسألة الخلافة قبل غيره من الأشخاص أو الهيئات (٣٥) •

الا أنه فى أثناء وزارة زيور الثانية بدت الظروف مواتية للدعوة الى عقد مؤتمر الخلافة فى القاهرة ، فأصدرت هيئة كبار العلماء بالأزهر قرارا بوجوب عقد مؤتمر اسلامى عام مكانه القاهرة للنظر فى مسألة الخلافة وحددت يوم الخميس ١٣ مايو ١٩٢٦ لعقد المؤتمر (٣٦) • أما اللجنة التحضيرية العليا لجماعة الخلافة الاسلامية فقد اجتمعت برئاسة الشيخ محمد ماضى أبى العزائم ليلة ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦ وانتهت الى عدة قرارات من بينها عدم صلاحية مصر مكانا لانعقاد المؤتمر فضلا عن وجوب انعقاده فى مكة لأنها خالية من النفوذ الأجنبى ، وتعيين ثلاثة من أعضاء اللجنة التحضيرية ليمثلوا مصر فى المؤتمر (٣٧) • ودعاة هــذا الاتجاه كانوا معروفين بصلاتهم بالوفد وقياداته ، يفهم من هذا أنه كان بداخل الأزهر تيارين أولهما موال للقصر والثانى للوفد •

ومن ناحية أخرى ساورت الشكوك بعض كبار أمراء المسلمين فى الأمم الاسلامية الأخرى من جهة مصر ، فقد ظنوا أن علماء الأزهر انما يقصدون من مؤتمر القاهرة أمرا آخر له باطنه غير ظاهره وأن اثارة مسألة الخلافة لم تكن لمجرد الخوف على الاسلام ، وانما بغرض ضم الخلافة الى

---

(٣٣) البلاغ : ٣ ابريل ١٩٢٤ •
(٣٤) البلاغ : ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ •
(٣٥) الأهرام : ٢٢ مارس ١٩٢٤ •
(٣٦) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الثالثة عام ١٩٢٦ : ص ١٠٥
(٣٧) المصدر السابق : ص ١٠٦ ــ ١٠٧ •

عرش مصر (٣٨) . وما كان من ترحيب بريطانيا بأن تكون الخلافة فى مصر ما أثار ريبة فرنسا لأن يكون ذلك محاولة لاستقطاب انجلترا لسكان المستعمرات الفرنسية من المسلمين .

ورغم ذلك فقد استمرت دوائر القصر فى الدعوة لمؤتمر الخلافة ، بل ما لبثت حكومة زيور أن قامت بالتحقيق سرا مع نحو أربعين عالما من علماء الأزهر الشريف بشأن عريضة وقعوها أعربوا عن رأيهم فى أن مصر لا تصلح فى الوقت الحاضر دارا للخلافة (٣٩) .

كان واضحا أن فكرة الدعوة الى مؤتمر الخلافة قد لاقت صعوبات كثيرة سواء من االداخل أو من الخارج ، على أية حال انعقد المؤتمر عام ١٩٢٦ وكان الفشل من نصيبه ، وتهاوت آمال الملك فؤاد فى الخلافة .

ورغم ما حاق بالمؤتمر من فشل فقد دأب الوفـد على مهاجمته ، فتقدم أحد النواب الوفديين فى مارس ١٩٢٧ بسؤال الى وزير الأوقاف عن مبلغ ٣٠٠٠ جنيـة صرفت الى شيخ الأزهر بغية الانفـاق منها على المعاهد الدينية ، لكن تبين أن هذه الأموال أنفقت على مؤتمر الخلافة ، ووصـفت صحافة الوفد تصرفات شيخ الأزهـر فى الاعتمـادات المالية المخصصة للمعاهد الدينية بأنها فضيحة وصمت تلك المعاهد ورجالها وأن ما حدث لدليل على فوضى ادارية وأخلاقية (٤٠) .

على أية حال فان اثارة قضية الخلافة وما تمخض عنها من نتائج جاءت تعكس جانبا من طبيعه العلاقة بين القصر والوفد فضلا عما أظهرته من دلالات هامة ينبغى الاشارة اليها منها أن القصر لم يكن ليظهر حماسا كبيرا لمسألة الخلافة وقت أن كان الوفد « فى الحكم » وبدا بمظهر الراغب عنها رغم أنها كانت تشكل ركيزة أساسية فى سياسته يتأيد ذلك بما كان من تزايد مساعى القصر فى الترويج لفكرة الخلافة وقت أن كان الوفد « خارج الحكم » وذلك كان يصدر عن ادراك الملك فؤاد بأن علاقته بالوفد — خاصة أثناء عهد وزارة الشعب — لم تكن لتسمح بنبت تلك الفكرة ، ومن ثم فان تشدد القصر فى الدفاع عنها والدعوة لها من شأنه أن يزيد من صلابة هجوم الوفد ، مما يقضى على الفكرة أصلا هى وفى مهدها .

(٣٨) مذكرات الشيخ الظواهرى : ص ٢١١ — ٢١٣ .

(٣٩) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٤٠ .

(٤٠) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الرابعة (عام ١٩٢٧) : ص ٦٠ — ٦١ .

ومنها أيضا أن القصر قد حفظ للوفد تلك « اليد السيئة » في رفض فكرة الخلافة ومحاربتها في وقت كان القصر يسعى فيه لكسب وضع متميز في العالم الاسلامي يحقق لصاحب العرش زعامة دينية وزمنية على نحو يدعم وضع القصر كمؤسسة للحكم في مصر ، ومن هذه الدلالات أخيرا أن مسألة الخلافة قد ساعدت بصورة مباشرة على قيام علاقات قوية بين القصر والأزهر ، وتيقن فؤاد من هيمنته على الأزهر الذى راح بدوره يؤكد ولاءه للعرش ، وتمثل ذلك فى تبنى فكرة الخلافة والدفاع عنها • ولعل نجاح الملك فؤاد في تحويل الأزهر الى نصرته ، بعد أن كان معقلا حصينا للوفد ، ما يعد بحق عملا من أعمال المهارة السياسية التى تحتسب للملك فؤاد (٤١) •

ولقد استطاع الملك فؤاد أن يبث العراقيل أمام الوفد فى قيادته للحركة الوطنية بعد استقالة وزارة سعد زغلول ، فما حدث من حل البرلمان الوفدى عام ١٩٢٤ ، وما تلا ذلك من حل مجلس النواب الوفدى يوم افتتاحه في ٢٣ مارس ١٩٢٥ بعد انتخاب سعد زغلول رئيسا له بحجة أنه قد ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها (٤٢) • وتمكن الملك فؤاد من وراء ذلك من شل فعالية الوفد بصورة واضحه مما زاد من قناعته بأنه لاسبيل له الى الحكم الا بعودة الدستور ومن ثم كان ائتلافه مع الأحزاب الأخرى اثر اجتماع الكونتننتال ــ كما مر بنا ــ في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ •

وكان دخول الوفد فى ائتلاف الأحزاب بهذه الصورة يعنى أن القصر قد نجح الى حد بعيد في تقليم أظافره كذلك فان اشتراك الوفد في الوزارة ــ ابان عهد الائتلاف ــ مؤتلفا مع غيره من الأحزاب ، كان يعد تراجعا للوفد عن سياسته الأصيلة والتى كانت تقضى الانفراد بالحكم دون سائر الأحزاب ، وبعبارة أخرى فقد استطاع القصر ــ ولو مؤقتا ــ أن يجعل الوفد أكثر اعتدالا عن ذى قبل ، ومما لا شك فيه أن ذلك قد جنب القصر مغبة صراعات حادة مع الوفد أثناء الائتلاف ، حقيقة أنه كان هناك برلمان ذو أغلبية وفدية يرأسه سعد ، حتى هذا قد سجل بدوره مواقف أكثر اعتدالا ، وراح سعد ــ كما يقول الأستاذ العقاد ــ يمشى بالوئام بين

---

(٤١) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٤٥٨ •

(٤٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج١ : ص٢١٧ •

القصر والنواب والوزراء (٤٣) · بيد أنه ينبغي الاشارة الى أن القصر في سياسته هذه نحو الوفد وجد تعضيداً من دار المندوب السامي التي ما فتئت ترفض مبـــدأ تولى سـعد الوزارة أو انفراد الوفد بالحـــكم آنذاك (٤٤) ·

ومما لا شك فيه أن وفاة سعد زغلول قد تركت آثارها على تماسك الوفد كحزب شعبي ، فضلا عن الائتلاف الحزبي القائم ، فمن ناحية بدأ النزاع على زعامة الوفد بين أقطاب الوفد وورثة سعد مما ترتب عليه حدوث انسلاخات أو انشقاقات في الوفد عدها البعض نتيجة حتميـة لتراكمات فترة قيادة سعد زغلول وزعامته (٤٥) · ومن ناحية أخرى لم يتمكن خليفته مصطفى النحاس من رعاية الائتلاف وكبح جماح الجناح المتطرف ، على نحو ما تأتى لسعد زغلول · فلم يمض أمدا طويلا حتى بدأ الائتلاف في التصدع بفعل تزايد نفوذ القصر واستقطابه لبعض قوى الائتلاف ، على نحو استطاع معه الملك فؤاد اقالة الوزارة النحاسية الأولى ـ كما مر بنا ـ وهي متمتعة بتأييد البلاد ·

ولقد امتد عداء القصر بعد ذلك لمؤيدي الوفد حتى لمن كانوا من الأسرة المالكة ذاتها · فما أن أصدر النبيل عباس حليم نداءه الى الأمة في ٢ أكتوبر ١٩٣٠ ـ بعد استقالة وزارة النحاس الثانية ـ أيد فيه الوفد وهاجم قرار حل البرلمان واعلان الدستور ١٩٣٠ ، مما أثار حفيظة القصر عليه ، فصدر أمر ملكي بتجريده من لقبه وامتيازاته ، وقد رأى البعض في صدور هذا الأمر نوعا من التهديد والتحذير كي لا يتدخل أعضـاء الأسرة المالكة في أي خلاف حزبي سياسي (٤٦) · ولعل ما أصاب الوفد من ضعف في مواجهة القصر وتضاؤل شعبيته أن مسائل أخلاقية قد مست النحاس ، فانبرت الصحف المعادية للوفد تلهب الرأي العام ضد ما اعتبرته انحلالا خلقيا من جانب زعمائه الوطنيين (٤٧) · وتلك أمور قد ساءت

---

(٤٣) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٩٣ ·

(٤٤) عبد الخالق لاشين : المصدر الســـابق : ص ٤٧٦ ـ ٤٧٩ ، راجع كذلك عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ٢٦٣ ،
Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer VII : pp. 161-162.
Youssef, Amine : Independent Egypt : p. 153.

(٤٥) عفاف لطفي السيد : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦) : ص ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ عبد الخالق لاشين ـ المصدر السابق : ص ٥٠٠ ·

(٤٦) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية السابعة (١٩٣٠) : ص ١٣٥٥ وما بعدها ·

(٤٧) عفاف لطفي السيد : المصدر السابق : ص ٢٠١ ·

الى الوفد بطبيعة الحال على نحو تتفق معه المصادر على أن ثمة ردود فعل قوية لم تحدث فى البلاد كأثر لاستقالة الوزارة النحاسية الثانية ، مثل ما حدث اثر استقالة وزارة سعد زغلول ـ مما يعنى بصورة أخرى تدهور شعبية الوفد ، وأن الملك قد برهن على أنه ند كفء لمصطفى النحاس(٤٨) ٠

والواقع أن الانقلاب الدستورى الذى جرى فى العهد الصدقى ، وما تلا ذلك من احلال دستور ١٩٣٠ بدلا من دستور ١٩٢٣ ، قد أدى الى ائتلاف الوفد مرة أخرى مع الأحزاب السياسية الأخرى وتكوين الجبهة المتحدة وتم التفاهم بين الأحزاب على اقامة الوحدة على أساس اعادة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات حرة ٠ ويبدو أن القصر اعتقد أنه قد بات من الميسور اقامة وزارة ائتلافية يشترك فيها الوفدة أسوة بما حدث فى أعقاب ائتلاف ١٩٢٥ وبدأت مساعى القصر لدى الوفد ، وتمثل ذلك فى محاولات على ماهر لاقناع الوفد وقياداته لقبول دعوة الملك لتكوين وزارة ائتلافية بدعوى أن أية معاهدة سوف تعقد بين مصر وانجلترا لابد وأن تحظى بقبول كل الأحزاب (٤٩) ٠ الا أن النحاس قد رفض فكرة الوزارة الائتلافية وكان يرى ضرورة وجود حكومة وفدية خالصة توقع المعاهدة على أن تكون مقاليد الحكم فى خلال فترة المفاوضات فى يده (٥٠) ٠

والواقع أن حركة الوفد السياسية فى مواجهة القصر آنذاك قد نبعت من اعتبارين ، **أولهما** : أن الائتلاف الذى قام بين الأحزاب ـ بما فيها الوفد ـ كان على أساس المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ وتوقيع معاهدة على أسس مفاوضات ١٩٣٠ (مفاوضات النحاس ـ هندرسن) (٥١) ٠ **ثانيهما** : جاء نابعا من ادراك الوفد أن اشتراكه فى حكومة ائتلافية أخرى من شأنه أن يهيىء للملك الفرصة لكى يقوض دعائم الائتلاف الجديد ، مستهدفا الوفد بصورة أساسية لكى يسوغ لنفسه الانفراد بالحكم مرة أخرى ٠ بمعنى أن فكرة الوزارة الائتلافية فيه كانت تبدو كلما اضطرت

---

(٤٨) المصدر السابق : ص ٢٠٤ أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٦٨٨ وما بعدها ، عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٢ : ص ١٠٨ ـ ١٠٩ :

(٤٩) FO : 407/219 (1) : No. 69 : Lampson to Eden, Jan., 24, 1936 Tel. : No. 72.

(٥٠) اقبال شاه : المصدر السابق : ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، الرافعى: المصدر السابق : ص ٢١٣ ٠

(٥١) FO : 407/218 (II) : No. 40 Lampson to the secretary of state for foreign Affairs, Dec. 10, 1935, Tel : No. 556.

الظروف السراى فى ذلك العهد الى اعادة الحياة الدستورية ، لكى تجعل من الوزارة الائتلافية تكأتها فى قفص الائتلاف واعادة الحكم المطلق من جديد (٥٢) ٠

الا أن ثمة تحولا ظاهرا فى السياسة البريطانية قد أملته الظروف الدولية القائمة آنئذ على نحو جعل بريطانيا تسير حثيثا نحو تسوية علاقاتها مع مصر ، وكان على الوفد أن يستغل تلك الظروف لحسم صراعه مع الملك ، وراح يتحرك سريعا لكى يجنب نفسه المزيد من مناورات الملك، وتشير الوثائق البريطانية الى أن الوفد قد استغل تعقد الموقف السياسى وتقدم بمطالبه التالية :

١ ــ تكوين وزارة محايدة ــ على سبيل المثال ــ يكون رئيس وزرائها والوزراء ممن لا ينتمون الى أحزاب ٠

٢ ــ مفاوضات عاجلة معنا ولتكن يوم ٢٥ فبراير ٠

٣ ــ تعيين المفاوضين بمرسوم ملكى ليكونوا صدقى ومحمد محمود وحلمى عيسى وعلى الشمسى وحافظ عفيفى علاوة على خمسة أو ستة من الوفديين على أن تكون رئاسة المفاوضين للنحاس ٠

٤ ــ اجراء الانتخابات فى ٢ مايو ، فى ذلك الوقت تكون المحادثات الأولية قد قطعت شوطا يقضى على الشك ، على أن تبدأ المحادثات الرسمية عقب الانتخابات ٠

٥ ــ أن يكون على ماهر رئيسا للوزارة ، وعلى ماهر بسبيله أن يقدم تلك المقترحات الى الملك اليوم ومن المحتمل أن يوافق عليها (٥٣) ٠ هذه المطالب قد شكلت بالفعل اطارا سياسيا محددا للوفد استمر حتى بعد وفاة الملك فؤاد وعقد معاهدة ١٩٣٦ ٠

ويفهم من هذا أن القيادة الوفدية قد نجحت ولأول مرة فى أن تفرض ارادتها وبصورة مطلقة على كافة قوى التأثير السياسى فى مصر بما فيها الملك فؤاد ذاته ، الأمر الذى كان يشكل نجاحا كبيرا للوفد تمثل فى انفراده بالوزارة لفترة متصلة فيما بعد بلغت عشرين شهرا ٠

---

(٥٢) الرافعى : المصدر السابق نفس الصفحة ٠

FO : 407/219 (1) No : 25 Lampson to Eden, Jan, 30, 1936. Tel. : No. 97.

أما عن تقييمنا للعلاقة بين الوفد والملك فؤاد ، فيمكن القول بأن ثمة اعتقاد قد وقر لدى الأخير في بداية حكمه ، بأن في استطاعته أن يسيطر على الحركة الوطنية التى آلت زعامتها الى حزب الوفد الناشيء وذلك من خلال محاولة القصر الحد من النفوذ البريطانى ، وبدا فؤاد فى ذلك وكأنه يحاول أن يعيد صفحة من تاريخ الخديو عباس حلمى الثانى فى مؤازرته للحركة الوطنية وتأييد مصطفى كامل ، رغبة فى التخلص من الوجود الاحتلالى الا أن مساندة فؤاد للوفد فى تلك الفترة الباكرة كانت قصيرة الأجل ، فما أن تكشفت نوايا كل منهما للآخر حتى بدأت العلاقة بينهما تتسم بطابع عدائى حاد • ففى الوقت الذى اتخذ فيه الوفد من الحكم وسيلة لتحقيق استقلال البلاد ، فضلا عن محاولاته الحد من ميول القصر الأوتوقراطية لكى يملك ولا يحكم ، كان الملك فؤاد يرى فى الوفد خصما عنيدا يحاول أن يعيد الى الأمة حقوقا يعتقد فؤاد أنها له ، وأن انتقال الحكم من القصر الى الوفد يعنى احلال ديكتاتورية محل أخرى •

وينبغى الاشـارة الى أن التطورات التى اعترت الموقف الدولى قد انعكست آثارها على الأوضاع الداخلية فى البلاد بصفة عامة ، وعلى الصراع بين القصر والوفد بصفة خاصة ، فكان تفاقم المشكلة الحبشية وتزايد الخطر الايطالى ، ما دفع بريطانيا الى محاولة التفاهم مع الوفد وابرام معاهدة تطلق يدها على أرض مصر اذا ما اندلعت الحرب ، وكان ذلك بطبيعة الحال تقوية لشوكة الوفد فى مواجهة القصر ، أضف الى ذلك فان تزايد وطأة المرض على الملك فؤاد ، قد جعلته ــ بلا ريب ــ يفقد الى حد كبير تأثيره السياسى الفعال على الساحة ، مما خلق للوفد ظروفا أكثر مناسبة لحسم معركته ضد القصر •

ثانيا : العلاقة بين القصر وأحزاب الأقلية :

يرى البعض أن تأليف حـزب الأحرار الدستوريين ، كان ضرورة حتمية اقتضتها ظروف البلاد والأوضاع السياسية السائدة آنذاك ، خاصة وان البلاد كانت على بداية طريق الحكم الدستورى ، ومن ثم فقد ظهرت رغبة العناصر المعتدلة لتنظيم جهودها فى اطار حزبى ، وذلك للدفاع عن الدستور الذى وضعوا أولى لبناته •وهكذا تألف حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكانت لجنة الثلاثين التى وضعت مشروع الدستور هى نواة الحزب الذى انضم اليه أنصار عدلى وثروت ، وتحولت

الفئات التى كانت تلتف حول حزب الأمة و « الجريدة » الى جانب عدلى يكن وحزب الأحرار الدستوريين (٥٤) ٠

والواقع أن المولد الحقيقي لحزب الأحرار الدستوريين كان فى أوروبا ٠ وفى سنة ١٩٢١ ، وان كان قد أعلن تأسيسه بعد ذلك بعام ، فقد كان واضحا أن هناك تياران فى الوفد ، تيار متشدد على رأسه سعد زغلول رأى أن ما انتهت اليه المفاوضات مع ملنر محض « حماية مقنعة » ، والتيار الثانى معتدل يتزعمه عدلى وهؤلاء قد أرادوا أن يتفاهموا مع الانجليز فاتفقوا معهم على تصريح ٢٨ فبراير (٥٥) ٠ وهذا التيار ومؤيدوه هم الذين شكلوا حزب الأحرار الدستوريين ٠ ولقد اعتقدوا بدورهم أنه قد أصبح لزاما على مصر أن تنهج سياسة تعتمد على الأساليب الدبلوماسية ولما كانوا هم أصحاب الرأى والاعتدال والدبلوماسية ، فقد كان من الطبيعى أن يعتقدوا أنهم هم أبطال المرحلة التالية ، مرحلة استكمال الاستقلال عن طريق المفاوضات والدبلوماسية (٥٦) ٠

أما عن طبيعة التكوين الطبقى للحزب الجديد فقد تكون من كبار كبار الملاك وكبار المتعلمين ، الأولون منفصلون انفصالا طبقيا عن الشعب والآخرون منفصلون ذهنيا عنه (٥٧) ٠ هذا الانفصال الذهنى قد جعلهم ــ كما يقول اللورد لويد ــ قادة بلا أتباع (٥٨) ٠

وقد كان أعضاء الحزب يؤمنون بأن التقدم التدريجى خطوة بخطوة فى سبيل الاستقلال بناء أكثر من محاولة اتخاذ اجراءات طائشة ، وكانوا يعتقدون أن سياسة اعتدال ووفاق مع بريطانيا قد تؤدى الى نتائج أسرع مما لو كان قد تمخض عنه عناد سعد زغلول ، وفى الوقت نفسه آكدوا أن الدستور أكثر ضرورة ملحة كصون لأية حكومة ضد الملك الذى كانوا جميعا يرتابون فيه والذى كانت أوتوقراطيته معروفة حق المعرفة (٥٩) ٠

---

(٥٤) احمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج٣ ، ص ٣٩٣ ، احمد عبدالرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ، ص ١٤٠ ٠

(٥٥) محمد شوكت التونى ، حزاب وزعماء ، ص ٢٩ ، ضياء الدين الريس ، الدستور الاستقلال (الثورة الوطنية سنة ١٩٣٥) ، ج١ : ص ١٩ ٠

(٥٦) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣٧٨ ٠

(٥٧) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور : ص ٤٨ ٠

(٥٨) Lloyd, Lord : Op. Cit., p. 48.

(٥٩) عفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ١٠٥ ٠

على أية حال فلقد استقبل الشعب ميلاد الحزب الجديد كما استقبل ميلاد أبيه الروحي « حزب الأمة » في سنة ١٩٠٧ بالوجوم والاستنكار الذي بلغ حد الرمي بالخيانة ، وقد ولد الحزب ميتا من الناحية الشعبية ولكن الشخصيات الكبيرة التي انضمت اليه وعاونته جعل الناس يتوقعون له دورا مهما في السياسة المصرية · ولعل مما زاد في سوء استقبال الناس له أن تأليفه تم وسعد زغلول وصحبه مبعدون عن البلاد (٦٠) ·

وكان من أهم مبادىء الحزب العمل على سرعة اصدار الدستور والدفاع عنه من أجل الحد من سلطة الملك فضلا عن مشاركة الحكم عن طريق الدستور ، وعلى ذلك لم يكن غريبا أن يتسم هذا الحزب بالاعتدال في كل شيء بما في ذلك العلاقات المصرية ـ الانجليزية (٦١) · وهذه المبادىء في مجموعها قد شكلت اطارا سياسيا عاما لحزب الأحرار الدستوريين ورغم ذلك فيمكن القول بأنهم قد لجأوا الى أساليب ديكتاتورية طالما ناضلواهم أنفسهم ضدها ، وطالما جعلوا أنفسهم منذ نشأة حزبهم خصومها الألداء ، بل ما فتئوا يحالفون القصر وينقلبون على الدستور ـ كما مر بنا ـ وصولا الى مناصب الحكم ·

ولعل استعراض الدور الذي قام به الحزب من الناحية العلمية يوضح مغزى التناقضات التي وقع فيها منذ نشأته ، فهو من ناحية قد ورث تراثا من العداء لاستبداد القصر والرغبة في المشاركة في السلطة السياسية ، وكان ذلك يضعه في صف الدستور وضد معسكر القصر ، ومن ناحية أخرى فقد وجد الحزب أن التأييد الشعبي يتجه بصورة فعالة الى الوفد دونه ، مما جعل الحزب يحتل مكانا هامشيا في الحياة النيابية مما دفعه حينا آخر الى معسكر القصر في عدائه للوفد ، بالاضافة الى ذلك فان طابعه المعتدل قد ساعد على بناء جسور التفاهم والثقة مع دار المندوب السامي ، واعتمد على تأييدها بصورة شبه مطلقة ·

وفيما يتصل بأصول العلاقة بين الأحرار الدستوريين والقصر ، فيرى الأستاذ مارسيل كولومب،أن الأحرار الدستوريين كان يداعبهم ـ باعتبارهم خدما مخلصين للتاج ومدافعين عن الدستور ـ الذي كانوا يتحملون وحدهم تقريبا مسئولية اصداره كما كانوا يريدونه أكثر ليبرالية ـ يداعبهم في

(٦٠) محمد زكي عبد القادر : المصدر السابق : ص ٤٥ ـ ٤٦ ·

(٦١) أحمد فؤاد علي مصطفى : العلاقات المصرية ـ البريطانية وأثرها في تطور الحركة الوطنية في مصر : ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ·

ذلك أمل قيام عهد ملكى دستورى يمارس دوره خلوا من القلاقل على غرار النظام الملكى القائم فى بريطانيا وأنهم كانوا يضعون دائما لتعاونهم مع الوفد شروطا يمليها عليهم اخلاصهم للتاج وارتباطهم بالدستور (٦٢) ٠ الا أن هذا الرأى لا يخلو بدوره من أوجه للنقد ، فمن الخطأ التصور بأن الأحرار الدستوريين قد ارتبطوا بصلة ولاء حقيقى ودائم للقصر ، وخاصة أن أصول العداء بينهما ضاربة فى القدم ، بل ان قيامهم كان فى الأصل بهدف حماية مصالح طبقة كبار الملاك فى مواجهة القصر ٠ ومشاركته فى الحكم ، فضلا عن ذلك فان دفاعهم عن الدستور لم يكن حبا فى ذاته أو اقتناعا به بقدر ما كان لمقاومة نزعات الملك الأوتوقراطية ، بل ان انقلابهم على الدستور مرتين ومشاركتهم الحكم على أنقاضه يدحض تماما ذلك الرأى ٠

واذا كان الأحرار الدستوريين قد قادوا الصراع ضد القصر فى سبيل الدستور ـ كما مر بنا ـ الا أن تولى سعد زغلول الحكم قد أدى الى تغيير علاقتهم بالقصر ٠ ذلك أن انفراد الوفد بالحكم وتجاهله اشراك الأحرار معه قد أثار حفيظتهم واستهدفوه بهجومهم وراحوا يرمونه بالتهمة التقليدية وهى أنه يحاول أن يقيم ديكتاتورية برلمانية مما أدى الى سلب الوفد بعضا من مؤيديه من عناصر المثقفين (٦٣) ٠ ومما لا شك فيه أن هجوم الأحرار على الوفد قد خدم قضية الملك فى صراعه ضد الحكومة الدستورية الأولى ، الأمر الذى أوجد تقاربا بين الأحرار والقصر . الذى اختزنهم كيما يستخدمهم فيما بعد فى الانقلاب على الدستور والاطاحة به ، وذلك كان يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية لسياسة القصر ٠

على أية حال فقد أدخل القصر سياسته التى أشرنا اليها موضع التنفيذ فاشرك الأحرار الدستوريين فى وزارة زيور الثانية التى جرى فى عهدها الانقلاب الدستورى الأول ، والواقع أن حزب الأحرار الدستوريين فى هذا قد أبدى لونا من التخبط فاشتراكهم فى الوزارة على هذا النحو يعنى اقرارا صريحا منهم واعترافا بالانقلاب على الدستور وهم واضعوه وكان عليهم أن يبرروا مسلكهم هذا ، فيقول محمد على علوبة ـ أحد زعماء حزب الأحرار الدستوريين ـ فى مذكراته : « كان علينا بعد أن عرضت الوزارة على الحزب أن يختار أحد أمرين ، اما أن يكون فى ولاء مع مليك

---

(٦٢) مارسيل كولومب : تطور مصر : ص ٤٩ ـ ٥٠ ٠

(٦٣) يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٢٧٠ ، راجع كذلك ، محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج١ : ص ١٩١ وما بعدها ٠

البلاد وهو عدو سعد وأنصاره ، أو يكون في ولاء مع سعد وقد أدت ادارته الى أفحش الأضرار بالبلاد ، فوق أننا خشينا أن تباعدنا عن الملك أن يرتمى فى أحضان الانجليز فتكون الطامة أكبر وأعم ولهذا قرر حزب الأحرار الاشتراك فى الوزارة أملا فى اصلاح بعض ما أفسدته خطة سعد زغلول خارج الحكم وداخله · رغم علمنا بحالة الملك فؤاد ومطامعه الشخصية ، فانه فرد واحد لا يصل الى الطغيان العارم الذى وصل اليه سعد وشيعته (٦٤) ·

وغنى عن البيان ما تحمله تلك المبررات التى سيقت من استخفاف بعقلية القارىء ، فهى قد أغفلت الدوافع الحقيقية التى حركت الأحرار الدستوريين آنذاك ، والتى تمثلت فى تكالبهم على السلطة والرغبة فى المشاركة بالحكم بأية وسيلة وتحت أية ظروف وان كان ذلك على أنقاض الدستور ، ثم أن الزعم بأن طغيان سعد وشيعته باسم الدستور أشد وطأة على البلاد من طغيان الملك لم تكن سوى فرية أثبتت الأحداث بطلانها (٦٥) ·

ومما لا شك فيه أن النجاح الذى أحرزه القصر فى عهد وزارة زيور الثانية قد أغراه على الانفراد بالحكم وتركيز مقاليد السلطة بيده ، وراح يتربص الدوائر بالأحرار الدستوريين بغية اقصائهم عن الحكم بطريقة أو بأخرى ، وسنحت الفرصة للقصر لتحقيق أهدافه وكانت المناسبة صدور كتاب جدلى للشيخ على عبد الرازق وقد كانت أسرته من زعامات الأحرار الدستوريين ـ هو « الاسلام وأصول الحكم » تناول فيه المؤلف مفهوم الخلافة شرعا واعتبر أن الخليفة مقيدا فى سلطاته بحدود الشرع لايتخطاها ، وأنهاذا جار أو فجر انعزل من الخلافة (٦٦) · وذهب الى أن الزعم بأن الخلافة مقام دينى ونيابة عن صاحب الشريعة عليه السلام أمر قد درج عليه السلاطين والملوك حتى يتخذوا من الدين دروعا تحمى عروشهم ، وانتهى الى أن ، أنظمة الاسلام دينية وليست سياسية ، وأن مبدأ فصل الدين عن الدولة يتطابق مع تعاليم القرآن والسنة (٦٧) ·

والواقع أن الأزمة التى فجرها صدور هذا الكتاب تتركز أساسا فى

---

(٦٤) مذكرات محمد على علوبة : ص ٢٤٦ ·
(٦٥) أنظر الفصل الثانى : القصر والدستور ·
(٦٦) الشيخ على عبد الرازق : الاسلام وأصول الحكم : ص ٥ ·
(٦٧) المصدر السابق : ص ١٠١ ـ ١٠٣ ·

المضمون والتوقيت • فواضح من مضمون الكتاب أنه لا يهاجم الخلافة فقط ولا الحكومة الدينية ، بل والنظام الملكى أيضا ، ثم أن القول بان الخلافة سلطة زمنية منبتة الصلة بالاسلام يجيء خلافا لما اعتبور فكر القصر نحو مسألة الخلافة • أما عن التوقيت ، فقد جاء صدور الكتاب فى وقت بدت الظروف السياسية مواتية للقصر فيما يتعلق بالدعوة للخلافة واشتدت مساعيه فى الترويج لها بعقد مؤتمر فى القاهرة لمناقشتها ـ كما مر بنا ـ فصدر الكتاب يعرض بالخلافة على نحو جاء متضاربا مع مساعى القصر • ومن ثم يتأيد ما ذهب اليه البعض من أن القول بأن كتاب الاسلام وأصول الحكم ما هو الا كتاب علمى أمر لا أساس له (٦٨) •

وهنا يطرح سؤال نفسه وهو هل كان بمقدور القصر اقصاء الأحرار الدستوريين عن الحكم رغم تأييد دار المندوب السامى لهم ؟ والواقع أن الظروف السياسية كانت مهيأة أمام القصر فى ذلك الحين فقد استقال اللورد اللنبى من منصبه فى مايو ١٩٢٥ ، وبات الأحرار الدستوريون دون مؤيد حقيقى لهم من قبل الشعب أو الانجليز •

وهكذا بدت الفرصة سانحة أمام القصر بين ذهاب المندوب السامى القديم وقدوم المندوب السامى الجديد لضرب الأحرار الدستوريين دون ما خوف من تدخل بريطانى ، فأوعزت الحكومة الى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصفه من العلماء ، وكان أن أصدرت هيئة العلماء حكما باخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرتها فى أغسطس ١٩٢٥ • وطلب يحيى باشا ابراهيم رئيس الوزراء بالنيابة ـ من وزير الحقانية عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين ـ تنفيذ الحكم بفصل الشيخ على عبد الرازق من منصبه فأحال الوزير الأمر الى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدى رأيها فى وجوب فصل الشيخ على عبد الرازق من عدمه • وعرض يحيى باشا ابراهيم الأمر على السراى ، فرأت فى موقف وزير الحقانية ما يخالف رغباتها ومن ثم يتعين اخراجه من الوزارة ، فأوحت الى يحيى ابراهيم أن يطلب من وزير الحقانية أن يستقيل من منصبه وازاء رفض عبد العزيز فهمى صدر مرسوم بتكليف على ماهر باشا بأعمال وزارة الحقـانية الى أن يعين وزيرا لها بدلا من عبد العزيز فهمى ، وكان ذلك يعنى اقالته من منصبه ، ويرى الأستاذ الرافعى أن هناك سببا آخر لنقمة السراى على عبد العزيز فهمى وهو معارضته فى مجلس الوزراء لصفقة استبدال سراى الزعفران التـــابع

(٦٨) أنور الجندى : الصحافة السياسية فى مصر : ص ٢٥١ •

للخاصة الملكية بتفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية ، اذ رأى أن هذا التفتيش يزيد من قيمته وريعه عن أربعة أمثال سراى الزعفران فأسرها الملك في نفسه (٦٩) . ومهما يكن من أمر فقد بات جليا أن القصر قد وطد عزمه على اقصاء الأحرار عن الحكم .

أما عن الأحرار الدستوريين فقد ضرب الانقسام أطنابه بين صفوفهم وبدوا متخاذلين أمام اللطمة التى وجهها اليهم القصر ، فيما بين مؤيد ومعارض للانسحاب من الوزارة حتى أن عبد العزيز فهمى رئيس الحزب كان « وجلا » على حد تعبير الدكتور هيكل ، من أن لا يتفق الأحرار على الانسحاب من الوزارة ، ويبدو أن ذلك التناقض الذى اعترى موقف الحزب انما يرجع أساسا الى أن ثمة اتصالات قد جرت بين مستر نيفل هندرسون المندوب السامى بالنيابة من ناحية ، وبين وزيرى الأحرار فى الوزارة وهما توفيق دوس وعلوبة باشا ، الا أن تيار المعارضة للبقاء فى الوزارة كان أقوى واتخذ الحزب قرارا باستقالة الوزيرين من الوزارة وعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة ، كذلك بعث صدقى باشا باستقالته من باريس تضامنا مع الأحرار (٧٠) .

على أية حال فما حدث للأحرار الدستوريين كان جزاء وفاقا لخيانتهم الدستور وكان عليهم أن يبرروا للرأى العام طردهم من الوزارة على هذا النحو المزرى فيقول محمد على علوبة فى مذكراته : « لم نلبث فى الحكم بضعة شهور حتى تكشفت لنا حقيقة مرة وهى أن الملك فؤاد يريد أن يكون ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ويدعم سلطته الفردية مستعينا فى ذلك برجال السراى وبحزبه الذى أنشأه وتلك حالة تؤدى طبعا الى « شـد » الحياة النيابية السليمة وقد لمسـنا تدخل رجال ديوانه الملكى ورجال الخاصة الملكية فى شئون الحكم وتنمية ثروة الملك بطرق لا ترضاها الضمائر الحية » (٧١) .

وكأنما أفاق الأحرار الدستوريين لتوهم على أطماع الملك فؤاد وعلى ما كان يجرى أثناء حكمهم من مخازى وعبث بالدستور .

الا أنه ينبغى الاشارة الى أن طرد الأحرار من الوزارة كان يعنى

---

(٦٩) عبد الرحمن الرافعى : فى عقاب الثورة المصرية ج١ : ص ٢٢٦ ــ ٢٢٧ : عفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ١٣٣ ــ ١٣٤ .

(٧٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٢٣٦ ــ ٢٤٠ .

(٧١) مذكرات محمد على علوبة : ص ٢٥٢ .

وقوع أحد المحاذير التى كانت تخشاها السياسة البريطانية فى مواجهة القصر من احتمالات قيام حكم أوتوقراطى ، يكون فيه القصر هوالمرجع الأول للحكم ، مما يدفع الأحزاب الى التكاتف والائتلاف فى محاولة لدرء أخطار هذا الحكم وهذا ما أثبتته الأحداث بالفعل فيما بعد • وذهب البعض الى أن الأزمة التى فجرها كتاب « الاسلام وأصول الحكم » تؤرخ بداية الائتلاف بين الأحرار الدستوريين والوفد ، ذلك أن الخلاف الناشب بين الأحرار والقصر نتيجة لمعالجة الأخير للأزمة قد بعث الأحرار على مهاجمة سياسة القصر وأساليبه أى انهم اتفقوا مع الوفد من هذه الناحية دون قصـــد (٧٢) •

وهـــكذا اضطر الأحرار الدستوريون الى محالفة خصــــوم الأسس ـ وأعنى بهم الوفد ـ والتودد اليهم التماسا للعودة الى الحكم ، ولينأوا بحزبهم عن العزلة التى كاد يتردى فيهـــا بعـــد أن طردهم القصر من الوزارة :

ومن أسف فان الأحرار لم يتعظوا بالأحداث ونسوا ما نالهم على يد القصر وما لبثوا أن عادوا الى ســـابق تآمرهم مع القصر فى أثناء الوزارة النحاسية الأولى ـ كما مر بنا ـ على نحو أدى الى انفصام عرى الائتلاف وانهياره بســقوط الوزارة فى ٢٥يونيه ١٩٢٨ ، وكان تــولى الأحرار الدستوريين الحكم بمثابة مكافأة لهم من القصر على صنعيهم ، فلم يتأخروا فى سنة ١٩٢٨ ، عن الغاء الحيــاة النيابية كلها واعــلانها بزعامة محمد محمود باشا ديكتاتورية حديدية لمدة ثلاث سنوات •

وحقيقــة الأمـــر أن القصر قـــد أراد أن يتخذ من وزارة الأحـــرار الدستوريين وسيلة تمكنه من الانفراد بالسلطة وذلك عن طريق الاتحاديين الذين شـــاركوهم فى الحكم على أنقاض الدســـتور • واذا كان القصر قد استغل جانبا سلبيا من السياسة البريطانية تمثل فى تغيير اللورد اللنبى واحـــلال اللورد لويد بدلا منه ، مما هيأ له الظروف كيما يبادر الى طرد الاحرار الدســــتوريين من الوزارة الزيورية الثانيــة ، الا أن الظروف الســياسية فى عام ١٩٢٩ ، كانت جـــد مختلفة عن تلك التى كانت فى عام ١٩٢٥ ، بمعنى أنه كان للسياسة البريطانية دور ايجابى فى اقصاء وزارة الأحرار ، لم يعبر عنه فقط بتغيير اللورد لويد وابداله بالســير بيرسى لورين ، وانما كان أيضا فى قبول الجانب البريطانى لشروط الوفد ومنها تعليق مناقشة ما أسفرت عنه المفاوضات التى أجراها محمد محمود

---

(٧٢) أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى : ص ٢٠٦ •

في لندن على عودة الحياة النيابية ، وكان قبول بريطانيا ذلك يعني أنها قد أنهت وجود وزارة محمد محمود في الحكم • وذلك يقود الباحث الى محاولة سبر غور حدود التأييد البريطاني للأحرار الدستوريين في مواجهة القصر والقوى السياسية الأخرى • فالملاحظ أن استراتيجية الأحرار الدستوريين قد اعتمدت على هذا التأييد الى حد كبير ، بيد أن هذا التأييد لم يكن مطلقا بحال من جانب بريطانيا ، وهو متصل ــ في نظري ــ بما يستطيع أن يقدمه الأحرار الدستوريين لقضية العلاقات المصرية ــ البريطانية على نحو يستقر معه وضع بريطانيا المتميز في البلاد وتتحقق معه مصالحها الحيوية . يتأيد ذلك بمواقف دار المندوب السامي من الأحرار الدستوريين والتي اشرنا اليها •

ولقد استطاع القصر بحس سياسي ماهر أن يضع يده دائما على نقط الانقلاب في العلاقة بين الأحرار ودار المندوب السامي لكي ينفذ الى اغراضه في مواجهتهم •

وعندما تولى اسماعيل صدقي الحكم سارع الأحرار الى تأييده ، رغم ما كان معروفا عن وزارة صدقي من أنها تمثل ارادة القصر مظهرا وجوهرا، لأنهم كانوا يطمعون في أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها (٧٣) • واستمر هذا التأييد من جانبهم حتى بعد أن ظهرت نوايا الملك فؤاد وصدقي نحو الدستور ، فيتحدث الدكتور هيكل في مذكراته عن مقابلة له مع صدقي بعد تشكيله للوزارة أخبره فيها « أنه يرى ان يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم » (٧٤) • ورغم ذلك لم تبخل جريدة « السياسة » وكما يعترف هيكل نفسه ــ على صدقي باشا في الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل (٧٥) •

بيد أن هذا التأييد من قبل الأحرار وتلك المسالمة من قبل صدقي لم يكونا سوى خديعة كبرى مالبثت أن تلتها معركة حامية بينهما ، عندما تيقن الأحرار من عزمه على استبدال دستور ١٩٢٣ بآخر • وذلك يعطي الانطباع في حالة الاستخزاء التي تردى فيها الأحرار الدستوريين فهم من ناحية يؤيدون صدقي رغم علمهم بما انطوت عليه نواياه وهاهم ينقلبون

---

(٧٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٣١٥ •

(٧٤) المصدر السابق : ص ٣١٦ •

(٧٥) المصدر السابق : نفس الصفحة •

الى معسكر المعارضة عندما أنفذ الملك وصدقى عزمهما بتغيير دستور ١٩٢٣ . ومحصلة تلك التناقضات يعبر عنها الدكتور هيكل بقوله « أما أنا فقد اطمأنت نفسى كل الطمأنينة بالخروج من موقف مداورة لاتألفه » (٧٦) . وعلى أثر ذلك بدأ صدقى يتتبع الأحرار الدستوريين بالاضطهاد والقمع مما دفعهم الى الائتلاف مع الوفد مرة أخرى وهذا بدوره لم يكن سوى « زواج منفعة » كان محمد محمود على استعداد لفسخه عند أبسط تلميح له باستدعائه لتولى أمور أعظم (٧٧) .

والواقع أنه خلال العهد الصدقى لم تشهد الساحة نشاطا سياسيا فعالا لحزب الأحرار الدستوريين . الا أنه فى أواخر هذا العهد خرج حزب الأحرار من حالة الجمود التى تردى فيها ، وبدأ فى انتهاج سياسة جناحاها تحسين علاقته بالقصر ، والتقارب مع دار المندوب السامى فى محاولة لاستخدامه كأداة ضغط على الملك من ناحية أخرى . وفيما يتصل بالاتجاه الأول فتشير الوثائق البريطانية الى أن محمد محمود لم يكن على استعداد للقيام بأى مخاطرة من شأنها أن توجد الشك لدى الملك (٧٨) . كما تشير الوثائق ذاتها الى أن المستقبل القريب ينبىء عن تطور العلاقات بين القصر ومحمد محمود وذلك من شأنه ان يخلق مجالا أوسع لاختيار رئيس للوزراء يخلف نسيم فى حالة استقالته (٧٩) ، اشارة بذلك الى محمد محمود الذى كان مقتنعا وقتذاك بأنه شخصية مرضى عنها عند الملك لأن صحيفة حزبه « السياسة » لم تنتقد القصر عند ابعاده الابراشى (٨٠) .

وفيما يتعلق بالاتجاه الثانى يطلب محمد محمود من المندوب السامى التدخل لدى الملك ومشاورته لتعديل مسلكه (٨١) . وهو فى نفس الوقت يعمد الى طرح الحل الذى يراه مناسبا على المندوب السامى للتخلص من الحكم الأوتوقراطى للملك ، وهو يكمن فى اعادة النحاس والموافقة بالاجماع

---

(٧٦) المصدر السابق : ص ٣١٩ – ٤٢١ .

(٧٧) عفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ٢٣٦ – ٢٣٧ .

(٧٨) FO : 407/217 : (111) enc. In No : 20 Lampson to Simon : April, 23, 1934.

(٧٩) Fo : 407/218 (II) : No : 26 : Lampson to Hoar, Nov, 12, 1935, Tel, No, 551.

(٨٠) عفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ٢٦٤ .

(٨١) Fo : 407/217 (111) : enc. in No : 20 : Lampson to simon April, 23, 1934.

على حل البرلمان الحالى ، على أن تكون هناك حكومة بدون برلمان حتى عام ١٩٣٦ عندما تنقضى فترة البرلمان الحالى (٨٢) •

وغنى عن البيان أن مناورات الأحرار الدستوريين هذه فى مجموعها كانت تستهدف عودتهم الى الحكم بصورة أو بأخرى خاصة وأن قيام وزارة برئاسة النحاس فى غيبة البرلمان أمر يتنافى مع سياسة الوفد تماما والذى لم يكن بحكم تمثيله للأغلبية ليقبل الحكم دون برلمان يؤازره ، أو على أنقاض الدستور وهما سنده الحقيقى فى الحكم ، بالاضافة الى ذلك فان عودة الوفد الى الحكم بوزارة يرأسها النحاس وهى حتما ستكون وفدية خالصة الأمر الذى سوف ترفضه بريطانيا ، عندئذ لن يكون هناك بديل حقيقى سوى دعوة الأحرار الدستوريين لتولى الحكم •

الا أن ضغط الأحداث الخارجية واضطراب أحوال البلاد الداخلية قد أدى الى تأليف الجبهة المتحدة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ — كما مر بنا وأراد الملك فؤاد تشكيل وزارة ائتلافيه ووافق على ذلك محمد محمود وصدقى (٨٣) وذلك يعنى أنه قد بات للأحرار أمل فى المشاركة فى الحكم الا أنه ازاء رفض الوفد فكرة الوزارة الائتلافيه ، فما كان من بريطانيا الا أن راحت تهيىء له السبل لعقد المعاهدة وتولى الحكم منفردا ، وكان ذلك يعنى أفول نجم الأحرار الدستوريين وغاضت آمالهم فى العودة الى الحكم بصورة أو بأخرى حتى وفاة الملك فؤاد •

أما الحزب الوطنى فقد كانت نشأته مرتبطة بظهور مصطفى كامل وجماعة من الوطنيين الذين كانوا ينادون بالاستقلال والجلاء ، وقد استطاع الحزب الوطنى أن يستقطب غالبية العناصر الوطنية آنذاك وأضحى يتمتع بثقل حقيقى ، وفاق شأنه ما سواه من أحزاب فى ذلك الوقت وكانت جريدة اللواء هى لسان الحزب •

والواقع أن الحزب الوطنى لم يكن ثمة حزب منظم بالمفهوم السياسى فى البداية ولكنه كان موجودا بالفعل كفكرة تضم حولها الأنصار والمجاهدين • وقد أسس مصطفى كامل الحزب بعد عودته من أوروبا سنة ١٩٠٧ ، واجتمعت أول جمعية عمومية له فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ وانتخبت مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة • وكان الحزب يطالب بالاستقلال فى ظل السيادة العثمانية ، وكان معظم أعضائه من الطلبة والموظفين ،

(٨٢) Ibid.

(٨٣) Fo : 407/219 : No. 22 Lampson to Eden, Jan, 26, 1936. Tel : No. 84.

واستطاع الحزب أن يوسع قاعدة اتصاله بالجماهير وذلك بتأليف « اتحاد العمال اليدويين » سنة ١٩٠٩ تحت قيادته وأصبح ذلك الاتحاد يضم بعد سنتين من تأليفه ١٢ نقابة عمالية (٨٤) ٠

ولقد نشأ نوع من التحالف بين الحزب الوطنى والقصر فى عهد الخديو عباس حلمى والذى حاول أن يستخدم الحزب كعامل معادل ضد المعتمد البريطانى فى فترات الصراع معه ، حتى بعد وفاة مصطفى كامل وانتقال الزعامة الى محمد فريد ٠ ولقد استطاع الحزب آن يجعل من نفسه عقبة حقيقية أمام الوجـود الاحتلالى فى الداخل وفى الخارج على السواء ، الا أن بريطانيا قد وجدت فى قيام الحرب العالمية الأولى وتفكك الأمبراطورية العثمانية ، فضلا عن غياب تأييد القصر للحزب ، فرصة سانحة فتناولت أعضاءه بالقمع والاعتقال والنفى مما دعا قيادته الى نقل نشاطها خارج البلاد ٠ ومما زاد شأن الحزب ضعفا ما حدث من خلافات داخلية بين صفوفه بالاضافة الى غياب قياداته المؤثرة ، وظهر أثر كل ذلك فى اضمحلال القاعدة العريضة التى كانت تؤيده ، فضلا عن ظهور الوفد الذى انتزع منه زعامة الحركة الوطنية بصورة مطلقة ، ليصبح بعد ذلك الحزب الوطنى شأنه شأن ما سواه من أحزاب الأقلية ٠ وكان أمامه أن يختار بديلا من اثنين وهما أن يؤيد الوفد ويؤازره ، وأما أن يقف ضده مع أحزاب القصر والأقلية المرفوضة جماهيريا وقد سلك الحزب الوطنى الطريق الأخير (٨٥) ٠

ولقد اكتسب الحزب الوطنى وضعا متميزا بين سائر الأحزاب ، فى أنه قد رفع شعار « لا مفاوضة مع بريطانيا الا بعد الجلاء » وهذا قد جعله يبدو أكثر الأحزاب تصلبا فى مطلب أساسى وهو الاستقلال ، الا أنه قد أصاب سياسة الحزب بالجمود والتناقض فى كثير من الوجوه حتى فى علاقته بالقصر ، فعندما أعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، استنكره الحزب واعتبر أنه « لا يغير شيئا فى الحالة التى كانت عليهـا المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة » (٨٦) ٠ وانكار التصريح بهذا الشكل لم يكن يحمل هجوما على القصر الذى اعتبر التصريح

---

(٨٤) مجلة الطليعة : العدد الثانى : فبراير ١٩٦٥ : ص ١٥٥ ، احمد شفيق مذكراتى فى نصف الجزء القسم الثانى : ص ١٢٧ ٠

(٨٥) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر : ص ٢١٥ ٠

(٨٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٥٤ ٠

قاعدة لسياسته ، ولكن كان في الواقع تنديدا ـ بعدوه الرئيسي ـ وهو الجانب البريطاني •

وكان قيام بريطانيا بتنظيم وراثة العرش ما جعل الحزب الوطني يستهدفها بهجوم آخر ذلك أنه قد اعتبر مسألة عرش مصر من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها ، وعد تدخل الحكومة البريطانية في تلك المسألة اعتداء صريحا على حقوق البلاد ، وأبلغ الحزب احتجاجه على هذا التدخل الى معتمدى الدول الأجنبية ، وكان موقف الحزب شبيها بموقفه من تصريح ٢٨ فبراير ، يتأيد ذلك بأن قرار احتجاج الحزب قد تركز على خطاب المندوب السامي للسلطان في ١٥ ابريل سنه ١٩٢٠ بشأن نظام وراثة عرش مصر وكذا برقية التهنئة التي أرسلها الملك جورج الخامس الى السلطان دون الاشارة الى البرقية التي أرسلها الأخير الى ملك بريطانيا يشكره فيها على قيام بلاده بتنظيم وراثة عرش مصر (٨٧) • واضح من ذلك أن موقف الحزب في تينك المسألتين قد تغافل عن استجابة القصر للتدخل البريطاني سواء باصـــدار تصريح ٢٨ فبراير أو بتنظيم وراثة العرش ، وجعل الجانب البريطاني يظهر وكأنه قد فرض على القصر أمورا لا يرضاها • وذلك في تقدير الباحث كان يصدر عن رغبة الحزب الوطني في أن يوجد أسبابا للتقارب مع القصر ويظهر كمن يدافع عن حقوق العرش والبلاد في مواجهة قوى الاحتلال •

الا أن الحزب الوطني ما لبث أن انحاز تماما الى معسكر القصر وظهر ذلك في تأييده لوزارة زيور الثانية ذات الصبغة الملكية الخالصة ، وراح رئيس الحزب حافظ بك رمضان يردد المزاعم التي دأب أعوان القصر على ترديدها عن « المظالم التي قاستها الأمة تحت حكم الوزارة الزغلولية » ، وراح يقيم من نفسه حاميا للوازرة ضد كل محاولة يراد منها اسقاطها واحلال أخرى بدلا منها رغم أن الحزب لم يكن ممثلا بها (٨٨) • وغنى عن البيان ما كان يحمله ذلك من تأييد ضمنى للقصر في نفس الوقت •

وبدأ التناقض يأخذ طريقه الى سياسة الحزب ، فرغم أنه احتج على الغاء دســـتور ١٩٢٣ لأن غاية الحزب ـ كما يقول الرافعي ـ في جهاده للدســـتور تحقيق ســـلطة الأمة وصــــونها من عبث الاعتـــداء وتقلب

---

(٨٧) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ٢ : ص ١٠٢ ـ ١٠٤ •

(٨٨) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الثانية (عام ١٩٢٥) : ص ص : ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، نقلا عن جريدة التيمس اللندنية » •

الأهواء (٨٩) . الا أن الحـزب راح يقر دسـتور ١٩٣٠ ويقرر دخـول الانتخابات التى جرت على أسـاسه ، مما كان يعنى تأييد حكم القصر الأوتوقراطى الأمر الذى جعل صدقى يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هى حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطنى (٩٠) . وكان خليقـا بالحزب الوطنى أن يشـترك مع باقى الأحزاب القومية فى نضالها ضد القصر من أجل الدسـتور بدلا من تأييد نظام لا دسـتورى ترفضه البلاد .

وفى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى ظهرت حركة يتزعمها طلبة الأزهر تدعو الى توحيد مصر والسودان تحت لواء الاسلام والتحالف مع القوى العربية وكان يؤيدها الحزب الوطنى والملك فؤاد الذى رأى فيها بعثـا جديدا لمسألة الخلافة ، وكان تشجيع الحزب الوطنى لها أملا فى توثيق علائقه بالقصر بعد ما ظهر من استجابته لها . والى ذلك تشير الوثائق البريطانية بأن « القصر قد شجع هذه الحركة وأن هناك اتصالا وثيقـا ربط دائما بين الحزب الوطنى والقصر تحت زعامة الملك فؤاد ، كما كان الأمر فى عهد الخديو عباس حلمى ومصطفى كامل » (٩١) .

الا أن تلك الحركة لم يكتب لها النجاح لاعتبارات عدة منهـا أن الحزب الوطنى لم يكن له رصيد من التأييد الشعبى على نحو يسمح له بتبنى الفكرة والترويج لها بين الجماهير ، ومنها أن الملك فؤاد ذاته لم يكن موضع عطف البلاد وتأييدها على نحو ما كان عليه عباس حلمى ابان تحالفه مع مصطفى كامل ومنها أخيرا أن الجانب البريطانى قد عارض هذه الاتجاهات تماما من قبل القصر ، بل انه قد اعتبرها بعثا لحركة الجامعة الاسلامية التى تبناها الحزب الوطنى فى الماضى ولكن بثوب جديد ، فاتخذ منها موقفا عدائيا ، والدليل على ذلك أن وزير خارجية بريطانيا قد أرسل الى المندوب السامى يطلب منه مفاتحة الملك وعرض وجهات نظر بريطانيا فى تلك المسألة متى سنحت الفرصة لذلك (٩٢) .

وكانت قضية العلاقات المصرية ـ البريطانية مجالا آخـر لتقارب

---

(٨٩) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ١٣٩ .

(٩٠) المصدر السابق : ص ١٤٢ .

(٩١) Fo : 407/217 (11) : No : 34 : Lampson to Simon : April, 25, 1934, Desp No : 367.

(٩٢) Fo : 407/217 ; No. 37 (111) : Simon to Lampson, May, 9, 1934. Tel : No. 110.

الحزب الوطنى من القصر فقد جاء موقفهما من هذه القضية متشابها وان اختلفت المقاصد والأهداف • فالحزب الوطنى كان يرفض مبدأ التفاوض الا بعد اتمام الجلاء ، وظل متمسكا بذلك فلم يشترك في أي من المفاوضات التي جرت مع الجانب البريطاني بدءا بمفاوضات عدلى ـ كيرزون عام ١٩٢١ وما تلاها من مفاوضات ، حتى معاهدة ١٩٣٦ ، ما لبث أن أدانها وطالب بالغائها على أنها لا تحقق الاستقلال لمصر والسودان ، ومما لا شك فيه أن دعاوى الحزب الوطنى هذه قد خدمت موقف القصر فى قضية العلاقات وجاءت متفقة وسياسته • ذلك أن القصر ما فتىء يبث العراقيل أمام أية مفاوضات تجرى بين البلدين وذلك كان راجعا الى اقتناع الملك فؤاد بأن أية تسوية مع الجانب البريطانى لن تتم الا على يد حكومة وفدية أو على الأقل حكومة تحظى بتأييد الوفد ، وذلك سوف يؤدى حتما الى نتيجتين أولاهما تعاظم نفوذ الوفد وتزايد تأثيره السياسى سواء فى الداخل أو الخارج ، والنتيجة الثانية ـ وهى مترتبة على الأولى وتتمثل فى تزايد عزلة القصر وتدهور نفوذه ، فضلا عن انه سوف يستهدف لهجوم القوى الوطنية بصورة أساسية •

ولقد كان الحزب الوطنى يمثل بحق الجانب السلبى فى العمل الوطنى وما آل اليه حال الحزب ليصبح فى النهاية أداة من أدوات القصر ـ فى تقدير الباحث ـ أمر حتمى بالنظر الى التدهور الذى أصابه ، فمن ناحية عجز الحزب عن استيعاب الظروف السياسية الجديدة الناشئة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى واستمر على رفضه السلبى للاحتلال أو مفاوضته فى الوقت الذى أضحت فيه المسألة المصرية بعد مؤتمر الصلح فى فرساى ، محض مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا لن يتسنى حلها الا بالمفاوضات المباشرة بينهما بعد أن زالت عنها الصفة الدولية وبرغم أن الأحزاب القومية الأخرى على اختلاف نزعاتها ـ بما فيها الوفد ـ قد رأت فى التفاوض خطوة نحو الاستقلال وذلك ما كانت تراه الغالبية العظمى فى البلاد ، نجد أن الحزب الوطنى ظل متمسكا بشعاره التقليدى مما جعله يتحرك فى اطار من الجمود السياسى معزولا عن معايشة واقع السياسة المصرية ، ومن ناحية أخرى فان فشله فى دفع قيادات جديدة الى مكان الصدارة تحظى برصيد من التأييد الشعبى كان يشكل عجزا آخر للحزب، هذه العوامل مجتمعة لم تجعله أقل شأنا وأضعف تأثيرا عن ذى قبل فحسب ، بل وأدت الى انحيازه الى معسكر القصر يدور فى فلكه شأن ما سواه من أحزاب الأقلية •

ثالثا : أحزاب القصر :

كان انشاء حزب الاتحاد ايذانا بدخول القصر فى غمار الصراع الحزبى ٠ واذا كنا بصدد استعراض الظروف التى أدت الى قيام هذا الحزب فينبغى الاشارة الى اعتبارين ، **أولهما** : توقيت قيام الحزب ٠ **وثانيهما** : دافع انشائه ـ وفيما يتصل بالاعتبار الأول ، فلا شك أن الظروف السياسية التى واكبت عملية تشريع دستور ١٩٢٣ واصداره ، وما تلا ذلك من قيام حكم دستورى تمثل فى قيام وزارة سعد زغلول مما كان ينبىء عن تزايد حركة المد الوطنى فى مواجهة القصر ـ بصورة أساسية ـ والذى لم يكن بمقدوره آنذاك أن يخرج على البلاد بحزب من لدنه لأنه حتما سوف يستهدف لهجوم القوى الوطنية من مواقعها فى السلطة ، ومن ثم كان سعى القصر لمحاولة بث نفوذه والتدخل فى الحكم مما قاده الى صراع مع الوزارة الدستورية الأولى ـ على نحو ما مر بنا ـ وكان على القصر بعد ابعاد القوى الوطنية عن الحكم أن يصطنع لنفسه أداة يحقق عن طريقها ادعاءاته فيه وأن يملأ لصالحه ذلك الفراغ السياسى الناجم عن اقصاء هذه القوى عن الحكم ، خاصة وأن الجانب البريطانى قد انحاز الى معسكر القصر فى عدائه للوفد ، ومن ثم كان التوقيت جد مناسبا للقصر ٠

أما عن مغزى انشاء الحزب ودوافعه ، فقد عبر عنها حسن نشأت وكيل الديوان الملكى للدكتور هيكل عندما سأله الأخير عن الغرض من تأليف هذا الحزب ، فقال : ان بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريون ، وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصل الى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض وقتذاك أن الأحرار الدستوريين قد قضى عليهم قضاء حاسما ، لكنهم ما لبثوا حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة أن بدأوا يكسبون الرأى العام ، ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا الحكم لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر الوفد ولبقى القصر ينظر الى هذا كله وليس له من الأمر شيئا ، فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة (٩٣) ٠ بينما يرى على باشا ماهر أن هذا

---

(٩٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٢٢٣ ٠

الحزب قد أنشىء فى الوقت الذى كان فيه الأحرار الدستوريون يسمون « الخونة » واعترف الوفد بعجزه عن تسيير دفة الأمور (٩٤) ٠

يفهم من هذا أن القصر قد أراد من انشاء هذا الحزب ـ ظاهريا ـ تعميق أصـول التجربة الديمقراطية فى البـلاد والمحافظة على النظـام الدستورى الا أن الدور الحقيقى الذى لعبه الحزب فى السياسة المصرية ـ كما سيتضح بعد ـ قد أكد بما لا يدع مجالا للشك نقض تلك الدعاوى التى سيقت لتبرير قيام هذا الحزب ويكشف زيفها ، خاصة وأن ديدنه كان تعطيل الدستور والحياة النيابية منفردا بالحكم أو مشاركا لما سواه من أحزاب ، وذلك بطبيعة الحال لصالح القصر ٠

تبقى بعد ذلك الدوافع الحقيقية لانشاء هذا الحزب وأهمها القضاء على البرجوازية الوفدية والحيلولة بينها وبين الوصول الى الحكم حتى يستطيع القصر أن يجد حزبا يعتمد عليه في تدعيم ديكتاتوريته ، خاصة وأن البلاد كانت مقدمة على انقلاب دستورى يدخل ضمن الاستعداد له معركة انتخابية كانت فى جملتها حربا يقصد منها فوز المرشحين الذين كان يظاهرهم القصر وبعبارة أخرى فان القصر قد أراد أن يكون له من هذا الحزب واجهة دستورية للحكم من ورائها ٠ وهكذا يعيد تأليف هذا الحزب الى الأذهان تأليف حزب الأعيان فى عام ١٩٠٨ حين لم يرض الخديو عباس حلمى عن اتجاهات حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، ورغم قلة عدد أعضاء حزب الأعيان فانه كان شديد الاخلاص للعرش(٩٥) ٠

على أى حال فقد تم تشكيل حـزب الاتحاد فى ١٠ يناير ١٩٢٥ وانتخب يحيى ابراهيم باشا رئيسا للحزب وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر باشا وكيلين له والى جانب ذلك ضم نحو ثمانية وعشرين فردا من طبقة كبار الملاك وقدامى الضباط والتجار (٩٦) ٠ وهؤلاء يصفهم الرافعى فى جملتهم بأنهم جماعة من الوصوليين أرادوا الافادة من صلة الحزب بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والنياشين (٩٧) ٠ وقد تشكلت للحزب العديد من اللجان الفرعية فى القاهرة والاسكندرية ومعظم مديريات

---

(٩٤) الاتحاد : ١٠ فبراير ١٩٢٦ (نقلا عن مقال مترجم لجريدة الليبرتيه) ٠

(٩٥) احمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق : ص ١٥٠ ٠

(٩٦) وثائق قصر عابدين « احزاب سياسية » المحفظة رقم ٢ « مودعة بدار الوثائق القومية والتاريخية بالقلعة » ٠

(٩٧) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٢١٣ ٠

القطر (٩٨) . وكان حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكى هو الرجل الثانى فى الحزب والمحرك الحقيقى له . أما عن برنامج الحزب فقد جاء متضمنا ثلاثة عشر مبدأ تركزت على ضرورة استقلال القضاء وفصل السلطات وتقوية الثقة المالية بمصر ودعم الاقتصاد الوطنى والاهتمام بالدفاع والتفاهم مع الدول صاحبة الامتياز للاستعاضة بنظام يطمئن له الأجانب ولا يتنافى مع استقلال البلاد واصلاح شئون الجامعة الأزهرية وفروعها (٩٩) .

وكعبقرى الشر فى بلاط الملك استغل حسن نشأت منصبه فى بيع الألقاب والأوسمة لتمويل الحزب الجديد يساعده فى ذلك الشاعر أحمد شوقى بالاضافة الى أموال دائرة « سيف الدين » التى كان على ماهر وكيلا لها ، الى جانب ذلك أخذت الادارة فى تسخير الناس لدفع الأموال للحزب الجديد وتدعوهم قسرا الى الاشتراك فيه (١٠٠) وكان للحزب جريدتان احداهما ناطقة بالعربية وهى جريدة « الاتحاد » والأخرى بالفرنسية وهى « الليبرتيه » .

ورغم وضوح أهداف الحزب الجديد وغاياته ، فقد تباين موقف الاحزاب الأخرى منه فاتخذ الأحرار الدستوريون موقفا يعد فى جملته مؤيدا للحزب الجديد وكتبت جريدتهم تقول « نرحب بحزب الاتحاد ونرجو أن يوفق فى عمله وأن يساعد فى دائرته على تنظيم الجهود العامة فى مصر » (١٠١) .

أما الوفد فقد اتخذ منذ البداية موقف العداء منه ، وذلك كان يصدر عن اقتناع قيادته بأن قيام حزب الاتحاد انما كان لتشكيل جبهة معادية للوفد تضم المنشقين عليه ويتزعمها القصر يتأيد ذلك بما حدث من حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية وأعلن أصحابها انهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش (١٠٢) وكذلك اتخذ الحزب الوطنى موقفا مماثلا لموقف الوفد فى مناوأته لقيام الحزب الجديد الا أنه ما لبث أن انقلب على عقبيه بعد ذلك وأيد وزارة زيور الثانية التى قامت أساسا على أكتاف

---

(٩٨) وثائق قصر عابدين : أحزاب سياسية المحفظة رقم ٢ .

(٩٩) المصدر السابق : نفس المكان .

(١٠٠) محمد شوكت التونى : أحزاب وزعماء : ص ٣٥ ، عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : نفس الصفحة ، جريدة الجمهورية : ٤ يولية ١٩٧٥ .

(١٠١) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الثانية : عام ١٩٢٥ : ص٢٥

(١٠٢) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق : ص ٢١٤ .

الحزب الجديد · والواقع أن حزب الاتحاد لم يحتل سوى مكانا هامشيا في الحياة النيابية ، ولم يقدر له أى شأن انتخابى الا فى الانتخابات التى زورها القصر ، والدليل على ذلك أنه فى انتخابات ١٩٢٥ حصل على ٢٦ مقعد بنسبة ١٣٫٨ ٪ وفى انتخابات ١٩٣١ التى جرت فيما بعد حصل على ٤٠ مقعد بنسبة ٢٦٫٧ ٪ من مقاعد مجلس النواب ، أما الانتخابات التى لم تتدخل فيها الحكومة فقد وضح فيها الوزن الحقيقى للحزب ففى انتخابات ١٩٢٦ لم يحصل الا على مقعد واحد بنسبة نصف فى المائة(١٠٣)·

ولقد ساءت سيرة حزب الاتحاد فى الحكم فى عهد وزارة زيور الثانية وظهر برما بالدستور والحياة النيابية وتجلى هذا فى حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ – كما مر بنا – وكان سندهم فى ذلك الأحرار الدستوريون ، حتى هؤلاء لم يلبث القصر أن طردهم من الحكم اثر الأزمة التى أثارها كتاب « الاسلام وأصول الحكم » · وكان ذلك يعنى بصورة أخرى أن الحكم قد استقام للقصر من خلال وزارة اتحادية صرفة · حتى هذه لم يكتب لها الاستمرار ، خاصة وأن السياسة البريطانية قد رأت فى انفراد الملك بالحكم من خلال الاتحاديين خطرا حقيقيا تتحمل هى تبعاته · ومن ثم كان ضغط دار المندوب السامى على الملك لابعاد حسن نشأت – رجل الملك – عن القصر وهو المحرك الحقيقى للوزارة الاتحادية ، وتلا ذلك استقالة الوزارة الزيورية الثانية ومغيب حكم الاتحاديين (١٠٤) ·

وخارج الحكم لم يكن لحزب الاتحاد شأن يذكر ، حقيقة أنه قد اتخذ موقف المعارضة السياسية ابان عهد الائتلاف (١٩٢٦ – ١٩٢٨) حتى هذه بدورها كانت واهية فداخل البرلمان لم يكن له صوت مسموع لضآلة ممثليه وخارج البرلمان ضنت عليه البلاد بأى تأييد حقيقى · الا أنه بوفاة سعد زغلول وتصدع الائتلاف عادت أحلام السلطة تراود الاتحاديين ، فراحوا يجمعون شتاتهم ليعودوا مع الأحرار الدستوريين الى الحكم على أنقاض الدستور والحياة النيابية وذلك فى عهد وزارة محمد محمود الأولى· ولم يكن يمثل هؤلاء وأولئك فى مجلس النواب سوى ٣٥ نائبا على الأكثر، أى أن الأقلية الضئيلة انتزعت حق الأغلبية فى الحكم وهكذا عاد الحزبان

---

(١٠٣) على الدين هلال : المصدر السابق : ص ٢١١ ·

(١٠٤) لمزيد من التفاصيل عن دور المندوب السامى فى اقصاء حسن نشأت : أنظر الفصل الخامس القصر والانجليز ·

الرجعيان الى التآمر على الدستور كما فعلا فى سنة ١٩٢٥ (١٠٥) ٠
والملاحظ أن الاتحاديين لم يكن لهم فى تلك الوزارة ثقلا كافيا كما كان فى السابق ، فبينما شاركوا فيها بوزيرين هما على باشا ماهر ونخلة باشا المطيعى نجد أن الأحرار قد اشتركوا فى وزارة زيور الثانية ذات الأغلبية الاتحادية ـ بثلاث وزراء ، يفهم من هذا أن الاتحاديين لم يتمكنوا من املاء رغبات القصر عن طريق وزيريهم فى وزارة محمد محمود وكل ما نجح فيه الحزب هو المشاركة فى الانقلاب الدستورى الذى جرى فى عهد تلك الوزارة ، حتى تلك الصراعات التى جرت بين الملك ومحمد محمود أثناء وزارته لم يكن للاتحاديين دور ملموس فيها ، ولم يكن ذلك يعنى خذلانا منهم للملك فى مواجهة محمد محمود ، بقدر ما كان ينبىء عما آل اليه الاتحاديون من ضعف حقيقى ٠

وعندما أجريت الانتخابات فى يونية ١٩٣١ لم يشترك فيها من الأحزاب سوى حزب الاتحاد والحزب الوطنى وحزب الشعب الذى أنشأه صدقى مؤخرا ٠ وقد احتل الاتحاديون ٤٠ مقعدا فى مجلس النواب ، ولم يكن ذلك يعنى أن هناك ثمة تحولا قد طرأ على الرأى العام أو تأييد البلاد للحزب ولكن يرجع أساسا الى تدخل القصر ورجال الادارة بالتلاعب والتزوير فى الانتخابات بصورة جعلتها « مأساة انتخابية » (١٠٦) ٠ الا أنه يمكن القول بأن حزب الاتحاد بما احتله من مقاعد فى البرلمان قد أوجد سندا للوزارة ، وفى نفس الوقت أضحى للقصر كلمة مسموعة فى الحكم ٠ الا أن تفجر فضيحة البدارى قد أدى الى تصدع التحالف الحزبى القائم بين حزبى الاتحاد والشعب وهو ركيزة الوزارة الصدقية فخرج على اثر ذلك على ماهر قطب حزب الاتحاد القديم وتضامن معه بالاستقالة عبد الفتاح يحيى وكيل حزب الشعب ٠ الا أن صدقى قد تمكن من رأب الصدع الناشىء فى وزارته عن استقالة الوزيرين ، على نحو ظل معه الاتحاديون يشاركونه فى الحكم ، واستمرت تلك المشاركة فى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى التى كانت استقالتها تعنى أفول نجم الاتحاديين وزوال كل أثر لحزبهم ٠

ولقد استطاع حزبه الاتحاد بما خاضه من صراعات الوفد بصورة أساسية أن يزيد من فعالية القصر وقوة تأثيره السياسى من

(١٠٥) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ١٥٠ ٠
(١٠٦) المصدر السابق : نفس الصفحة ٠

ناحية أخرى وكان بحق ـ كما يصفه اللورد لويد ـ حزب الملك (١٠٧). فقيام ذلك الحزب كان خطوة نحو قيام الحكم الفردى فى البلاد ومسيرته السياسية قد استهدفت أساسا تعضيد القصر ونفوذه فى مواجهة خصومه السياسيين . الا انه لم يكن للحزب ثمة مؤيدحقيقى الا القصر ورجاله وكان زوال القوى المحركة له من على الساحة سواء باقصاء حسن نشأت والابراشى من بعده يعنى بصورة أخرى توقف نشاط الحزب وانهيار كيانه .

أما حزب الشعب فقد كان حزبا آخر من صنائع القصر . ولم يكن يختلف كثيرا عن حزب الاتحاد . فكلاهما من احزاب القصر التى شابت سياستها فكرة التمرد على الدستور والحكم الديموقراطى ، وجاءت ظروف نشأتها وتوليها مقاليد السلطة مقترنة بالانقلاب على الدستور . حقيقة أن اسماعيل صدقى قد اراد من وراء انشاء هذا الحزب أن يوجد لنفسه عضدا فى مواجهة القصر ، الا أن الأخير ـ كما سيرد ـ قد استطاع بمهارة سياسية حاذقة أن يحوله الى نصرته.

لم يكن غائبا بحال عن تفكير صدقى ضرورة الاعتماد على قوة حزبية تسنده فى الحكم وما ظهر فى كتابه الى الملك حين تأليفه وزارته الاولى بأنها لا تنتسب فى مجموعها وأفرادها الى هيئة أو هيئات سياسية ، لم يكن سوى خداعا وتغريرا ، فلقد كان صدقى يستهدف من وراء ذلك أن ينسحب وينسحب زملاؤه من الأحزاب التى ينتمون اليها ليؤلف منهم عصبة تسندها قوة الحكومة فلما اطمأن الى بقائه فى الحكم رأى ان يؤلف حزبا جديدا يرتكن عليه فى الحياة الصورية السياسية التى انشأها ففعل ما فعله حسن نشأت حين الف حزب الاتحاد عام ١٩٢٥ (١٠٨) .

تبقى بعد ذلك حقيقتان قد أدركهما صدقى وهو بصدد الاقدام على تكوين الحزب الجديد أولاهما : ان صدقى قد وعى تماما تجربة محمد محمود مع القصر ويعرف عن نفسه أنه رجل القصر باضطرار القصر ، فاذا ذابت حاجته اليه ، فرجال الاتحاد هم الأولى ، وهم المندوبون والمؤيدون من القصر ، الذى كان يحتفظ بصدقى ريثما يقضى له على الوفديين ، فاذا تم ذلك ذهب ـ أى صدقى ـ غير

---

(١٠٧) Lloyd, Lord : Op. Cit., p. 111.

(١٠٨) أحمد فؤاد على مصطفى : المصدر السابق : ص ٣٦١ ، عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٤٢ .

مأسوف عليه ، وكان صدقى أذكى من أن تفوت عليه تلك الحقيقة وكان عليه أن يظهر أمام القصر بمظهر رجله الخاضع له أكثر من خضوع الاتحاديين واضعا فى اعتباره آراءه وسياسته الخاصة ومطامعه فى أن يبنى مستقبلا سياسيا مستقلا يحتاج فيه القصر اليه ، ولا يحتاج هو الى القصر ، أو على الاقل لا يكون القصر سنده الوحيد وانما تكون هناك قوة أخرى تدعمه تتمثل فى الحزب الجديد . والحقيقة الثانية أنه لم يكن بمقدور صدقى أصلا الاستمرار فى الحكم خاصة وان أعضاء وزارته الأولى أفراد مستقلون ومن ثم كان يتعين عليه وهو بصدد دخول المعركة الانتخابية فى موجهة الاحزاب الاخرى أن ينتصر فيها حتى يمكنه أن يرسى قواعد نظامه الجديد الذى أقامه « اذ لابد للوزارة من استنادها الى أغلبية برلمانية » كما يقول صدقى فى مذكراته . (١٠٩)

وقد صرف صدقى همه الى أن يجمع لهذا الحزب الأنصار والأعضاء وكان يعتقد بادىء الرأى أنه واجد هذا الحزب بسهولة ممن ينشق على حزب الاحرار الدستوريين من أعضاء ادارته وستكون من بينهم العناصر القوية ورغم أن حزب الأحرار الدستوريين قد اتخذ قرارا اجماعيا بعدم تأييده الا أنه استطاع أن يضم اليه ستة من أعضاء مجلس ادارة الحزب (١١٠) . كما استطاع أن يضم اليه عددا من اعضاء حزب الاتحاد والمستقلين ، كما التمس طائفة من الباشوات كان الاحرار الدستوريون قد فصلوهم أثناء حكومتهم سنة ١٩٢٨ ، من وظائفهم ووعدهم بالتعيين فى مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس ادارة حزبه (١١١) .

ومن ناحية اخرى لجأ صدقى الى طرق القسر والارغام لتحقيق هدفه فأوجب على العمد والمشايخ أن يوقعوا استمارات العضوية فى الحزب . وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته وأوجب على أعضاء الحزب ومن يجدون فى الانتماء اليه تحقيقا لمصالحهم أن يحرروا كشوفا

---

(١٠٩) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق : ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ . اسماعيل صدقى مذكراتى : ص ٤٥ .

(١١٠) محمد حسين هيكل وآخرون السياسة المصرية والانقلاب الدستورى : ص ٥١

(١١١) المصدر السابق : ص ٥٢ .

بالاشخاص الذين يخضعون للرغبة والرهبة وان يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة لترشيحهم للانضمام الى الحزب ولكى يكون للحزب الجديد جهاز ـ كامل منبت فى جميع جهات القطر مثل الوفد ، وصدرت الأوامر بتأليف لجان الشعب فى كل مركز من المراكز (١١٢) . وأصدر الحزب جريدة له باسم « الشعب » ومن الغريب أن صدقى باشا كان يريد أن يسمى حزبه « حزب الاصلاح » ولكنه عدل عن ذلك الى « حزب الشعب » (١١٣) .

اما عن برنامج الحزب فقد تضمن سبع مواد اهمها المادة الخامسة التى تنص على تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة و « حقوق العرش » وذلك بدوره كان ينبىء عن اتجاهات الحزب الحقيقية وميوله نحو العرش ، وفيما عدا ذلك كانت مبادئه فى جملتها لا تختلف ومبادىء باقى الأحزاب الأخرى بشكل عام فنصت على استقلال مصر استقلالا تاما والمحافظة على سيادة السودان وحقوقها فيه والاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينهما وبين الدولة المصرية وكذا اصلاح الشئون الداخلية ، وترقية العمال وتنمية روح التعاون (١١٤) . والواقع أن برنامج الحزب لم يكن يستهدف سوى استكمال المظهر الشكلى له ، ينهض دليلا على ذلك أن الدور الذى لعبه فى السياسة المصرية قد حاد فيه عن معظم مبادئه .

وطالما ظهرت صبغة حزب الشعب واتجاهه صوب العرش فكان حريا به أن يحظى بتأييد أقرانه ، فعقد اجتماعا سياسيا بمقر حزب الاتحاد وأعلن فيه على ماهر باشا عن حزب الاتحاد وعبد الفتاح يحيى باشا عن حزب الشعب تضامنهما وتآلفهما لخدمة القضية الوطنية وانقاذ البلاد من دعاة الفوضى وتطهير الحياة الدستورية (١١٥) . ولا غرو فى أن يحدث مثل هذا التأييد المتبادل وذلك الائتلاف

---

(١١٢) يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٧ : ص ٧١ .

(١١٣) اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، ص ٤٥ ، ضياء الدين الريس ، المصدر السابق ، ، ص ١٤٠ .

(١١٤) احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية السابعة ، ١٩٣٠ ، ، ص ١٤٦١ .

(١١٥) جريدة الشعب : ١٨ يناير ١٩٣١ .

بين الحزبين . فقد تشكل كلا منهما بتدبير من القصر تعاونه الوزارة القائمة وكلاهما قد تشكل من رجال وقعوا في شكل من أشكال الاغراء أو شكل من أشكال التهديد أو بالأحرى تطلعوا الى القصر طمعا في تحقيق مصلحة او تجنبا لضياع مصالح ، ثم ان كليهما قد نظر الى الملك او الى رجاله يستلهمهم فيما يصنعه (١١٦) .

وكان ذلك الائتلاف بمثابة ركيزة اساسية للوزارة الصدقية حيث استطاع القصر أن يحكم البلاد حكما مباشرا من خلال حزبيه ومن ناحية اخرى باشر القصر تأثيرا قويا على حزب الشعب حتى انه ما ان استقالت وزارة صدقي الثانية حتى بدت رغبة القصر قوية في ابعاده عن رئاسة الحزب بعد أن أبعده عن رئاسة الوزارة ، ذلك أن وزارة عبد الفتاح يحيى التى تولت الحكم أثر استقالة وزارة صدقي الثانية قد ضمت وزيرين من حزب الشعب هما ابراهيم فهمي كريم وعلى المنزلاوى ولم يكن صدقي مقرا لاشتراكهما في الوزارة ، بالاضافة الى ذلك فان عبد الفتاح يحيى ذاته كان قد استقال من وزارة صدقي ومن وكالته لحزب الشعب منذ يناير ١٩٣٣ الا أنه عاد وتمسك بها ليتخذ لنفسه صفة « تمثيلية » واضطر صدقي الى أن ينحنى كعادته امام القوة ، فجمع مجلس ادارة حزبه في ٢ اكتوبر سنة ١٩٣٣ وقرر تأييد وزارة عبد الفتاح يحيى والترحيب بعودته الى «حظيرة الحزب» وسحب قرار اعتبار الوزيرين الشعبيين متخلبين عن عضويتهما فيه وازداد صدقي ضعفا واستخزاء أمام الوزارة التى أمعنت في الزراية به ورأى أعضاء حزبه يستبدلون به سيدا آخر هو عبد الفتاح يحيى - فاضطر في أوائل نوفمبر أن يستقيل من رئاسة الحزب ، وشهد اسماعيل صدقي بعينه المولود الذى صنعه يعقه ويخرج عن طاعته بل ويبتعد عنه الى درجة ان يعاديه (١١٧) .

الا أن الامور راحت تسير على نقيض الامس ، فما أن استقالت وزارة عبد الفتاح يحيى حتى عادت رئاسة حزب الشعب الى صدقي مرة اخرى ، الا أن ذلك لم يغير ضعف الحزب قوة ، فانهار شأنه شأن حزب الاتحاد .

---

(١١٦) يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٣٥١ .

(١١٧) محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ، ص ٨١ ، عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

وخلاصة القول فان حقيقة هامة ينبغي تقريرها بصدد العلاقة بين القصر والانماط الحزبية المختلفة وهي ان تلك العلاقة كانت رهنا بما تمثله تلك الأحزاب سياسيا ، ومدى توافق اتجاهاتها أو تعارضها مع اتجاهات القصر وميوله . ولقد وضحت تلك الحقيقة تماما في اطار الصراع بين الوفد والقصر . فالوفد قد تبنى فكرة الحكم الديمقراطى في مواجهة أوتوقراطية القصر ، على نحو استحكم معه العداء بينهما، ولا ريب في أن الاطار الدستورى الذى جرت في ظله تلك الصراعات ، قد هيأ للوفد ظروفا أفضل للعمل ، فراح « يقلم أظافر » الملك ويحارب مسعاه في محاولاته للانفراد بالحكم وظهر أثر ذلك في مواقف الوفد — داخل الحكم أو خارجه — تجاه قضايا القصر الحيوية فمنها ما اتصل بتصحيح مفهوم ممارسة الملك لسلطاته التى خولها له الدستور الامر الذى فسره خصوم الوفد بأنه يسعى نحو الجمهورية ، ثم ماكان من تحوله عن الدعوة للخلافة بل والهجوم عليها بعد أن ظهر له أن الملك يبتغي من ورائها تقوية شوكته في مواجهة الوفد . وعلى الجانب الآخر كان فؤاد خصما عنيدا مقتدرا ، ما فتىء يعطل الحياة النيابية ويعبث بالدستور — لكى يحقق من وراء ذلك هدفا مزدوجا جناحاه تأصيل حكم القصر الاوتوقراطى ، وتعطيل الوفد —ولو بشكل مؤقت— عن ممارسة دوره في قيادة الحركة الوطنية من موقع السلطة ولا شك في أن سياسة فؤاد في التحليل الأخير قد حققت نجاحا كبيرا في ذلك خاصة في ظل التأييد البريطانى له .

أما أحزاب الأقلية فالواضح أن الاطار الحركى لها قد اتسم بطابع التذبذب الحاد في العلاقة بينها وبين القصر أو الوفد ، فتارة تعمد الى ممالأة القصر وحكمه وأخرى تتحول عن مناصرته وتنضم الى صفوف الوفد أملا في أن تظفر بنصيب في الحكم . واجمالا فان احزاب الاقلية قد ساءتها فكرة الحكم الديمقراطى ، واتفقت بذلك مع اتجاهات القصر . وبعبارة أخرى فقد انحسرت مخاطر أحزاب الأقلية عن تهديد « أوتوقراطية القصر » .

ولا ريب في أن أحزاب القصر بحكم صلاتها الوثيقة ، قد صارت سلاحا يشهر في وجه خصومه لسياسيين ، واستطاع أن يحقق مآربه في الحكم عن طريقها ، ولقد تمكن القصر من أن يبسط نفوذه وبصورة مباشرة على تلك الأحزاب عن طريق رجال من صنائعه . ويقينا فان نزول القصر الى معترك الصراع الحزبى عن طريق هذه الأحزاب ، قد ألحق بقضيتى الديمقراطية والاستقلال أبلغ الضرر ،

فمن ناحية كانت تلك الاحزاب وسيلة القصر لافساد الحياة النيابية فكان ديدنها تزوير الانتخابات والانقلاب على الدستور لكى تتولى الحكم على انقاضه ومن ناحية أخرى أذكت روح الحزبية الشريرة بين الاحزاب وعمدت الى التفريق بينها ، وكانت النتائج كلها تخدم بطبيعة الحال اتجاهات القصر لارساء دعائم حكمه الاوتوقراطى .

وعلى الرغم من مثالب التجربة الحزبية فى عهد فؤاد الا أنها يقينا كانت خطوة هامة لارساء دعائم النظام الديمقراطى فى مصر ، وما جرى خلالها من صراعات قد ساعد من جهة أخرى على تأصيل مفهوم العمل الحزبى السليم واصول ممارسته فى ظل الدستور .

الفصل الخامس

القصر والانجليز

١ ـ تطور العلاقة بين القصر والمندوب السامى بعد تصريح ٢٨ فبراير .

٢ ـ تغيير المندوب السامى واثره على سياسة القصر .

٣ ـ القصر وممالاة دار المندوب السامى .

٤ ـ الوصاية على العرش .

٥ ـ طرد الابراشى من القصر .

٦ ـ تدهور العلاقة بين القصر والانجليز (المندوب السامى يطرح فكرة التخلص من الملك) .

٧ ـ موقف القصر من القضية الوطنية .

القصر والانجليز

تطور العلاقة بين القصر والمندوب السامى بعد تصريح ٢٨ فبراير :

ترك تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، آثارا بعيدة المدى على العلاقات الثنائية بين الانجليز وفؤاد ـ كما مر بنا ـ فضلا عن تأكيده لدور القصر كمؤسسة سياسية . والأمر الذى لا مراء فيه أن السنوات الخمس الأولى من حكم فؤاد والتى سبقت اعلان التصريح قد أفضت الى نتيجة هامة تتصل بتلك العلاقة ، مؤداها أن كلا من الطرفين قد استطاع أن يكشف عن نوايا الطرف الآخر . فلقد أدرك فؤاد حدب بريطانيا وسعيها نحو اقرار علاقتها بمصر واضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى ومحاولة كسب وضع متميز فى البلاد ، فى الوقت الذى أدركت فيه بريطانيا أن البواعث الحقيقية لحركة القصر السياسية تحركها رغبات فؤاد الجامحة فى تثبيت عرشه واستخلاص أكبر قدر من النفوذ والسلطة لتعضيد حكمه ، وذلك ما أتاحه له التصريح بالفعل . ومن ثم يتبين أنه لا يوجد تعارض جوهرى بين الطرفين ، بل ان فؤاد راح يسعى بدوره لتقوية وشائج علاقته بها وتجنب مواجهتها . ومن ناحية أخرى نجد أن دار المندوب السامى قد بدأت تتخلى عن سياستها القديمة التى اعتمد بشكل أساسى على التدخل المباشر لتحقيق مصالحها وبدأت تنتهج سياسة جديدة مبناها الحياد وهذا ما جعلها تلعب دور « رجل الشرطة » فى الصراع القائم بين القصر والقوى الوطنية بيد أن هذا الحياد ـ كما أثبتت الأحداث ـ كان يخرج كثيرا عن مفهومه التقليدى ، فيأخذ حينـا طابعا سلبيا يتمثل فى تغيير السياسة البريطانية والقائم عليها اذا ما تبدى لدوائر لندن أن تلك السياسة قد

أصابها الفشل وعجزت عن الوصول الى تسوية للعلاقات مع مصر؛ وقد يكون طابع الحياد ايجابيا يتمثل فى النصائح الملزمة أو التدخل المباشر لدى القصر اذا ما ظهرت ثمة تهديدات لصالح بريطانيا ونفوذها فيه . ولقد شهدت العلاقة الثنائية بين المندوب السامي والقصر صورا عديدة من ذلك التدخل (١) . وذلك ما ظهر أثره واضحا في طرد حسن نشأت والابراشي من بعده من القصر ــ كما سيرد بعد ــ وكذا مسألة الوصاية على العرش .

وينبغي الاشارة الى أن تراجع القصر ازاء تدخل دار المندوب السامى فى الأزمات المختلفة ، كان يصدر عن ادراكه لعجزه عن امكان دفع خلافه معها الى مداه ، الا أنه من جهة أخرى قد استطاع فى فترات عديدة ، أن ينتزعها من دائرة الحياد كيما تنحاز اليه فى صراعه القوى الوطنية وخاصة فى فترات الانقلابات الدستورية حيث انفرد القصر بالحكم .

وفيما يتصل بتطور العلاقة بين القصر والمندوب السامي فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير فلا شك أن الأزمات التى أثارها الملك فؤاد فى وجه وزارة ثروت الأولى (٢) ، قد أدت فى النهاية الى استقالتها وهى متمتعة بتأييد الجانب البريطاني ، مما أثار ريبة دوائر لندن وشكوكها ، ومن ثم كان سعيها لاستيضاح النوايا الحقيقية للملك واتجاهاته فأرسل وزير خارجية بريطانيا الى المندوب السامي يقول : « فى تلك الظروف من الضرورى علينا أن نعرف على وجه الدقة ما هى حدود علاقتنا بالملك فيما يختص بالمسائل الأربعة التالية :

١ ــ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والاتفاقية المصرية ــ البريطانية عام ١٨٩٩ ، هل يقبل ما هو مذكور أولا بصراحة بدون تحفظ وهل يعترف بسريان مفعول وشرعية الصك الأخير ؟

---

(١) كان المندوب السامي فى ذلك الوقت هو اللورد اللنبى ، وقد شغل هذا المنصب فى مصر فى الفترة من مارس ١٩١٩ حتى مايو ١٩٢٥ ، وكان الهدف من تعيينه فى ذلك الوقت هو محاولة بريطانيا للسيطرة على الأوضاع الداخلية المضطربة فى مصر اثناء ثورة ١٩١٩ ، وذلك بالنظر الى ماضيه العسكرى فهو من أبرز القواد البريطانيين الذين حققوا النصر للحلفاء فى فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى واقترن اسمه فى خلال عمله كمندوب سام بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، حيث بذل جهودا كثيفة لدى حكومته لاقناعها بجدوى التصريح وأهميته فيما يتعلق بسياستها فى مصر ، كما اتصل اسمه بالعديد من الأزمات السياسية والدستورية التى شهدتها البلاد فى ذلك الوقت منها ما اتصل بالتدخل فى صياغة دستور ١٩٢٣ وكذا موقفه المتشدد من الحكومة الدستورية الأولى اثر حادثة مصرع السردار .

(٢) انظر الفصل الأول ، القصر وتصريح ٢٨ فبراير .

٢ ــ هل يوافق على مشروعك الخاص بتقـــاعد ومكافأة الموظفين الانجليز والأجانب ؟

٣ ــ هل يوافق على استمرار تحمل مصر تبعات القروض العثمانية بضمان الجزية المصرية ؟

٤ ــ هل قرر أن يعين رئيس وزراء يتعاون معنا بصورة فعالية ، بشكل يتفق وآرائنا فى المسائل السابقة ؟ يجب عليك أن تقابل الملك فؤاد فورا قبل تشكيل الوزارة الجـديدة ومن الأفضل أن تحصل منه على تصريح كتابى غير مقيد وصريح عن آرائه ونواياه فيما يختص بالمسائل الأربعة السابقة (٣) .

تلك التساؤلات من جانب بريطانيا ، كانت ترمى الى هدف أساسى وهو الحصول من الملك على ضمانات بألا يضار نفوذها فى البلاد من جراء سياسته . ومن ناحية أخرى ظهر عزم فؤاد فى أن تكون له اليد الطولى مظهرا أو جوهرا فى تشكيل الوزارة الجديدة ، ولكى يؤكد مظاهر سيادته عليها فى مواجهة المندوب السامى بصورة أساسية ، يرسل الى الأخير يطلب منه ألا يذهب الى القصر حتى تتولى الوزارة الجديدة الحكم لأن مثل هذه الزيارة قد تترك انطباعا بأنه يقوم بالتأثير على الملك فى اختيار وزرائه ، ويمتثل المندوب السامى لطلب الملك بالفعل (٤) .

يفهم من هذا أن الملك فؤاد قد نجح فى أن يشل فعالية دار المندوب الســامى ولو بصورة مؤقتــة ــ ريثما يتسنى له تشــكيل وزارة نســيم الثانية ، وهذا ما حدث بالفعل . الا أنها كانت بحق مناورة سياسية محفوفة بالمخاطر ، كان على فؤاد بعدها أن يظهر استجابته لمطالب بريطانيا، واقتناعه بأن النوايا الطيبة فضلا عن تأييدها أمور ضرورية لمصر ويؤكد للمندوب السامى أنه سوف يستمر فى العمل معهم بروح الود (٥) .

هذا التراجع من قبل القصر يمكن تفسيره بأن الملك لم يشأ أن يدفع بعلاقته مع الجانب البريطانى الى طريق مسدود ، ولما تتثبت دعائم حكمه

---

(٣) Fo : 407/195 : No. 100 : Curzon to Allenby, Nov. 29, 1922, Desp. No. 411.

(٤) Fo : 407/195 : No. 103 Allenby to curzon, Nov, 30, 1922 - No : 420.

(٥) Fo : 407/195 : No : 109. Allenby to curzon, Dec. 4, 1922 - Desp No : 424.

بعـد ، خاصة بعـد أن فض تحالفه مع القوى الوطنية واشتعل الصراع بينهما .

الا أن صدور دستور ١٩٢٣ كان من شأنه أن يفجر صراعا آخـر « غير معلن » بين القصر والانجليز وخاصة فيما اتصل بقضية تلقيب الملك « بملك مصر والسودان » ورغم أن المندوب السامي قد حسم المسألة فى وجه مناورات القصر وصدر الدستور ومسألة لقب الملك معلقة (٦) . الا أن القصر كان من ناحيـة أخرى يتحين الفرص لاثبـات مظاهر سيادته على السودان ، واثارة القضية بصورة أخرى فتشير الوثائق البريطانية الى أنه عندما تقرر تعيين عزيز عزت باشا سفيرا لمصر لدى بلاط سان جيمس قام توفيق باشا رفعت بابلاغ اللورد اللنبى بأن ثمـة مصاعب تواجهه بشأن تسليم السفير المصرى أوراق اعتماده ، وعلى الرغم من أن الملك فؤاد قد بدا وكأنه قد تخلص من الرغبـة فى أن يوصـف بملك مصر والسودان ، الا أنه قد ترك لتوفيق باشا رفعت أن يتبادل وجهات النظر مع اللورد اللنبى فى هذا الشأن ، حيث أظهر الأخير عدم رضاء حكومته بحال عن ذلك ، وأنه يمكن اختيار لفظ ملك مصر عند تقديم عزيز عزت أوراق اعتماده . ورغم ذلك فان أنيس باشا وكيل وزارة الخارجية قد أضاف عبارة « ملك مصر وصاحب السيادة على السودان فى أوراق اعتماد السفراء (٧) والواقع أن مخاوف بريطانيا من اثارة قضية تلقيب الملك ، كانت تنحصر فى اعتبارين أولهما أن ذلك من شأنه تقوية ادعاءات مصر فى السيادة الكاملة على السودان وبخاصـة فى أية مفاوضات قادمة ، ثانيهما أن ذلك من شأنه أن يجعل الدول تنحاز الى الجانب المصرى فى نزاعه مع بريطانيا فى هذا الصدد (٨) .

وعلى الرغم من ذلك فانرئيس وزراء بريطانيا يطلب من القائم بأعمال المندوب السامى ، عدم تصعيد النزاع الخاص بمسألة السودان وتجاهل الأمر كله (٩) .

هذا التغاضى من الجانب البريطانى كان باعثه الرغبة فى تجـاوز الأزمة ، خاصة وأن وزارة سعد زغلول ما برحت تتولى الحكم ومن ثم فقد

---

(٦) أنظر الفصل الثانى : القصر والدستور .

(٧) Fo : 407/198 : No : 39 : Kerr to Curzon, Jan. 19, 1924, Desp. No : 50.

(٨) Ibid.

(٩) Fo : 407/198, No : 58 : Mackdonald to Kerr, Feb. 12, 1924. Tel. : No. 40.

كان من المحتم على بريطانيا أن تهيىء الظروف للالتقاء بالوزارة الدستورية لتسوية العلاقات مع مصر بالاضافة الى ذلك فقد أدركت بريطانيا أن اثارة تلك الأزمة من جانب القصر لا تعدو أن تكون احدى مناوراته المكشوفة ، أراد من ورائها أن يؤكد ادعاءاته فى السودان وأن يجعلها تشعر برغائبه فى هذا الصدد ٠

ولا جدال فى أن حادثة مصرع السردار ، ثم استقالة وزارة سعد زغلول كان من شأنه أن يهيىء للقصر ظروفا أفضل لكى يجمع بين يديه مقاليد السلطة ليحكم البلاد حكما مطلقا خلال العهد الزيورى ، ساعده على ذلك قيام حزب الاتحاد ليكون أداة له فى الحكم ومن جهة أخرى راحت الأحزاب القومية تجمع شتاتها وتأتلف مطالبة بعودة الحكم الدستورى ٠ تلك الاوضاع التى تردت فيها البلاد لم تكن تخدم بحال اتجاهات السياسة البريطانية فى محاولة اضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى ، أو يظهر منها بارقة أمل فى امكان تسوية العلاقات مع مصر ٠ والواقع أن الجمود الذى أصاب دار المندوب السامى بدعوى الحياد قد أفقدها أى تأثير فعال فى مواجهة حركة القصر السياسية للاستئثار بالسلطة ٠

ومن ثم باتت لدى دوائر لندن البواعث القوية للتحرك وذلك ما عبرت عنه بتغيير المندوب السامى اللورد اللنبى واحلال اللورد جورج لويد بدلا منه ٠ هذا التغيير ـ كما جرت العادة ـ أمر له مغزاه ، فهو يحمل ضمنا عدم رضاء دوائر لندن عن سياسة المندوب السامى على نحو أصبح معه من الضرورى تغيير تلك السياسة والقائم عليها وتلك دلالات لها معانيها التى فهمها الملك فؤاد ٠

تغيير المندوب السامى وأثره على سياسة القصر :

كان تدهور الأوضاع الداخلية فى البلاد ـ على نحو ما مر بنا ـ ينبىء فى الواقع عن فشل السياسة البريطانية فى مصر ٠ ولا يمكن التنبؤ بالاتجاهات الجديدة لتلك السياسة دون تحليل الدوافع التى أدت الى ذلك التغيير ٠ يقول ويفل فى كتابه ـ اللنبى فى مصر ـ « ان قرار بريطانيا بتغيير اللنبى ، وان كان مفاجئا الا أن جذوره قد غرست مسبقا ومنذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فلقد كان هناك قطاعا مؤثرا من الرأى العام فى لندن ، داخل وخارج الخارجية البريطانية لا يرضيه ذلك التصريح الذى فرضه اللنبى على حكومته ، أو الطريقة التى يفسر بها التصريح ، وتزايد النقد للورد اللنبى بشكل مستمر خلال عام

١٩٢٤ حين كان سعد زغلول في الحكم وقد انضم الى هؤلاء المعارضين الأجانب في مصر ذاتها ٠ وكان الاتهام الرئيسي الموجه للورد اللنبي هو ضعفه وتهاونه في مواجهة الشعب المصري ، الأمر الذى كان يهدد المصالح البريطانيا وحياة البريطانين ٠ وكان اغتيال سيرلى ستاك مبررا آخر للنقد ، على الرغم مما أبداه اللنبي من تشدد بعد ذلك (١٠) ٠ بالاضافة الى ذلك فقد كان انحياز دار المندوب السامي الى القصر في عدائه للقوى الوطنية ، اثر حادثة اغتيال السردار كان يعنى بصورة أخرى تقوية شوكة الملك وتشجيعه على السير بالبلاد نحو الحكم المطلق وذلك من شأنه الاخلال بتوازن قوى الصراع السياسى ، الأمر الذى كانت تحرص عليه دائما السياسة البريطانية في مصر ٠

ورغم أن اللنبي قد طلب من حكومته أن يكون اعلان قرار تغييره بأخر مصحوبا بتأكيد أن التغيير في الأشخاص لن يستتبعه تغيير في السياسة وهذا ما أعلنته الحكومة البريطانية بالفعل في مجلس العموم على لسان وزير خارجيتها (١١) ٠

الا أن ذلك لم يكن ليغير من الواقع شيئا فالسياسة البريطانية التى بدأ لورد لويد (١٢) ، في تنفيذها فور وصوله الى مصر قد استهدفت كما يقول « أن ينفذ تصريح ٢٨ فبراير على نحو لا يدع مجالا للشك بأنه طالما أن التصريح قد كفل استقلال مصر وحققه فانه ينبغى عليها احترام تحفظاته الأربعة (١٣) ٠

وكان التمهيد لتنفيذ تلك السياسة ، يقتضى اعادة التوازن المفقود بين القصر والأحزاب القومية المؤتلفة ، وغدا من المتعين على المندوب السامي الجديد أن يتحرك في اتجاهين أولهما : بمحاولة اعادة الحياة النيابية

---

(١٠) Wavell, Allenby. in Egypt. pp. 121-122.

(١١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ، ص ٢٢٤ ، Wavell, op. cit., pp. 125-126.

(١٢) تولى اللورد لويد منصب المندوب السامي في مصر في الفترة من يولية ١٩٢٥ حتى يولية ١٩٢٩ ، خلفا للورد اللنبي ٠منه اثر تولى حكومة العمل الحكم في بريطانيا وذلك بسبب عدم تضامنها مع السياسة التى اتبعها في مصر والتى ظهر عجزها عن تسوية العلاقات المصرية البريطانية فضلا عن اقراره للانقلاب الدستورى الذى قام به محمد محمود اثناء وزارته الأولى ومن ثم عمدت الحكومة البريطانية الى اقالة اللورد لويد حتى لاتتحمل تبعات سياسته ٠

(١٣) Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, V. II, p. 143.

واسترضاء الأحزاب المؤتلفة والثانى : الحد من نفوذ القصر المتزايد وتقليم أظافره بطرد حسن باشا نشأت ٠

وفيما يتصل بالاتجاه الأول ، يقابل اللورد لويد عدلى باشا يكن ويبلغه بأن البرلمان منعقد لامحالة وأنه سعى فى أن يكون الانتخاب وفق القانون الذى سنه البرلمان ٠٠ وأن انجلترا مستعدة لأن تؤيد أية حكومة مصرية تعمل على حسن الوفاق معها ، وانه لا يشك فى نتيجة الانتخاب ، ولقد بلغه أن مجلس النواب سيكون معاديا للملك ومتعمدا معاكسته (١٤)

وقد ظهر حرص المندوب السامى على توفير أسباب النجاح لعودة الحياة الدستورية وتجنب مؤامرات الملك ، فتشير الوثائق البريطانية الى أن المندوب السامى قد تبنى فكرة دعوة البرلمان الى دور انعقاد غير عادى ـ فى أعقاب استقالة وزارة زيور الثانية ـ لأن هذا سوف يمكن جلالته من أن ينهى الدورة على وجه طيب ، ذلك أن دعوة البرلمان الى دور الانعقاد العادى سوف يمكنه من ايقاف نشاطه بالتأجيل أو بحل البرلمان ذاته (١٥) ٠ وعمد الملك الى مسايرة اللورد لويد فى اتجاهه الا أنه أوضح له أن موافقة زيور على ذلك أمر جوهرى ٠ وقد تولد لدى اللورد لويد انطباعا بأن الملك لم يكن صادقا وتأكد ذلك لديه عندما أجرى مشاورات مع زيور نفسه ورجال القصر فوافقوا لويد على وجهة نظره والتى لقيت تأييدا من ثروت وعدلى أيضا ، مما كان يخالف رغبات الملك الحقيقية(١٦) .

ومن ثم فان قيام الائتلاف وتشكيل أول وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن فى يونيه ١٩٢٦، وان كان قد أصاب ترضية للأحزاب القومية فى البلاد ، الا أنه كان يشكل بصورة أكثر وضوحا نجاح سياسة المندوب السامى الجديد فى مواجهة القصر ٠

وفيما يتعلق بالاتجاه الثانى والذى استهدف الحد من نفوذ القصر وتقليم أظافره فينبغى الاشارة الى أن النجاح الذى أحرزه لويد فى العمل على اعادة الحياة النيابية للبلاد ، لم يكن فى واقع الأمر سوى خطوة لابد أن تتبعها خطوات أخرى من جانبه ، لأن ذلك النجاح كان يعنى توازنا مرحليا ، أو جولة خاسرة للقصر وحسب ، ومن ثم فانه لضمان استمرار

---

(١٤) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٥٢ : ص ٢٩٧٤ ـ ٢٩٧٥ ٠

(١٥) **Fo** : 407/202 : No. 66 : Lloyd to chamberlain, June, 10, 1926, Desp. No : 293.

(١٦) **Ibid.**

حالة التوازن هذه ، كان على المندوب السامي ان يواجه سياسة القصر والقائم عليها ، وهو حسن نشأت وكيل الديوان الملكى ، بعد أن اتضحت أبعاد الدور الذى لعبه فى تقوية ادعاءات القصر فى الحكم وتدعيم نفوذه ، وذلك بتبنى قضاياه الحيوية ، أو السعى لانشاء حزب الاتحاد ليكون للقصر أداة حزبية تحقق وجوده فى الحكم أو يشهرها فى وجه خصومه من السياسيين (١٧) . أضف الى ذلك فلقد عمل نشأت على استخدام تنظيم الماسونية كأداة سياسية للقصر ، ثم ما كان من سعيه لاستخدام الأزهر كحليف لمناوأة الوفد (١٨) .

ومن ثم فقد بدأ لنشأت نفوذ قوى فى القصر حتى أن كل أعماله وتصرفاته على كافة المستويات كانت تنسب للملك (١٩) . بالاضافة الى ذلك فقد تولد اعتقاد قوى لدى المندوب السامى والدوائر البريطانية بصلات حسن نشأت بجماعة الاغتيالات السياسية التى كانت وراء حادثة مصرع السردار (٢٠) .

ثم ما كان من محاولاته لعرقلة سير التحقيق ، الأمر الذى دعا المندوب السامى آنذاك اللورد اللنبى – الى القول بأن التحقيق لن يسير سيرا حسنا الا اذا قبض على نشأت باشا لأنه ما دام فى مركزه يعرقل سيره (٢١) .

وعلى ذلك فقد أصبح اقصاء حسن نشأت من القصر ضرورة ملحة لانفاذ السياسة البريطانية فى نفس الوقت أظهر الملك تمسكا شديدا ببقائه واعتبر أن الهجوم على نشأت هجوم على شخصه وأنه – أى نشأت – يمثل رغباته تمثيلا صادقا واذا اقتضى الأمر سوف يضحى بعرشه دون الموافقة على اقصاء انشأت (٢٢) . لم يكن المندوب السامى على استعداد لملاينة الملك فى ذلك الشأن وبدا موقفه متشددا ، فتشير الوثائق البريطانية الى مقابلة طويلة جرت بين اللورد لويد والملك الذى أنصت

---

(١٧) انظر الفصل الرابع : القصر والحياة الحزبية .

(١٨) 407/210 : enc in No : 9 : Jan., 3, 1930 Leading personalities in Egypt)

(١٩) 407/201 : No : 59 : Lloyd to chamberlain, Dec., 13, 1925, Tel. No : 836.

(٢٠) Ibid.

(٢١) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٥٢ : ٢٩٤٤ .

(٢٢) Fo : 407/201 : No. 49 : Lloyd to chamberlain, Nov., 27, 1925, Desp. No : 422.

« بصبر وكياسة » الى ما طلبه لويد من ضرورة اقصاء نشأت وطلب الملك امهاله يوما للتفكير ، وفي المقابلة الثانية وافق على ابعاد نشأت عن القصر وتعيينه وزيرا مفوضا في مدريد (٢٣) ٠

ومما لا شك فيه أن خروج حسن نشأت قد ترك آثاره السلبية على دور القصر وخاصة أنه كان يشارك الملك عن كثب فى صنع القرار وهذا بدوره يشكل تراجعا فى مواجهة ضغوط المندوب السامى الجديد ، وذلك أمر يمكن تفسيره برغبة القصر في احتواء خلافاته مع الانجليز لدرء مخاطر بدأت تتجمع حول العرش وتتهدده كان أظهر ما فيها من احتمالات قيام تحالف بين الأحزاب المؤتلفة والمندوب السامى فى مواجهته ٠ ولم تكن هناك فى الواقع ثمة بدائل للاختيار أمام الملك الذى كان ينشد تأكيدا بأن الحكومة البريطانية سوف تعمل معه فى مصر ومن خلاله على نحو يجعل موقفه قويا (٢٤) ٠

ومن ناحية أخرى فان النتائج التى أدت اليها انتخابات مايو ١٩٢٦ من فوز للوفد وعلى رأسه سعد زغلول بأغلبية ساحقة قد أغرت زعيم الوفد وجعلته يفكر فى تولى رئاسة الوزارة المنتظرة ٠ وأعلنت الصحف بأن زغلول بصدد أن يقرر تولى الحكم وأنه ينتظر فقط أن يدعوه الملك لذلك ، ويرسل زغلول رسولا من قبله الى المندوب السامى هو ــ الدكتور نمر فارس صاحب المقطم ــ ليبلغه برغبتــه فى اقامة عــلاقات وطيدة بينهما (٢٥) ٠ بيد أن الحكومة البريطانية لم تكن قد حادت عن رأيها القديم فى تلك المسألة ، ويرســل اللورد لويد الى حــكومته فى طلب التفويض لتأييد الملك فى رفضه السماح لزغلول بالعودة الى الحكم (٢٦)٠ ومن ثم فمن الممكن الافتراض بأن اتفاقا ضمنيا قد قام بين الملك ولورد لويد فى ذلك الشأن بيد أن هذا الأمر لا يعنى أن بريطانيا قد أطلقت تأييدها للملك ٠

ومن الملاحظ أنه على امتداد عهد الائتلاف اتسمت سياسة دار المندوب

---

(٢٣) Fo : 407à201 : No : 52 Lloyd to chamberlain, Dec., 10, 1925. Desp No : 447.

(٢٤) Fo : 407/201 No : 43 Henderson to chamberlain, Oct., 19, 1925, Desp. No. 727.

(٢٥) Fo : 407/202 : No : 42 : Lloyd to Chamberlain, May, 29, 1926 Tel : No. 244.

(٢٦) Fo : 407/202 : No : 23 : Lloyt to Chamberlain, May, 19, 1926 'Tel. No : 216.

بطابع توفيقى بين القصر والأحزاب المؤتلفة بهدف السيطرة على الصراع الدائر بينهما وعدم السماح لأى من القوتين أن تتفوق على الأخرى ، ولقد ساعدها فى ذلك أن كلا من الطرفين كان يخطب ودها أملا فى أن يحظى بتأييدها فى مواجهة الطرف الآخر ٠

ويبدو أن تصدع الائتلاف الحزبى ثم انهياره كان يعنى أنه قد بدا لأحدى القوتين - أعنى بها القصر - أن تتغلب فى صراعها على الأخرى ، على نحو استطاع معه الملك فؤاد اقالة وزارة النحاس الأولى ٠ وبعبارة أخرى فقد اختلت من جديد سيطرة دار المندوب السامى على الصراع القائم ٠ حتى أن قيام وزارة محمد محمود الأولى لم يكن فى الواقع يقدم بديلا مقبولا للسياسة البريطانية نظرا لما شاب عهد تلك الوزارة من انقلاب على الدستور ، ثم أن غيبة الوفد بثقله الشعبى عنها ، قد أفقد المندوب السامى أى أمل فى تسوية العلاقة مع مصر ، وهو هدف بريطانيا الأصيل فى مصر ٠

وبدأ تدهور الأوضاع الداخلية فى مصر وكأنه يمثل اخفاقا لسياسة لورد لويد فى كبح جماح القصر ومؤامراته فى الوقت الذى بدأ فيه الأحرار الدستوريون والاتحاديون يتمسكون بالحكم فى ظل الانقلاب الدستورى ، وكان على دوائر لندن أن تعيد النظر فى سياستها نحو مصر ، ومهد لذلك ما كان من انتقال الحكم فى انجلترا فى أوائل شهر يوليه من أيدى المحافظين الى أيدى حزب العمال ، فكان أول عمل بارز لوزارة حزب العمال فى سياستها حيال مصر كما يقول الرافعى - هو اقالة أو استقالة اللورد لويد من منصب المندوب السامى البريطانى فى مصر ٠

وأعلن المستر آرثر هندرسون وزير الخارجية فى مجلس العموم هذه الاستقالة يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩ ، وتبين من تصريحاته ان الوزارة طلبت منه أن يستقيل (٢٧) ٠

وعن الدوافع التى حدت ببريطانيا الى عزل اللورد لويد ، فيرى البعض ان الباعث على ذلك هو أن اللورد لويد كان يرى أن العلاج دائما لكى تبقى بريطانيا القوة المسيطرة ، يمكن فى دفع الأمور بين طرفى الصراع الى الهاوية حتى تزايد عليه غضب « هوايت هول » واضطرت الى

---

(٢٧) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ٨٢ ٠

استبداله بآخر أكثر ديلوماسية وهو سير بيرسى لورين (٢٨) . بيد أن هذا الرأى لا يخلو بدوره من أوجه للنقد فمن الثابت ـ كما مر بنا ـ أن اللورد لويد قد سعى الى احتواء الصراع بين العرش والأحزاب المؤتلفة والحيلولة دون دفع هذا الصراع الى مداه ومراعاة ألا يكون هناك أدنى مساس بتصريح ٢٨ فبراير أو تحفظاته الأربعة وهى أهداف أساسية صرف اليها لويد همه الى غداة وصوله الى مصر ، وظهر موقفه هذا جليا عندما أثيرت أزمة الجيش ـ على سبيل المثال ـ أثناء وزارة عدلى يكن الثانية (٢٩) .

الا أنه ما يؤخذ على اللورد لويد من وجهة نظر بريطانيا أنه لم يعط ثقلا كافيا لعقد معاهدة بين بريطانيا ومصر بهدف تسوية العلاقات بينهما . وبعد أن اطلع هندرسون وزير خارجية بريطانيا الجديد على ما دار من الكتب بين سلفه سير أوستن تشمبرلين والمنـــدوب السامى فى مصر ـ اللورد لويد ـ رأى انه لايستطيع أن يعمل عملا نافعا لتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا الا اذا أقصى لويد عن مصر (٣٠) .

ويبدو أن بريطانيا قد أدركت محاذير انفراد القصر بالحكم أثناء العهد الزيورى ، ومن ثم لم تكن لتسمح بتكرار التجربة ، لأن ذلك يباعد بينها وبين احتمالات تسوية مسألة العلاقات مع مصر . ومن ثم كانت الدعوة الى مفاوضات محمد محمود ـ هندرسن ، والتى كان فشلها يعنى فى واقع الأمر حسما من جانب بريطانيا لسياستها القـــديمة وتأريخها لنهايتها .

---

(٢٨) Flower, R.. The story of Modern Egypt (Napoleon to Nasser) pp. 145-148.

وينبغى الاشارة الى أن سير بيرسى لورين تولى منصب المندوب السامى فى مصر الفترة من أوائل سبتمبر ١٩٢٩ حتى أوائل عام ١٩٣٤ وغادره بعدذلك الى منصب سفير بريطانيا فى تركيا وتعزى أسباب نقله من مصر الى تدهور الأوضاع الداخلية فيها واقراره للانقلاب الدستور الثالث فى عهد صدقى ورغم دعاوى الحياد البريطانى ، فضلا عن تدهور علاقته بالجالية البريطانية واساءاته اليها مما أحنق عليه حكومته .

(٢٩) لمزيد من التفاصيل عن ازمة الجيش : انظر عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة : ص ٢٣١ وما بعدها .

(٣٠) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية ج ١ : ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

ترتب على ذلك انعطاف حاد فى العلاقة بين القصر ودار المنـدوب السامى كان أحد أبعاده السماح للوفد بالعودة الى الحكم ، وبدأ المندوب السامى الجديد سير بيرسى لورين ـ يوفر الأسباب لذلك فيعمد الى السفر للسودان لزيارتها فى فترة تنحى عدلى باشا عن الحكم وتولية النحاس باشا ويبعث للأخير ببرقية تهنئة من هناك (٣١) . ومن ثم فقد ظهر أن المندوب السامى قد أحجم عن التدخل فى الانتخابات التى تمخض عنها تشكيل الوزارة النحاسية ، اظهارا لحسن نواياه للوفد وقيادته مما يعنى أن السياسة البريطـانية قد ألقت بثقلها الى جانب الوفد فى مواجهة القصر . الا أن استقالة هذه الوزارة قد كشفت عن نجاح سياسة القصر ، رغم تعارضها واتجاهات دار المندوب السامى . وتفصيل ذلك أن فشل مفاوضات النحاس ـ هندرسن وما تلا ذلك من استقالة الوزارة النحاسية الثانية كان فى واقع الأمر يمثل نجاحا ملكيا ـ كما مر بنا ـ بالنظر الى ما ترتب على ذلك من نتائج .

فلقد سعى الملك فؤاد الى تجنب أى تدخل من قبل دار المنـدوب السامى وعمد الى تكليف صدقى بالوزارة دون أن يأبه لاستشارة لورين ، وبدا ظاهرا أن القصر قد اعتـزم التحـرك دون أن يعـول على التأييد البريطانى (٣٢) . الا أنه ينبغى الاشارة الى حرص الملك على ألا يثير عداء الجانب البريطانى ، خاصة أن حكومة يرأسها صدقى لم تكن تقدم بديلا مقبولا لحكومة النحاس من وجهة النظر البريطانية بعد أن قطعت شوطا طويلا فى المفاوضات معها . ولقد استطاع الملك بالفعل أن يحظى بتقدير المندوب السامى وتأييده ، بعد أن أوضح له أن أهداف حكومة صدقى ترمى الى تحقيـق الرخاء للبـلاد وعقـد معاهدة تحـالف مع الحكومة البريطانية (٣٣) . الا أن تعذر الوصول الى اتفاق من خلال محادثات صدقى ـ سيمون ابان الوزارة الصدقية الثانية ، قد جعل مقولة الملك هذه للمندوب السامى لم تكن سوى خديعة سبقتها خديعة أخرى عندما نجح صدقى فى اقناعه بأنه « ليس رجل الملك » الأمر الذى كان يثير مخاوف دوائر لندن لما يعتور سياسة الحياد التى تنتهجها اذا ما أضحى صدقى مجرد « دمية فى يد الملك » (٣٤) . كأثر لادعاءات صدقى والملك

---

(٣١) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية السابعة : ١٩٣٠ : ص ٣٥ .

(٣٢) انظر الفصل الثالث : تطور العلاقة بين القصر والوزارة .

(٣٣) F.O. : 407/210 : No. 63 : Loraine to Henderson, June, 19, 1930, Tel : No : 279.

(٣٤) F.O. : 407/210 : No. 17 Henderson, to Loraine July, 9, 1930, Tel. No : 228.

بدأت السياســة البريطانية تخرج عن حيــادها التقليدى الى تأييد الملك والتعاطف مع النظام الذى اوجده وظهر آثر ذلك واضحا فى برقية للمندوب السامى من وزير الخارجية البريطانية يقول فيها « ان الملك والبرلمان كليهما جزء مكمل للدســتور ومن غير المعقول أن يطلب منها الوفــد أن تلتزم الصمت بينما يقوم بمحاولة ابعاد صدقى والملك » (٣٥) • وبدا واضحا أن فؤاد استطاع ان يحقق نتيجتين غاية فى الأهمية ينبغى تقريرها الأولى انه استطاع أن يفرض على البلاد واقعا سياسيا يتمشى مع أهدافه فى الحكم دون أن يلق بالا لمشورة المندوب السامى أو تأييده ، اما النتيجة الثانية : فتتمثل فى نجاحه فى جذب الجانب البريطانى من دائرة الحياد إلى تأييده فى مواجهة خصومه السياسين وعلى رأسهم الوفد •

الا أن المصاعب ما لبثت تهدد علاقة الملك بالمندوب السامى وكذا السياسة التى شرع القصر فى تنفيذها حيال الدستور والحياة النيابية وتفصيل ذلك أن ما أقدم عليه الملك وصدقى من تأجيل البرلمان واعتداء على الدســتور ــ كما مر بنا ــ قــد ترتب عليه اندلاع مظاهرات التأييد للوفد ، والتى سقط فيها الكثير من القتلى والجرحى وعمت الفوضى أرجاء البــلاد (٣٦) • ومن ناحية أخرى يوافق البرلمان الانجليزى على ارســال بارجتين حربيتين الى ميــاه الاســـكندرية بدعوة حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم (٣٧) • وفى نفس الوقت يلقى رئيس وزراء بريطانيا تصريحا فى مجلس العموم جاء فيه « بأن حكومته لا تنوى أن تتخذ كأداة للاعتداء على الدستور المصرى » (٣٨) • ومن ناحية أخرى راح المندوب السامى ــ كطلب حكومته ــ يبلغ التصريح الى كل من رئيس الحكومة ورئيس الوفد مع تحميلهما مسئولية الحفاظعلى على أرواح الأجانب ومصالحهم وابلاغهما بوجوب حل المشاكل الداخلية دون التعرض لهم (٣٩) •

كان من الضرورى على ضوء ذلك التطور المفــاجىء فى الســياسة البريطانية ، أن يعمد الملك فؤاد الى استجلاء نوايا بريطــانيا ، فيقول

---

(٣٥) F.O. : 407/210 : No. 30 : Henderson to Loraine, July, 15 1930, Tel. : No. 234.

(٣٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١١٣ وما بعدها •

(٣٧) Fo : 407/212 : No 33 Henderson to Loraine, July, 16, 1930, Tel. No. 236.

(٣٨) Fo : 407/212 : No : 34 ; Henderson to Loraine, July, 16, 1930, Tel. ; No. 237.

(٣٩) Ibid.

المندوب السامى عن مقابلة له مع الملك « ولقد تساءل الملك عن سبب اصدار مثل هذا التصريح ، وماذا يعنيه وقلت له ان السبب فى اصداره هو أن الموقف وصل الى حد من التهديد استلزم تدخلنا الطبيعى ولقد كان التصريح يعنى ما نص عليه (٤٠) • ويعمد الملك الى الدفاع عن صدقى ونظامه وأنه «لم يكن هناك اعتداءات على الدستور وان ما تم من اجراءات كانت أمور مشروعة ، ورغم أن الحكومة تبدى حرصها فى معالجة الأمور والمحافظة على النظام الا ان ذلك قد أوقعها فى خلافات مع بريطانيا !! (٤١)•

بدا واضحا أن السياسة البريطانية قد أصابها التخبط والتناقض فبينما تطلق يد الحكومة اللادستورية فى قمع التحركات الشعبية بل وتدعوها لذلك ولا تعترض على بقائها فى الحكم فانها تقف من القوى الشعبية التى تدافع عن دستورها ، موقف التهديد والوعيد • ذلك أن انذار الحكومة البريطانية الى النحاس باشا المصطحب بالبوارج الانجليزية انما كان تهديدا صريحا ودعوة لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعريض حياة الأجانب للخطر (٤٢) •

ويبدو أن الملك وصدقى قد استوعبا تلك الحقائق وسارا فى طريقهما لا يلويان على شىء بعد أن أدركا أن ما حدث لم يكن سوى مناورة من جانب بريطانيا قد اتضحت أبعادها ، بل وخرجا على البلاد بدستور جديد لم يتحرك لبريطانيا ساكن بازائه وذلك يرجع الى أن الملك وصدقى قد استطاعا ترضيتها ، فصدر الدستور دون أن يمس وضع بريطانيا المتميز فى البلاد أو التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير بما فيها مسألة السودان ، ومن ثم فلم يكن هناك ثمة مسوغ لاعتراض بريطانى بغض النظر عن ضمانات الحكم الأوتوقراطى التى كفلها الدستور الجديد (٤٣) •

الا أن موقف القصر من النشاط التبشيرى ما لبث أن أثار حفيظة دار المندوب السامى عليه فرغم أن جذور المسألة تمتد من عام ١٩٢٨ ، الا أن أثرها قد تفاقم فى عهد صدقى وعبد الفتاح يحيى من بعده ويقول

---

(٤٠) Fo : 407/212 : No : 41 Loraine to Henderson, July, 18, 1930. Tel. No. 335.

(٤١) Ibid.

(٤٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ سنة ١٩٣٦ : : ص ٧٣٦ •

(٤٣) أنظر الفصل الثانى : القصر والدستور • .

الدكتور هيكل : « امتد هذا النشاط من القاهرة الى بور سعيد وغيرها من المدن والأقاليم وقد تحدثت الصحف عن وسائل الاغراء التى يلجأ اليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية ، ولتنصير الأطفال الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء . وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيما ارتياع وجعلوا ينظرون الى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا (٤٤) . وكان أن تزعمت جماعة « الاخوان المسلمين » حملة لمواجهة التبشير وكانت صلات الجماعة قد توطدت بالقصر منذ الفترة الباكرة من نشأتها فى غضون عام ١٩٢٨ وحتى ذلك الحين . وعقدت الجماعة مؤتمرين متتاليين فى عام ١٩٣٣ خصص أولهما لمواجهة نشاط المبشرين ، ورفعت فى هذا الشأن خطابا الى الملك فؤاد مطالبة بأن تتخذ الحكومة موقفا للرقابة عليهم (٤٥) . يفهم من هذا أن القصر قد أراد من وراء ذلك أن يعضد روابطه بالجماعة من ناحية كى يستخدمها فى مواجهة أى من الأحزاب أو الانجليز على السواء ، ولكى يظهر بمظهر الذائد عن الاسلام فى مواجهة أخطار التبشير. ومن ناحية أخرى كان الشيخ مصطفى المراغى قد تزعم حركة مقاومة التبشير وقاد حملة لاثارة الرأى العام الاسلامى واصدر المنشورات المهيجة (٤٦) . وكان المعروف عن الشيخ المراغى صلاته الوثيقة بالقصر ويبدو انه مما شحذ همته فى حملته ضد التبشير ، أن ثمة تأييدا قد تلقاه من القصر وقتئذ ذلك بأن المندوب السامى يشير الى « تزايد الهجوم على التبشير منذ اتصاله بالابراشى » (٤٧) . والواقع أن القصر قد استخدم الحملة المضادة للنشاط التبشيرى فى مواجهة المندوب السامى فى محاولة للضغط عليه خاصة بعد أن فشلت مفاوضات صدقى سيمون التى جرت فى سبتمبر ١٩٣٢ فى محاولة لاستبقاء نظام صدقى وحمايته وكان من الطبيعى أن يثير موقف القصر غضب دار المندوب السامى ، التى راحت تنقل للملك عدم رضائها — من خلال الابراشى — عن موقفه من الأزمة (٤٨) .

على أى حال فلقد ظهر عجز الجانب البريطانى حتى على مجرد اسداء

---

(٤٤) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ : ص ٣٢٨ .

(٤٥) زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمون فى الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ — ١٩٤٨) : ص ٨٦ — ٨٧ .

(٤٦) Fo : 407/217 (II) : No : 108 : Loraine to Simon, Nov., 24, 1933, No. 1025.

(٤٧) Ibid.

(٤٨) Ibid.

« النصائح الملزمة » للقصر الذى تعاظم نفوذه بدرجة واضحة حتى كاد أن يحجب ما سواه من قوى الصراع ونتيجة لذلك راحت بريطانيا تغير سياستها والقائم عليها لأنه أخفق فيما قصد اليه ــ كما يقول الرافعى ــ اخفاقا كشف عن نياتها اذ رأت أنها تمادت فى سند الحكم المطلق ، فقد أرادت أن تتنصل من هذه المؤامرة باقصاء المندوب السامى الذى تم على يد انفاذها (٤٩) ٠ وقامت بتعيين السير مايلز لامبسون خلفا له فى يناير سنة ١٩٣٤ (٥٠) هذا التغيير الحادث فى السياسة البريطانية قد ترك آثاره البعيدة على الحركة السياسية للقصر وخاصة فى مواجهة دار المندوب السامى بعد ذلك ٠

القصر وممالأة دار المندوب السامى :

يعد سقوط النظام الصدقى وتغيير المندوب السامى البريطـانى ، حدا فاصلا فى العلاقة بين القصر والانجليز ، وايذانا بدخولها مرحلة جديدة نبذ القصر فيها سياسته فى تجاهل التأييد البريطانى بعـد أن ثبت له فسادها وعاد الى انتهاج سياسته الأصيلة والتى تقضى بتحسين علاقاته مع دار المندوب السامى واظهار حسن النوايا ، وظهرت لذلك دلالات عديدة ٠ فيقابل زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية السير بيرسى لورين قبيل رحيلة ويهاجم النظام الصدقى ويعمد الى تبرئة القصر من تبعاته (٥١) ٠ ومن ذلك أيضا يقابل الملك المندوب السامى الجديد سير مايلز لامبسون ويعرب له عن أمله فى أن يبذل وسعه خلال اقامته فى مصر لاقامة العلاقات الودية بين البلدين (٥٢) ٠

ورغم ذلك فقد كان المندوب السامى الجديد جادا فى تنفيذ سياسته

---

(٤٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٩ ٠

(٥٠) عمل السير لامبسون وزيرا مفوضا لبريطانيا فى الصين ونجح فى عقد معاهدة بين البلدين انتهت بمقتضاها الخلافات بينهما ونقل بعد ذلك مباشرة الى مصر ليتولى منصب المندوب السامى بها فى يناير ١٩٣٤ وظل يشغل منصبه هذا المدة اثنتى عشرة سنة متصلة حتى غادرها فى اوائل يناير سنة ١٩٤٦ وتم فى خلال عهده عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا الى جانب ذلك فلقد اقترن اسمه بالعديد من الازمات السياسية. كان من أبرزها حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى عهد الملك « فاروق » ٠

(٥١) F.O. : 407/217 (II) : No. 45 : Loraine to Simon, Nov. 4, 1933, Desp, No : 967.

(٥٢) F.O. : 407/217 (111) : No. 51 Lampson to Simon, Jun. 17, 1934, Tel. No : 17.

التى قامت على نبذ الحياد الى التدخل المباشر · وحدث بالفعل آن وجه المستر بترسون – نائب المندوب السامي – مذكرة الى رئيس الحكومة (عبد الفتاح يحيى) يطلب فيها اقالة عضوين من أعضاء وزارته (٥٣) ويطلب منه أيضا تعيين رئيس الديوان الملكى من الشخصيات المعروفة (وكان هذا المنصب شاغرا منذ سنة ١٩٣١) بقصد وضع حد لتدخل أشخاص غير مسئولين مشيرا بذلك الى زكى الابراشى (٥٤) ·

فى هذا الوقت تصور القصر آن بمقدوره آن يمارس نوعا من الضغط على الانجليز شبيها بذلك الذى يمارسه الوفد ، ذلك آن الوزيرين اللذين طلب الجانب البريطانى ابعادهما قد تقدما باستقالتيهما الا أن رئيس الوزراء أبى قبول هاتين الاستقالتين وطلب منهما البقاء فى الوزارة (٥٥)· من ناحية أخرى يعمد القصر الى اثارة الرأى العام ضد بريطانيا بهدف احراجها واظهارها بمظهر المعتدى على المشاعر الوطنية ، الا آن تلك المناورات – كما تشير الوثائق البريطانية ما لبثت أن بدت بوادر فشلها (٥٦) · وكأثر لذلك بدأت اهتمامات دار المندوب السامى تتجه لأن يكون هناك رجل أمين داخل القصر وثيق الصلة بالملك وفى الوقت نفسه لا يجهل وجهة نظرها واهتماماتها (٥٧) · ولم تكن هناك بدائل أمام القصر سوى التراجع فى مواجهة موقف دار المندوب السامي المتشدد· وبالفعل تم تعيين أحمد زيور رئيسا للديوان الملكى فى أواخر آكتوبر ١٩٣٤ (٥٨) · ويزور أحمد زيور دار المندوب السامى ، وكان الهدف من زيارته أن يتأكد « عما اذا كان تعيينه فى القصر واستقالة الوزيرين عقب هذا التعيين سوف يغدو حلا مرضيا لمشاكلنا الحالية · وقال ان جلالة الملك يبدو قلقا من التعاون معنا الأمر الذى لم يكن ليجدث من

---

(٥٣) هما على المنزلاوى وزير الزراعة وابراهيم فهمى كريم وزير المواصلات وقد عرف عنهما التبعية الشديدة للقصر وبانهما من أدواته فى الحكم وكان يمثلان حزب الشعب فى وزارة عبد الفتاح يحيى (انظر يونان لبيب المصدر السابق : ص : ٣٧ ·

(٥٤) امين سعيد : تاريخ مصر السياسى : ص ٢٣٢ ·

(٥٥) يونان لبيب رزق : المصدر السابق : ص ٣٧٢ ·

(٥٦) F.O. 407/217 (IV) : No 44 : Peterson to Simon, Oct. 25, 1934, Tel. No : 283.

(٥٧) F.O. I: 407/217 (IV) : No : 47 Peterson to Simon, Oct. 20, 1934, Tel. No : 288.

(٥٨) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨٩ ·

اليها الوثائق البريطانية من أن « الأول يمثل السلالة الحاكمة ويتمتع بشعبية فضلا عن صداقته لنا ، الأمر الذى يجعله اكثر قبولا من بين الكثير من أقرانه من العائلة المالكة ، والمرشح الثانى قد اكتسب الاحترام من جراء معارضته للملك خلال العام المالى ، ولعله يكون أنسب شخص يمكننا أن نتعامل معه ويكون فى نفس الوقت مقبولا من الوفد أما المرشح الثالث فانه يحظى بشعبية واسعة لدى حزب الأحرار الدستوريين (٧٠) ٠

يفهم من هذا ان دار المندوب السامى قد راعت فى « انتقاء » مرشحيها ، نوعية يمكن بها استرضاء كافة قوى التأثير السياسى فى مصر، ومن ثم تضمن لنفسها ــ وهذا أساسى ــ تأثيرا مستمرا وفعالا على مجلس الوصاية على نحو يجنب سياستها وقوع أية محاذير تخشاها ٠ ولقد ظهرت مخاوف دار المندوب السامى من فكرة اطلاق يد الملك فى تعيين أوصياء من صنائعه وساعد على ذلك ما كان من تزايد وطأة المرض على فؤاد مما جعل بترسون يطلب تفويضا من حكومته لابلاغ الملك « بأن حكومة صاحب الجلالة تحتفظ لنفسها بحق تقديم المشورة لملك مصر كما تحتفظ بنفس الحق لمجلس الوصاية الذى يعد أمرا ضروريا قبل بلوغ الأمير فاروق سن الرشد وسوف أسأل الملك أن يتجنب أية ميول مناوئة لذلك (٧١) ٠

بيد أن ذلك لم يكن حسما لمخاوف دار المندوب السامى حيث ظهر لها أنه لاجدوى من محاولة الحصول على موافقة الملك على مجلس وصاية بعينه ، لأن هذا بدوره سوف يقيم المصاعب أمامها حيث أن (المادة ١١) من المرسوم ــ الصادر فى ابريل ١٩٢٢ ــ تخول للبرلمان حق تعيين مجلس الوصاية ، اذا لم يكن الملك قد قام بتعيينه « ورغم ذلك فقد نكون قد كسبنا الجولة الأولى ــ يعنى فرض المشورة على الملك ــ الا أن المواجهة ستغدو قائمة بيننا وبين البرلمان والحكومة من جهة أخرى ، ومن المرجح أن مطالبنا سوف تكون سببا لعدائهم لنا » (٧٢) ٠

الا أن وزارة الخارجية البريطانية عكفت على دراسة مقترحات المندوب السامى باستفاضة وانتهت الى عدم تحبيذها وبعثت الى القائم بأعمال المندوب السامى بذلك (٧٣) ٠ وكان هذا التردد فى مصارحة الملك ، وتلك

(٧٠) Ibid.

(٧١) Fo : 407/217 (IV) : No : 14 : Peterson to Simon, Sept., 22, 1934. Tel. No. 234 Most secret.

(٧٢) Ibid.

(٧٣) Fo : 407/217 (IV) : No. 18, Simon to Peterson, Sept, 25, 1934, Tel : No. 204.

المخاوف التى تحيط بمسألة العرش ، بمثابة دوافع لبريطانيا لأن تضع فى حسبانها « استعراض القوات البريطانية بغرض المحافظة على الأمن فى حالة تزايد احتمالات وفاة الملك وان كان ذلك يعد كشفا مبكرا للنوايا » (٧٤) . ويكون المبرر لذلك الاجراء بأنه من قبيل مسئولياتها بمقتضى التحفظات الأربعة (٧٥) .

من ذلك يتضح أن خلافا قد قام بين دوائر لندن وبيترسون على علاج مسألة الوصاية على العرش ، خاصة وأنه ما فتىء يلح فى طلب التصريح له باعادة النصح على الملك فى أول مقابلة تسمح بها الظروف (٧٦) . وعلى الرغم من انصراف دوائر لندن عن الرغبة فى املاء مجلس للوصاية بعينه على الملك الا أن العلاقة قد ساءت بين بترسون وعبد الفتاح يحيى رئيس الوزراء الذى رفض اطلاعه على اسماء المرشحين لمجلس الوصاية (٧٧) . وكان ذلك من بواعث سخط بيترسون على الوزارة واصراره على استقالتها وهذا ما حدث بالفعل لكى تخلفها وزارة توفيق نسيم الثالثة والذى كان اختياره من الجانب القصر ، انما يقصد محاولة استرضاء الجانب البريطانى ومن ناحية أخرى بدأ التحسن يطرأ على صحة الملك فؤاد وراح يباشر نشاطه بصورة طبيعية ، ومن ثم فقد بدأت تتضاءل أهمية مسألة الوصاية ــ بصورة مؤقتة ــ فى مجال السياسة البريطانية .

وعند هذا الحد يتعين أن نعرض لمسألة تعليم « الأمير فاروق » والتى جاءت من ناحية أخرى تعكس اهتمامات دوائر لندن بمستقبل عرش مصر ، فلقد ظهر اتجاه قوى فى بريطانيا لأن يتلقى « الأمير فاروق » علومه هناك وينشأ متأثرا بثقافتها ، ومن ثم فاذا تولى الحكم يكون أكثر استجابة وطواعية لرغباتها . وكانت تلك المسألة قد أثيرت بالفعل ابان عهد وزارة ثروت الثانية ، الا أنها قد قوبلت بالمعارضة من الرأى العام والصحافة واقترحت احدى الصحف تأسيس مدرسة عليا فى مصر يسير بها التعليم على نهج خاص يتفق وما يجب ان يتلقاه ولى العهد من علوم وآداب ،

---

(٧٤) Fo : 407/217 (IV) : No : 35, Simon to Peterson, Oct, 17, 1934, Tel : No : 227.

(٧٥) Ibid.

(٧٦) Fo : 407/217 (IV) : No : 41 : Peterson to Simon, Oct, 23, 1934, Tel, No : 277.

(٧٧) Fo : 407/217 (IV) : No : 37, Peterson to Simon, Oct, 21, 1934, Tel, No : 275.

والانتهت الى ضرورة توافق مشارب ولى العهد والأمة ضمانا للفوز بحكومة ونظام أفضل (٧٨) ٠

ولقد ظهرت المخاوف من الجانب البريطاني من احتمـال أن يتعهد فؤاد ولى عهده بنشأة ايطالية مثله ، الأمر الذى سوف يفتح المجال لتزايد النفوذ الايطالى داخل القصر ومن ثم فقد اجتمع مجلس الجيش البريطاني بالقاهرة فى أغسطس ١٩٣٤ ، وكان من قراراته ادخال فاروق الى مدرسة « وولتش » العسكرية ، وقام نائب المندوب السامى بابلاغ الملك فؤاد ذلك (٧٩) ٠ وذهب فاروق الى لندن بالفعل وأقام فى قصر « كنرى هاوس » وكان رائده هناك أحمد حسنين « الأمين الثانى للملك فؤاد » (٨٠) ٠ وكانت تلك أولى الضمانات لاستمرار ولاء العرش للانجليز بعـد وفاة الملك فؤاد ٠

ولا شك فى أن التركيز الشديد من جانب بريطانيا على مستقبل العرش ، كان خطأ سياسيا تردى فيه ساستها ، فلم يكن العرش بحال هو السند المطلق أو الضمان القوى القادر على صون وضعها المتميز وتأمين مصالحها الحيوية التى ادعتها لنفسها بموجب تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربعة ، انما كانت هناك قوى أخرى ـ أعنى بها الاحزاب القومية ـ وهذه كان يتعين على بريطانيا التفاهم معها واعطاؤها ثقلا حقيقيا ٠ ولقـد أدرك المندوب السامى حقيقة هامة مؤداها أنه فى حالة وفاة الملك فؤاد وتولى مجلس الوصاية المحكم أو حتى اذا ما ظل فؤاد حيـا الى يولية ١٩٣٧ ليخلفه ولى عهده فاروق بعـد أن يبلغ رشده فان ذلك لن يقدم حلول لمشاكل بريطانيا فى مصر ، الأمر الذى لن يتأتى الا بعقد معاهدة « حتى يمكن الخروج من هذه الحلقة المفرغة » (٨١) ٠ ثم ان الأوصياء مهما كانت قوتهم فلن تكون لهم مكانة الملك أو قوته ، ومن ثم فلن يتمكنوا من المضى بمفردهم (٨٢) ٠ وبعبارة أخرى فان بريطانيا قد ضمنت لنفسها نوعا من التأثير على مجلس الوصاية المرتقب بغض النظر عن طبيعة اتجاهات

---

(٧٨) كوكب الشرق : ٣ يناير ١٩٢٨ ٠

(٧٩) Fo : 407/217 (IV) : No : 15 : Peterson to Simon, Sept, 15, 1934, Tel. No, 811.

(٨٠) محمد التابعى : مصر ما قبل الثـورة : ص ١١ ، ٢٥ أنظـر كذلك مذكـرات حسن يوسف : ص ٢٨ ٠

(٨١) Fo : 407/217 (II) : No : 58 : Lampson to Hoar, Aug. 1, 1935, Tel. No : 881.

(٨٢) Fo : 407/218 (11) : enc 3 in No : 58. Aug, 1, 1935.

اعضائه ، ومن ثم بات حريا بها أن تعود الى سياستها الأصلية التى ترمى الى عقد معاهدة ترضى عنها سائر قوى الصراع وتمنح وجودها الصبغة الشرعية وهذا ما حدث بالفعل عندما تم توقيع معاهدة ١٩٣٦ ·

وكان الملك فؤاد قبيل وفاته قد اختار الأوصياء بالفعل وأودع اسماءهم وثيقتين ، حفظت احداهما فى رياسة مجلس الوزراء والأخرى فى الديوان الملكى وكان الأوصياء هم عدلى يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخرى الا أن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة وانتهوا الى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء ـ بعد وفاة فؤاد ـ على أن تبلغ أسماؤهم الى البرلمان فور اجتماع مجلسيه معا عقب الانتخابات خلال العشرة أيام التالية لوفاة الملك ووقع الاختيار بالفعل على أوصياء ثلاثة آخرين هم الأمير محمد على وعزيز باشا عزت وشريف صبرى (٨٣) · ويلاحظ أن ثمة تدخلا فعليا لم يحدث من جانب الانجليز فى مسألة الوصاية وذلك كان راجعا الى انهم نجحوا فى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، ومن ثم بات تدخلهم فى الشئون الداخلية لمصر محدودا بمقتضى تلك المعاهدة · وان كان تولى فاروق الحكم فى يولية ١٩٣٧ قد حسم مسألة العرش الا أنه كان فاتحة للصراع بين ولى عهد فؤاد والانجليز من جهة أخرى ·

طرد الابراشى من القصر :

بدأ القصر يعود الى سابق تدخله فى الحكم ، بعد أن تزايد نفوذه عن طريق الابراشى بالتدخل المستمر فى نواحى الادارة المعتادة فى الوقت الذى أبدى فيه نسيم ضعفا واضحا فى مواجهة القصر (٨٤) ·

وفى نفس الوقت فقد وقر لدى المندوب السامى اعتقاد بأن وجود الابراشى فى القصر يسبب أيضا المصاعب لنسيم ، فضلا عن أنه يثير عداء العناصر السياسية على من هم فى القصر ، فهو مستشار الملك الأول فى الشئون السياسية وتأثيره متنوع الاتجاهات ، وطالما بقى فى القصر فان الخوف كبير فى أن يستخدم نفوذه على نحو يضر أى حكومة صالحة ، وزيور باشا رئيس الديوان لا يباشر بدوره أدنى تأثير من منصبه (٨٥) ·

---

(٨٣) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية : ج ١ : ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧

(٨٤) Fo : 407/218 (1) : No : 18 Lampson to Sim on. Feb., 8, 1935. Tel. No : 132.

(٨٥) Ibid.

أما عن صلات الابراشي بالقصر فقد بدأت عندما عين ناظر الخاصة الملكية في عام ١٩٢٧ (٨٦) • ومنذ ذلك الوقت شاهد القصر تزايدا سريعا لنفوذ الابراشي وصـار وكأنه رئيس الوزراء • فيحضر مجلس الوزراء ويلقى بتوجيهاته وهي توجيهات الملك ويتدخل في جميع شئون الدولة(٨٧). ولم يكن الابراشي ـ كما تشير الوثائق البريطانية ـ يعبر عن رأى في أي وقت من الأوقات ، ولكنه يلون الحقائق بطريقة مناسبة ، وهكذا يدخل في روع الملك فؤاد أنه يملك سلطة اصدار القرار ويكفي أنه أرسل الى طلعت حـرب رئيس بنـك مصر يأمـره بأن يستقيل وذلك بطريقة مخزية (٨٨) •

ولقد ظهرت جهود الابراشي جلية في توطيد مركز العرش في مواجهة الانجليز بمحاولة ضم بعض التجمعات ـ غير البرلمانية ـ مثل جمعية مصر الفتاة التي تلقت اعانات من القصر عن طريق الابراشي ومن المصـاريف السرية لوزارة الداخلية عن طريق وزيرها « القيسى باشا » • واعتبرت الجمعية نفسها مؤيدة من القصر تتجه اليه دون غيره من القوى في المقام الأول بمطالبها (٨٩) • ولقد استطاع القصر ـ حتى بعد خروج الابراشي ـ أن يوجه نشاط الجمعية ـ وجريدتها « الصرخة » وجهة مضادة للسياسة البريطانية في مصر ، وزاد من اقتناع بريطانيا أن هذه الجمـاعة تلقى تأييد القصر ، ما حدث لأحد المسئولين اثر مصادرته لعـدد من جريدة الصرخة ، فتلقى اثر ذلك تعنيفا من مراد باشا محسن وكيل الديوان الملكي (٩٠) • بالاضافة الى ذلك فان نشاط الابراشي في شئون الحكم والادارة قد تفاقم بصورة واضحة في عهد صدقي وأثناء وزارتي يحيى ونسيم في الوقت الذى ظهر فيه للمندوب السامى أن هذا النشاط قد أضحى موجها ضد النفوذ البريطاني •

بدا واضحا أن مسألة وجود الابراشي داخل القصر احدى المسائل الحيوية يتعين على الجانب البريطاني حسمها مع القصر ، وبالفعل تصل

---

(٨٦) Fo : 407/210 : enc in No : 9, Jan, 3, 1930 (Leading — Personalities in Egypt).

(٨٧) ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال : ج ١ : ص ١٧٦ •

(٨٨) Fo : 407/217 (IV) : 2, Lampson to Simon, July, 14, 1934. Desp. No. 655.

(٨٩) على شلبى : مصر الفتاة ودورها في المجتمع المصرى : ص ٢٢٨ •

(٩٠) Fo : 407/218 (I) : No. 70 : Lampson to Simon, April, 26, 1935. Desp. No : 466.

تعليمات وزير خارجية بريطانيا الى المندوب السامي ويصوغها الأخير في تصريح يسلمه للملك أوضح فيه « ضرورة نقل الابراشي الى منصب آخر خارج البلاد ، بدعوى أن ذلك قد أصبح أمرا ضروريا لصالح مصر ولصالح العلاقات المصرية ـ البريطانية وأن حكومة جلالة الملك تنتظر تأكيدا بأن مطلبها سوف ينفذ في أقصر وقت ودون ابطاء (٩١) . ويبدو ان الملك فؤاد لم يشأ أن يضع بنفسه في موضع « اذعان الكاره » ، وألا يعيد تجربة اقصاء نشأت بصورتها المزرية . ومن ثم فقد وافق في الحال (٩٢) . الا أن الملك فؤاد قام بتعيينه سفيرا لمصر في بروكسل (٩٣) .

تدهور العلاقة بين القصر والانجليز (المندوب السامي يطـرح فكرة التخلص من الملك) :

اذا كان تدخل دار المندوب السامي لطرد الابراشي يعني في الواقع اقالة حجر عثرة من طريق الوزارة النسيمية ، الا أنها في الواقع كانت قد ضاقت ذرعا بمناورات الملك من جهة أخرى ، ومن ثم شرع السير مايلز لامبسون في انتهاج سياسة أكثر تشددا نحو الملك عبر عنها بقوله : « ان مطالبنا الاستعمارية تتمثـل في أنه يجب أن تكون لنا في مصر أوتوقراطية مسيطرة وحـكومة مستعدة للتعاون معنا على الأقل بطريقة تسمح لنا بصون التحفظات الأربعة وتهيىء الظروف لعقد معاهدة تحالف. ان حقد الملك وتقلباته قد حجب اعتـلال صحته ، ويتعين علينا اتخـاذ خطوات سريعة لكي نضع نهاية للمناورات المستمرة التي تهددنا باثارة الخلافات بين مصر وبريطانيا (٩٤) . ويبادر المندوب السامي بتحديد الخطوات الواجبة في برقية لوزير خارجية يقول فيها :

(أ) نستدعي محمد محمود .

(ب) التخلص من الملك ، تشكيل وزارة ائتلافية ـ الأمر الذي نطلبه دائما ـ وانني أعرف أن محمد محمود يثق في أن تلك الخطوة

---

(٩١) Fo : 407/218 (I) : No : 48 : Lampson to Simon, April, 18, 1935. Tel. No : 164.

(٩٢) Ibid.

(٩٣) محسن محمد : التاريخ السري لمصر : ١٦٠ .

(٩٤) Fo : 407/218 (I) : No : 57 : Lampson to Simon, April, 24, 1935, Tel. No : 173.

المضادة صحيحة وسوف يدعى الوفد للاشتراك فى الوزارة ، واذا رفض فان ذلك لن يزيده الا ضعفا .. ثم ان استمرار تآمر الملك ، سوف يؤدى بصورة أخرى الى تقوية قبضتنا على مجلس الوصاية وهذا يجب أن نستعد له فورا ودون ابطاء ويتعين علينا أن نتمسك بالدستور الى أقصى حد . وقد تستدعى الضرورة لأن ندعم أنفسنا بوسائل استبدادية (٩٥) وتكمن قيمة هذه الوثيقة أساسا فى أنها تضمنت – ولأول مرة – تفكير دار المندوب السامى فى اقصاء الملك والتخلص منه ، واحلال مجلس الوصاية أكثر طواعية واستجابة لرغبات الانجليز . وبعبارة أخرى فان العلائق قد ساءت بين الطرفين ووصلت الى مرحلة غاية من التدهور على نحو رأى لامبسون فى فؤاد حجر عثرة يتعين اقالته من طريقه .

ومن ناحية أخرى فقد كان رأى وزارة الخارجية البريطانية مؤيدا لموقف المندوب السامى ، ورغم انها لم تشر صراحة الى قبول فكرة التخلص من الملك ، الا أنها من ناحية أخرى تطلب من المندوب السامى أن يلمح لتوفيق نسيم بان مسألة مجلس الوصاية سوف تبحث فى لندن ودون أدنى تأخير (٩٦) . بما يحمله ذلك فى ثناياه من فكرة التخلص من الملك ضمنيا . بالاضافة الى ذلك فقد كان من المطلوب أيضا أن يتولد لدى نسيم انطباعا بأن اتصالاته مع المندوب السامى فى هذا الشأن يجب أن تحاط بالسرية (٩٧) .

وكان من الطبيعى أن يفصح نسيم للملك بفحوى اتصالاته «السرية» مع دار المندوب السامى ، وكانت النتائج المتوقعة تتمثل فى ظهور بوادر لتحسن العلاقة بينهما وكأثر لذلك يرسل الملك الى المندوب السامى ليستشيره فى اقصاء زيور باشا الذى لم يعد ملائما ليلعب الدور الخطير فى الاتصالات ، بين القصر ودار المندوب السامى ، وان على ماهر أكثر ملاءمة لذلك (٩٨) .

ورغم أن دار المندوب السامى لم تظهر رأيا قاطعا فى ذلك الأمر ،

---

(٩٥) Fo : 407/218 (I) : No : 62 : Lampson to Simon, April, 26, 1935. Tel. No : 181.

(٩٦) Fo : 407-218 (1) : No : 65 Simon to Lampson, April, 30, 1935. Tel. No. 153.

(٩٧) Ibid.

(٩٨) Fo : 407/218 : (I) : No : 66 : Lampson to Simon, May, 2, 1935, Tel. No : 191.

الا أنها كانت تخشى أن تعارض الملك فيما ذهب اليه لأن ذلك « قد يحمله على الشعور بعدم رغبتنا فى التعاون معه ، الأمر الذى قد يحفزه على العمل ضدنا بل وقد يقدم الملك على اقصاء نسيم ذاته من الوزارة ويعين على ماهر بدلا منه » (٩٩) . ويبدو أن الاحتمال الأخير الخاص باقصاء نسيم قد أثار مخاوف الخارجية البريطانية التى أرسلت تعليماتها الى المنـــدوب السامى بتشجيع اقتراح الملك باقصاء زيور وتعيين على ماهر بدلا منه ، وأن ينقل هذا الرأى الى الملك من خلال نسيم ذاته (١٠٠) .

شرع على ماهر اثر تعيينه رئيسا للديوان فى محاولة كسب ثقة الجانب البريطانى من انه « سوف يبذل وسعه لكى يحافظ على العلاقات ودية بين القصر والمندوب السامى » (١٠١) . ولقد ظهرت آثار مساعى على ماهر بالفعل فى هذا الصدد ، وتمثلت فى اقتناع المندوب السامى « بأن الملك يبغى التعامل معه بصورة ودية » (١٠٢) .

ويلاحظ أن التقارب بين القصر ودار المندوب السامى قد بدأ يتزايد بشكل ملموس فى نهاية عهد فؤاد كأثر لسياسة على ماهر ، فعندما تولى وزارته الأولى خلفا للوزارة النسيمية ، بدأت تجرى الاستعدادات نحو المفاوضات ، ولا ريب فى أن نجاحه فى تشكيل هيئة المفاوضات باتفاق الأطراف المعنية من رؤساء الأحزاب القومية ، قد ساعد بصورة أخرى على هذا التقارب بين الطرفين خاصة وأن الملك قد أضحى أكثر طواعية لدار المندوب السامى عن ذى قبل ولا شك فى أن وفاته فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ قد تركت أثرا واضحا على السياسة البريطانية ، عبر عنه السير مايلز لامبسون ـ لورد كيلرن فيما بعد ـ فى مذكراته بقوله : « لقد كان فى الحقيقة حائلا ـ يشير الى الملك فؤاد ـ بيننا وبين الأحزاب المصرية ، ولقد وجدنا أنفسنا منذ رحيله . وجها لوجه مع القوى المتصارعة واننى أخشى بل أثق فى أننا قادمون على مرحلة حافلة بالصعاب أمام التزاماتنا بمصـــر » (١٠٣) .

---

(٩٩) Fo : 407/218 : (I) : 67 : Lampson to Simon, May, 2, 1935, Tel. : No : 194,.

(١٠٠) Fo : 407/218 (I) : No, 68, Simon to Lampson, May, 4, 1935, Tel. No. 165.

(١٠١) Fo : 407/218 (II) : No, 2, Lampson to Hoar, June, 29, 1935, Tel. No. 84.

(١٠٢) Ibid.

(١٠٣) The Killearn Diaries, May, 1936, p. 67.

موقف القصر من القضية الوطنية :

لا شك في انه بصدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وما تلا ذلك من اعلان دستور ١٩٢٣ ، قد تدعمت المكانة السياسية للقصر كمؤسسة للحكم ليس فى مواجهة القوى الوطنية فحسب ، بل وفى مواجهة الوجود الاحتلالي ذاته .

وكان من الطبيعي أن تؤتى تلك التغيرات السياسية والتشريعية آثارها على تلك المفاوضات التي جرت في عهد الوزارة الدستورية الأولى والتي عرفت باسم (مفاوضات سعد ـ ماكدونالد) وتزداد أهمية تلك الجولة من المفاوضات في أنها قد جرت في اطار تلك التغيرات الحادثة فضلا عن انها كانت تنبيء عن أن القضية الوطنية قد دخلت طورا حاسما بالنظر الى طبيعة المفاوض المصري بوجه خاص والذى تصدر زعامة الحركة الوطنية وقبض على مقاليد الحكم فى آن واحد مما شحذ همة بريطانيا لتحقيق آمالها بمعاهدة تعقدها مع الوفد وزعامته ترضى عنها البلاد وتحقق مصالح بريطانيا في ذات الوقت .

اما القصر فقد وقر لديه الاعتقاد بأن المفاوضات المرتقبة سوف تكون عجما لعود الوفد بزعامة سعد زغلول ، ومن جهة أخرى فان ما سوف يتمخض عنها من نتائج ستترتب عليها آثار بعيدة المدى لمستقبل القصر السياسى . ومن ثم فقد سعى الملك فؤاد لتأليب الأزهر بطلابه بايعاز من حسن نشات على سعد زغلول ووزارته ، وراح يشجع الاضرابات التى جعلت من السودان قضية ملحة قبل أن يذهب زغلول الى لندن للتفاوض (١٠٤) . على كل حال فقد بدأت الاجتماعات بالفعل فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ بين الجانبين وكانت المحادثات التمهيدية بينهما قصد منها ازالة سوء التفاهم ومحاولة التقريب بين وجهات النظر المتعارضة للطرفين ، الا أن تحسنا ملحوظا لم يطرأ على المباحثات ، التى ما لبثت أن قطعت فى ٣ أكتوبر حيث عقد آخر اجتماع بين سعد زغلول وماكدونالد صدر على أثره بيان رسمى أعلن فيه اختتام المباحثات ودعوة سعد زغلول

---

(١٠٤) Fo : 407/210, enc. in No : 9 : Jan, 3, 1930 (Leading personalities in Egypt).

الى مصر بسبب برودة الطقس وتوقعا لعودة انعقاد البرلمان المصرى(١٠٥) ٠

ولدى عودة سعد زغلول الى مصر كان القصر يحيك المؤامرات ضده ـ كما مر بنا ـ وكان على سعد بدوره أن يواجهها مما قاده الى صراع مرير ضد العرش وزاد الفتق على الراتق ما كان من وقوع حادثه مصر السردار لى ستاك كيما تحسم ولو بصورة مؤقتة ـ الصراع الناشب بين العرش والوفد الذى تخلى عن مقاعده فى الحكم (١٠٦) ٠

ولقد كشفت الوثائق البريطانية موقف القصر من هذه المفاوضات وذلك فى مذكرة هامة للمستر « مورى » بوزارة الخارجية البريطانية عن الموقف السياسى فى مصر يقول فيهـا : « ان التقارير الخاصة بحادثة مقتل السردار لى ستاك قد أكدت بشكل قاطع أن الملك فؤاد كان يعمل دائما لعرقلة المعاهدة ـ وهذا ما أكده المراقبون ـ والحكمة لا تقتضى رفض هذا القول عندما يتبين لنا أن الوفد لا يستهدف أكثر من اتفاقية مع مصر وهذا ما تتطلبه مصلحة بريطانيا بطبيعة الحال فالملك فؤاد غير جدير بالثقة ولا يمكن الاعتماد عليه وبالرغم من السنوات الثلاث عشرة التى قضاها فى الحكم فانه يشكل عائقا بدلا من أن يقدم العون لنا ٠ بمعنى أن مشروعات الملك لم تكن تستهدف سوى تقييد النفوذ البريطانى فضلا عن الخلاص منه (١٠٧) ٠

والأمر الذى لا جدال فيه أن فشل المفاوضات بهذا الشكل قد حمل آثارا وخيمة على البلاد ، فى الوقت الذى برزت فيه زعامة القصر السياسية

---

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل حول مفاوضات سعد ماكدونالد راجع عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ١٧٦ ـ ١٧٩ ، ابراهيم الجزيرى آثار الزعيم سعد زغلول (عهد وزارة الشعب) : ص ٣٣٦ ـ ٣٤٤ ، طارق البشرى : المصدر السابق : ص ١٥٠ وما بعدها ، أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الأولى عام ١٩٢٤ : ص ٣١٨ ـ ٣٢٦ ، عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٤٥٠ـ٤٥٣ ، ويرى أن السودان وأحداثه قد انحرفت بالغرض الذى قصد به من المفاوضات فى بداية عهد وزارة سعد باشا ٠ وبعد ان كان من المأمول أن تؤدى الى تسوية المسألة المصرية فأصبح الهدف منها قاصرا على اعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة تمهيدا لاجراء مفاوضات بين البلدين كما يرى باستقامة المطالب الوطنية التى طرحت فى المفاوضات واعتبرها دليلا على نضج الوعى السياسى القومى كأثر للكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨ الا انه نعى على سعد زغلول انه لم يعط ثقلا كافيا لفشل تلك المباحثات وما سوف يترتب عليها بالنسبة لشعور الأمة وآلامها ٠

(١٠٦) أنظر الفصل الثالث تطور العلاقة بين القصر والوزارة ٠

(١٠٧) Fo : 407/212 : No : 7 : Memorandum on political situation in Egypt, by j. Murray, July. 5, 1930.

بعد أن توقفت علاقاته مع دار المندوب السامى ، التى أدارت ظهرها تماما للقوى الوطنية وغلت يدها عن الالتقاء بها . وليس من قبيل المبالغة القول بانه قد بات للقصر القدح المعلى عمليا فى الحكم على امتداد العهد الزيورى لفترة تربو عن عشرين شهرا . والملاحظ أنه طوال ذلك العهد لم يتحرك للقصر ساكن ازاء ، القضية المصرية ، ولم يكن ذلك ينبىء عن أن القصر قد صرف همه الى تركيز مقاليد السلطة بين يديه وحسب ، بل ويؤكد موقف القصر من تلك القضية .

وعندما بدأت مباحثات ثروت ــ تشمبرلين فى يوليو ١٩٢٧ لم يكن موقف القصر قد طرأ عليه أدنى تغيير واتضح ذلك فى رفض الملك اصطحاب ثروت معه أثناء زيارته لانجلترا بدعوى أن زيارة الملك شخصية . وردا على ذلك رفض البرلمان الوفدى الموافقة على فتح اعتماد لنفقات الرحلة فى محاولة منه للضغط على الملك كيما يغير موقفه ، وهذا ما حدث بالفعل حيث تمكن ثروت فى النهاية من اصطحاب الملك أملا فى أن تهيىء زيارته لعاهل بريطانيا ظروفا أفضل للمفاوضات المرتقبة . ورغم ذلك فقد راحت دوائر القصر وصحفه تهاجم ثروت وخاصة بعد أن بدأ فى التفاوض فعلا . ويقول مراسل جريدة الاتحاد فى لندن : « سوف تبقى التحفظات ما دامت انجلترا لا تجد أمامها حكومة مصرية تقدر أن تعطيها ضمانات متينة . لذلك يكاد يكون من المحقق ألا يحدث تغيير هام فى العلاقات المصرية ــ الانجليزية ما دام حزب الوفد مستوليا على مقاليد الحكومة » (١٠٨) . واضح أن الهدف من وراء ذلك توسيع فجوة الخلاف بين ثروت والانجليز واضعاف ثقتهم فى المفاوض المصرى من ناحية ، ومن ناحية أخرى اذكاء نار الخلاف بين الأحزاب المؤتلفة .

ويبدو أن دار المندوب السامى قد وضعت يدها على خمائر سياسة القصر فترى « انه يجب تذكير الملك بأن عليه أن يتوقع تأييد حكومة صاحب الجلالة لثروت فى جهوده التى يبذلها نحو المعاهدة (١٠٩) . ولعل توجس دوائر لندن من موقف الملك انما كان مبعثه ما بدر من صحف القصر ــ كما مر بنا ــ من هجوم على ثروت وحكومته ، وجاء ذلك ليتناقض

---

(١٠٨) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحوليه الرابعة ١٩٢٧ : ص ٣٧٠ .

(١٠٩) Fo : 407/206 : No : 58 Lloyd to chamberlain, Jan, 24, 1928. Tel, No : 169.

مع ما كان الملك يظهره في السابق من حسن النوايا نحو المفاوضات وتأييد ثروت ، باعتبار انها تشكل لمصر فرصة قد لا تتاح لها فيما بعد (١١٠) ·

على أية حال فقد بدأت المفاوضات في يولية ١٩٢٧ واستمرت حتى مارس ١٩٢٨ ـ دون اغراق في التفاصيل ـ قدم خلالها ثروت مشروعا انصب على المشكلات الأساسية وهي الاحتلال والسودان وحماية المصالح الاجنبية والعلاقات الخارجية على أن تنظم حلول تلك المشكلات في ظل الصداقة والاتفاق الودى (١١١) ·

أما المشروع البريطاني فقد تركز على عقد محالفة بين البلدين على أن تكون المسائل الخارجية موضع المشاورة الجانبية وأن تقدم بريطانيا المساعدة لمصر ضد أي عدوان خارجي على أن تبقى القوات البريطانية بها دون تحديد لمكان أو وقت فضلا عن احتكار بريطانيا لتدريب الجيش المصرى ، واستخدام الموظفين البريطانيين في الادارة كلما دعت الحاجة لذلك ، على أن يعاد النظر في تلك المعاهدة بعد عشر سنوات (١١٢) · وبدا المشروع البريطاني ـ كما يصفه ثروت بأنه نظام وصاية ضاغط ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين (١١٣) ·

اضطر ثروت الى عرض المشروع في ٨ فبراير ١٩٢٨ على النحاس باشا وسائر أعضاء وزارته ولم يقروه ، كذلك فان الملك لم يرتح لهذا المشروع ، لأن تأييده له من شأنه تعقيد العلاقة مع الوفد ، أضف الى ذلك فان بغض الملك لثروت كان عاملا آخر للتخلص منه (١١٤) ·

وكانت مفاوضات محمد محمود ـ هندرسن في صيف ١٩٢٩ جولة أخرى للمفاوضات والغريب أن القصر قد منح تأييدا حقيقيا لهـذه المفاوضات خلافا لما سارت عليه سياسته في السـابق · الا أنه ينبغى الاشارة الى أن هناك بواعث على ذلك التغيير الحادث لا يمكن تبينها الا في ضوء الأوضاع السياسية القائمة آنذاك ، من ذلك أن القصر بعد أن أقال الوزارة النحاسية الأولى كاد أن يصبح بمعزل عن أى تأثير سياسى له ،

---

(١١٠) Fo : 407/205 : No : 104 : Lloyd to chamberlain, Nov. 17, 1927. Desp. No : 382.

(١١١) محمد شفيق غربال : المصدر السابق : ص ١٧٦ ـ ١٧٨ ·

(١١٢) المصدر السابق : ص ١٧٩ ـ ١٨٠ ·

(١١٣) المصدر السابق : ص ١٨٤ ·

(١١٤) سردار اقبال على شاه : فؤاد أول : ص ١٨٩ ·
Marlowe, J., The Anglo. Egyptian Relations : p. 281.

وذلك نتيجة انفراد الأحرار ــ تقريبا ــ بالحكم الأوتوقراطى من دونه فضلا عن فتور العلاقة مع دار المنـدوب السامى ، أضف الى ذلك فان الوزارة بما احتوت عليه من عناصر من الاتحاديين قد جعلت الملك لا يملك سوى تأييدها ٠ ومن ثم يمكن القول بأن الظروف السـياسية السائدة آنذاك قد ساقت القصر راغما الى تأييد تلك المفاوضات الا أن فؤاد بما تأتى له من حسن سياسى ماهر ، كان مدركا بأن الفشل سوف يكون نهاية تلك المفاوضات كسابقاتها ، لأن أية تسوية لا تحظى بتأييد الأحزاب القومية وفى مقدمتها الوفد ، سوف يغدو من المحال انفاذها ، خاصة وأن الحياة النيابية معطلة ٠ وصدق حدس فؤاد بالفعل فبدت نذر الفشل تحيط بالمفاوضات المرتقبة قبل أن تبـدأ ، وتمثل ذلك فى اقالة اللورد لويد وتعيين السير بيرسى لورين بدلا منه ــ كما مر بنا ــ الأمر الذى يعنى عدم رضاء دوائر لندن بحال عن سياسة لويد وبخاصة ما كان من تعضيده لنظام محمد محمود ، وكان فتح باب التفاوض يعنى بصورة أخرى أن الجانب البريطانى قد قرر حسم مسألة بقاء الوزارة ، وبدا أن هناك خطة حكيمة مقتضياتها انهاء تجربة حكم محمد محمود ، فى محاولة لاسترضاء الوفد الذى جعل مناقشة مشروع المعاهدة رهنا بعودة الحياة النيابية وازاء استجابة المندوب السامى لمطلب الوفد هذا لم يكن أمام الوزارة القائمة الا أن تستقيل فى ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ (١١٥) ٠

وفيما يتصل بمفاوضات النحاس ــ هندرسن فقد بدأت فى ٣١ مارس ١٩٣٠ ، واستمرت حتى أوائل مايو فى ظروف سياسية شبيهة بتلك التى جرت فيها مفاوضات سعد ــ ماكدونالد فى عام ١٩٢٤ ، وينطبق ذلك التشابه على موقف قوى الصراع السياسى الأخرى ، فالقصر قد تزايدت مخاوفه من احتمالات نجاح المفاوضات مما قد يؤثر حتما بالسلب على مكانته السياسية فى الوقت الذى بدا فيه الانجليز أكثر شغفا للتفاوض ادراكا منهم بأن أية تسوية يمكن الوصول اليها مع الوفد سوف تحظى بتأييد البلاد ٠ أضف الى ذلك فان المناخ الدولى السائد قد وفر للمفاوضات ظروفا أفضل عن ذى قبل ، فقد تم توقيع « ميثاق كيلوج » للسلام فى

---

(١١٥) مزيد من التفصيلات عن مفاوضات محمد محمود ــ هندرسن : أنظر محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص : ٣٠١ ــ ٣٠٣ ، عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثـورة المصرية ج ٢ : ص ٨٢ وما بعدها ، أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٧٠٣ وما بعدها عفاف لطفى السيد المصدر السابق : ص ١٩١ ــ ١٩٤ محمـد شـفيق عربال : المصـدر السابق : ص ٢٠٧ وما بعدها ٠

عام ١٩٢٨ ، وفى ظل أعمال عصبة الأمم التى كانت ترمى الى حل المشاكل وايجاد جو من الصفاء الدولى العام تحقيقا للسلام (١١٦) ٠

اعتزم النحـــاس وهو بسبيل التمهيـد للمفاوضات أن يطلب من البرلمان تفويضا للتباحث مع الجانب البريطانى بشأن تسوية العلاقات بين البلدين (١١٧) ٠

وكان حريا بالملك أن يظهر للمندوب السامى تأييده للفكرة واغتباطه « من الموقف الراهن وتصويت البرلمان فى الليلة السابقة لصالح استئناف المفاوضات ويؤكد تفاؤله فيما يختص بالخطوتين القادمتين وهما التوقيع على المعاهدة وتصديق البرلمان المصرى عليها ٠ وأنه طلب من النحاس أن يعالج الأمور بكياسة ودون تشدد » (١١٨) ٠

ولقد أظهرت دوائر لندن اهتمامها بعلاقاتها بباقى أطراف الصراع أملا فى تهيئة المناخ المناسب لانجاح المفاوضات ، فأرسلت تعليماتها الى المندوب السامى تطلب منه تشجيع الملك فيما ذهب اليه ، وأن يحتفظ بالعلاقة طيبة معه ومع الحكومة (١١٩) ٠ والواقع أن موقف القصر كان ينطوى على الخداع والتغرير للجانب البريطانى ، ويتأيد ذلك بما خرجت جريدة الاتحاد ـ لسان حال القصر ـ على البلاد قبيل اجراء المفاوضات من تعريض بتصريح ٢٨ فبراير وهجوم عليه بعد أن رأت أنه « وان عد خطوة أولى فى سبيل الاستقلال الا أنه ينتقص من أطرافه بالتحفظات الأربعة التى احتجزتها انجلترا فى يدها الى حين الاتفاق عليها » (١٢٠) ٠ على هذا النحو يظهر القصر وكأنما أفاق لتوه على مثالب تصريح ٢٨ فبراير الذى كان يعده دائما أهم ركائز حكمه ، أما وقد يعمد الى الهجوم عليه الآن فيكون المغزى الحقيقى لذلك هو احراج المفاوض المصرى وبث المصـاعب أمامه وهو بصدد التفاوض ٠

على كل حال فلقد بدأت المفاوضات بالفعل بين الجانبين يوم ٣١ مارس ١٩٣٠ م واستمرت حتى ٨ مايو وفيها أعلن انتهاء المفاوضات بالاخفاق ،

---

(١١٦) ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال : ج ١ : ص ٣٦ ٠

(١١٧) Fo : 4077210 : No : 19 : Loraine to Henderson, Jan, 16, 1930. Desp. No : 51.

(١١٨) Fo : 407/210 : No : 132 : Loraine to Henderson, Feb, 8, 1930. Tel. No : 80,

(١١٩) Fo : 407/210 : No : 136 : Henderson to Loraine, Feb. 13, 1930. Desp. No. 68.

(١٢٠) الاتحاد : ١٨ مارس ١٩٣٠ ٠

ورغم أن الفريقين قد بذلا جهدا عظيما للوصول الى اتفاق وتمكنا من الاتفاق على مشروع كامل للمعاهدة الا أن المفاوضات قد تحطمت على صخرة السودان وعلى الرغم من جهود الوفد لوضع صيغة مقبولة للمادة الخاصة بالسودان فان الوزارة البريطانية رفضت أن تتزحزح عن موقفها بشأنه (١٢١) .

وكان من الطبيعي أن تستهدف الوزارة لهجوم القصر وصحافته اثر فشلها في التفاوض في محاولة لاظهارها بمظهر العاجز عن حسم مسألة العلاقات مع بريطانيا (١٢٢) . بل وذهبت جريدة الاتحاد الى اتهام الوفد بأن اقدامه على المفاوضات كان يعنى محاولته لجذب بريطانيا للتدخل في شئون مصر الداخلية (١٢٣) .

والأمر الذى لا جدال فيه أن استقالة الوزارة النحاسية الثانية ، قد كشفت بجلاء تعارض سياسة القصر واتجاهات المندوب السامى فى ذلك الوقت ، من ذلك أن الملك فؤاد قد سار في صراعه مع الوفد لا يلوى على شيء مستهدفا اقصاءه عن الحكم بأى ثمن ، ملقيا عليه اللوم لاساءته لمصر « برفضه معاهدة تلقى اعجاب وقبول المصريين » (١٢٤) . وبينما كان الملك يدفع صراعه مع الوزارة الى الهاوية كانت دار المندوب السامى لا تزال يحدوها الأمل فى استئناف المفاوضات وبقاء الوزارة النحاسية الثانية فى الحكم ، وتشير الوثائق البريطانية الى أن المندوب السامى قد عرض على توفيق نسيم الذى جاءه موفدا من قبل الملك ، تكليف رئيس مجلس الشيوخ والنواب بالتوسط المباشر بين الملك والنحاس بغية انهاء الخلاف بينهما (١٢٥) ومن ثم فاننا نختلف مع ما ذهب اليه بعض من السادة الباحثين من أن حياد دار المندوب السامى ازاء الصراع الناشب بين الوفد والقصر آنذاك ــ قد أضاء النور الأخضر للأخير لكى يعصف

---

(١٢١) مزيد من التفاصيل من مفاوضات (النحاس ـ هندرسن) : أنظر محمد شفيق غربال : المصدر السابق : ص ٢٢٤ ، احمد شفيق الحوليات الحولية السابعة (١٩٣٠) : ص ٥٧٥ وما بعدها .

(١٢٢) الاتحاد : ٢٦ مايو ١٩٣٠ ، المقطم : ٢٥ مايو ١٩٣٠ .

(١٢٣) Fo : 407/212 : Enc. in No : 88, August, 8, 1930.

(١٢٤) Fo : 407/212, No : 52 Loraine to Henderson, July, 21, 1930. Tel. No : 347.

(١٢٥) Fo : 407/210 : No : 57 : Loraine to Henderson, June, 17, 1930. Tel. No : 272.

بالوزارة النحاسية (١٢٦) . ونرى بأن موقف الحياد الذى اتخذته دار المندوب السامى لم يكن ليؤثر بصورة فعالة على نوايا الملك التى اعتزم انفاذها نحو الوزارة النحاسية الثانية ، الأمر الذى كان يتعارض ـ بشكل جوهرى ـ مع رغبات دار المندوب السامى ، والتى ظهرت مخاوفها من أن يؤدى ذلك الصراع الى القضاء على أى أمل فى استكمال المفاوضات لعقد معاهدة مع مفاوضى لندن قريبا (١٢٧) .

على أية حال فلقد كان على بريطانيا أن تتحمل تبعات سياسة القصر، فلا هى تمكنت من الوصول الى اتفاق مع الوفد ، ولا كان بمقدورها أن تدفع عن نفسها أمام الرأى العام فى البلاد ، شبهة الالتقاء مع الملك لاقصاء الوزارة النحاسية اثر فشل المفاوضات (١٢٨) . وكان ذلك كافيا لاظهار نوايا الملك الحقيقية فى مواجهة دار المندوب السامى ، خاصة فيما يتصل بمسألة تسوية العلاقات المصرية ـ البريطانية ، ولقد أدى ذلك الى اقتناع دار المندوب السامى بأن موقف الملك فؤاد المعلن نحو المعاهدة « متلون وغير ثابت » وأن الملك ليست لديه الرغبة فى عقد المعاهدة ، طبقـا لما تتطلبه مصلحته الخاصة واهتماماته (١٢٩) .

ولقد بدت الظروف السياسية مناسبة للقصر ، لكى ينفرد بالحكم لمدة تربو على سنوات ثلاث على امتداد العهد الصدقى ، وينبغى الاشارة الى ان محادثات صدقى سيمون التى جرت ابان وزارة صدقى فى الثانية فى سبتمبر ١٩٣٢ لم تكن ـ كما يقول الرافعى ـ لها أهمية ولا صدى فى الحالة السياسية للبلاد ، وبدا من ظروفها وملابساتها أن غرض صدقى باشا منها هو الاستيثاق من رضاء الحكومة البريطانية عن النظام القائم فى مصر (١٣٠) . أما بريطانيا فقد راحت تحجم بدورها عن التورط فى أى اتفاق مع صدقى ، لما كان من اقتناعها بأنه يعتمد فى حكمه على الملك بصورة أساسية فى الوقت الذى بدا فيه أن أى اتفـاق يمكن الوصول اليه سوف ينعدم أثره طالما كانت القوى الوطنية بمعزل عنه .

---

(١٢٦) راجع رأى الدكتور يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٣٥٤ .

(١٢٧) Fo : 407/210 : No : 43 : Loraine to Herderson, June, 2, 1930, Tel. No : 248 (conf).

(١٢٨) Fo : 407à212 : Memorandum by, C. campbell : enc in No : 2. June, 21, 1930. Desp. No : 600.

(١٢٩) Fo : 407/212 : No 95 : Loraine to Henderson, August, 16, ı930. Desp. No. 807.

(١٣٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ١٦٨ .

بيد أن التغيرات التى اعترت الموقف الدولى فى عام ١٩٣٥ وما بدا من تجمع نذر الحرب فى الأفق قد ترك آثاره على الموقف الداخلى فى البلاد، ولعل ما كان من تفاقم المشكلة الحبشية بالذات كان يحمل لمصر تهديدا مباشرا من احتمالات وقوع منابع النيل تحت سيطرة ايطاليا مما دفع الجبهة الوطنية الى طلب التفاوض مع انجلترا على أساس ما انتهت اليه مفاوضات ١٩٣٠ (١٩٣١) • وحدث أن استجابت بريطانيا بالفعل لمطالب الجبهة الوطنية المكونة من الأحزاب المؤتلفة وذلك للشروع فى التفاوض وبدا أنها سوف تدلى بدلوها فى المفاوضات المرتقبة الا أنه كان من الضرورى التمهيد لها ، وجد الملك فى ذلك فرصة سانحة للتخلص من نسيم ووزارته فيستدعيه ويطلب منه أن يقدم استقالته بدعوى أنه ليس هناك ثمة برلمان يؤيده (١٣٢) • وقدم نسيم استقالته بالفعل ، واتجهت نوايا الملك الى تشكيل وزارة ائتلافية للتفاوض لأنه لم يكن على استعداد لأن يسلم مسألة التفاوض للوفد منفردا ، ولقد أوضح على ماهر ذلك للمندوب السامى بأنه « لا حكومة بدون الوفد أو حكومة وفدية خالصة تكون مناسبة لكى تأخذ بزمام المفاوضات (١٣٣) • فى الوقت الذى ظل فيه النحاس مصرا على أن تتم المفاوضات مع حكومة مصرية دستورية مشيرا بذلك الى حكومة وفدية (١٣٤) •

وغدا واضحا أن النحاس قد أراد أن يستغل المندوب السامى فى محاولة للضغط على الملك ، الذى راح بدوره يستخدم على ماهر فى محاولات متواترة لاثناء النحاس باشا عن موقفه (١٣٥) يفهم من ذلك أن ثمة ضغط متبادل جرى بين النحاس والملك حاول كل منهما من خلاله أن ينفذ الى اتجاهاته وأهدافه فيما يتصل بالمفاوضات • ومهما يكن من أمر فلقد تمخضت اتصالات على ماهر عن تأليف وزارة محايدة برئاسته فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ وفى الوقت نفسه تم تشكيل وفد المفاوضة برئاسة النحاس يضم رؤساء الأحزاب القومية وعددا من أعضاء حزب الوفد (١٣٦) • الا أن

---

(١٣١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٢٠٦ – ٢٠٨ •

(١٣٢) Fo : 407/219 (1) : No : 15 Lampson to Eden, Jan., 22, 1936. Tel. No : 62.

(١٣٣) Fo : 407/219 (I) No : 20 ; Lampson to Eden, Jan, 26, 1936 : Tel. No : 81.

(١٣٤) Fo : 407/219 (I) : No : 14 : Lampson to Eden, Jan, 20, 1936 : Tel. No : 52.

(١٣٥) Ibid.

(١٣٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٣٩٧ ، عفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ٢٦٦ •

المنية وافت فؤاد قبل أن يشهد آخر هزيمة له من الوفد الذى وقعت حكومته المعاهدة منفردة مع بريطانيا فى أغسطس من نفس العام ٠

وخلاصة القول فان العلاقة بين القصر والانجليز على امتداد حكم فؤاد لم تنتظم فى اطار ثابت بل أن الظروف السياسية واتجاهات الطرفين قد حكمت مواقفهما توافقا أو تعارضا ، حقيقة أنه لا يمكن انكار أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد ساعد القصر على التخلص من مظاهر التبعية التى شابت علاقته بدار المندوب السامى بعد أن أضحى تدخلها مقيدا بالأمور التى تمس التحفظات الأربعة الواردة فى التصريح ٠ ورغم ذلك فان المندوب السامى قد اضطر للتدخل لحسم مناورات القصر سواء فيما اتصل ببعض نصوص الدستور ، أو لاقصاء رجال الملك من القصر مثل نشأت والابراشى فضلا عن التدخل فى مسألة الوصاية على العرش بدعوى أنها جميعا أمور تمس النفوذ البريطانى ، بل وتهدده ٠

ولا ريب فى أن فؤاد قد استطاع أن يضع يده بمهارة على نقاط الانقلاب فى السياسة البريطانية فى مصر ، ويستغل اتجاهاتها الجديدة لصالحه ، ولقد ظهر أثر ذلك واضحا فيما قام به من عبث بالدستور والانفراد بحكم البلاد ٠ حقيقة أن العلاقة بين الطرفين قد وصلت الى درجة كبيرة من التدهور فى بعض مراحلها حتى أن مسألة التخلص من الملك كانت فى وقت ما واردة فى تقديرات دار المندوب السامى ، الا أن فؤاد على الجانب الآخر كان على استعداد دائما لأن يسترضى بريطانيا ويستقطب غضبها ٠

ومن ثم فيمكن القول بان اتجاهين رئيسيين قد تميزت بهما تلك العلاقة بشكل عام أولهما ، أن بريطانيا لم تكن تعارض فؤاد فى توسيعه لسلطاته ونفوذه فى الحكم طالما ان ذلك لا يتعارض مع سياستها فى البلاد أو يمس وضعها المتميز فيها ، ثانيهما ، أن فؤاد قد أبدى حرصه دائما على احتواء أزماته مع دار المندوب السامى وذلك ما أظهرته مواقفه فى العديد من الأزمات معها ٠

ولا ريب أن ذلك يرجع الى اقتناع فؤاد بأن الوجود الاحتلالى هو الضمان الوحيد لبقائه على العرش وذريته ٠

وفيما يتصل بموقف القصر من القضية الوطنية ، فينبغى أن نقرر أن القصر لم يكن ـ فى تقدير الباحث ـ عاملا حاسما أو منفردا يسير بالقضية الى الحل أو يدفعها الى طريق مسدود ٠ فهناك قوة أخرى هى

الأحزاب القومية ، وعلى رأسها الوفد ، قد اتخذت من القضية الوطنية محورا رئيسيا لنضالها وهي في أغلبها قد رأت في تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة أنه لم يمنح البلاد استقلالها كما انه لا يشكل بديلا مقبولا أو يطرح اطارا ثابتا ومستقرا للعلاقة بين البلدين ، وكان من الطبيعي أن تنأى بنفسها عن التصريح وتحفظاته كأسس للتفاوض مع بريطانيا حتى تجنب نفسها مغبة التناقض بين رفضها للتصريح ودخول المفاوضات على أساسه ٠

أما الجانب البريطاني فقد وضح حرصه على تسوية العلاقات مع مصر على نحو لا يحقق له وضعا متميزا في البلاد فحسب ، بل ويطلق يده في الانفراد بالسيطرة على السودان وادارته ، ولا شك في أن اقتناع دوائر بريطانيا بأنه ليست هناك جدوى للتصريح طالما أنكرته القوى الوطنية وعلى رأسها الوفد ، هذا بدوره قد جعل بريطانيا تسعى حثيثا للوصول الى صياغة ثابتة ومقبولة من القوى الوطنية فيما يتصل بالعلاقة بين البلدين ، وبعبارة أخرى فان أية تسوية مهما تضمنت تنازلات من بريطانيا لن تؤتي ثمارها طالما أنكرها الوفد ٠ ولعل ذلك ما يفسره تراجع بريطانيا عن سياستها الأصيلة والتي كانت تقضي بعدم السماح للوفد بالحكم منفردا وتتغاضى عنها بل راحت تيسر السبيل لكي يتولى الوفد السلطة أملا في عقد المعاهدة المنشودة ٠

ومن جهة أخرى فان القصر قد حاول أن يوجد لنفسه تأثيرا مباشرا وفعالا في كل العمليات السياسية التي تناولت القضية المصرية بالتفاوض. بيد أن حجم التأثير الحقيقي له كل جولة من جولات التفاوض ، كان رهنا بطبيعة المفاوض المصري ، فضلا عن تلك الظروف السياسية التي أحاطت بالمفاوضات ذاتها ٠ ولقد ظهر جليا أن الملك فؤاد « قد اتخذ من المفاوضات خطا معاديا وهذا ما أدركه الجانب البريطاني ــ على نحو ما أشارت اليه وثائقه ــ الا أنه كان عداء خفيا ولم يكن لفؤاد أن يجهر به بعد ما تبين له أن بريطانيا قد صح عزمها على التفاوض في محاولة لتسوية علاقاتها بمصر ، خاصة وأن الاحتلال الانجليزي وعلى مدى نصف قرن قد حفظ العرش لابائه من سلالة محمد على من ثورات البلاد وصور التهديد الأخرى وأقام من نفسه حاميا له ٠ بيد أن ذلك الموقف العدائي الذي اتخذه الملك من المفاوضات له دوافع متعددة نبعت من مصلحة العرش ذاته فمنها أن أية تسوية تلحق بالقضية المصرية من شأنها أن تنحي الانجليز ــ كعدو رئيسي ــ عن الساحة في مواجهة القوى الوطنية التي سوف تتفرغ للقصر، ويغدو بمقدورها تصفية حساباتها معه بل وتلزمه حدوده بمقتضى الدستور

ومن ذلك أيضا ادراك القصر بأن أى اتفاق ناجح لن تتوفر له أداة تنفيذه طالما لم يوقعه الوفد وترضى عنه البلاد ، بهذا المعنى فان الاتفاق المرتقب سيكون للوفد فيه الذراع الطولى ، على نحو يجعله خصما شديد المراس يستحيل على الملك التعامل معه ، بل ان الاتفاق بهذا المفاد سوف يقوى شوكة الوفد فى مواجهة القصر على نحو يتضاءل معه حجم تأثيره السياسى ومن ذلك أخيرا فان الجانب البريطانى ـ وهذا أساسى ـ لن يتيسر للملك استخدامه كمعامل مضاد للقوى الوطنية فى أى صراع قادم ، حيث أن حدود تدخله سوف تغدو مقيدة باطار المعاهدة ٠

والواقع أن موقف القصر فى عدائه للقضية الوطنية ، كان عاملا لا يمكن التهوين من شأنه فى الاضرار بها ، ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن اختفاء الملك فؤاد من الساحة ، كان من العوامل التى مهدت السبل لعقـــد معاهدة ١٩٣٦ ، والتى كانت تعــد النهـــاية الطبيعية لتصريح ٢٨ فبراير ٠

خاتمة

ان الصراع الذى خاضه القصر كمؤسسة للحكم فى عهد فؤاد ضد قوى التأثير السياسي الأخرى قد أكد على الطابع السياسى لهذه المؤسسة فضلا عن طابعها الاستبدادى ، وعلى الرغم من أن ثمة مصاعب كانت تعتور سبيل القصر وهو بصدد تدعيم سلطته الاستبدادية تمثلت فى الوجود الاحتلالى الذى كان يشكل عقبة رئيسية فى مواجهة حرية حركة القصر ومحاولاته للانفراد بالحكم ، خاصة وأن السياسة البريطانية وان سمحت فى اطار الوجود الاحتلالى بقدر من السلطة لفؤاد الا انها لم تكن تسمح له بحال بالانفراد بها بشكل مطلق . وعلى الرغم من ذلك فقد كان فؤاد يدرك فى تحليله النهائى للامور ان الحكومة البريطانية سوف تعضده حتما مهما بلغت أخطاؤه فهى التى وضعته على العرش وهى الضامن القوى له .

أما القوى الوطنية فلم يكن غائبا عن فؤاد أنها تمثل أداة الخطر الحقيقى الذى يتهدد عرشه ، خاصة بعد تزايد المد الوطنى وبلوغه مداه باندلاع ثورة ١٩١٩ . ولقد رأينا كيف تحالف فؤاد مع القوى الوطنية ممثلة فى « حركة الوفد المصرى » وهى بصدد المطالبة باستقلال البلاد وتحقيق نوع من التوازن فى مواجهته بيد أنه سرعان ما أنهى هذا التحالف لئلا يستهدف لعداء دوائر لندن ولما تتثبت دعائم عرشه بعد .

ولقد بدا واضحا لفؤاد ان الخضوع للنفوذ البريطانى أو الانضواء تحت لواء الحركة الوطنية ، من شأنه أن يحول بينه وبين اتجاهاته فى الحكم الاوتوقراطى . ومن ثم عولت سياسته بشدة على التأكيد على استقلال القصر كمؤسسة للحكم ، ساعده على ذلك تلك التطورات السياسية والتشريعية التى مرت بها البلاد والتى أثرت ليس على توازن قوى الصراع فحسب ، بل وانسحب اثرها على طبيعة الصراع القائم ذاته .

ففى اطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اعترفت بريطانيا بفؤاد ملكا على « مصر المستقلة » ولقد تمكن من خلال طائفة من التشريعات تنظيم وراثة العرش وتثبيتها في ذريته بعد أن أحكم قبضته على الاسرة العلوية ، ومن ثم فقد اصاب العرش استقرار حقيقى ، وليس بخاف أن العرش بمثابة الدعامة الاساسية لبنية القصر كمؤسسة للحكم . ومن جهة أخرى فقد تخلت بريطانيا ـ بمقتضى التصريح ـ عن مواجهة القوى الوطنية ، وتركت القصر لكى يضطلع بتلك المهمة بعد أن أضحى التدخل البريطانى قاصرا على القضايا التى تمس التحفظات الاربعة الواردة فى التصريح .

ومن أسف فان انقسام القوى الوطنية على نفسها بصدد تصريح ٢٨ فبراير بين مؤيد ومعارض قد جعلها تفقد تأثيرها فى مواجهة تفاقم نفوذ القصر وزاد الفتق على الراتق أن امتد هذا الانقسام الى عملية صياغة مشروع الدستور مما جعله نهبا لمناورات القصر وتآمره . ففؤاد كانت تحركه ريبة اساسية فى الحكم النيابى ، ولم يكن يؤمن بقيمة أى من الدستور أو الحكم النيابى بدعوى أن المصريين لا يناسبهم هذا النمط من الحكم . ولقد ظهرت نزعته الاوتوقراطية منذ توليه الحكم واقترنت به طوال سنى حكمه بل ما فتىء ، يصرح بذلك علانية للمؤرخ الالمانى ـ أميل لودفيج ـ بقوله «لكم وددت أن أكون ديكتاتورا»

ولقد تمكن القصر بالفعل من أن يستلب لنفسه سلطات واسعة فى الحكم بمقتضى الدستور فى مواجهة سائر اطراف السلطة الشرعية ممثلة فى البرلمان والوزارة فضلا عن السلطات التى باشرها عملا دون مسوغ دستورى ، بل ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأنه قد استخدم الدستور كأداة للحكم الاوتوقراطى فعندما استبقى لنفسه حق الاشراف على المؤسسات الدينية بما فيها الأزهر ، والذى استطاع فؤاد بمهارته السياسية أن يحوله الى نصرته وراح يستخدمه كأداة ضغط مؤثر وفعال فى مواجهة خصومه السياسيين فضلا عن توجيهه نحو الدعوة للخلافة والترويج لفكرتها وغنى عن البيان ما كانت تحمله تلك الفكرة من تدعيم لمكانة القصر ونفوذه السياسى ليس فى مصر فحسب بل وفى العالم الاسلامى .

وفى مجال التطبيق العملى لدستور ١٩٢٣ شهدت الساحة ضراعا حادا بين القصر كمؤسسة للاستبداد والقوى الوطنية ممثلة

فى الوفد ، خاصة وأن الأخير كان ممثلا للأمة ـ وهى مصدر السلطات واعتبر نفسه بمقتضى الدستور بما كفله نظـريا من سيادة الأمة ، شريكا طبيعيا وشرعيا فى السلطة مما اضطره الى صدامات جادة مع القصر الذى حسمها من خلال انقلابات دستورية ثلاثة استقام له حكم البلاد فى اثرها فى ظل حياد بريطانى ، وبهذا المفاد لم تكن تلك الانقلابات تعنى أن القصر قد ساءته فكرة الحكم الديمقراطى فحسب بل انهـا كانت أيضا تحقيقا لأهدافه فى ابعاد القوى الوطنية عن مواقع السلطة واخماد معارضتها لحكمه ولقد انطلقت شهوة فؤاد للحكم المطلق من عقالها لا تلوى على شىء فراح يلغى دسـتور ١٩٢٣ ويسـتبدله بآخر أكثر أوتوقراطية عن سابقه وبمقتضى دسـتور ١٩٣٠ صار للقصر القدح المعلى فى الحكم عمليا .

ولا ريب فى أن القصر قد تمكن من تعضيد اتجاهاته فى الحكم من خلال تلك الأحزاب التى اصطنعها لنفسه وراح يدفع بها الى معترك الصراع الحزبى واحـدا تلو الآخر وهذه بدورها قـد تمكنت من أن تحقق للقصر وجودا فعليا فى الحكم فى فترات توليها السلطة . ومن جهة أخرى فقد كانت أداته لافساد الحياة الحزبية فى البلاد فكان ديدنها تزوير الانتخابات وتولى الحكم على أنقاض الدستور ساعدها على ذلك أنها وجدت فى أحزاب الأقلية مابين مؤيد لها مثل الحزب الوطنى أو مشاركا لها فى السلطة مثل حزب الأحرار وامتد نشاط القصر أيضا ليجتذب اليه التجمعات غير البرلمانية الأخرى مثل « جماعة الأخوان المسلمين » و « مصر الفتاة » ، وهذه بحكم أيدلوجيتها اتفقت مع القصر فى العداء لفكرة الديمقراطية حيث استطاع أن يطوعها لخدمة أغراضه السياسية ويستغل دعايتها فى مواجهة خصومه السياسيين أيضا ·

ورغم أن النفوذ البريطانى ـ كما أسلفنا القول ـ كان يمثل عقبة حقيقية أمام حركة القصر ، الذى تحـددت خطواته السـياسية بالفعـل باتجاهات السياسة البريطانية فى مصر ، الا أن فؤاد بما تأتى له من حس سياسى ماهر قد استطاع أن يضع يده على نقاط الانقلاب والتغيير فى السياسة البريطانية ويتأهب لمواجهتها بل ويستغلها لصالحه · فذاكرته كانت تعى دائما ما حل بأبيه اسماعيل وابن أخيه عباس حلمى · حقيقة أن اتجاهاته الأوتوقراطية قد اضطرته فى مواقف كثيرة الى الصدام مع السياسة البريطانية على نحو أثار معه سخط دار المندوب السامى وغضبها الا أنه فى الوقت ذاته أظهر اسـتعدادا دائما لاسـتقطاب ذلك الغضـب واحتواء خـلافاته معها ، وبدا فى ذلك على جانب كبير من المرونة الا أنه

ينبغى الاشارة الى أن موقف القصر من القضية الوطنية كان جد مختلف عما سواه من قضايا تمس علاقته بالوجود الاحتلالى • فعلى الرغم أن فؤاد قد أعطى ـ ظاهريا ـ تأييده للمفاوضات المصرية ـ البريطانية الا أنه فى الواقع قد اتخذ موقفا يتسم بالعداء المطلق لأية محاولات لتسوية القضية الوطنية ولم يكن بطبيعة الحال ليجهر بموقفه هذا لما يحمله ذلك من تعارض حاد مع اتجاهات السياسة البريطانية ، والواقع أن موقف القصر هنا كان يصدر عن ادراكه بأن أية تسوية تلحق بالقضية من شأنها أن تؤدى الى الوفاق بين الانجليز من جهة والقوى الوطنية بزعامة الوفد من جهة أخرى والذى سوف يستهدف لعدائهما فى آن واحد •

وصفوة القول فان سياسة فؤاد قد أكدت على المضمون السياسى لدور القصر كمؤسسة للحكم من جهة وأكدت على استقلاله كطرف أصيل فى الصراع من جهة أخرى ونقضت بذلك مفهوما خاطئا بأن الانجليز كانوا يحكمون البلاد من خلال القصر فى عهده • وعلى امتداد حكمه الذى بلغ نحو عقدين من هذا القرن قد تمكن من ارساء دعائم حكم القصر من خلال صراع حاد ضد القوى الوطنية أو دبلوماسية محنكة فى مواجهة الوجود البريطانى وأضحى للقصر عمل تأثير فعال فى السياسة المصرية على امتداد عهده واستطاع أن يحقق لنفسه من خلال تلك المؤسسة هدفا مزدوجا جناحاه الاستبداد والثروة • ويقينا فان فؤاد فى التحليل الأخير قد حاد عن جادة الصواب فى سياسته فلو أنه نحى اتجاهاته الأوتوقراطية جانبا والتقى مع القوى الوطنية فى مواجهة الوجود الاحتلالى ، لكان من المحتم ان يتغير وجه تاريخ مصر فى تلك الفترة •

المصادر العربية والأجنبية

ثبت المصادر

اولا : وثائق غير منشورة

أ ـ الأجنبيــــة

مجموعة المراسـلات والتقارير المتبـادلة بين دار المندوب السـامى ووزارة الخارجية البريطانية التى تضمها مجلدات تحت عنوان :

Further Correspondence respecting the Affairs of Egypt and the Sudan.

والاتى بيان أرقام وتواريخ المجلدات التى تم استخدام وثائقها فى هذا البحث .

No.	Date
F.O. : 407/195	Oct.-Dec. 1922
F.O. : 407/196	Jan.-June 1923
F.O. : 407/197	July-Dec. 1923
F.O. : 407/198	Jan.-June 1924
F.O. : 407/201	July-Dec. 1925
F.F. : 407/202	Jan-June 1926
F.O. : 407/203	July-Dec. 1926
F.O. :40 7/204	Jan.-June 1927
F.O. : 407/205	July-Dec. 1927
F.O. : 407/206	Jan.-June 1928
F.O. : 407/210	Jan.-June 1930
F.O. : 407/212	July-Dec. 1930
F.O. : 407/217 (II)	July-Dec. 1933
F.O. : 407/217 (111)	Jan.-June 1934
F.O. : 407/217 (IV)	July-Dec. 1934

No.	Date
F.O. : 407/218 (I)	Jan.-June 1935
F.O. : 407/218 (II)	July-Dec. 1935
F.O. : 407/219 (I)	Jan-June 1936

ب ـ العربيـة

- وثائق قصر عابدين وتقع فى ثلاث محافظ (جارى ترتيبها) خاصة بالأحزاب المصرية وقد تم الاستعانة منها بالمحفظة رقم ٢ ، وجميعها مودعة بدار الوثائق القومية والتاريخية بالقلعة .

ثانيا : وثائق منشورة .

- الدستور المصرى وقانون الانتخاب ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ١٩٣٠ .
- الكتاب الأبيض الانجليزى ، نقله الى العربية ابراهيم عبد القادر المازنى ، القاهرة ١٩٢٢ .
- المملكة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم، ١٩١٧ ـ ١٩٣٣ .
- المملكة المصرية ، مجموعة الأوامر الملكية ، ١٩١٧ ـ ١٩٣٣ .
- دستور الدولة المصرية (صادر بالمرسوم الملكى رقم ٤٢ لعام ١٩٢٣) ، القاهرة ١٩٢٣ .
- لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، القاهرة ١٩٢٤ .
- لجنة الدستور ، مجموعة محاضر لجنة المبادىء العامة ، القاهرة ١٩٢٧ .
- مجموعة الوثائق السياسية ج ١ ، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جمعها وقدم لها وعلق عليها الدكتور راشد البراوى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٢ .
- مضابط جلسات مجلس النواب الفترة من ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ .
- مضابط جلسات مجلس الشيوخ الفترة من ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ .

ثالثا : المذكرات الشخصية

أ ـ غير منشورة

ـــ مذكرات سعد زغلول وتقع فى ٥٣ كراسة تحتوى على ٣٠١٨ صفحة فى الفترة منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية عام ١٩٢٦ وتم الاستعانة بالكراسات أرقام ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٢ وهى خاصة بموضوع البحث وجميعها مودعة بدار الوثائق القومية والتاريخية بالقلعة ـ القاهرة ٠

ـــ مذكرات محمد على علوية (ذكريات اجتماعية وسياسية) ٠ مودعة بدار الوثائق القومية التاريخية بالقلعة ـ القاهرة ٠

ـــ مذكرات ابراهيم الهلباوى وتقع فى محفظة بها ثلاث ملفات الأولى منها تصدير بقلم عبد الحميد الجندى وجميعها مودعة بدار الوثائق القومية التاريخية بالقلعة ٠

ب ـ المنشورة

ـــ أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الأول (١٨٩٢ ـ ١٩٠٢) ، القاهرة ب ٠ ت ٠
مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الثانى (١٩٠٣ ـ ١٩١٤) ، القاهرة ٠
مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثالث (١٩١٥ ـ ١٩٣٦) القاهرة ب ٠ ت ٠

ـــ اسماعيل صدقى : مذكراتى ـ القاهرة ، ١٩٥٠ ٠

ـــ حسنى يوسف : مذكرات ، القصر ودوره فى السياسة المصرية (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢) ، القاهرة ١٩٨٢ ٠

ـــ عباس حلمى ، الخديو ، مذكرات ، جريدة المصرى ، ابريل ـ يولية ١٩٥١ ٠

ـــ عبد الرحمن عزام ، صفحات من المذكرات السرية الجزء الأول ، جمع وترتيب جميل عارف ـ القاهرة ، ب ٠ ت ٠

ـــ عمر طوسون ، الأمير ، مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٣٠ ٠

— فخر الدين الظواهرى ، السياسة والأزهر ، مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ، القاهرة ١٩٤٥ ·

— محمد حسين هيكل، الدكتور ، مذكرات فى السياسة المصرية، ج١ ، القاهرة ١٩٥١ ·

رابعا ـ الدوريات العربية :

الاتحـــاد	١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ ـ ١٩٣٠ ·
الأهـــرام	١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٣٠ ·
البـــلاغ	١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ·
البلاغ الأسبوعى	١٩٢٧ ·
الجمهورية	١٩٧٥ ·
السياسة	١٩٢٣ ـ ١٩٢٧ ·
السياسة الأسبوعية	١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ·
الشعب	١٩٣١ ·
الطليعة	١٩٦٥ ·
المقطـــم	١٩٣٠ ·
كوكب الشرق	١٩٢٨ ·

خامسا ـ البحوث والمؤلفات

أ ـ العربيـة :

— أحمد بيلى، الدكتور : عدلى باشا، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٢٢ ·

— أحمد شـفيق باشا : حوليات مصر السـياسـية ، التمهيد (٣ أجزاء) القاهرة ١٩٢٧ ·

الحولية الأولى	١٩٢٤ ، القاهرة ١٩٢٨
الحولية الثانية	١٩٢٥ ، القاهرة ١٩٢٨
الحولية الثالثة	١٩٢٦ ، القاهرة ١٩٢٩
الحولية الرابعة	١٩٢٧ ، القاهرة ١٩٢٨

الحولية الخامسة ١٩٢٨ ، القاهرة ١٩٣٠
الحولية السادسة ١٩٢٩ ، القاهرة ١٩٣١
الحولية السابعة ١٩٣٠ ، القاهرة ١٩٣١

- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الدكتور :
تاريخ مصر السياسى منذ الاحتلال حتى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ·

مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦ ـ ١٨٨٢) القاهرة ١٩٦٥ ·

- أحمد فؤاد على مصطفى ، الدكتور : العلاقات المصرية ـ البريطانية وأثرها على تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) بحث للدكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ·

- اقبال على شاه ، سردار : فؤاد الأول ، ترجمة محمد عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٣٩ ·

- أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى ، القاهرة ، ١٩٥٩ ·

- أنور الجندى : الصحافة السياسية فى مصر منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ·

- رؤوف عباس حامد ، الدكتور : الدور الوطنى للأزهر ، بحث منشور بجريدة الأهرام ٢٧ مارس ١٩٨٣ ·

- روتشتين ، تيودور :
تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ، ١٩٢٧ ·

فصول من المسألة المصرية ، تعريب عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٥٦ ·

- زكريا سليمان بيومى : الأخوان المسلمون والجماعات الاسلامية فى الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ ـ ١٩٤٨) ، القاهرة ، ١٩٧٩ ·

- سنية قراعه : نمر السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ ·

- صلاح عيسى : الثورة العرابية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ·

— ضياء الدين الريس ، الدكتور : الدستور والاستقلال (الثورة الوطنية ١٩٣٥) الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

— طارق البشرى ، سعد زغلول يفاوض الاستعمار (دراسة فى المفاوضات المصرية ـ البريطانية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤) القاهرة ، ١٩٧٧ .

— عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

— عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ، بيروت ب . ت .

— عبد الخالق لاشين ، الدكتور : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، بيروت ، ١٩٧٥ .

— عبد الرحمن الرافعى :

تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم ، الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٨١ .

عصر محمد على ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

عصر اسماعيل ، الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

ثورة ١٩١٩ (جزءان) ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

فى أعقاب الثورة المصرية (جزءان) ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

— عبد العظيم رمضان ، الدكتور :

تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ ـ ١٨٣٦) ، القاهرة ، ب . ت .

دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— عفاف لطفى السيد ، الدكتورة : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦) ، القاهرة ، ١٩٨١ .

— علي الدين هلال ، الدكتور : السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

— علي حامد شلبى : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع ، بحث للماجستير غير منشور ، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .

— علي عبد الرازق ، الشيخ : الاسلام وأصول الحكم ، القاهرة ، ١٩٢٥ .

— فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

— كريم ثابت : الملك فؤاد ، ملك النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٤ .

— كولومب ، مارسيل : تطور مصر من ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

— لامبلان ، روجيه : فى سبيل الاستقلال (مصر وانجلترا) ترجمة ميخائيل بشارة ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

— ليلى عبد اللطيف ، الدكتورة : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، بحث الدكتوراة مطبوع ـ كلية البنات ـ جامعة الأزهر ـ ١٩٧٨ .

— محسن محمد :

التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ، ب . ت .

عندما يموت الملك ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

— محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

— محمد أحمد أنيس ، الدكتور : تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

— محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة (من أسرار السياسة والسياسيين) القاهرة ، ١٩٧٨ .

— محمد حسين هيكل (الدكتور) : تراجم مصرية وغربية ، القاهرة ، ب . ت .

— محمد حسين هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، القاهرة ، ١٩٣١ .

— محمد زكى عبد القادر :

محنة الدستور (١٩٢٣ – ١٩٥٢) ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
أقدام على الطريق ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

— محمد شوكت التونى : أحزاب وزعماء ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— محمد فهمى لهيطة ، الدكتور : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى مصر فى تاريخ التوجيه الكامل الجزء الأول القاهرة ، ١٩٤٦ .

— محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

— محمد مصطفى صفوت (الدكتور) مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة (التطور السياسى ١٨٨٢ – ١٩٥٨) القاهرة ، ١٩٥٩ .

— مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام : ١٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

— يوسف خليل جاد الله : تطور الحركة القومية فى مصر (١٨٨٢ – ١٩١٩) بحث للدكتوراه غير منشور كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ١٩٥٧ .

— يونان لبيب رزق (الدكتور) :

تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ – ١٩٥٣) ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

الأحزاب المصرية قبل عام ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

ب ـ الأجنبية

— Crabites, pierre : The winning of the sudan, London, 1934.

— Elgood, P.G. : The transist of Egypt, London 1928.

— Evans, Trefor (edited by) : lord killearn Diaries (1934-1940) London 1972.

— Flower, R. : The story of Modern Egypt (Napoleon to Nasser) London, 1976.

— Holt, P.M., (edited by) : Political And social Changes In modern Egypt, London, 1968.

— little, T. : Egypt, London, 1958.

— Lloyd, Lord : Egypt since cromer 2 Vols, London 1933, 1934.

— Marlowe, J. Cromer In Egypt, London, 1970.

The Anglo Egyptian Relations (1800-1953) London 1954 ;

— (R.I.I.A.), Royal Institute of International Affairs, Information paper, No : 19 : Great Britain And Egypt (1914-1950), London 1952.

— Storrs, R. : Orientations, London,1937.

— Vatikiotis, P. J. : The Modern History of Egypt, London 1969.

— Wavell, V. : Allenby In iEgypt, London, 1944.

— Youssef, Amine : Independent Egypt, London, 1940.

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٥٠٢ / ١٩٨٥

ISBN ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ٠٥٣٣ ـ ٣

يتناول هذا الكتاب الدور الذى لعبه القصر فى السياسة المصرية فى الفترة من (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦) وذلك من خلال علاقاته ـ كمؤسسة سياسية ـ بقوى الصراع السياسى الأخرى فى البلاد ، ونعني بها الوجود البريطانى والأحزاب القومية على اختلاف نزعاتها ، فضلاً عن موقفه إزاء القضايا المتعددة وفى مقدمتها قضيتا « الدستور والاستقلال » . إلى جانب ذلك تناول الكتاب تلك التغيرات السياسية والتشريعية التى تعرضت لها البلاد فى تلك الفترة وانعكاساتها على الدور الذى مارسه القصر ، دون إغفال الجهود التى بذلها فؤاد ، سلطاناً ثم ملكاً ، لتعضيد سلطة القصر ونفوذه فى الحكم . والواقع أن تلك الدراسة لا تعنى بحال تعصباً للقصر فى محاولة لإبراز مناقبه أو تحزباً عليه لاظهار مثالبه ، بل إن الغرض منها تقييم دور القصر السياسى بجوانبه الإيجابية منها والسلبية من منطلق حيادى خالص .

١٩٠ قرشـاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب